١

تملكه العبد الفقير الى مولاه
عبده [illegible] و
وفقه الله
اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هذه حواشي قطر الندى وبل الصدى للإمام العلامة فخر جهابذة الإسلام وصدر رؤساء نحاة الأئمة والأعلام ذي القدر المنيف سيدي حسني بن سيدي يحيى الشريف رحمه الله تعالى آمين

حمدا لمن رفع مقام من انتصب لخفض أعاديه وشكرا لمن جزم بالإحسان الكامل
فأمر أنبيائه وصلاة وسلاما على من رفع قواعد الدين وأسس ذراه وخفض كلمة البهتان
وأبادها وعلى آله ذوي الصدق والإخلاص وأصحابه الذين بذلوا الجهد في نصح أمته ولم يكن لهم
من مناص **وبعد** فهذه تقييدات فائقة وترقيعات رائقة وحواشي
عجيبة ونكات غريبة وضعتها على شرح المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى المنسوب
لأفضل المحققين وخاتمة المدققين أبي عبد الله محمد بن هشام الأنصاري صب الله عليه شآبيب
رحمة الباري جمعتها من كتب عديدة وفوائد غريبة مفيدة تذكرة لنفسي ولمن شاكلني في
القصور من أبناء جنسي جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وموجبة للفوز لديه بجنات النعيم
إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير **قوله** الحمد لله إلخ آثر الحمد على الشكر لأن الحمد يعم الفضائل
والفواضل والشكر يختص بالأخير ولأن تصدير الكتاب بثناء الله أولى للعمل بموجب حديث الابتداء
فإنه ورد بلفظ الحمد قال عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم ولأنه
لموافقة الكتاب المجيد لأنه ورد بلفظ التحميد وعلى المدح لأنه يعم الاختيار فيه للممدوح والحمد
يختص بما للممدوح فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الإحسان وبعده والحمد يختص
الحي ويكون بعد الإحسان فالحمد أولى لدلالته على كونه تعالى حيا وعلى إحسانه للعباد
وأن ما له سبحانه من صفات الكمال وجزيل النوال باختياره تعالى وإفادة فائدة الاختيار على ما ليس
بالاختيار لا تخفى على ذوي الأبصار وهذا في كل من الوجهين في الأول وآثر الجملة الاسمية
على الفعلية لدلالتها على الدوام والاستمرار بخلاف الفعلية فإنها تدل على التجدد والحدوث
فإن قلت الحمد لله جملة اسمية في ظاهره والفعلية فيه تقديرا
فلا يجعل اختصار الفعلية مقتضيا للأمر الذي فيه الفعلية وفرض جواب الجملة الاسمية التي
قلت فيه ماض خبر كان إذا فترك الفعلية كالتجرد تفيد فعليته ما في

قد صرحوا

فرض جوابا نحو سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله انا معكم مع ان الخبر جملة حملية فيه بالوجه الذي يوجد فيه
بان الجملة التي خبرها ظرف فيه انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا واما اذا وجد
كما هنا فتحمل على الدوام وفيه انه يقتضي بانه يجوز اذا وجد الداعي الى الدوام ان تحمل الاسمية التي خبرها
فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا لتصريحهم بانها كالفعلية المحضة في افادة التجدد ولو جاز
هذا لجاز ان تحمل الفعلية ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدح عاقل على عدم
التزامه اللهم الا ان يقال يفرق بين التصريح بالفعل وتقديره والوجدان يفرق بين الاسمية التي خبرها
فعلية والفعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة
وفي الاسمية المذكورة نسبة الفعل الى المبتدا ولزوم كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة
التي في الخبر على التجدد لا يستلزم كون النسبة الى المبتدا كذلك فيجوز ان تحمل هذه
الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الظرف انما يقدر بالفعل
اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة مثلا واما اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد
وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المقصود من قولنا زيد في الدار ان زيدا ثابت في الدار لا ثبت
واستقر وفيه بحث وهو انهم ذكروا كون الفعلية مقتضيا للايراد الخ فينبغي كون الحسن خبرها
بهذا الحج في الخبر الظرف مقدرا بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا الظرف بالفعل اذا لم يوجد
داع الى قصد الدوام والثبات واما اذا وجد فلا بد ان يقدر باسم الفاعل اجابة للداعي كذا في الحواشي
الخطابية **قوله** رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله الدرجات كما قال في القاموس الطبقات
من المراتب ولظاهره عليه كانت او دنيئة وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والجلال
العظمة واللام فيه للتعليل بما صلة لا تخفض كما هي في انتصب لشكر ابضاله لان الانخفاض عبارة
عن التواضع والتواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات العلية ولهذا امتنع بعض الفقهاء
من ان يقال سبحان من تواضع كل شيء لعظمته كما نقله [illegible] في الفرق الثامن والعشرين بعد المائة
ونصه اذا قال قائل سبحان من تواضع كل شيء لعظمته هل يجوز هذا الاطلاق ام لا فقال بعض فقهاء
العصر لا يجوز هذا الاطلاق لان عظمة الله صفته والتواضع للصفة عبادة لها وعبادة الصفة كفر
بل لا يعبد الا الله تعالى ولو عبد عابد علم الله تعالى او قدرته او غير ذلك من الصفات كفر
بل المعبود واحد وهو ذات الله تعالى وقال قوم يجوز هذا الاطلاق وهو الصحيح وعظمة الله تعالى
تعني المجموع من الذات والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده
وتوحده ولا نظير له وهو الذي يجب التواضع له كما تقول عظمة الملك حينئذ وامر الدولة بيد الحكيم
المستولي عليها وسطوته وغير ذلك مما وقعت به العظمة في دولته كذلك عظمة الله تعالى وتعني

نعم الامور كلها مع ذاته يصير من موجبات عظمته وان اراد المطلق هذا المعنا ولم نكن له
نية بل لا شيء عليه فان اراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وانما حمل التواضع لها وهو العبادة
امتنع ورجا كان كبعلها وهو الظاهر وان اراد بالتواضع غير العبادة وهو الفقر والانقياد لارادة الله
تعالى وقضائه وقدره وقدرته فالتواضع بهاذا التفسير ايضا شائع للمحذور وفيه بل يجب اعتقاده
بهاذا المعنى في هذه المسئلة والفتوى فيها الخ كلامه وللقائل ان يقول لا نسلم ان العظمة تعني
مجموع الذات والصفات بل مجموع الصفات وقع على ما قرره هو في القسم الخامس من صفات الله تعالى
حيث قال القسم الخامس من صفات الله تعالى الجامعة كما تقدم من الاربعة وهي تجمع ...
الله تعالى وجلاله وعظمته وكبريائه وقوة الحمق هذا المعنا وبين سلمنا ان العظمة هي مجموع
الذات والصفات فلا نسلم ان المجموع هو المعبود بل المعبود الموصوف بتلك الصفات لا الصفات ولا
مجموع الموصوف والصفات وهو القول مطابق لقول النصارى في الاقانيم الثلاثة وهو باطل بلا شبهة
وقوله كون العظمة الله تعالى هي هاذه الامور كلها مع ذاته يصير من موجبات عظمته
يقال عليه كيف يصح ان تكون الذات من موجباتها اذ يلزم عليه كون الشيء الواحد موجبا اي
العظمة على ما قال بمجموع الذات والصفات فلو كانت الذات وحدها موجبة للعظمة والعظمة عبارة
عن مجموع الذات والصفات فلو كانت الذات موجبة لنفسها وهو محال بالبداهة وان كان هو الصحيح
كما قال بل هاتي العظمة كما سبق عبارة جامعة لصفات الكمال والتواضع والتصاغر والانقياد والخشوع
ان كل ما عدى الذات الالهية والصفات العلية منقاد بالنسبة اليها وقول الصحيح ان التواضع
للصفة عبادة لصاحبه محل المنع اذ هو دعوى عارية عن الحجة فلا عبرة بها وقد ظهر مما ذكرنا ان محل
الخلاف حيث جعلت اللام صلة لتواضع واما اذا جعلت للتعليل فينبغي الاتفاق على جوازه ايضا
وان محل الخلاف حيث لم يحمل التواضع على معنى الانقياد والا بان كان معناه فينبغي الاتفاق على جوازه
ايضا فتامله **قوله** ووفق البركات من انتصب لشكره ايضا الذي في القاموس ... ما لغو ...
بكونه وانما البركات كونه غير مانع من انتصب لشكر احسانه اياها من باب استعمال الملزوم في
اللازم اخص الاطلاق عليه ولعدم المنع والبركات جمع بركة وهي النما والزيادة والافضال الاحسان
وافضل عليه وتفضل بمعنا **واعلم** انه قد اشتهر ان بين الحمد والشكر عموما وخصوصا
من وجه فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر على العكس واخذ بعضهم بقول
الزمخشري في الشكر هو فعل القلب واللسان والجوارح ان الشكر مباين للحمد بناء على ان معنى كلامه
ان الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة وهو محتمل لذلك ويمكن ان يريد التنويع اي ان الشكر تارة
يكون بالقلب وتارة باللسان وتارة بالجوارح فان الشيخ بهاء الدين السبكي واما الاشتراك

الذي يختص

الى مخشي على ذلك يقول الشاعر

افادتكم النعماء مني ثلاثة **لم** يدي ولساني والضمير المحجبا • فمنظور فيه بان البيت ساكتا
عن كون ذلك يسمى شكرا ولعل قائلا يقول لا نسلم ان الزمخشري اورد البيت للاستدلال لم لا يجوز
ان يكون اورده على وجه التمثيل ولا يتجه الاعتراض **قوله** والصلاة والسلام على الخ جمع
بينهما لان افرادهما مكروه ولان الله لما امر الله بهما جميعا في قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما **وفي** الاتيان سؤال مشهور وهو ان الصلاة اكد من التسليم وكيف اكد هو بالمصدر
دونها وجوابه انه ترك تاكيدها بالمصدر اكتفاء بما تقدم من الاخبار بان الله وملائكته يصلون على
النبي وذلك يغني عن تاكيدها اذ الشرف باعلا مكان وهو من اقوى البواعث على تحصيلها فجاء تاكيدها في
المعنى بهذا الطريق وفيه نظر **فان قلت** لاي شيء لم يقل اللهم صل على محمد
النبي الخ كما ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة عليه قلت لمناسبة جملة الصلاة
لجملة الحمد المعطوف عليها **فان قلت** المناسبة لا تقتضي حصولها بما ذكر
لانه يلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة عليه قلت الامر كذلك لان اللفظ المروي لا يتعين
بدليل ان الفقهاء والمحدثين في كتبهم على غير ذلك اللفظ لقولهم قال صلى الله عليه وسلم وقال الشيخ
ان بعضا من شراح الرسالة نقل الاجماع على جواز ذلك **قوله** على من ضربت عليه الفصاحة
رواقها الرواق كغراب وكتاب بيت كالفسطاط وسقف في مقدم البيت والجمع اروقة وروق
بالضم وفي الكلام على كل استعارة مكنية تخييلية بان يقال شبه الفصاحة ببيت ذي رواق
وبساحة ذات فسطاط بجامع الانتفاع بكل وملابسة الانسان لكل وان كان في احدهما حسيا
وفي الاخر معنويا تشبيها مضمرا في النفس ولم يذكر من اركان التشبيه سوى اسم المشبه
واضافته الى ما هو من لوازمها تخييل **قوله** وشرفت عليه البلاغة قطافها القطاف ككتاب تلبسها الحياة
وقشر وسلمها من سل الاعلا على الاسفل التي للدرج والاسفل يبنى على الارض وليس لها حجة
ولا تفوق والحجرة بالضم مقعد الدار او من اسرار في موضع التدكة وتفوق السيء او بل يا بعه
الموضع المتسع منها وفي الكلام نظير **قوله** المبعوث بالايات الباهرات والحجج الايات جمع
اية يحتمل ان يراد بها الايات القرانية وبالحجج ما هو اعم منها ما هو مقارن لدعوى النبوة
فيكون عطف الحجج عليها من عطف العام على الخاص ويحتمل ان يراد بها العلامات الدالة على
نبوته سواء كانت مقارنة لدعوى النبوة او لا وبالحجج المقارنة لدعوى النبوة فالامر
القطع على العكس والباهرة الغالبة من بهر القمر النجوم غلب ضوءه ضوء الكواكب
قوله المنزل عليه قرانا عربيا القران فعلان بمعنى المفعول يقال قرات الشيء قرانا جمعته

وقراءة الكتاب قراءة وقرءانا تلاوته ثم نقل الى اللفظ المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته فخرج بقيد الانزال الاحاديث غير الربانية
والتوراة والانجيل مثلا وبالاعجاز اي اظهار صدق النبيء صلى الله عليه وسلم في دعواه
الرسالة الاحاديث الربانية كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي الى اخره والاقتصار
على الاعجاز وان انزل لغيره ايضا لانه المحتاج اليه في التمييز وقولنا بسورة منه اي بسورة
كانت من جميع سورة حكاية لاقل ما وقع به الاعجاز الصادق بالكوثر اقصر سورة منه ومثلها
قدرها من غيرها بخلاف ما دونه وفي زيادة في ايهام العبارة يريدون ان الاعجاز بكل القرءان
فقط وبالمتعبد بتلاوته اي ابدا الامة نسخت تلاوته وقد كان منه والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما
البتة قال عمر رضي الله عنه فانا قد قراناها **قوله** الدين شرعا والدين الدين وضع الاهي
سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات فخرج بالالهي الاوضاع
الصناعية وبقوله سائق الاوضاع الطبيعية الغير السائقة كانبات الارض وبقوله لذوي
العقول افعال الحيوانات المختصة باختيار الاحوال السابقة لا بالاختيار وكالوجدانيات
وبالمحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق يعني ان الوضع الالاهي بذاته سائق
لانه ما وضع الا لذلك والدين يضاف الى الله تعالى لصدوره منه والى النبيء صلى الله عليه
وسلم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم اليه **قوله** فيعادي نكات اي النكات
جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت الارض اذا ضرب فاثر فيها
بقضيب او لحصولها بحالة فكرية تشبه بالنكت او مقارنة له غالبا وبغال الحال الطبيعية
اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط **قوله** المسمات بعقد الدرر
الدرر الخطر والقطر العطش **قوله** مثلة لشواهدها الشواهد جمع شاهد وهي الجزئيات
التي تذكر لاثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهي اخص
من الامثلة اذ هي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد اعم
من ان تكون من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته ام لا فالاخصية باعتبار انه يلزم في الشواهد
ان تكون من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته ام لا فالاخصية باعتبار انه يلزم في الشواهد
ان تكون من كلام من يوثق به بخلاف الامثلة واما كون الشواهد للاثبات والامثلة للايضاح
فامر خارجي عارض حتى لو اعتبر في الحد فربما يكونان متباينين قال المولى سعد الدين وانما
قال حتى لو اعتبر في الحد فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود
من الاخر مع ما قصد فيه لتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لانه حين يكون الذي قصد به الاثبات

والايضاح

والايضاح معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر فيتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه
الا ان يريد بقوله يذكر فكن الصنوح الا ان يذكر له محسنين تكون الاستوا اخص ايضا ولذا الكمال ربما
لا تكون تلك الارادة بعيدة **قوله** يبغيه في القاموس بغيته ابغيه بغا وبغا وبغية بالضم
وبغية بالكسر طلبه كابتغيته قوله من جنى في القاموس جنى جنى وجنى مال **قوله** ان ينفع
بها كما ينفع باصلها قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير
وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا **قوله** وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمسببات فقال الراغب تعبير النحوي بما يختص التوفيق بالخير انه لا يستعمل
في جميع الاسباب الشر ولا يخفى ان فاعل التوفيق هو الله تعالى وقد استبعد اهل اللسان
نسبة الفعل الى الفاعل بالياء لانه يوهم الالة فلا يحسن ضربي زيد اذا كان زيد ضاربا وانما
يقال ضرب من زيد ضاربا عني وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في
تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال وما كوني موفقا الا بمعونة الله وتوفيقه
قوله عليه توكلت اي عليه اعتمدت لا على غيره قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت
لفلان بمعنا توليت له وتوكلت عليه بمعنا اعتمدته قال تعالى وعليه فليتوكل المومنون ولا يرد على
الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافي بالنسبة الى الاصنام والمراد الاعتماد عليه
في تحصيل الاسباب وتيسيرها مختصا به تعالى وان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى
والاعتماد على غيره صوري ومعنا اعتمدت على فلان اعتمدت على الله تعالى في واسطته فلان
وقد يقال المقصود الاعتماد عليه في جميع الامور كما يفهم من حذف المعمول والاعتماد عليه
في جميع الامور مختص به لان بعضها لا يكون الا به ومما يستدل عنها على معنا على في نحو هذا
التركيب وقد جعله المحشي من الاستعمال المجازي وحاصل معناه لزوم التفويض والاخذ بالادب
عدم التعبير بالاستعلاء مطلقا وان يقال معنا على في مثله لزوم التفويض الى الله بمعنا
توكلت على الله لزمت تفويض امري اليه واللفظ قد يخرج بشهرة الاستعمال في الشيء عن
مراعاة اصل المعنا كما في قولهم ما اعظم الله فقد خرج لفظ على هنا عن معنا الاستعلاء لاشتهار
استعماله بمعنا لزوم التفويض الى الله وعلى هذا يحمل قوله تعالى كان على ربك حتما
مقضيا اي كان واجب الوقوع بمقتضى وعده الصادق وتعالى عن استعلاء شيء عليه قاله
الكمال ابن ابي شريف في حواشي المحلي **قوله** واليه انيب اي ارجع بعد الموت للجزاء على
الاعمال اليه لا الى غيره قال تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم نسأله التوفيق الى
احسن الاعمال والتلبس باكمل الخصال والاتباع لجوهر حبيبه الاكمل ورسوله الامين والابرار

وصيغة الاخبار **قوله** في مقول ولم يوجد الخبر مع ان شروط التطابق موجودة وهي كونه
مشتقا او ما ولا به كونه واقعا الضمير المستتر او عدم استواء المذكر والمؤنث فيه لكونه مصدرا واعتبار
الاصل في مثله جائز وهذا الاعتذار انما احتيج اليه لكون الخبر عنه مؤنثا والخبر مذكرا واما في
قول من قال وحد الكلمة قول مفرد فلا حاجة اليه لان المطابقة حاصلة فمن اعتذر عنده بانه ذكر
كما وقع في الحواشي الحفيدية اي بعد قوله على شيء ظانا انه يقول على غيره **قوله**
تطلق الكلمة في اللغة على الجمل والجملة هذا الاطلاق مجازي وهو اما مجاز مرسل من قبيل
اطلاق اسم الجزء على الكل واما استعارة مصرحة وذلك بان شبه الكلام بالكلمة
بجامع الوحدة في كل لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها
بالكلمة فاطلق عليه اسم المشبه به على المشبه وعلى كل من التوجيهين فالعلاقة تقتضي
الاطلاق وعدم الاختصاص بالجملة وان اشتهر التعبير بذلك وقول العلامة الحفيد بعد
توجيهه بالاستعارة فيه نظر من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ لا ارتباط الا بكون
في غير الجملة وفيه نظر كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به
اتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط الذي هو في المشبه به بين حروفه وهذا كله في الحواشي
الياسينية وفيه ان وجه الشبه المذكور هو الوحدة لا الارتباط وان كانت الوحدة
في المشبه بسببه وكما تطلق لغة على ما ذكر تطلق ايضا على اللفظة المفردة وهذا هو
مدلولها الحقيقي ولذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكر المعنى المجازي فعلم انه حقيقة
لغة مسلم فلا صلاح ويكون الاطلاق المذكور مجازا صرح به جمع منهم شارح الامتحان
ناقلا الدعوى عن ابن مالك ونصه قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز
مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز مهمل في
عرفهم مستعمل في اللغة والعرف العام وصرح به يس في حواشيه حيث قال وهذا الاطلاق
مجازي بلا وجه لانكاره وان كان المتبادر كونه حقيقة فلم يدعه احد وبه يسقط ما في الحواشي
الحفيدية من ان اعتبار العلاقة انما يناسبه اذا كان الاطلاق مجازيا وليس كذلك بل
هو على سبيل الحقيقة عند اللغويين اه والمراد بالجمل الجنس الصادق بالواحدة والاكثر
لا ان اللام للاستغراق فيبطل معنى الجمع والمراد بالجملة الدالة على معنى يحسن
السكوت عليه **قوله** والمراد بالقول اللفظ الدال بالوضع على معنى مفردا كان او مركبا يحسن
السكوت عليه ام لا والمراد الدال بالوضع اعم من ان يكون شخصيا كما للمفردات
على معانيها الحقيقية او نوعيا كما للمركبات والمجازات على معانيها وبهذا يحصل

تشكيك صاحب التوضيح وحاصله ان الدلالة اللفظية تنقسم الى ثلاثة اقسام وضعية كدلالة
المفردات على معانيها الحقيقية وعقلية كدلالة المركبات والمفردات المجازية وطبيعية
كدلالة اخ على وجع الصدر فان اراد الاول كما هو مقتضى قوله بعد وهو خاص بالموضوع خرج
عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد
تقرر بان القول اعم من الكلام والكلام والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اخ واللفظ
المهمل الدال على حياة الناطق بدون الحيوان الحساس كما فيه فضلا عن ان يسمى قولا ووجه الاحتمال
انه اختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية لا نسلمه لان الجمهور على انها موضوعة
بالوضع النوعي كما صرحوا به وجوابه على مقتضى مصرحه جعلنا اسم المفعول الذي ما بعنا من البعض
وبغضر واورد عليه انه خرج في سياق الاقسام فيلزم ان يكون القسم قوله **واجيب**
بان الموضوع بمعنيين موضوع لمعنا واحد فيكون اعلا **قوله** والصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجائية تعاضا التعريف قيل انه ورد بحث يرد الدين بن مالك على عادة الاسلوب في
او بحضرة المصنف على مانع التوضيح وسلمه بان نحو واو العطف وفاء العطف وفا
ولا يقال انها اشتملت على حرف الحرف ولا لان الشيء لا يشتمل على نفسه فالاحسن ان يعبر
بالصوت المشتمل على تقطيع ويمكن ان يجاب عنه بان الصوت فيه جهة عموم وهي
كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فهو مشتمل من جهة عمومه ومشتمل
عليه من جهة خصوصه يعني ان مقتضى التعريف ان الحركات ليست بالفاظ اذ هي
كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على
مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت الكيف لا الكيفية له وهو اللائق بالقبول
ان الضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقية وانما هي في حكمها من حيث
انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن
تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع من تعريف الاسم ونحو ما الجمل الواقعة
مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها هي
هي والتحقيق ان الكلمات المستترة وافعالها الذي صيغتها عليها بلا فاعل
لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره ضبطا للقاعدة من ان كل فعل وشبهه
لا بد لهما من فاعل لفظي اصلا كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية كيف
والاستتار هو الاخفا تحت شيء او وجوده والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لفعل
تحت ولا وجود وكذلك ان مراد من قال ان المستتر ليس من مقولة الحرف والصوت انه

ليس موجودا اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما
وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض وظن انه من مقولة اخرى فقال الاحرف من
اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال ليس هو من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
تـ فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي واجهل منه وانه قد
خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء الاحرف من اي مقولة هو قلت قولي بلغدا اه
وهذا اقبح وعدوه مما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المسند جزء الكلام وما علم
ومن نوع ومن هو وما عليه الى غير ذلك وما ذكر من واجب وممكن انما هو من لواحق الح
الامر الاعتباري والمسند الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى
الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام ولا فائدة معنا و الالفاظ وهذه
مزيد بلا مرية **قوله** ما الا ان جزء على جزء معناه قيل نعم الجمع ما اذ لا نعم
له بحسب معناه في اصطلاح المناطقة وهو مخالف لمعناه بحسب اصطلاح
النحاة اذ هو ما تلفظ به مرة واحدة كما للرضي ويدل عليه حكمهم بمنع صرف
بعلبك للعلمية والتركيب فهو من خلط اصطلاح باصطلاح بنحو عبد الله علما
داخل في الكلمة على الاول خارج منها على الثاني ويدل للاول عدهم اياه من اقسام العلم
المعروف من اقسام المعرفة المعروفة من اقسام الاسم المعروف من اقسام الكلمة ويدل للثاني
كونه مع بابا علي ابن وقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين **قال** السيد الشريف
والاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدهما بالقوة كما فعل الزمخشري
تـ والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها فان في امتحان الاذكياء والحق عندي هو
الاول لانهم اعتنوا بانه لا يلاحق العلم على معناه اصلا وصار كزاي زيد وكما لا يجوز
ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا ولو كان لا الله قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وقد
استشاد من ذلك ووضع لمعنا مع انه في الحال الالقاء للاستصحاب والتعبد
يجب حملها على الاستشاد كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنا مفرد بالوضع
وانتفوا ان المشاد من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه مجاز في احد اجزاء
العلم فلابد له من نعم بعد جديد ثم قال واما قولهم مع بابا علي ابن فممنوع بل الاعراب
ما في اخر الاول وقف والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة الاترى ان معنا الاضافة
لم يبق اصلا وكيف يكون الجزء علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف والمضاف

اليه

اليه لا يخرج المضاف الخ لا بمعناه الاصلي وانما جرى الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة
لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه كلمة مع بقية والاصل وان صار الان جزء كلمة وفي الحر
اولى من جعله للاعراب تقديريا او محليا كما في تابط شرا او يفسر هذا بما يعم من اعطاء اعراب
كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها فيخرج كونه في صورة الحرف وان كان اسما حقيقيا في نحو
جاءني الضارب زيدا ورجال الازيد **واما قوله** المركب كل اسم ركب من كلمتين
فمشترك الالزام ولا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار ما يكون قوله لانطلاقه على
المستعمل والمهمل الاولى الموضوع والمهمل اذ الذي يقابل المهمل انما هو الموضوع الاعم
من المستعمل ويمكن ان يجاب بان المراد بالمستعمل المستعمل بالقوة وحينئذ يساوي الموضوع
لا يقال لا يكون في العدول عنه نكتة ودعوى انها الاختصار وفي المقابل تعيين المهمل اذ هو
اخص من عدم الموضوع لا يخفى ما فيها اذ لو قال لانطلاقه على الموضوع والمهمل لحصل
الاختصار مع حسن المقابلة **قوله** والقول جنس قريب اي لانه يصلح ان يكون جوابا
عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فانه اذا قيل ما الكلمة والكلام كان الجواب بالقول
واذا قيل ما الكلمة والمركب الاضافي او ما الكلمة والمركب المزجي او ما الكلمة والمركب
الاسنادي او ما الكلمة والمركب التقييدي كان الجواب في الجميع بالقول لانه تمام الماهية
المشترك بينهما وهذا بخلاف اللفظ فانه انما يكون جوابا عن الماهية وعن بعض
المشاركات دون بعض الا ترى انه اذا قيل ما الكلمة والكلام لم يكن الجواب باللفظ لعدم
كونه تمام المشترك بينهما بخلاف ما اذا قيل ما الكلمة والمهمل فانه يكون الجواب باللفظ اذ
هو تمام المشترك بينهما هذا وقد ذكر العلامة ابن الامام الدماميني وجها لترجيح اللفظ على القول
عارضه القول المذكور هنا وقال ابن نحو ما هنا وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد
الا فانه متعارف واجيب بان ذلك الحقيقة العرفية ومثل ذلك لم يعرض في اللفظ او واجاب عنه
العلامة الشمني بان القول وان اطلق على غير اللفظ مجازا بقرينة لكن هنا ما يدل على ان المراد
به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه وان لم تقم قرينة تعين المقصود
واما ان قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا فيه لا ان وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب
فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة فيه ان يقال مقتضى
كونه جنسا للكلمة ان يكون جزءا لها ومقتضى كونه اسما لقوله علامات الاسماء ان يكون
جزءا لها وهما متنافيان ان يحمل الاول على الجزء دون الجزء ويمكن ان يجاب بان القول له اعتباران فباعتبار
حدها اعني خصوص ما [illegible] وقد يكون جزءا لها وباعتبار الاخر اعني بخصوصه يكون جزءا وكذا [illegible] وبذا

قوله سقط ما قيل ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان الفرد خاص والجنس عام وتأمل
واستعمال الالفاظ الثلاثة اعني التصغير في الحروف معيب عند اهل النظر اصل هذا الكلام لابي حيان
في شرح التسهيل معترضا به قول مصنفه الكلمة لفظ مستعمل الخ وتبعه الناس عليه
هنا مع انه اجاب عنه بان حروف النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة في اد
بما اكتسبه الناس عن حقيقة الحروف حتى يؤتى فيها بالجنس والفصل القريبين
وانما الغرض منها تمييز الشيء لبعض انه صاحب هذا الاسم وبهذا الغرض لا يخل به استعمال
الجنس البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل المنطقيات قال وانما وقعت هذه الاعتراضات في
كتب النحو من جهة متاخري الصناعة الذين نظروا في تلك العلوم وتم راعوا مقاصد
ارباب الفنون ثم عبه تقريره محتملا فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما سواء وهو
قول ابن جني فلا قرينة لاحدهما على الاخر ثم انا اسلمنا انه اخص وهو قول الجمهور وانما
يلزم التعريف الاعم لو سلم استعماله عن معارض وهنا كذلك معارض بانه استعمل في الراي
غالبا حتى صار كالحقيقة وصار استعماله في الحرف كاستعمال الالفاظ المشتركة وهو
مرفوض في الحد اه وقد علمت اندفاع المعارضة المذكورة بما نقلناه عن الشيخ **قوله**
وهي اسم وفعل وحرف من المعلوم ان الضمير اذا كان مفاده مذكرا وخبره مؤنثا او
بالعكس كانت مراعاة الخبر احسن **وح** فالاولى وهو ويمكن ان يقال ان الخبر مؤنث مجازي ف
وقوله اسم اي بدل منه بنا على جواز حذف المبدل منه اي وهي ثلاثة اسم وفعل وحرف
والضمير عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها اذ هو المنقسم الى الثلاثة لانه باعتبار
الدال على معنا في نفسه غير مقترن بزمان اي القول المفرد يحصل مفهوم الاسم وهكذا باقيهما
لا بمفهوم اي معانيهم ومن هنا يظهر اندفاع ما قيل ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد انه
لا يكون الا اسما او الى معناها ورد انه ليس بمؤنث فلا يصح هي وانه ليس باسم ولا فعل
ولا حرف فكانها الفاظ والمعنا ليس بلفظ في الاصطلاح وان اريد اللفظ ليس بلفظه قطعا لانه قد
يكون لفظا كمدلول اسماء الافعال واسماء الاصوات وربما معناها لفظ الفعل ولفظ المصدر على
الصحيح **تنبيه** في الشيء بالشيء يذكر حكى لي والدي رحمه الله تعالى رحمة واسعة
قال كان امير مدينة ابو الحسن علي باشا شارح تسهيل الفوائد بما جرى على قراءة بعض
البيت حاضر بين يديه من نحو ذي جماعة من علماء العصر وكنت من جملتهم فجرى بيننا تركيبا وقعت
فيه مطابقة بين الضمير ومفسره في التذكير والتانيث مراعاة للخبر فاستشكل الامير
ذلك وقال كيف خالف الضمير مفسره فسكت الحاضرون ولم يحضرهم جواب فاجبته بان الاولى

في مثل هذا من مراعاة الجنس ولذا الا خالف قال الوالد واحسن خلقي واعظم جايز في حتى
حسن في بعضهم الحاضر عنهما وقال ان هذا امر مشهور مسطر تحت كل ورقة وقال الامام
حيث ان الامير كما ذكر فلم لم تجب بهذا فما اجاب به ثم قال انه اعظم جايز قد لغرابة ما اتى به
وانما قصدت بذلك تعظيم اهل العلم وترغيب الناس في تعلمه والحث عليه فجازاه الله تعالى
على نيته خيرا ورحمه رحمة واسعة **قوله** واما الاسم اي مصرفا نه في الجملة اذ العلم
بهذه العلامات بعض الصادقات والافراد لا كلها ولا اتت الماهية فاللام للعهد الذهني
على راي اهل العلم ويحتمل ان تكون للجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد من افراد الاسم بها
حتى يرد النقض بكيف لان الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فيتميز بتميزه ويحتمل ان
تكون للعهد الخارجي والمعهود الاسم المذكور في التقسيم ويرجع ذلك عند التحقيق لاحتمال
الجنس والحقيقة اذ المقصود بالاسم الواقع في التقسيم ذلك ثم العدول عن الاضمار الى
الاظهار في قوله واما الاسم مع ان المقام مقام اضمار مخافة توهم عود الضمير الى الفعل والحرف
لكونه اقرب مذكور او الاظهار اوضح من الاضمار خصوصا للمبتدي المقصود بالكتاب **قوله**
فيعرف بالخفض قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وصفة التنكير وهذا مع كونه قاصر لانه
لا يتمشى في الحرف الذي لا يقع خبرا بعينه ولو بنية لا الامتناع لتجوز بدا خوجو قد لما
تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم عدم اجتماعهما ولما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يدخل عليه اللام ونحوا يصل لا يدخله التنوين لكن انه متصل الاذكيا ويمكن وجه بان المراد
لزوم التعاقب في النوع لا في الافراد فيكون المراد بقوله في الفعل نوعه وقيل انه لتعيين
المعنا الحالي بقي المستقبل وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانها قد تكون لتعيين الحلول
الا انه امي نحو عندي الاسد الرامي وقد تكون بالتضمين كما في الصفات بانها تدل على الحدث
والنسبة والذات ولا حد الا والرد من التعريف وهذا مردود بان لا ذات للاسم على الشياع
انما تكون التي مبتدا ان تواريه الموضوع له بعد ما صرحوا بان الدلالة على المعنا المجازي
ها بعقله وان كان فيه شبهة **وقوله** ولا الحال اي ان اراد من حيث انهما مستقلان
فليس مدلول الصفة وان اراد من حيث انهما قيد للذات فعدم الحكم ممنوع فان التعريف في
الجنس ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب الحسن نعم يرد عليه ان اشتراط الحال بعد
انما عرف من الاختصاص مثله كذا في الامتحان **قوله** وبالتنوين هو في الاصل مصدر نون الكلمة
اذا الحقت اي هذا النون المذكورة لا مطلق النون كما يفهمه بعض العبارات ثم غلب حتى
صار اسما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح

فلا يصح حمل التنوين عليه كذا في الحواشي اليس سينية وفيه انه انما يحسن كونه علما بالغلبة
ان لو كانت النون المذكورة جزئيا من جزئيات المعنى الكلي الذي وضع اللفظ بازائه اعني الحاق
النون المذكورة وليس كذلك ولا يرد على هذه العبارة قوله النوع على كونه لا يكون هنا علم على لحاقه
ولذا الحج شرح اخرها وفي كذا في الحواشي الحفيد وفيه وهو مبني على ان الكلمة اذا اقتصر
فيها على لفظها دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ كانها موضوعة بوضع ضمني شخصي لمعينه
غير متناول ما اشبهه وقد رده السيد الحسني ابو الحسن عليه رحمة الواحد الاحد فقال يجب تنكير الحسنى
التي من شرح المفتاح في نحو كلام وذكر واذا اريد به اللفظ كان اضافة معرفة لانه مؤول بهذا اللفظ
لا انه علم حقيقة بناء على ما توهم من وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفسه فان اللفظ علما
له فانه باطل قطعا فان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها في اجراء احكام المعرفة عليها
بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه انتهى كلامه **قوله** ساكنة اي اصالة ذوات
والتعبير بذلك ليخرج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين محظورا انظر وانما عبر فيما اخرجه
نون التوكيد الخفيفة عند ملاقاة الساكن تكون للنون اللاحقة للاسم مرتبة على النون اللاحقة
للفعل نسبة وخرج المتحركة اصالة كنون ضيفن وخرج بقوله تلحق الاخر نون منطلق وانطلق
واللاحق حرف لا غناء فيه فلا حاجة عنه لانه كما يخرج به نون التوكيد الواقعة اثر ضمة او كسرة
يخرج به نون نحو منطلق وانطلق وخرج بقوله لغير توكيد نون التوكيد الواقعة اثر فتحة بناء على
ان المراد بثبوتها في الخط ثبوتها فيه بصورتها واما اذا اريد به ما هو اعم من ثبوتها بصورتها او
بعوضها كما استظهره بعضهم فلا حاجة اليه في وجهها بقوله لا خطا لانها ثابتة لفظا وخطا
بعدان الاعتبار ثم المراد بعدم ثبوتها في الخط عدم ثبوتها فيه اصلا فوجب ولا يرد ان التنوين في كاين
ثبت خطها في رسمه نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية
قوله وحينئذ زعم ابن مالك ان اضافة حين الى اذ من قبيل اضافة المؤكد الى التاكيد والذي
يفهم انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفي الدار اذ مضافة الى جملة محذوفة واذا قلت
جاء زيد وانا متى حينئذ فالمعنى اذ جاء فاذا لفيه مخصص بالاضافة الى المجيء وهذا اول عام من
في الاصل لا يكون التنوين موكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا كما تبين العام بالاخص والاضافة فيه
بيانية اي واي منه حينا هو حين مجيء زيد فالجمع الحواشي العشرية **قوله** وباعرب عنه
الضمير في عنه ليس عائدا على الاسم من حيث هو اسم والا لزم الدور وانما هو عائد على اللفظ او
الشيء اولا يقتضي معنى الغلبة استعمال هذه العبارة في معلول الاسناد اليه حتى صارت كالعلم
عليه والمعنى فيما ذكرناه الذي وقع عنها يعني العبارة وبه يندفع ما قيل ان العلامة الامر

لاعم

يعني مطلق الاسناد الى الشيء لا الى الاخص الذي هو العرفي والاخبار عنه ولا حاجة الى
الجواب بانه اطلق الاخص واراد الاعم وانما اختص الاسناد اليه ابتداء بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
مسندا ضرورة انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا قاله في الحواشي
الباسيلية وفي هذه العلامة خلاف **فقد** ذهب هشام وثعلب ومن وافقهما من
الكوفيين الى جواز الاسناد الى الجملة مطلقا والفراء وجماعة الى جواز الاسناد اليها بشرط كون
المسند اليها وافق انها بعلو وهو في الحقيقة تابع لللفظ فقد حكي في الجملة التعسير بها من معنيه
نحو ما قال ولكن في الحواشي العشرية تتمة الخزاني اجرا من الكوفيين ولعله هم ينازع في ان من خواص
الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكره من جواز اتباع الجملة على معنا ان المصدر المفهوم من الجملة
هو الفاعل المسند اليه معنا وغاية ان الاتاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول
الكوفي نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خواص الاسماء
كالاسناد اليه لان الجملة مؤولة عندهم بمصدر فيقال زيد بل ولا بدع في هذا لانه واحد
مطرد في الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء عليه اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لي
ونحو لاناك السماع وشرح اللبي لا يكون منها اكل سيما مع شرح لبيد وهشام وثعلب ومن قال
بقولهما لم يقولوا مثل يعجبني يقوم زيد فيتلقى الابواب والبعض يقول منعوا منه هذا الذي ينبغي
ان يحمل كلامهم عليه فيما نقلهم والله تعالى اعلم **قوله** وهو بخلافه يحتمل ان تكون الباء للملابسة
اي وهو ملتبس بخلافه والمراد بالخلاف المخالفة ويحتمل ان تكون زائدة والمراد بالخلاف المخالف
وعلى الاول فتقديرا لمتعلق كائنا وكان اولى من تقديره ما كان كما هو صنيع بعضهم اما اولا فلان فيه
تقليل الحذف وما امكن احسن من تكثيره واما ثانيا فلسلامته من حذف الموصول وبعض الصلة اه
قوله بخلافه من تمامها قبل والتعبير بالضد اولى من التعبير بالخلاف لان الخلافين قد يجتمعان بخلاف الضدين
والتعبير بالنقيض اولى منهما لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف الضدين فانهما قد يرتفعان
فالتعبير بالخلاف يوهم الاجتماع والتعبير بالضد يوهم الارتفاع بخلاف التعبير بالنقيض فانه
مفيد لعدم الاجتماع ولعدم الارتفاع كما هو الواقع هنا ويمكن ان يجاب بان ايهام التعبير بالخلاف
توهم الاجتماع مدفوع بقوله وهو ضربان اذ هو تقسيم والاصل فيه تنافي الاقسام وعدم اجتماعها
وبقوله في لزوم الفعل ولزوم الكسر وبان التعبير بالنقيض لا يصح لا بحسب اللغة ولا بحسب الاصطلاح
اللهم الا على ضرب من المسامحة باعتبار انه مساو للنقيض اعني الجنس مساو لنقيض الحرف
اعني لا مع ما على انه يمكن ان يكون المقصود الاشارة الى القول بثبوت الواسطة كما زعمه بعضهم
في الخطاب الى حال المتكلم وهي لا تاتي مع التعبير بالنقيض ثم انه لا خفاء في ان الحرف والجنس عبارة

عن اللفظ المعرب والمبني واللفظ عبارة عن الصوت المشتمل الخ وهو عرض غير قار فهما عرضان ولا
زال ان اقضي التعجب من قول صاحب الحواشي الباسمية ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر
كما هو جوابه وما خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما فليتأمل
الكلام **قوله** كهاؤلاء في لزوم الكسر يجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي والمبني كهاؤلاء او ونحو الخ
قوله كهاؤلاء وقوله في لزوم الكسر اي بلا تنوين يعينه في الاسم فلا ينافي انه قد جاء ضمه كما جاء كسره
وهو الذي ينبغي اخره اشار بكلمة الذي اي ان ما في الاصل موصول اسمي وفي الاغني مترعين اذ يحتمل كونها
نكرة موصوفة بل قيل انه الاولى لانه اخص والاصل فيه التنكير ولئلا يلزم الاقتصار على الفعل لان الموصول
مع صلته كالشيء الواحد ولا تكون كلمة ما جنسا وعلى تقدير كون كلمة ما واقعة على الاسم ضرورة ان
التعريف ليس للمعرب بكله مطلقا وانما هو للمعرب من الاسم اذ هو المقسم الى المعرب والمبني وبهذا يندفع
ما قيل ان التعريف اعم من المعرف لصدقه بالمعرب من الافعال ولا حاجة الى الجواب بانه مبني على مذهب
المتقدمين الذين يجوزون التعريف بالاعم ويحتمل ان يكون الضمير عائدا على المعرب لا بقيد كونه من
الاسم فتكون كلمة ما واقعة على ما هو اعم من الاسم والفعل كالكلمة ولا ينافيه قول الشارح لما فرغ
من تعريف الاسم ذكر ما يشبه من علاماته عقبته في الابيات ان انقسامه الى معرب ومبني وعين ان المعرب
الخ اذ يكفي كون الفعل المعرب جنسية لا عرضية وعليه فالتعريف ايضا مساو للمعرف وان كان المعرب
على هذا اول خصوصية الاسم المعرب وعلى الثاني فلو المعرب ينبغي ان يقال ان التعريف غير مانع لصدقه
على الكلمة التي يراد تركيبها مع عامل يقتضي به ولم تركب بالفعل وقد يجاب بان الافعال التي تركب في
التصاريف انما يراد بها مجرد ثبوت الحرف من غير اعتبار خصوصية الزمان الذي يفهم من صيغتها وح
لا يصدق التعريف الا على ما ثبت تغيره بالفعل فتامل والمراد بتغير الاخر ما هو اعم من تغير ذاته بان تبدل
حرفا بحرف حقيقة وهو ظاهر او حكما كما في المثنى حالتي الجر والنصب ومن تغير وصفه بان تبدل
حركة بحركة حقيقة كما في ما لا ينصرف او جمع المؤنث حالتي الجر والنصب وهذا اولى من كون
الكلام على حذف مضاف كما قاله بعضهم وقرره بقوله اي هيئة اخره لقصوره عن الاعراب بالحركات
والسكون وعدم تناوله الاعراب بالحروف لان التغيير وقع فيها نفسها ويمكن ان يجاب عنه
بانه لما كانت الحروف نائبة عن الحركات صح ادراجها في هذا التقدير اعطاء للنائب حكم المنوب
عنه وانه انما اقتصر على الحركات لكونها الاصل والحروف محمولة عليها مثلا
والمراد بالاخر ما هو اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل الجزء الاول من العلم المركب تركيبا اضافيا
وما غير محذوف الاخر كيد ودم وانما جعل الاخر اي متاخرا عن الموصوف وكذا ما يدل عليه
قوله بسبب ما يدل عليه المراد بالدخول الاتصال كما هو كذلك في نحو اتلها اتاه في الاحقوق والتعبير

بالدخول

بالدخول وهي من التغيير بالاختلاف الصوري في تعاقب العوامل فلا يصح ويأتي في اول احواله
وان كان التغيير به صحيحا باعتبار انه اريد به مطلق الوجود اذ يلزم من اختلافهما وجودها قبل
وكان من عبر به راعى مشاكلته للتغيير والعوامل جمع عامل وصح جمعه على فواعل مع ان فاعلا
وصفا لا يجمع عليه لكونه قد صار اسما بغلبة الاستعمال وهو يجمع على ذلك على انه انما يمتنع جمع
الوصفي منه عليه اذا كان وصفا لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراد طوالع في جمع
طوالع ومن هنا يفهم انه لا حاجة الى ادعاء كونه جمع عاملة لان العامل قل ما يكون غير كلمة وال
جنسية فيبطل معنى الجمع **قوله** فان جميع العرب يكسر وقاش الخ ولا يناقضه ما ذكره في شرح الشذور
من ان بعضهم يضم كما زعم لجواز ان يكون في العبارة حذف يستعمله بالوجهين نعم لو كانت العبارة
بان جميع العرب يلتزمون كسره او نحوها لناقض تأمل **قوله** الا انه على وزن فعال في معرفة
كما قد يرد الخ في التسهيل وقال في اشارة الى حده واحترز بقوله معرفة لانه متى ليس بمعرفة سواء كان اسما
مفرد كالجناح او مصدر كالذهاب او صفة كجواد او اسم جنس كسحاب فلو سميت بشيء منها
اعرب فقوله واحد الا اذا كان مؤنثا كغلاب ممنوع الصرف **قوله** من كاعلام المؤنثة اي المؤنث
مسماها واسناد التأنيث اليها اسناد مجازي واوهم انه لو سمي بها مذكر لم تبن وهو كذلك
بل تكون معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث نعم كسحاب **قوله** فيبنونه على
الكسر مطلقا الخ لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء
التأنيث قاله الداني في صبحي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والمشهور
كما قال ووجه الدلالة المشبه ان نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد
ووجه التأنيث والتعريف فيه انه علم لصيغة انزل ثم ان بناءها على الكسر من الشبه
المذكور للبناء ماهو معلوم مقرر من نفي سبب البناء على شبه الحرف لان نزال وبابه
ولو بواسطة كما هنا فبناؤه ملحوظ وقوله مطلقا اي سواء ختم براء ام لا كما يشعر به قوله والحج ثم
يفصل بين ما كان آخره راء الخ وليس المراد به الاطلاق وسواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
كما زعم **قوله** واكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء الخ قيل العلة في الحمل على بقية الامالة اذ
لو اعرب لامتنعت الامالة لانتفاء الكسر كما هو مذهب الا فانهم قد يمنعون الامالة لو اعرب ما لم
ينصرف كما هو مذهب الا فانهم قالوا بها لعدم وجود سببها اعني الكسرة الثابتة
للابد وفيه نظر اما اولا فلان هذه العلة تقتضي عدم التفصيل وابقاء عند الجميع لمن
الامالة لغة جميعهم واما ثانيا فلان الامالة ليست من الاسباب التي توجب بناء ما لم
يوجد فيه سبب البناء بل ان كان له سبب بني والا فلا يبعث البناء فتأمله **قوله**

قوله ويمنع تنوينه اعرابا ما لا ينصرف اي للعلمية والعدل عن فاعل عند سيبويه وللعلمية
والتأنيث المعنوي عند المبرد وهو اقوى لان علامة التأنيث تحقيقي والعدل تقديري
والتحقيقي اولى بالاعتبار من التقديري وكان الحامل لسيبويه على اعتباره وقوع الاتفاق
على اعتباره في ما ختم براء ليحصل موجب البناء اعني توالي العلل وقيل وقع الاتفاق على
اعتباره فيما ختم براء اعتبره فيما لم يختم بها حملا للنظير على النظير لتحصيل سبب المنع
قوله واهل الحجاز يبنونه على الكسر اي لتضمنه معنى حرف التعريف لانه تعرف بغير اداة
ظاهرة واشترك في ذلك اسباب والنظائر على الكسر لانه على احدهما انه معرفة معنى لا بد لنا
على يوم مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على انه متضمن لام التعريف ثانيهما
انه يوصف بذي الالف واللام كقولهم مضى امس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف
بذي الالف واللام لانه ليس احد المعارف **وقد** استشكل العلامة ابن هشام التعليل المذكور بان التضمن
المقتضي للبناء ليس هو ان يحل الاسم محل الحرف كتضمن الضمير معنى التكلم والتمييز معنى من
بل ان يخلف الاسم الحرف في معناه بان يؤدى به معنى الحرف كتضمن متى معنى ان او في الاستفهام
فلان هنالك اولى ان يعلل البناء بشبهه الحرفي في الافتقار اذ هو مفتقر الى اليوم الذي
يعد فيه المجرى اليه في الذي قبله للدلالة على معناه فيه وفيه ان الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار
الى الجملة اللازم لا مطلق الافتقار اللهم الا ان يقال ان العلة الموجب للبناء وهذا مجوز له **قوله** عجائزا
اي نونه للضرورة وقيل بيان لقوله عجبا وقيل بدل منه وهو جمع عجوز قال ابن السكيت
العجوز المرأة الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة تقوله ومثل صفة لعجائز وكذا قوله خمسا والسعالى
جمع سعلاة بالكسر ويقال ايضا سعلاء بالمد والقصر وهي انثى الغول وقيل ساحرة الجن ودرج
سيبويه بترك صرفه مثل الافاعي جمع افعى وهي حية يقال لها رقشاء رقطاء العنق عريضة
الراس لا تزال مستديرة على راسها لا ينفع معها ترياق ولا رقية يقال هذه افعى
بالتنوين لانها اسم وليس بصفة كذا في الصحاح والرحل الحاوي والمنزل والهمس اخف كل
شيء وانت تخفيه ويروى ايضا بالكسر في عجمعو والعكس الغرابكسر اولهما وجملة لا ترك
الله لهم عاينتموز اد ابن هشام في شرح ابيات الجمل بعد هذا والا لقي الله لهم نفسا وقال النفس
السقوط على القفا وزاد ابن هشام والتعويل فيها عجوز الا نساء في جلسة تاكل الزبد الا
نهشا وابيت الشاعر من الابيات في الخمس الثية ماعى مما بعدها وقال ابن المستوفي وجدت
هذه الابيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج برويه واراه بعيدا من فصاحته وقوله
لا تاكل الزبد الا نهشا اي لا ماستان لها فهي تنهشها نهشا وهذا اذا اعتنت اوداء والنهش

اخذ

الا

اخذ اللحم بمقدم الاسنان **قوله** وهو وهم والصواب الخ قال في شرح التسهيل وما ادعاه
غير صحيح لامتناع البناء في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان البناء
في امس لغة اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب
اليه واستحق ان لا يعول عليه اه قلت والبيت من بحر السريع لا من بحر الرجز وقوله ولان
سيبويه استشهد بالرجز محل مناقشة وقد سبقه الى الوهم المذكور ابن هشام
اللخمي وغيره من شراح الكتاب قال في شرح ابيات الجمل من امس جار ومجرور ومن هنا حرف جر
وهي تبعيض لذي والعامل فيها رايت والفتحة فتحة اعراب وهي علامة الخفض كما تكون
فيما لا ينصرف وقد غلط ابو القاسم فيها وزعم انها في البيت مبنية على الفتح وانما هي
في البيت على لغة بعض بني تميم وليس في العرب من يبنيها على الفتح وهي مخفوضة لكن
ولكنها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل وانما دخل عليه الوهم من قول سيبويه وقد
فتح قوم امس مع مذ لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها وانشد البيت على الخ
فتوهم انه فتحة البناء الذي هو لغة الحجاز انه اراد ان امس مبني ولو تامل لبان له العذر
في ذكر البناء هنا اذ لا يذكر اقسام الحركة التي هي نصبها عامل الجر نصبا لانها ليست للنصب
انما هي للجر وسوا ابن عامل الجر والنصب دلالة على ضعف الجر فيما لا ينصرف ولم يسمها
استخفافا لانها لا تنصب انما تضاف الى النصب حاز كانها غير جر البتة اه ترامه قال وجميع ما لا
ينصرف اذا دخلت عليه الالف واللام الخ وتعويض تنزل مجرور راح انه جعل الجر المحمول
على النصب غير جر والذي رد واما في المنصرف وغير المنصرف واحدة والله اعلم **قوله**
ومن قبل نادى كل مولى الخ ابن عمي فاعل نادى وقرابة مفعوله او مضاف اليه والمفعول
محذوف او مولى الثاني بدل من الضمير في عليه قدم لضرورة النظم والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
ليعينوه فما وجد احدا منهم **قوله** فيعرب بان الاعراب المذكور انما على بعض هذه الاسماء في تنكيرها
لانها في تنكيرها صالح لمقابلة النظائر وهي في تعريفها مخالفة للنظائر ثم ان المعتاد فيها عدم
الاضافة لكون اضافتها صحيحة وبنظم في الحال فيها من شبه الحرف فيتكمل موجب البنا
قال الدماميني في شرح الكافية **قوله** لانها حينئذ اسما تاما كسائر الاسماء المنكرات فمعنا
وكنت قبلا وكنت متقدما ومعنى فما شربوا بعدا فما شربوا متاخرا ولا يفهم منها تقدم على شيء
بعينه ولا تاخر عن شيء معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث هو وانما
في حال الاضافة فالنسبة فيها التقدم والتاخر على شيء بعينه كذا في شرح التسهيل للعلامة
الدماميني وفي شرح الكافية لابن مالك وقد ضبطه بعض العلماء الى ان قبلا في كونه وكنت قبلا

مع نية الاضافة الا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا عن التلفظ بالمضاف
اليه فهو ما قيل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف فجرى معاملته مع المضاف اليه كما فعل
بكل حين قطع عن الاضافة ولحقه التنوين عوضا وهذا عندي قول حسن اه قوله فساغ في
الشراب اي قال عبد الله بن يعقوب وكان له ثار وراء ركد والشاهد وساغ اي سهل تناوله وقال
الجوهري في الدرر يقولون ان ساغ في الشراب فهو مساغ والاغنياء ساغ وهو سائغ كما
قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا وفي الغرر ان بنا خالصا سائغا للشاربين وجاء في
تفسيره انه لم يغص به احد قط ومن حكى انه سمع في بعض اللغات انساغ الشيء اي جاز فانه
لا يعتد به ولا يعرفون يستعملونه في العاطفة وكتبه اه واخص من غص من باب علم والعرات
العذب السائغ ويروى بماء الحميم اي البارد من الاضداد والعرات انسب لان الحميم الحميم لا يطلق على
الحار وليس بمراد **قوله** فبنيا فتح على الضم قال العلامة البدر الدماميني في شرح التسهيل
وذكر ابن جني علة البناء انها اشبهت الحروف لعدمها بجمودها اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولا يشتق
منها الى غير ذلك فيها من معناها وكان مقتضى هذا ان تبنى ابدا قطعت عن الاضافة او لم تقطع
لكنها اشبهت الاسماء التامة في الدلالة فان اضيفت اضافة صحيحة او اضافة في حكم الصحيح وبان
جرت مجرى ما هي عند فصل التكلم فوافقتها في الاعراب واذا قطعت عن الاضافة ونوى
معنى الثاني دون لفظه اشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها بالتكلم
غير الى الشبهين فبنيت وفي شرح الرضي انما بنيت مثل الحروف الضرورة عند قطعها
عن المضاف اليه مشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى الى المحذوف وقال فان قلت هذا الاحتياج
حاصل فيها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه
من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء ثم قال
اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة ثم
ان الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا وكما ابدل في بعضه وكل
التنوين من المضاف اليه ثم بيننا ان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختار والبناء
في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته وعدم التصرف يناسب
البناء اذ معناه عدم التصرف بالاعراب انتهى من مجلس الحادي والثمانين من امالي ابن الشجري واما
اعراب وراء مع حذف المضاف اليه فان الغايات وهي الظروف التي حذفوا منها المضاف اليه
وبنوها على الضم كقبل وبعد وفوق وتحت انما بنوها لان المضاف اليه مقدر عندهم حتى انها
متضمنة به محذوفا فلما اقتصروا على المضاف في قولهم فصار كبعض الاسم وبعض الاسم

لا يعرب

لا يعرب أيضا وقد يقال إنما انتفى إعرابها للعلة المذكورة ثبت البناء إذ لا واسطة نعم ربما يتجه
القول المذكور على القول بثبوتها أقول وكذا لا بناء وهذه العلة كما تقتضي أن لا يعرب تقتضي
أن لا يبنى فتأمله **قوله** كان الصحيح أن أصله أوأل بالهمز بعد الواو على زنة أفعل فقلبت الهمزة الثانية
واوا والواو الأولى همزة ولم تجمع على أواول للاستثقال وهو لا يستلزم تأنيثا لأن معناه ابتداء الشيء
ويستعمل صفة بمعنى أسبق فيمتنع الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع من تأنيثه بالتاء
ومن دخول من عليه ويستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا ونحو ما له أول ولا آخر فيصرف
ويؤنث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال الح وهذا هو الذي إذا قطع
عن الإضافة يبنى على الضم **قوله** ودون هو اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه فيكون من ظروف
المكان كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المعنوية كقولك زيد دون عمرو ولم يتجوز به واستعمل
في تجاوز حكم إلى آخر نحو فعلت بي بر الكرام دون الإعانة أو محكوم عليه إلى آخر نحو أي مكان زيد دون عمرو و
إباء اللغاني **قوله** لعمرك ما أدري وإني لأوجل من الوجل وهو الخوف وعلى أينا متعلق بتعدو وبالعين
المهملة وقال المصري تعدو أي نصب بالغين المعجمة لا بالمهملة وإن اشتهر على الألسنة والمنية
الموت والشاهد في أول حيث بني على الضم بنية معنى المضاف إليه والتقدير أول الوقت أو أول الساعة
قوله ربعت بذلك بغيري وهو أصل البناء في أصل أنواعه أرجحها وذلك لخفته وثقل البناء بلزومه
حالة واحدة وقول بعض أرباب الحواشي لخفته وثقل البناء بتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي
فيكون مركبا قاصر على ما يبنى لتضمنه معنى الحرف من الأسماء وعلة أصالته أيضا بأنه ضد الإعراب والأصل
أن يكون بالحركة فالأصل فيها أن يكون بالسكون ثم إن الأصل له أحكام منها أنه إنما يستعمل فيما يتعدى كقولنا
الأصل في الأسماء الإعراب لا نصا قد تخرج عنه إلى البناء وقول ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي والأصل
في الحروف البناء غلط لصحة استعمال لفظ الأصل فيما لا يتعدى ومنها أنه لا يستعمل في أحد المتقابلين مع
بقاء الآخر وهو قد ثبت أيضا وأما قول ابن معطي في الفية ،
والحرف مبني بكل حال ، ولما أصل في البناء لا **يعلل** أيضا لأنه يقتضي أنه في الحرف
فرع ومنها أنه إذا استعمل في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسأل عن بناء الحرف
وإعراب الاسم المتمكن إلا أن وجد معارض يقتضي الخروج عن ذلك الأصل ولم يعمل به فإنه يسوغ السؤال
ويكون راجعا إلى السؤال عن علة عدم تأثير العارض كقولنا لم أعرب التميميون نحو حذام مع مشابهته
لنزال ولم يبن المضارع مع نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ولم بني على
السكون مع نون الإناث مع أن كل شيء كان فيه البناء بعد الإعراب يستحق أن يبنى على الحركة إيذانا
بالأصل **قوله** وقد يخرج عنه إلى قال الشهاب القرافي ينبغي النظر في نحو ضربا وهل يقال إنه مبني على

بفتحة مفردة وهذه الفتحة عارضة لاجل الالف ونحوه الامر في يا غلاما فانهم قدروا الكسرة للياء
والموجودة لمناسبة الالف ويقال هو مبني على الفتحة الظاهرة ويعني فيه وبين نحو غلامي اي الكلام
الثاني ويفرق بان حركة المناسبة في نحو غلامي ليست سابقة على دخول العامل فلم يكن الا التقدير
بخلاف الفتحة في خ يا فانها موجودة فيه اي الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم تفارق
الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه **قوله** واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء كما استدلوا بدخول
حرف النداء في قولهم يا نعم المولى ونعم النصير وانه من خواص الاسماء قالوا ولا يجوز ان يكون المنادى محذوفا
للعلم به والتقدير يا الله يا نعم المولى ونعم النصير انما يحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما
حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه لان ذلك انما يجوز اذا ولي حرف النداء فعل امر وما جاء في قوله
الا اسلمي يا هند هند بني بدر وان كان حيانا عدى آخر الدهر **وانما** اختصت هذه التقدير
بالجملة الامرية دون الخبرية لان المنادى مخاطب والمامور مخاطب فحذف الاول من المخاطبين اكتفاء بالثاني
وبانه لا يحسن اقترانهما بالزمان كسائر الافعال فلا يقال زيد نعم الرجل امس ولا بئس الغلام عمرو غدا كما
يقال قام زيد امس ويقوم عمرو غدا وبانه يجوز دخول اللام الابتداء عليهما وهي انما تدخل على الاسم او
الفعل المضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم وبانه قد جاء عن العرب نعيم الرجل زيد
وليس في امثلة الفعل فعيل بكسرتين والجواب اما على الاول فالمدعى ان المنادى فيه محذوف
ويمنع ان ذلك مختص بما اذا ولي حرف النداء الفعل الامري اذ لا مانع من امتناع دخول حرف النداء على الفعل
بغير كونه امريا او خبريا بل على الجواز في الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير المنادى محذوفا كما
في الجملة الامرية كذا لو **قال** الشاعر
يا لعن الله بني السعلاة عمرو وبني اليربوع شر النات اراد بالنات الناس فابدل السين
تاء اي يا هؤلاء لعن الله **وقال الآخر** يا قاتل الله صبيانا تجيء بهم ام الهنيق
من زند لها وارى وأما على الثاني فبأن نعم لما كانت موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة لغاية
الذم جعلت دلالتهما مقصورة على الان لانك انما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح او المذموم
لا بما كان من الاوصاف ولا بما سيكون ولم يقع ابن اياز في كتابه المحصل في مسائل الخلاف
وقوله لغاية المدح ولغاية الذم وهي الدالة على عموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيص بفعل
بخلاف مدحته ومن ثم حسن الرد على ابي بكر بن عبد الله النخعي حين ذكر علي بن ابي طالب رضي
الله عنه عنده فقال رجل حسبك به نعم الرجل علي فغضب وقال لعلي تقول نعم الرجل فامسك القائل
على شيء حتى سكن غضبه ثم قال يا ابا عبد الله الم يقل الله تعالى فقدرنا فنعم القادرون
نعم العبد انه اواب فقال شيء لعلي فقال الا ترضى لعلي بما رضيه الله تعالى لنفسه ولانبيائه ونبيه

على

على مواضع غلطه قال الدماميني في الدرة وأما عن الثالث فبأن دخول اللام عليهما إنما جاء لشبههما
بعد ما اسم في الجمود وعدم التصرف فكان عدم دلالتهما على المضي وأما عن الرابع فبأنه مما نقل في روايته
فلعله وهي رواية شاذة وبتقدير صحتها فيستحقها حجة لأن نعم أصله نعم على وزن فعل بكسر العين
فأشبعت الكسرة فنشأت عنها الياء كما قال تنفي يداها الحصى في كل هاجرة في الدرر اللوامع
تنقاد الصياريف قوله وقد سار إلى محبوبته على حمار بئس العير نعم السير إلى ما بئس هنا
الذهاب وقول الدماميني في المنهل الصافي العير هنا جار موضع في عنق الحمار هو عن أصل
النفي والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو إنسيا وفي الحواشي الأندلسية ووقع في
أن بعض الطلبة قرأ علي هذا المحل وكسر العين فقلت له إنه عيش وما يجهل الطلب الإضافة ونقل
ذا الحلم ما حكاه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص قرأ بعض الناس غلطا كان يسرق
بغلته في سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء أمام وضم تحت البغلة فقال البغال على ما هو
دأبهم في لحية العدل بكسر العين يعني أحد شاهدي الوقف فقال بعض الحاضرين إنما هو العير فإن المولى حاضر
قال ومن هذا القبيل ما وقع في قصيدة غلاما أحببت يدعو إلى مملكة وربما فتحوا عينا غير مملكة
قوله بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن فيقال عليه تاء التأنيث يدل على تأنيث
الموصوف بمعنى ما هي فيه واللاحقة للأفعال المذكورة ليست كذلك أما ليس وعسى فلأن مرفوعهما
ليس موصوفا بمعناهما وأما نعم وبئس فلأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فكذلك وإن كان حسن
أو قبح فلأن الفاعل هو الجنس أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالجواب
أن ليس وعسى ينبغي أن نسبة الكلام إليه وجاء بها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء
فيهما لمشاكلة ما بعدهما لها قاله المحقق ابن الحفيد أو الأسئلة لم ينتقض رده والله أعلم
قاله اللقاني في شرح التوضيح وقوله فلأن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما وذلك لأن معنى
ليس النفي ومعنى عسى الرجاء وليس واحد منهما قائما بالمرفوع أو واقعا منه اللهم إلا أن يقال
معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع وهو مثل مات زيد ومن قال معناها النفي لم يرد به الانتفاء
إطلاقا للمصدر على الحاصل به وقوله فلأن الفاعل هو الجنس وهو لا يوصف بذكورة ولا أنوثة انظره
مع ما ذكروه في باب الفاعل من أن التذكير في نعم على إرادة الجنس فإنه صريح في كونه مذكرا هذا وقد
أجاب بعض أرباب الحواشي بأن كون تاء التأنيث تدل على تأنيث الفاعل إنما هو بحسب الأصل
والغالب ولا شك أن الأصل والغالب لا يدلان على الكلية فيما فيه قوله كقوله صلى الله عليه
وسلم من توضأ إلى هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند من حديث
سمرة ومن من شرطية وتوضأ فعل ماض والفاء فيهما رابطة والضمير يرجع إلى الرخصة والجار والمجرور

أراد الدراهم والصيارف

متعلق بمحذوف اي بالرخصة اخذ وفاعل نعم مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص محذوف
والتقدير من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء قال الشيخ وفيه رد لبدر الدين
بن مالك فبالسنة اخذ والنحاة يقدرونه فبالرخصة اخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في
الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل احد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب
لا سنة ومن قدر فبالسنة اخذ بالسنة لا بجعلها مقابل الواجب بل بجعلها اهـ وهو الظاهر بعد التسليم وبالجملة
فقول النحاة اجود وقدر بعضهم فبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي ترك فيها الغسل **قال**
في شرح المصابيح وهذا وان قرب معنى ضعيف لفظا لاقتضائه جمع الضمير مع عدم ما يدل عليه في
البناء وهذا وفي شرح الكشاف للانطاكي هكذا في اكثر كتب الحديث فبها ونعمت واهل النحو يقولون فبها
بكسر الباء ونعمت من قولك نعمت النعمة انتهى مختصرا **قوله** يجوز على حذف الموصوف وصفته مثل هذا التأويل
وقع في الشيخ في المجلس التاسع والخمسين من اماليه ومثله وقع لابن ثابت في المسألة الرابعة عشر
من كتابه المسماة بنصاب في مسائل الخلاف واستشكله صاحب الحواشي الباسينية بان حذف الموصوف
بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعض ما تقدم من اسم مجرور بمن او في او مما ضمن او منا
امام او ملي فوقها احد بعضها وكلا الامرين منتف هنا اهـ **واقول** يشترط لحذف الموصوف اما ان
يكون بعض الاسم مجرور بمن او في او يكون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو قوله تعالى ان اعمل
سابغات اي دروعا سابغات وما نحن من القسم الثاني اذ جملة نعم الولد ليست هي الصفة
وانما هي محكية بها والصفة لفظ مقول ولا شك انه صالح للمباشرة بدليل على ان الانشاء ليست
خبرية ولا بد في جملة الصفة ان تكون خبرية حتى لو وقعت في كلام انشائية وجب التأويل
بتقدير القول ويخرج بذلك عن كونها صفة الى كونها محكية بها كقوله ل
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط فتأمله
قوله وقد يبنى على حذف الخ وقد يبنى منه ان صحت كما اشار الى ذلك الحاتمي في ملغز ابن قوله
في اي لفظ بانت الملة حركة قامت مقام الجملة **يعني** بعل الامر من وأى يئي اذ الامر منه ان تقول
ايا زيد على حرف واحد وهو الهمزة المكسورة فاذا قلت قل او تعلت حركته على تعد الى الساكن
حاز كذا قاله بعض وفاعله واقامت الحركة مقامها كذا في نفح الطيب للمقري ومثله
اخذ العلامة البدر الدماميني لغزه المشهور وهو قوله يا اسماء قوي ثم يا زيد قل وبيانه
كما علمت وللبقاعي ايضا ل ما حجتكم فخالتنا النحوية اوفى الذكا والعلم والعطية ما كلمات
اربع نحوية جمعن في حرف للاحجية **قوله** ومن ثم يحترس فكان تعال اقا اسم الهموم
تعالى قال الدماميني تعال للواحد المذكر وتعالي للواحدة المؤنثة بفتح اللام وحكى الزمخشري

في تفسير النسا، عن اهل مكة انهم يقولون تعالي بكسر اللام للمرأة ووقع مثله في شعر ابي فراس
الحمداني وهو في اسر الروم وقد سمع حمامة تنوح بجنبه: اقول **وقد** ناحت بجنبي حمامة
ايا جارتا هل تشعرين بحالي ❊ ايا جارتنا ما انصف الدهر بيننا ❊ تعالي اقاسمك الهموم تعالي ❊
وهي ابيات والوجه فيه ان اللام لما كانت عين الفعل كالعين في تقاعدي ولام الفعل الياء حذفها لان
تكسر فقد سقطت اذ اصل تعالي تعاليين فبفعل به ما عمل في امثاله اهـ قال صاحب الحواشي البادسية واصل
تعالي تعالوي فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فصار تعاليي بياءين الاولى
لام الكلمة والثانية ضمير المخاطبة ثم حذفت كسرة الياء الاولى للاستثقال والياء الثانية لالتقاء
الساكنين اهـ وهي تطويل بلا طائل والتقريب ان يقال قلبت الواو في تعالوي الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وما قاله المصنف من ان الكسر لحن ورد عليه في شرح الشذور
لحن غير جيد لان ابن جني وجهه في المحتسب قال قرأ الحسن البصري قل تعالوا بضم اللام ووجهه
ان لام تعاليت حذفت استحسانا وتخفيفا فلما زالت لام الكلمة ضما اللام لوقوع الواو بعدها
ونظيره ما قرأه الحسن ايضا من صال الجحيم بضم اللام حدثنا بذلك ابو علي ووجهه ما ذكرناه
من حذفها اللام استخفافا وتعالي مستعمل على وجهين احدهما وهو الفصيح ان تحذف الياء
التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين وتبقى اللام على فتحها لان المحذوف كالثابت
والثاني ان تحذف ابتداء للتخفيف نسيا منسيا فتبقى ما قبلها آخر الكلمة فيحرك بحركة تجانس
الضمير المتصل بها وبه وجه في شرح الشذور وعليه قول ابي فراس والله اعلم **قوله** ومنه لكنه اي
يعفون الواو واصليته لام الفعل احد احتمالين في الاية ذكرهما القاضي البيضاوي في تفسيره والثاني
ان الواو ضمير جماعة الذكور والنون علامة الرفع واثباتها مع ان لكونها مهملة وتعقبه بعض
الشيوخ بان اهمال ان وان سمع على قلته او شذوذه لا يصح هنا لتوقفه على ان يعفوا بالرفع
اذ لا يصح اهمال ان ونصب ما عطف على مدخولها مع انه لم يقرأ به احد ولو سلم فهو مشكل على مقتضى
مذهبه وكيف يخرج كلام الله عليه ثم ضمير يعفوا ان عاد للازواج وان كان خلاف السياق فالذي
بيده العقدة الولي وان عاد على الاولياء فالذي بيده العقدة الزوج وعلى كل يلزم ان يكون
الولي عفو مع ان امامه الشافعي لا يقول بذلك **قوله واجيب** بمنع انه لم يقرأ به احد
فقد قرأ به الحسن كما في كتاب الشواذ وسماع اهمالها بلا وجه لا نكار لها وبان عفو الولي قول الشافعي
في القديم كما نقله عنه البيضاوي في تفسيره فتأمله والمراد بعفو الازواج الزيادة على الواجب
لهن وتسميته عفوا اما على سبيل المشاكلة او لانهم يسوقون المهر للنساء عند العقد
فمتى طلق قبل المسيس استحق استرجاع النصف فاذا لم يسترجعه فقد عفا عنه **قوله** من نحو قوله

تعالى ولا تتبعانّ فتتبعانّ اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان فحذفت منها النون التي للرفع لدخول عليه
لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون
التوكيد المدغمة ولم يحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وحركت بكسرها لانها لا تقبل الحركة
ولم يحذف النون لفوات المقصود منها وحركة النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف كذلك في التثنية وقوله لئلا يلتبس بفعل الواحد يعني لا لالتباس النون مع فعل
الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود
الالف على ان الكسرة قد يزول عنها او تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز وبهذا التعليل
يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو لتمييز يا قوم كما ابقيت الالف وقيل في الجواب
ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف
لا تحذف مع الخفيفة لانتفاء حذفها مع الثقيلة عليها **قوله** ومن قوله لتبلون في
اموالكم تبلون مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو الاختبار
اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما
ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت الواو وانفتح ما
قبلها فقلبت الفا، وعلى التقديرين فالتقى ساكنين الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة
فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع
ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم ولم تحذف
النون محافظة على الاصل ونعني وجود الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
قوله فاما ترين اصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء
قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترايين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان
تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين
التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو
ان الشرطية المتصلة بها ما فحذفت نون الرفع وصار اما تري بسكون الياء وانفتاح ما
قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت
الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى ما هنا في لتبلون **قوله** اصله قبل دخول الجازم يصدونك
صح يعني ان التوكيد قبل دخول الجازم هو لا الناهية وهو حينئذ توكيد غير قياسي فالاولى
ان يقال يصدوننك حذفت النون للجازم ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو

لا عندهما

لا عمل لها ولدلالة الصفة عليها فصارت كالحرف **قوله** بأن لا يقبل شيئا من علامة الاسم
والفعل يحتمل أن يريد بالعلامة العلامة المذكورة ويحتمل أن يريد ما هو أعم واورد على
الأول أن ثم كلمات لا تقبل العلامة المذكورة وليست بحرف كنعم وأخواته وفعلا وأجيب
بأن هذا النوع يعني بالأعم وهو جار على مذهب الكوفيين من أن ذلك التمييز في الجملة ورد على الثاني
أنه حوالة على مجهول وأنه لا يحسن التعريف به لأنه يقتضي أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى
يعرف جميع علامات الاسم والفعل وانتفائهما عن الكلمة وهذا من العسر ما لا يخفى ويجاب
بأن المقصود بوضع هذه المقدمة للمبتدئ وهو لا يستقل بالإفادة والمؤلف يبين له ما لم
يذكره ثم ويرد على كل منهما أنه صادق على الجملة فإنها لا تقبل شيئا مما ذكر ويجاب بأن جنس
هذا النوع هي الكلمة لأنه يعرف بعد أن أقسامها وأنه قال الحرف كلمة لا يقبل شيئا الخ فقال
علامات الاسم والفعل وجودا وعدما فلا يكون عدمها علامة للحرف والأول من الدور فإن قلت
للحرف جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه للحرف
لا من الأولى حتى يدل على الدور إذ المصنف لم يعرف في علامات الاسم والفعل بل عين الألفاظ التي
مع قطع النظر عن عنوان كونها حرفا وحكم بكونها علامات لا يعقل كيف يدل انتفاء قبول
الكلمة لها على انتفاء الاسمية والفعلية حتى تثبت الحرفية مع أن العلامة ملزومة لا
لازمة فهي مطردة غير منعكسة لأنا نقول اللازم في العلامة عدم الانعكاس فلا ينافي
أنها قد تنعكس أو أن محل الكلام تكون شاملة والأمر هنا حيث أريد العموم فتنعكس
قوله فقال سيبويه إنها حرف ومثل أن المشهور [illegible] قال في شرح الكافية ومذهب من
إذا ركبت مع ما بعدها فقدت الاسمية وصارت حرفا بشرطها مثل إن ومذهب المبرد وابن السراج
وأبي علي ومن تبعهم أن اسميتها باقية مع التركيب وأن مدلولها الزمان ماض ومستقبل
بعد أن كان ماضيا والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لأنها
على وقت ماض دون حينئذ انتهى بدعا أنها إذا الظرفية عليه حسا وأنها الاسمية في قبول بعض علامات
الاسم كالتنوين والإضافة إليها والوقوع موقع مفعول فيه نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات
فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما وموقع مفعول به نحو واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد
قوم نوح وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه يعني المجازات وهو من معاني الحرف ومن
ادعى أن لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهي معرفي الحرف فإنه لا يسمى من العلامات
التي كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه
سيبويه **قوله** وفي هذا الجواب نظر لعل وجهه والله أعلم أنه لا يلزم من تقدم زمانها تقدم

ذاتها بشهادة المضارع المعنى وفي بلم فانه بدخوله عليه تغير زمانه ولم يخرج بذلك
عن الفعلية فتامله **قوله** وزعم الجمهور انها اسم وابن يسعون انها حرف ومنعه
المغاربة ان الجمهور يقولون باسميتها دايما وان السهيلي قايل بحرفيتها دايما وهو مخالف
لما نقله ابو حيان فقال وذهب ابو زيد السهيلي الى ان مهما تكون اسما وتكون حرفا فاذا اعاد
عليها الضمير كانت اسما واذا لم يعد كانت حرفا **واستدل** على حرفيتها بقول زهير
ومهما تكن ووجه استدلاله انه ادعى بفصاحة فاشرط بمعنى ان ومن خليقة اسم تكن ومن
زايدة واليه ذهب ابو محمد بن البشير ولا حجة فيه لانه يحتمل ان يكون في تكن ضمير مهما وانثه
حملا على المعنى لانها واقعة على الخليقة وعندما هي في موضع الخبر ومن خليقة تفسير
ويلزم على قول السهيلي ان تركب من غير ايجاب وهو مذهب ضعيف والصحيح اسميتها ولا
توجد في كلامهم الا مبتدا عايد عليها ضمير او مفعول بها العامل فيكون معمولة له نحو مهما
تصب افقا من بارق تشم فمهما مفعول مقدم لتصب وافقا منصوب على الظرفية او ومنه يعلم
ان لا يستدل بعود الضمير عليها انما ينهض ان لو كان المخالف يقول بملازمتها الحرفية بلا فعلين
وليس فليس تاما **قوله** لا يعجبني ما صنعته وما فعلته الضمير المتصل فيهما للمصدر لانه عايد على
ما وهي واقعة على الحدث فلا يدل على تقديرها كما هو مقرر معلوم وتحت كل ورقة وبه يسقط
ما كان بعض المعاصرين يستشكله من ان قام فيكيف اتصل به الضمير المفعول **قوله**
قال سيبويه انها حرف وجود لوجود ظاهر ان سيبويه نص على حرفيتها وليس كذلك وفي
المطول قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره مثل لو فتوهم بعضهم انها حرف مثل كلو الا
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول ورجع باجماعهم على زيادة
ان بعدها ولو كانت حرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بان قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما التعليقية حرف
عند سيبويه نزل على ربط الجملة باخرى ربط السببية وعلى هذا فالمراد في قولهم وجود
لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل **قوله** انها ظرف بمعنى حين الاظهر عندي
في هذا المعنى انها خالية عن معنى الشرط التي هي انك اذا قلت حين قام زيد قمت لم يكن في
هذا اللفظ دلالة على سببية الاول على الثاني وكذا ما هو بمعناه اي اذا الدال على حين
في الحوادث الحضرية وعلى هذا القول فالعامل فيها جوابها من فعل او نسبة والذي كان
هو العامل دون الشرط لان القايل بالاسمية يزعمون انها مضاف لما يليها والمضاف اليه
وجزءه لا يعمل في المضاف ولا في ما قبله لان ما كان المضاف عنها وفصل به الفعل ويجوز ان

يتقدم

يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول التابع بلا نحو زيدا غير ضارب قال العلامة
اليعيشي لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة آلخ فيبنى نحو كما جاء الرجلان فزيد
احدهما وهو مبني على انه يجاب بالجملة الاسمية والمجوز لذلك ابن مالك لكن لم يذكر
الاسمية خبرها وصفا فضلا عن كونه جامدا ودعوى المثال المذكور غير عربي كذا في الحواشي
الياسينية وقد قوى ابن مالك في شرح الكافية القول بالاسمية فيها وبقول الشاعر
اني لارجو محمدا ان يجعل لما ايام تمام ناشيخنا قدعا وبهذا يعلم ما للمحشي قلت
ويمكن ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب اي لما جاءني شيخنا رجوت الخ ورد ابن خروف على مدعي
الاسمية بجواز لما الذي مقتضى امس اي متعلق اليوم لانها انما ان قدرت ظرفا كان عاملها الجواب واذ
والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس والجواب ان هذا مثال لو كانت قلته وقد علمته بالمعنى
كما ثبت اي ما في امس اي متعد اليوم ضرورة او انه لا يكون الا مستقبلا قاله الخ قوله وانما
بطل ان يكون لها عامل اجاب بعضهم بان العامل فيها وليست للاضافة الى شرطها كما يقول
الجمهور في اذا اذا الخ قوله والكلام الذي في الكلام المحققة ان الداخلة كان الداخلة
على الجملات لها كما ذكر وفي المطول وقال بعض وهي المحصور اي هذا اللفظ العام لقوله فيرى
انها عبارة ان المعبر اللفظ وفي المطول معه وهو فيما لا يمتنع ما يعم قوله فيرى انه عبارة الى
قال المطول هو المعبود من المعنى الذي للفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى
السامع وبعضهم المعنى ما عنا من اللفظ ظاهر بالنسبة الى السامع وان المتكلم اذا قام
بالنسبة اليه ان يقال عنا يعم عنه ما للفظ والتعبير اشمل اذ يقال ما عنا وقصد وقال
حسن شلبي العبارة في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا اي فسرتها اطلقت على
الالفاظ الدالة على المعاني لانها تفسر بها ما في الضمير وقال يوسف الاصم واطلاقها
على الالفاظ بمعنى المعبر اسم فاعل جاز لان المعنى حقيقة المتكلم وبمعنى المعبر به
باطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لكن المعنى الاصلي بحيث لا يفهم الا بقرينة
كذا في حواشي الرسالة العضدية قوله الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية
بان قيل الصوت بعلة الطاهنة لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية
الحاصلة من المصدر واجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر
المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا قوله صورة
تالف الكلام ست يقف عليه سادسة وهي تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه وثا
وثامنة وهي تالفه من جملة واسم نحو كما ان الاسم للتمني كما خبر لها الا ... وما تقدم

وانما تم الكلام بذلك حملا على المعنى وهو التمني ما وهذه الصورة من صور الاقل ايضا وقد
يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم ظاهر ما فائدة التمني الجواب عن نحو يا زيد وحكى الخلاف
بينهما بان يا نائبة عن ادعو او انها ليست نائبة عن التمني بل هذا معناها ثم ان
الموجود في اكثر النسخ ست باسقاط التاء ولا غبار عليها ويوجد في بعض النسخ بالبتة
مع كون المعدود مؤنثا اذ ان كان متأخرا واما اذا كان مقدما كما هنا فيجوز الوجهان ومن هنا يظهر
ان ما اجاب بعضهم من ان المعدود محذوف وهو الامر ان كان كذلك يجوز في عدده الوجهان غير
صواب لما علمت من ان المعدود مذكور غاية الامر انه مقدم فتامله **قوله** احدهما
جملة الشرط والجزاء والاظهر انه تنبيه على ما في مثل ان الكلام في الجملة الشرطية هو مجموع الشرط
والجزاء وفي الجملة القسمية هو مجموع القسم والجواب خلافا لما صرح به الشيخ الرضي
فانه قيد الاسناد المقصود في الكلام بالمقصود لذاته واخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة
القسمية لانها لتاكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فالجزاء والشرط
وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لا كذا قال السيد جواب القسم
كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط
والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة
التي تضمنها الجزاء فظهر خلل ما ادعاه من ان قوله ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منه
ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا فلو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور
صدقه اصلا مع انتفاء مدلوله بالكلية **قوله** وعبارة بعضهم توهم اي يعني به
ابن الحاجب وقد وجد السيد عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام يتحقق بالاسناد
وهو يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط وهما كلمتان يجب مجراهما وما عداهما من الكلمات
التي تذكر في الكلام خارجة عن حقيقته عارضة لها ثم قال ووجه ان الحق انه لا حقيقي
بالنسبة الى حقيقة التركيب لفعلين او حرفين او فعل وحرف وكانه قال يحصل منهما الا في
بقية الاقسام فلا يرد وجود الكلام في موضع آخر بان قيل يجب تقدم المتالف والمتالف
منه بالضرورة والا فلا تالف وهنا ليس كذلك لان كلا منهما نفس الكلام فانه عبارة
عنهما **قلت** يكفي تقدمهما بالاعتبار بان المتالف هو المجموع من حيث
هو والمتالف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل **قوله** وانواع الاعراب اربعة اي من
حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم وفعل فلا يرد انه ان اراد انواع اعراب الاسم
او الفعل فهي ثلاثة فقط وان اراد انواع اعرابهما فهي ستة والنوع والضرب والقسم

والصنف

والمضاف اليه متفقان معنى او متحدة والمراد بانواع الاعراب اقسامه يعني ان بعض
اقسامه مسمى بالرفع وبعضها مسمى بالنصب وبعضها بالجر وبعضها بالجزم وتسميته ما قبل
ان هذه الاربعة ليست انواعا له حقيقة اذ كل نوع منها غير متحد اذ افراد الحقيقة لم يبق
الضمة والواو والالف والنون مثلا وهو مقابل للرفع ليس تمام حقيقتها وانما كان جميع
اقسام الاربعة نوعا واحدا والحاصل انه ليس المراد بالنوع هذا النوع المنطقي بل المراد به
النوع والقسم **قوله** اي من حركة او حرف او سكون او حذف وهذا التنويع هو
معنى قول الشيخ في بيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف كما قال ابن مالك
بحال الاخر والمصنف اجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا او مقدرا **قوله** ظاهرا
اي موجودا ان السكون والحذف غير ملفوظ بهما او ان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود
كان اولى لان المتبادر من الكلام معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بقوله مقدرا **قوله**
او مقدرا اي معدوم معروف الوجود **قوله** يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه بمجرد
بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز
به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فلا يكون اعرابا لان العامل لم يجلبها
قوله في اخر الكلمة الظرفية مجازية لان المراد بالاخر الحرف الذي يليه نفس الاخر
لان النون في المثنى والجمع بمنزلة التنوين وكما ان التنوين لعروضه لا يخرج ما قبله عن
ان يكون اخرا حرفا وكذا النون كذا قيل وشمل قولنا الكلمة المعرب من الاسماء والافعال
ولم يقل في اخر المعرب ليصرح بالمراد ويبتعد عن الدور وان اجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل
الاعراب من الكلمة وليس للاحتراز اذ ليس لنا اثر يجلبه العامل في غير اخر الكلمة
حتى يحترز عنه فان قيل قد ورد تحريك ما قبل الاخر في امريء فانه اعراب عند
الكوفيين فلا يحترز عنه لوجوب دخولها او اتباع عند البصريين فلا يدخل وانما
جعل الاعراب في الاخر لان المعاني المحتاجة له من احوال الذات وهي متاخرة عنها فجعل
الدال على المتاخر متاخرا ايضا ثم بين **قوله** وقسم يختص به الاسماء وهو الجر قال الشيخ
وانما اختص الجر بالاسم لانه قصر ان يوقف الاسم كما ان الثقل في الاعراب حركات الثلاث
وينقص اوائل المضارع الذي هو فرع فيه واحد منها فقط لينقص عما يكون محمول
الفعل وهو الجر واعلوه مما يكون محمولا وهو الرفع والنصب اه **قوله** وقسم يختص
بالفعل وهو الجزم ابتداء ادخلته على المقصور عليه على الكثير لما غلب وانما اختص
الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر لما فاته المشاركة فيه فيحصل لكل منهما

فيقع الحصر في ثلاثة اوجه من الاعراب ولانه قد يكون بادوات الجر والذي يقع
الاخر انما الادوات وقيل انما لم يدخل الاسماء لان التنوين منعها ان جزم لالتقاء ساكنين ان
الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن فيوجب وجود الجزم الى عدمه وفيه نظر
اذ لا نسلم لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وفي العلل الى انتفاء الساكنين
بان يقع بعد حذف التنوين فلا يؤدي وجوده الى عدمه وايضا فيحرك الى عدمه في اللفظ
لا في التقدير نحو لم يكن الذين كفروا وهذا وقال ابو حيان الصواب في الكلام في بعض
اصحابنا ان الشيء من امتناع الجر في الفعل والجزم في الاسم وكون التاء الساكنة لا تلحقه
دون اخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ونحو ذلك
ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما
يسأل عما كان يجب قياسا وامتنع والذي يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا اضيف
اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التي اشبهت ب
تشبيهها الفعل علة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر والمصدر من
الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف
التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة اهـ ابو حيان نقلا عن شيخ
الهوامع وفيه ان ذلك ليس من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات
بل المقصود به اجراء حكم عقلي بعد الوقوع يظهر بها مناسبة لكل ما اختص به وعدم
مناسبة لما لم تركن النفس اليه وتطمئن في ثبوت تلك الاحكام ولا مانع من ذلك
عقلا كما هو ظاهر **قوله** ولنذكر الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع
اورد عليه ان العلامة على الشيء غيره والضمة مثلا هي نفس الرفع على ما قاله
البعض من ان الاعراب لفظي فكيف تكون علامة عليه وانما يحسن جعلها علامة
على القول بان الاعراب معنوي ولذا قيل ان هذه عبارة من يقول انه معنوي جرت
على لسان من يقول انه لفظي **واجيب** عنه بانه لا منافاة بين جعل
هذه الاشياء اعرابا وعلامة اعراب لانها اعراب من حيث العموم وعلامة اعراب من حيث
الخصوص كذا قيل وفيه نظر اذ لا نسلم انها من حيث الخصوصية علامة اعراب بل انواع له
والانواع ليست علامات الاجناس لان الانسان من حيث خصوصه نوع الحيوان وليس
علامة عليه واجاب الشيخ خالد في التصريح بان العلامات جمع علامة بمعنى علم او
جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل قال وبالضم علم ومسماه الرفع وكذا الباقي

اهـ ورد بما حاصله انه اذا اراد علم الجنس لزم منع نحو ضمه وفتحه وكسره من الصرف للعلمية
والتانيث مع انه مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك او عدم تناول الضمة لسائر اجزاء
الترخيم وقوله او جمع علم قال الزرقاني هذا غلط من الشيخ رحمه الله فانه لو كان
جمع علم لقيل علمات لانها علامات للاعراب والبناء زائدة على الجمع والفرق ان مفرد علم
قوله بالعلامات الاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب الى قال الفاني
الضم وما عطف عليها انواع للبناء الذي هو ضد الاعراب والمتضادة هو غاية الخلاف
بين الشيئين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء تقتضي وتلازما بينهما
في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من جعل انواع البناء علامة للاعراب
اجتماع الاعراب والبناء في كلمة واحدة ولا خفاء في استحالته **وحل** هذه الشبهة ان
مطلق الضم وما عطف عليه اعم من انواع البناء فانه ان كان لعامل فهو علامة الاعراب
والا فان كان لازما فبناء ولا وغيرهما كحركة النقل والاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فلا
بناء ولا اثر **قوله** فانها تنوب بالواو وعلته لحن وجهها عن الاصل ولو قال فانها تنوب عنها
الواو لكان اولى **قوله** ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم فانه سماع
جمع الحم هذا الجمع مخالف لقول ابن مالك ولو جمع حمون لم يمتنع لاكن لا اعلم انه سمع
وقد يجاب بان الشيخ ذكر انه سمع جمعه هذا الجمع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ لاكن
اقتصاره على هذه الثلاثة يخالف حكاية غيره سماع هنون وذوون وعن ثعلب
انه يقال في فم فمون وهنين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة **قوله** الثالث
ان تكون مضافة اورد عليه ان اشتراط هذا الشرط تحصيل الحاصل لانها ملازمة
للاضافة **واجيب** بان الشرط قد يذكر لبيان ما هو محتاج اليه وهو ما عدا
ذو وبدلالة العقل ولم يصرح للابانة انه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور
ورد بانه لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة ووجب الرفع ولكن ارانه كما سيأتي في باب
لا النافية للجنس واجيب بان التقدير في هذا البعض ان تصح الاضافة لكل اضافته **وح**
فلا يستثنى توكيد الرفع والتنكير لكونه مع **صحة** الذكر والخبر مقدرا في
موجود ويكون الغرض منه لحر انه وسم ابواء الباب في الاعراب بالحروف مع اضافته
للياء **قوله** وغير ياء المتكلم التقييد بالمتكلم ايضاح لان ياء المخاطبة لا
تكون لغيره **قوله** واستغنيت عن اشتراط هذا الشرط ولما لكونه الى
في كما استغنا عن تقديره وبعضنا صاحب الانضاب وعن تعبيره بخلوه من الميم

لتلفظه به خاليا من الميم هذا وقد يقال لا استغناء عن الشرط لأن المذكورة ظاهر فيما
عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم فإن المجعول من التلفظ
ما أضيف إليه وحينئذ فيلزم أن يجعل إعرابها بالحروف بمجرد الخلو من الميم حتى غيبة
لأنه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما أضيف إلى ياء المتكلم وقد يفرق
عدم إعرابها بالحروف في تلك الحالة وهذا غير على الشرط الآتي أما قيدتها لغير
ياء المتكلم وأما تقييد الشرط وأما على التلفظ بها كذلك فلا **قوله** على أنه ربما أطلق
على أقارب الزوج وعلى هذا فلا يضاف للمذكر فيقال حموه أي أقارب زوجته
قوله يكنى بها عن أسماء الأجناس ظاهره أنه كناية عن الأفعال الدالة على
الأجناس وهو ظاهر قول بعضهم أنه كناية على الفعل لكن في الصحاح أنه كناية عن
نفس الشيء لا عن فعله وقصد المعنى كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي
شيئك وعليه فلا بد من حذف مضاف أي أسماء ويمكن أن يجاب بجعل إضافة أسماء إلى الأجناس
بيانية بناء على أن الأسماء غير المسميات وبأن هنا مضافا محذوفا أي يكنى به عن
مسميات أسماء الأجناس **قوله** أي محذوف اللام وهي الواو فإن قيل ما الدليل على
أن لامها واو وإن لم تجمعها مثنى قيل هذا فيه نظر وقد قال بعضهم لا إعراب ما يدل على
ذلك وقال شيخنا أبو القاسم بن جمعة في شرح الجمل ولعله أنه وإن لم يسمع فيه الهناة
وقد قالوا في مؤنثه هنة بالتاء وأصلها هنوة ولذلك جمعوه على هنوات قال الشاعر
أرى ابن نزار قد جفاني وملني ... على هنوات شأنها متتابع ... وكان له فيما ... وجه
ولقائل أن يقول الأصل هنوة بكسر النون لأنه لما حذفت الواو حركت النون بالفتحة
لأجل تاء التأنيث إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا أو ألفا وقوله إذ لو كانت أسماء تجمع
على فعلات كجفنات وقصعات وإن كانت العين ساكنة في الواحد وهذا ما ذكره ابن
يعيش في شرح المفصل أنه قيل في جمعه هناة وعلى هذا يستدل بجمعه على أنه فعل
قوله بجمهور العرب يستعمله كذلك أي مع قوله بعد وهي لغة قليلة
يشير إلى أن المراد بالفصاحة هنا كثرة الاستعمال وبه يندفع ما قيل إن استعمال هذا
كغد منقوصا أي محذوف اللام مخالف للقياس إذ القياس قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها لا حذفها فلا يكون استعماله كغد فصيحا فضلا عن كونه أفصح والحاصل
أن الفصاحة عند النحاة عبارة عن كثرة الاستعمال فما كثر استعماله فصيح وإن خالف
القياس وما قل استعماله غير فصيح وإن وافقه فنحو القود فصيح لكثرة استعماله وإن

خالف القياس من قلب الواو والفاء ونحو ذلك لاجل غير فصيح لا تخالف القياس بل لقلة
استعماله ثم ان حقيقة افعل مسلوبة المفاضلة وبسبب ما قيل ان التعبير به فيه يقتضي
ان استعماله كثير ما فصيح مع ان تقسيم الفصاحة بكثرة الاستعمال يقتضي ان استعماله
كثير الا غير فصيح اذ نحو نقه فقيه ونقه ناقه لم يقدح عليها العز والا الزجاج وكذا الخلوي
من تنافر الكلمات والغرابة ومخالفة القياس كما هو اصطلاح اهل المعاني اذ القياس فيما
كان نفعا حال الكلام اذ زيدا على نفسه حال الاضافة كذا قيل وانظره مع قولهم ان
الاضافة ترد الاشياء الى اصولها ويمكن الجواب بان الاضافة انما ترد الاصل بدل الذي حذف لعلة
اما الذي حذف لغير علة كيد ودم فمن يجعله ان يرد على نفسه هذا والجواب مخالفة القياس
المخرجة عن حد الفصاحة عند اهل المعاني ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع مما ثبت
عنه فصيح نحو الحمد لله العلي الاجلل **قوله** وحملوا على ذا اربعة الفاظ فيه ان
ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي على ان المذكر انها معا مصاحبين للاعراب المذكور
ويجاب بان المستجمع للشرائط الاكثر وكان اصلا وغيره فرع محمول عليه ابا ... الرتائم
قوله بالالف ان اللذان بشرط كلا وكلتا قال المعاني فيه اشكال لان الالف في كلا
منقلبة عن واو والتاء في كلتا للتأنيث وتاء وهما منقلبة عن واو وكل ذلك عند
سيبويه وبدله فرعية لا منقلبة تماما وكيف تكون اعرابا اه ويمكن ان يجاب بانه
لا مانع لان ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها منها **واعلم** ان النحويين
قد اختلفوا في تاء كلتا والفها فاما الكوفيون فذهبوا الى ان الفها للتثنية والتاء
للتأنيث كالتي في قولك منتان واختارا وزعموا ان واحدهما كلت والمؤنث واني كلت رجليهما
سلامي واحدة **واحتجوا** بانقلابها ياء مع المضمر في قولهم جاءني المرأتان كلتاهما
ورايت المرأتين كلتيهما واما البصريون فذهبوا الى انه كلمة مفردة تدل على التثنية كما
ان كل لفظه مفرد يدل على الجمع في نحو كل القوم جاءني واحتجوا بمجيء الخبر عنها مفردا
في نحو قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وكذا الاخر واعني كلا المذكر بالجمع في نحو
قول جرير كلا يومي امامة يوم صد وان تاتينا الا لماما **واختلف**
البصريون فيها فذهب بعضهم الى ان التاء عوض من لام الفعل المحذوفة وفيه على معنا
المعاقبة لا على معنا البدل من حروف انها عاقبت لام الفعل المحذوفة كما عاقبت الف
الوصل في ابن واسم اللام التي قطعت وكما طرت التاء في بنت فهي معاقبة للياء في زيادتها
فذهب بعضهم الى انها بدل من الواو التي هي لام الفعل كما ابدلت في تراث وتجاه

واصلها كلوا ومن رد هذا الرأي بحجة أن يقول في النسب إليه كلتوي في لغة من يقول
حبلوي وكلتيي في لغة من يقول حبلي وأما من جعلها عوضا علم على معنى الجمع فيقول بقياس
قوله أن يقول في النسب إليها كلوي كما يقول في اسم سموي ومن قال أسيي لزمه أن يقول
كلتوي أو كلتيي **قوله** وكذا الخلف فيهما إعرابا إن كلا إن كانا مضافين نحو أتاني كلاهما
وأتتنا هما او أتتنا هما كلامه هنا صريح في جواز إضافتهما إلى ضمير التثنية وكلامه في
شرح التسهيل صريح في المنع حيث قال ويمتنع إضافتهما إلى ضمير التثنية فلا يقال
جاء في الجاريان كلاهما والمرأتان كلتاهما وأتتنا هما لأن ضمير التثنية نص في المثنى
فإضافته للمثنى إليه من إضافة الشيء إلى نفسه اهـ ويمكن أن يقال إن محل المنع حيث
أريد بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد أما إن أريد بالمضاف شيء وبالمضاف إليه شيء
آخر فلا منع وعليه يحمل كلامه هنا نحو الجاريان جاءني كلتاهما أي غلاماهما أو صاحباهما
وكذا يقال إذا كان المضاف غير ضمير تثنية بأن كان ضمير إفراد أو جمع فتجوز إضافتهما
إلى ضمير الجمع والجمع حيث أريد بالمضاف غير المضاف إليه وتمتنع حيث أريد بهما شيء واحد
لعدم التثنية في المضاف مع المضاف إليه كما هو الموضح **قوله** ولم يكسر
أي تكسير أي جمع جمعه بالحركات أي فلا يقال في أن سنين وبابه جمع تكسير كما هو صريح في
قوله أراء وإن جمع التكسير لم يجعلوا وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه لو
كسر ردت إليه لامه المحذوفة والحال على جمعه بالواو والنون أو الياء والنون جبر حذف
لامه كما قال وشرح بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له من جمع بالواو والنون جمع نحو
عدة فإن من عدات وهو جمع جمع فلو جمع أيضا التبس المذكر بالمؤنث **قوله** صنوا وسنة
الظاهر أن الواو للتخيير لأن كلا منهما الذي مثل لكونه لامه واو وبسنة لكونه لامه هاء فمن الجمع
كما قاله بعض أرباب الحواشي أو هو من مجيء الواو على بابها أو سنة لأن ما قبله
أن هاء في الواقع أحدهما لو سوء أحد الجمعين أو الواو للعطف على التعيين وإنما حذفوا الكلام
لام الكلمة وعوضوا عنها التاء لأنه تعاقب حركات الإعراب على الواو عند الهاء
قوله بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء أي أورد عليه أن فيه دورا لتوقف الجمع
على الجمع من جهة الجمع بالألف والتاء عليه وقد توقف الحكم بأصالة الهاء الأولى في الجمع
على أصالة في الجمع **وأجيب** بأن توقف التعدية على ما ذكر توقف وجود وتوقف
الحكم بأصالة الحرف توقف علم فلم تتحد الجهة **قوله** وفي عضة وعضون أصل عضة
من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء

وقيل

واو

وقيل اصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها عضيهة
وللثاني جمعها عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصولها **قوله** وعزة
العزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزوة فلامها واو وقيل
ياء لانه يقال عزيته بالياء اذا نسبته وعزوته وقيل ان لامها واو من عزوته
اذا نسبته وتجمع على عزى وعزين كما قال الله والعزين العزين المختلفة لان كل
فرقة تعتزي الى غير ما تعتزي اليه الاخرى **قوله** وثبة وثبون الثبة بضم الثاء المثلثة
وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها العين بجهة
والاخرى العين بجهة اخرى انما يقوم مقامهما والمراد بالعلتين العينين الوصفان
المعتبران فلا يرد على عكس الحد نحو مسلمون فانه منصرف مع وجودهما فيه لعدم اعتبار
احدهما بمعارضة ضعيفة اللزوم لها وان لم يكتف في منع الصرف بعلة واحدة لعدم تاثيرها
لانه يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب
الشبه فيرجح فالدوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فاذا انضم اليه
شاهد اخر رجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا الاسماء التي تشبه
الافعال من وجه كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له اثرا لزال اكثر الاسماء عن منصرفة
وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وايضا ينبغي ان يخرج الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوي **قوله**
فلا يجمع اذ ما فيه اخر ... نحو دعوا وان جمع دعواء فشاذ وانشاد لامرئ [illegible] نقضا **قوله**
واصل على اصائل اصل جمع اصل ... اصل بضمتين جمع اصيل واصائل جمع الجمع واصائل جمع
الجمع وقال الزمخشري بعضهم [illegible] وقال ابن جني في [illegible] جمعا انه جمع [illegible] الاخراة
وجمع الجمع بجمع [illegible] ليس للاخ [illegible] **قوله** حملوا [illegible] على نصبه ان قيل
لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره **اجيب** بان الجر والمنصوب
[illegible] في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما على الاخر كما في المثنى والمجموع وان
[illegible] الى الكسر اقرب من الضم اليها فحمل على الاخر [illegible] وقال ان الفتحة من الالف
والكسرة من الياء والضمة من الواو والياء الى الالف اقرب منها الى الواو والدليل ان ابا الفتح قال
ان قول الخليل في حاحيت وعاعيت احسن من قول ابي عثمان المازني وقال ان الخليل يقول
الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء الفا والمازني يقول الاصل حوحيت وعوعيت فقلبت
الواو الفا والفا [illegible] انما هي ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل
ان قلب الياء الساكنة الفا اولى من قلب الساكنة الفا لما قدمنا من قرب الياء من الالف

ويجوز ابدال الواو عنهما كذا في شرح الفصول **قوله** وانه يجري فيهما بالكسر على الاصل في
ضعيف لشبه الفعل بان فيلحق ومنع الجر من خصائص الاسماء فما لحق بالاسم الا دخلت
عليه **قوله قلت** اخذ بن صاحب الضوء ان اللام وان لا اختلطتا اشد اختلاط
بالاسم من حيث المعنى الا انهما يجعلان في التقدير مع وقد تخلل في حروف الجر فانها لم تحدث في معنى
الاسم شيئا فلم يعتبر بتقويتها **واجيب** ايضا بان حروف الجر جاءت للتوصل معاني
الافعال الى الاسماء فضربت بزيد بمنزلة اذ ضربت زيدا وكان معدودا من جملة الفعل من
جهة المعنى وكانه لم يتصل بالاسم بخلاف الاداة ابن حمزة **قوله** فان الاعلام لا
تضاف حتى تنكر هذا هو المشهور وقال ابن مالك ان العلم اذا اضيف ازداد وضوحا
كما في زيد بالصفة ولا حاجة الى انتزاع تعريفه في الحقيقة **قوله** رايت الوليد
بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله الاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة
وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد بها امور الخلافة
والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك ومباركا وشديدا حالان في جعلها ان يكون مباركا
شديدا او كان تعلقه بالذي يبشر بزيد شرته بحيث يقوى بحمل تلك الاعباء كناية عن كفايته
المجروح للامامة العظمى على الاول ورد هجوه كتنا باذى الدنيا والدين ان الوليد هذا تفاءل
يوما في المصحف فخرج له قوله تعالى واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فخرق المصحف وانشد

أتوعد كل جبار عنيد ... فها انا ذا جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر ... فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث الا قليلا حتى قتل شر قتلة وعلق راسه على قصره ثم على سور بلده نسال
الله السلامة والعافية ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا **قوله**
وجعل كل فعل مضارع قال اللقاني هذا التعريف للماهية وكل للافراد وانما كل تفهم ان
كل واحد منهما من الامثلة الخمس وهذا الاخير معنا قوله في عبارة اخرى فيه تصوير الحد
بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو احد امثلة الخمسة ويمكن ان يجاب عن الاول
بان التعريف ما بعد كل وفائدة الاتيان بها التنصيص بان الحد مطرد منعكس من اول الامر وذلك
انه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل ام اي الحد فيكون مانعا والتفاهم انحصاره
فيها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جنسه محدود ومنعوتا كالمنصوص عليهما اه وعن
الثاني بان المحدود احاد الامثلة الخمسة **قوله** الف اثنين اي تخصيص اثنين مخاطبين
او غائبين او غائبتين والتعبير بالف الاثنين احسن من التعبير بالف التثنية لشموله نحو

زيد

زيد وعمرو ويقومان **قوله** واتصل به واو الجماعة أي جماعة الذكور حاضرا ثم نحو أنتم تقومون أو
غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بالجمع لشموله نحو زيد
وعمرو وبكر يقومون **قوله** بثبوت النون أي بالنون الثابتة واختار التعبير بالثبوت
لأجل مقابلته الحذف وإنما عبر بما ذكر لأن الأمثلة الخمسة بالنون لأجل مشابهتها بحرف و
التي هي أخت الحركات أي أخواتها من حيث إنها تزاد في الواو نحو منوان وفي الياء نحو منين
وتبدل الألف منها في الوقف على الاسم المنصوب المنون على المشهور ومن نون التوكيد
الخفيفة ومن نون إذن في الوقف أيضا وإجازة وقوع علامة الرفع بعد الفاعل الذي هو ضمير
متصلا وكان كالجزء خصوصا وهو على حرف واحد من حروف المد واللين فالكلمة معه كمنصور
وعمار ومسكين **فإن قلت** الإعراب يفتقر إلى حرف وهو هنا منتف لأن
الحرف الموجود يفسد إعرابه **قلت** إنما يفتقر إليه إذا كان حركة لأنها لا تقوم بنفسها
بخلاف ما إذا كان حرفا وقد تحذف هذه النون وتدغم كما في الفعل المضارع المسند إلى الواو
وإلى الياء إذا أكد بالنون الشديدة وكما في الفعل الذي اتصل بنون الوقاية أتأمروني والحا
جوني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو مذهب سيبويه وذلك
الحذف جائز لا لازم بخلافه مع نون التوكيد وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وقرئ بالأوجه
الثلاثة قوله تعالى أتأمروني **قوله** وتنصب وتجزم بحذفها قال الرتوشي أي فتحذف هذه
النون لعامل ناصب أو جازم **كقوله** أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك
بالعنبر والمسك الذكي وإنما حذفت لا نصبا ولا جزما والضمة تحذف تخفيفا نحو يأمركم
ويأمركم ويشعركم فلو لم تحذف [illegible] من حذف لم يكن منه الأصل
صرح بذلك النووي في كتابه الذي سماه رأس المسائل اهـ **وقال** بعض الحواشي وقد
تحذف تخفيفا وذلك عند الأخفش واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله
وأما في غير ذلك فمقصور عند الأكثر جائز وهو كثير مع نون الوقاية نحو أفغير
الله تأمروني في باب التخفيف وقليل وهو فيما عدى ذلك نحو لا تدخلوا حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا **قوله** فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا الفعل الأول مجزوم
بلم ومجموع لم والفعل في محل جزم بإن لعدم إعراب الحرف وحيث لم يضم إلى غيره إلا ما
يقال أرباب الحواشي وبه يسقط ما قيل إن أداة الحرف فيه عامل وإن كلا منهما عامل في
تفعلوا على جهة التنازع إذ لا تنازع في الحروف إلا على قول ضعيف **قوله**
المعتل الآخر إضافة المعتل إلى الآخر لفظية أي الذي اعتل آخره فهو من إضافة الوصف

الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر وبقوله
المعتل الآخر بدل او نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان او نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفة
وعبر بالمعتل دون العليل لان الاول اعم لكونه آخره حرف علة سواء كان محضا او لم يكن كغزو
ورمي **قوله** هذا الباب الشابع مما خرج على الاصل في تعريفه هذا الباب على الفصل
الذي بعده عكس ما فعل ابن مالك لان الفعل اشد ثقلا عن ... لانه وصل بين الكلام وهي
ابواب النيابة **قوله** بانه يجزم بحذف آخره لو حذف البناء لكان احسن وقد يقال البناء للمنصوص
فانه مقصور بجزم الآخر **فان قلت** لم لم يلحقوا النصب بالجزم في الفعل المعتل كما الحق
به في الافعال الخمسة **اجيب** بانه انما الحق به لما تعذر الاعراب بالحركات جعل به
هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل وانما جاز حذف الآخر مع انه ليس علامة الرفع قال ابن جني
لان الجازم عندهم يحذف الحركة في غير الآخر والى وقع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم
فلما دخل لم يجد الا الآخر الذي هو حرف علة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف
الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع واستدل بان
الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة
ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم
لا يحذفها فالقياس انه حذف الحركة المقدرة ثم حذفت الحروف للفرق المذكور **ولقائل**
ان يقول اما المانع ان يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتبع الجزم على الرفع كما لا يجب
في الاعراب ان يكون زائدا الا ترى ان الاعراب في الاسماء الستة مدة بنفسها ولو اعتبر التمييز لجيء و
المنصوص عليه الفاعل ان التمييز بعمل الحذف ممكن اذ يمكن التمييز بالعامل لانه في آخرها
لفظي ونحو الآخر معنوي وقد ظهر مما نقلناه من مذهب سيبويه ان من يقول بتقدير الحركة
لا يجعل حرف العلة محذوفا بالجازم وانما هو محذوف للفرق **قال** الشيخ رحمه الله قال بالتقدير
كما سيأتي قريبا ومع ذلك جعل حرف العلة محذوفا بالجازم وكلامه هنا مع ما يأتي غير ملتئم
ثم انه لا يحذف حرف العلة بالجازم او عنده الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرأ او يقرئ
فان ابدلت من جنس حركة ما قبلها بعد دخول الجازم وهو ابدال قياسي لسكون الهمزة ويمتنع
الحذف لان العامل اخذ مقتضاه وان كان قبل دخول الجازم وهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة
بالحركة وجهه ح قوي لان الاعتداد بالعارض وتنزيله منزلة الاصلي فيحذف بالجازم وعدم
الاعتداد به وهو الاكثر في كلامهم فلا يحذف وذهب بعضهم الى ان الابدال قبل دخول
الجازم ايمتنع الحذف لان حرف العلة مبدل مطلقا لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **قوله**

تقدم

تقدر فيه جميع الحركات في نحو الفتى اي من كل مقصور منون واما الاسم في نحو موسى فيقدر فيه
الضمة والفتحة اصالة او نيابة عن الكسرة الا ان اضيف نحو موسى بني اسرائيل فتقدر فيه الكسرة
ايضا قوله والضمة والكسرة في نحو القاضي اي من كل منقوص منون واما غير المنون نحو جواري فالمقدر
فيه الضمة والفتحة نيابة الا ان اضيف نحو جواري الامير فيقدر فيه الكسرة ايضا والاولى الاطلاق
وعدم التقييد في التقسيم بالمنون لان غير المنون منهما ما تقدر فيه الحركات الثلاث او
الضمة والكسرة ايضا وان كان في الجملة ايضا قوله ويسمى مقصورا من القصر الذي هو الحبس
ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعولتهن سمي بذلك لكونه حبس
عن المد وعن ظهور الاعراب فيه وفيه ان التعليل الاول شامل لنحو يخشى والثاني لنحو غلامي
مع ان شيئا منهما لا يسمى مقصورا ويمكن ان يجاب عنه بان وجه التسمية لا يشملها قوله
ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه نقصها او لا حرف لامه لاجل التنوين
نحو قاض وقاضي والحرف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو اه
ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه للتنوين
ولا يسمى منقوصا اصطلاحا في النحو ويجاب بان وجه التسمية لا يوجب التسمية قوله
الياء لازمة قبل الحاء اه بلى وهو لزوم وجودها في الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كالقاضي وفتى
ويشكل في نحو ما فيه الياء العارضة بالانقلاب عن همزة كالمخبا اسم مفعول من اخبا لاكتساب
لان العدم لازمه اذ يجوز فيه النطق بالاصل اعني الهمزة ويمكن ان يجاب بان ابدال الهمزة
الفتح كلها من جنس حركة ما قبلها شائع وهو لا يدعي نقضا وبان الحاء اه بلى في وجودها لفظا او
تقديرا لزوم الوجود ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي وجدت باعتباره لا العروض فتدخل فيه
الالف العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال الذي هو الابدال لازمة وان لم
تكن لازمة من حيث هي وايضاح ذلك ان المخبا اسم مفعول استعمالين احدهما تحقيق الهمزة
والثاني ابدالها الفا فباعتبار الاستعمال الثاني وملاحظته تكون الالف والا انتفى الابدال
فلا يكون بقي ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن هذا الاستعمال
الى الاستعمال الاخر الذي هو الاصل وهذا التحقيق يلاقي التعبيرات اخذا فانها باعتبار هذا الاستعمال
الذي وقعت بسببه وهو الاعراب بالحرف وليست لازمة لسقوطها في غير النصب ايا ما
الشعاب الفاسي قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة اي لكونها هوائية تجري مع النفس
باستطالة والحركة مانعة من الجري قاطعة عن الاستطالة فلم يجتمعا فلذا اذا حركت الالف
انقلبت همزة قوله ونحو لا يسمى مضافا الى ياء المتكلم ما ذكر من انه تقدر فيه حركات

جميعها وهو مذهب الجمهور وذهب ابن مالك الى انه يقدر فيه الضمة والفتحة فقط واما
الكسرة حالة الجر فليست مقدرة بل ظاهرة قال لان الاعراب منه في حالتين يعني حالة
الرفع وحالة النصب قد شغل بالمناسبة بالكسرة المجلوبة توطئة للياء فيتعذر اللفظ بغيرها
فحكم بالتقدير بخلاف المقصور واما حال الجر فلا داعي الى ظاهر للاستغناء عن التقدير بهذا
عنده هو الصحيح ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه قال وممن وافق الجرجاني
في بناء المضاف الى الياء وان كان في تقدير اعرابه تكلفا لجعله الكلام ان بناء الاسم اسبابا
كلها منتفية عنه ويلزم من الحكم ببنائه مخالفة الظاهر ويلزمه ايضا تعدد بلا داع وهو امر من هذا
ويدل في بيان من زعم ان سبب بنائه اضافته الى غير متمكن ورد ذلك بثلاثة امور احدها
انه يستلزم بناء المضاف الى سائر المضمرات بل الى سائر الاسماء التي لا تتمكن وذا
وذلك باطل وما استلزم الباطل فهو باطل الثاني ان ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف
الى ياء المتكلم وبناؤه باطل وما استلزم الباطل فهو باطل الثالث ان المضاف الى
غير متمكن لا يبنى الا اذا كان صالحا للاستغناء عن الاضافة مع كونه قبلها مناسبا للمبني في
الابهام والجمود وغير المضاف الى ياء المتكلم لا يشمله ذلك في كسرة اخرى وبدل ايضا
على انه غير مستحق البناء وقد ينتصر لهم ايضا بان يقال لا نسلم الحصر فيما يوجب بناء
الاسماء في مناسبة الحرف بل يضاف اليها كون آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثير عامل
في تصغير وتكبير وتكسير وتثنية وتذكير فيلزم من ذلك بناء المضاف المذكور وثبوت
الفرق بينه وبين المقصور بان علم انه يظهر في تصغيره كعصيا وفي تكسيره كعصي وفي
تثنيته كعصوان والمضاف الى ياء المتكلم لا يظهر فيه شيء من ذلك في الاحوال الخمسة فمن ادعى
فيه اعرابا مقدرا فقد ادعى ما لا دليل عليه بخلاف المقصور فان ظهوره فيه في الاحوال
الثلاثة دل على صحة تقديره في غيرها وقد يستنتج له ايضا بان يقال لا نسلم خلو
المضاف الى ياء المتكلم من مناسبة الحرف لانه شبيه بالذي في ان آخره يلزم البناء الذي هو
كونه بعد كسرة لازمة صالحة للحركة وغير حركة اعرابه ودفع بانه يتغير في التثنية
تغيره المستغنا وفي الجمع تغير المحتمل والذي مناسب الحرف ومناسب الحرف مناسب
واستحقاق بناء المضاف للياء بمناسبته الذي مسببه بلا استحقاق بنائه وفاته بمناسبته
ترال وهذا التوجيه والذي قبله من الفوائد التي انعم بها بلا عثور في من سبق والحمد
لله الكبير **قوله** لاستثقال الى نقل المقصور نحوا على الياء وفي المحسوس ضعف
الياء ونقل الحركة مع نحو ما قبلها اجر كة ما قبلها تغيليه وبان سكون ما قبلها

نعم

لم يستثقل الحركات ولله در الشيخ ابي عبد الله محمد بن [illegible] قاضي الجماعة بحضرة تونس حيث
حيث يقول من قصيدة يشكو فيها خطة القضاء ، ... اعلى من يقول ارى فيها روعة
ويكفي لتنبيهي لي بع مسئلة عذرة لذاك نحو مكر وذا الحكم ر ويعني ان وضع الفاظها تقبل
ومثله يقدر اخر الظاهر غلى ديننا الذكر ولم تختلف في النقل فيه كلامهم واقلل بعد المنقوص
عن وجه العذر ولله در الشيخ شرف الدين عبد العزيز الحمدي حيث يقول بعض الخمسين
النزل معروض له يسرع والحريه بتقارمر فوقي لذا الجا المنقوص لم يختلف واشر ما
الاسما مجموع والنزل والنزيل كما في القاموس الخمسين من الناس المجتمع في جميع احوالهم
ج انزال ونزول ونكالة **فوله** وتلاهم الفتحة على اليا مخففها في الاسما يستثنا من ذلك
المركب المزجي كالرني اخي ابجي قالوا منه يا كمعدي كرب اذا اعرب اعراب المتضايفين وان الفتحة
لا تظهر فيه استصحابا لحكمها حالتي الابتدا ومنع الصرف بلا خلاف قاله ابو حيان وفي شرح ابن
العلامة الدماميني جواز الفتح ولا اسكان حالة النصب قال ابن فن تغليب الفعل لدلاليا فقال
لديهم وعليه فن تقدر الفتحة على اليا اذا نصب او على المتغلبة بالتنزع المنقوص في ذلك
والميل الى اثباتي هم وهي الفتحة في اليا **فوله** ورفع المضارع خاليا من ناصب او
جازم قلت مقتضاه نفيه حيثما فان المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في
المرفوع يرفع بخلوه ان المرفوع ليس هو التجرد وهو خلاف ما صحح في الشرح **قلت**
وجه عدوله عن ذلك لتكون كلامه جاريا على المذاهب كلها مع ما فيه من الايما الى ما صحح من
ان رافعه التجرد لان تعليق الحكم على الوصف مشعر بعليته وذلك الظاهر **فوله** وقال الكسائي
حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلام حدث الرفع بحدوثها في اصل المضارع اما الماضي
واما الحصر ولم يذكر فيهما هذا الى رفع حدث مع حروف الحروف بلاحالته عليها اولى من احالته
على المعنوي الخفي الذي هو مذهب البصريين وانما عدلها عامل النصب والجزم لضعفها وضعف
في الكلمة **فوله** وقال البصريون حلوله محل الاسم اي سواء كان الاسم الحال محله مرفوعا نحو
جاء رجل يضرب او ضارب او منصوبا نحو رايت رجلا يضرب او مجرورا نحو مررت برجل يضرب لانه ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه ح يقوى كالاسم فاعطي
اسبق اعرابه وقواه وهو الرفع ولم يوثر الحلول في الماضي وان وجد فيه لانه مبني على ما هو اصل
فلم يوثر فيه العامل قال الرضي واعترض قول البصريين بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم ولا زال من نواسخ الافعال
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ونقوم الزيدان

بأن يقال هو واقع موقعه لأنك تقول الذي ضاربه هو على أن ضاربه خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا
فلما أن أتى بدران وركبتها وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب مع تقدم الاسم عليه لا إعراب معه
تقدم فعلًا وعن نحو سيقوم وأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لأنك تقول وحده وإن السين صار كأحد
جزأي الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم أن أصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
آيبا وقال ابن الدين بن مالك الصحيح قول الكوفيين لأن النصب يبين أن لا رافع وأن رافع المضارع وقوعه
موقعًا هو للاسم بالإضافة سواء جاز وقوع الاسم فيه نحو يقوم زيد ومنع منه لعدم الاستعمال
كما في جعل زيد يفعل فهو باطل في رفع المضارع ووقوعه موقعًا هو للاسم مطلقًا فيبطل أيضًا
لعدم رفع المضارع بعد أن الشرطية لأنه صالح للاسم بالجملة كما في وإن أحد من المشركين استجارك
فأجره بل لو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقًا لما كان بعد أن الشرطية إلا
مرفوعًا واللازم منتف والملزوم كذلك **قوله** والصحيح لا قال الأول لأن الرفع دائر معه
وجودًا وعدمًا والدوران يشعر بالعلية وهو من مسالكها واعترض بأن التجرد عدمي لأنه
عبارة عن الإتيان به بل وأي رفع وجودي والعدم يكون علة للوجودي **وأجيب**
بأنا لا نسلم أن التجرد عدمي لأنه عبارة عن الإتيان به على أول أحواله لأنه عبارة عن استعماله
على أول أحواله مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره ولأنه عبارة عن كونه خاليًا عن ناصب
وجازم كما قيل بكل أن التخلص والخلو مما ذكر الداخل في مفهومهما معنى النفي
ولو سلم أنه عدمي فلا نسلم أن العدمي لا يكون علة على الإطلاق بل في الحقيقة بالأعراض
المطلقة أما العلية بأمر وجودي فهي في حكم الوجود كما هنا تدبر **قوله** وقول ثعلب
أن المضارع الخ أجيب عن ذلك بأن ثعلب كوفي والكوفيون يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة
لا بفرعية الحمل على الاسم ومضارعته إياه **قوله** ثم يبنى على الخ تعبير **أجيب**
عن ذلك أيضًا بأن عامل النصب والجزم أقوى من رفعهما عن العمل **قوله** لأنها ملازمة
للنصب أي في الأشهر المشهور ولغة الجمهور وإلا فقد حكى الكسائي أن الجزم بها لغة
لبعض العرب كما قاله ابن مالك وقال الحوفي ومغنيه وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله
فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة
قال والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة **قوله** بخلاف البواقي فإنها
غير ملازمة الخ أورد عليه أنه قد يكون أنها مصدرية وهي لا تكون إلا ناصبة فلا أولى
ذكر معها لمساواتها إن في الخ وتعميمها بالإتيان وعلى مساواتها بخلاف لكن يقدر فيها أنها
مركبة **وأجيب** بأنها باعتبار أنها غير ملازمة للنصب بخلاف لن **قوله** ولا يقتضي

تأبيد للنفي لا نصا لو اقتضته لكان ذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم إنسيا
وللزم التكرار في قوله ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد في قوله لن يخلقوا ذبابا فلأمر خارجي
من مقتضيات لن **واجيب** عن التناقض بأن القائل بالتأبيد وإنما يقول به عند
الإطلاق فيهما وخلو المقام عن مقيد له وعن التكرار بأنه ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمعنى
لأن الاسم لا يرادف الحرف وهل التأبيد نفس معنى أبدا حتى معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح
بدلالته بأنها مقيدة على ما فهم بالتضمن وفائدته دفع توهم أن لن لمجرد النفي بناء على أن
استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التأبيد **قوله** خلافا للزمخشري قد نقل القول
بإفادتها التأبيد عن غيره كابن عطية فإنه قال في تفسير قوله تعالى لن تراني لو بقينا على
هذا النفي بمجرده لتضمن أن موسى لن يراه أبدا ولا في الآخرة ولكن ورد في الحديث المتواتر
أن أهل الجنة يرونه يوم القيامة وهو محتمل لأن يكون التأبيد موضوع اللغة ولأن يكون
مستفادا من كون الفعل الواقع بعدها في معنى النكرة الواقعة في سياق النفي أي لا يقع
منك رؤيته فيعم النفي كل رؤية ما لم يرد ما يخصصه وأخذ الأول من كلام ابن عطية كذا
في حواشي الكمال على الجلال وقد أنكر ما ذهب إليه بأن سيفعل يقتضي لن يفعل مطلقة عامة
وقد تقرر في المنطق أن نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فلو لم تكن لن مفيدة
التأبيد لما كان لن يفعل نقيضا لسيفعل كما قالوا لأنه يجوز أن يكون في زمن آخر فالجواب ما قال
لا سيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى الاعتقاد وإنما مرجعها النقل وهو عدل وقد
نقله ورده بأنا لا نسلم أن لن يفعل نقيض سيفعل وإنما نقيضه لن يفعل أبدا وبأن غيره قد
نقل خلافه وهو عدل مع أن ما نقله لا ينافي ما نقله غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها في
التأبيد لكونه من أفراد معناها الذي هو مطلق النفي أفاده الشهاب الخفاجي **قوله**
ولا تأكيدا للنفي كما هو عند هذا القائل إنما التأكيد من كل والنون الخفيفة التي
حقها أن تلحق الفعل إلا أنها ألحقت بلا للتصريح بأنها لتأكيد النفي لا لتأكيد الفعل
المنفي حتى يفيد نفي التأكيد أفاده المولى عصام **قوله** ولا تقع لن للدعاء خلافا لابن
السراج قال الدنوشري في بيان عليه هل تدل لا الدعائية على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني
حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة الأمر على النهي ولا في الآية المذكورة للدعاء على طلب
عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة للطلب لا أنه مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى
أن دلالتها على النفي تضمنية ولم يجد كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فقد الدعوى
تعسف منه عليه ردا قول بل التعسف منه أيضا لأن المرجع في مدلولات الألفاظ إنما هو

اللغة ولم تثبت بمجيء ما الاستظهار الذي لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام الجماعة أن مدلولها
الجملة بعدها إنما هو التعجب على ما فيه من المسامحة وأن همزة المعاني أي إن رب إنما تنشأ من التي أتى
بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يستلزم النقل أما ثم ما ينافيه هنا صح في المغني خلافه ويقال في نحو
رب وتاليه نون للدعاء كما أن الإنشاء كذلك ووافقه جماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله
ألا رب أو كن الحاكم للأرض لكم خلد الراهب بالخلود الجبال قال وأما قوله تعالى قال رب بما
أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم
بل إلى المخاطب والغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا أو نحو قوله ثم
لا زلت في خلد الراهب ... وقد يقال لا تقوم بالنسبة حجة لاحتمال أن يكون لن في أكون للحكم
للدعاء أو لأن المطلوب به دعاء بناء على جواز طلب الإنشاء على الخبر قوله
ولا هي مركبة من لا وأن وقال في المغني وأصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين
كثير خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب خلافا
للأخفش الصغير وامتناع نحو زيد لن يقوم أن نص خلافا للدعاء وكان الموصول وصلته معا
وفي لا فعل كلام تام وقول المبرد مبتدأ حذف خبره أي لا فعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع
أنه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لأكرمتك وبأن الكلام تام وبورود المفرد وبأن لا
الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ولا انتقاض لهذه دعوى عدم وجوب
ذلك ... استغني عن الإنشاء ... كلامه وقوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها
فلن يقال ... مراد ... إذ لا مانع من أن تعمل الكلمة بالنسبة عن مقتضاها معنى
وعملا ... موضع ... وقوله ... أيضا عن قوله وكان الموصول وصلته ... قوله
في وجد ... لم ينطق به ليس ذلك مقتضيا لامتناع تقديره ... واجب الحذف كذلك
لا يقدر ولا ينطق به وإنما ... عليه ... وجوبا ... وجود ... ثم
إن المراد ... توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا ... كان ... معمولها نحو
... بوجود في مثل ذلك قوله خلافا للبعض الحجة ... ولا ... إلا
استعماله ويرد بأن ذلك ... حكم الجمل وأن ... أنشده العلامة ...
... قوله لكيلا تأسوا على ما فاتكم أي لا تحزنوا قال في المصباح
وأسي أسا من باب تعب حزن وأسي مثل حزن وزنا ومعنى أن قول بعضهم لعدم تأسيكم
لشيء ... كأن تأسيت به وائتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى عليه كما لا يخفى وكي مصدرية
ناصبة للمضارع بعدها لدخول اللام عليها ولا يجوز أن تكون جارة وأن مضمرة بعد

بعدها

بعدها لدخول اللام عليها ولا يجوز أن تكون جارة وأن مصدرية بعدها لما ذكره في الجنى الداني على مثله
في العجب. فإن قيل لم لم يجعل العمل ويكون موكدة للام قبلها كما لو وقعت أن بعدها في
العرض المذكور. قيل الضرورة داعية إلى التأكيد هنا بخلاف ما هنا. **قوله** في
الدلالة على التعليل الخ وإن كانت كي بعد لام العاقبة واللام للتعليل مطلقا مجعولا كي
جارة غير معناها فاصلة ولا يرد قولهم عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وكذا العكس
إذ هو محمول على ما إذا اتحد المعنى. **قوله** وهي حرف جواب وجزاء الخ لم يكونها للجواب أنها
تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا
تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء. فتسميتها جوابا من باب تسمية البعض
باسم الكل وأما كونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر
ويقول لك إذا أكرمك أن قال أنا آتيك فقد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء على إتيانه
بل كونها لهما دائما ذكرنا من كلام أبي عمر في قوله تعالى إذا لذهب كل إله بما خلق فإن قلنا
إذا لا تدخل على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع لذهب جوابا ولم يتقدمه شرط
ولا سؤال سائل. **قلت** الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وإنما حذف
لدلالة قوله وما كان معه من إله عليه وهو جواب لمن اتخذ معه من المشركين ربا
يسقط ما قاله [illegible] في حواشي التسهيل أن معنى الجواب هنا مشكل لأنه إن أريد به ما
[illegible] من تسميته جزاء الشرط جوابا ونحوه تسميتها جزاء مثله وقولهم لا بد فيها
من شرط ملفوظ به أو مقدر باطل إذ لا استعمالها في نحو إذا أظنك صادقا بعد قول القائل
أنا أحبك وهذا لا مجازات فيه وإن أريد به ما يراد بقولنا في نعم وأخواتها أنها حرف جواب
فيرد هذا أنهم إذا عدوا حرف الجواب لم يعدولها وأنه لا يجوز أن يقتصر عليها ونحو ذلك
الجمل بعدها كما يكون في أخواتها الجواب وأما قولهم في الوجه الأول وعنوان الإمام إن
من جواب الشرط ونحوه تسميتها جزاء مثله فهذا الحاصل بالله فيما فهمه قولهم حرف جواب
وجزاء على مذهب الشيخ على رأيه وهو خلاف الإجماع وإنما استدل على قوله لا بد فيها
من شرط ملفوظ به أو مقدر فهو ملائم بإثبات هذا النقل. **قوله** إذا لا مجازات ها هنا
أي لأن الذي يصلح جزاء للمحبة إنما هو التحرر للظن الصدق وقال بعضهم لأن الشرط
والجزاء إنما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال إلا أن تقدم ما يوهم عدم
استقباله. **قوله** أن تكون واقعة في صدر الكلام فإن وقعت حشوا بأن اعتمد ما بعدها
على ما قبلها بأن يكون خبرا وجوابا لشرط أو قسم أهملت وجوبا لضعفها بسبب وقوعها

حشوا وأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك أو أطيرا فنصب أهلك وإذا أمع أقبلها
وقعت حشوا بعد اسم أن وخبرها محذوف ورد أو أن الخبر محذوف أي إني لا أستطيع ذلك
ثم استأنف بإذا ونصب **قوله** أن يكون الفعل الواقع بعدها مستقبلا أي زمانه قال
المولى سعد الدين المشهور على الألسنة فتح الباء والقياس الكسر اسم فاعل لأن الزمان
مستقبل الآن ولعل وجه الفتح أن الزمان يستقبله والكسر أولى ثم هل المراد من استقبا
له بالنظر إلى زمان المتكلم أو بالنظر إلى ما قبلها وإن كان بالنسبة إليه ماضيا كما إذا قال
شخص جاءني زيد أمس فقلت إذا أكرمه وكان الإكرام واقعا بعد مجيئه في أمس والتكلم
بإذن حالا **قوله** أن لا يفصل بينهما فاصل غير القسم أي لضعفها في العمل بسبب
عدم اختصاصها بالفعل قال تعالى ولن تفلحوا إذا أبدا ورد بأن إذا فيه لا ينصب بها وتعويضه
وتنوينه عوض عن الجملة فليس مما نحن فيه وإنما اغتفر الفصل في القسم لأنه مؤكد لربط
إذن **قوله** تشيب الطفل في أرضهم لأنه مؤكد من قبل المشيب بالتاء أوله مضارع أشاب
والجملة صفة لحرب والطفل مفعول به وتأنيث الضمير في تشيب لتأنيث الحرب أعني الحرب
بدليل قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها ويجوز أن يكون بالياء التحتية أوله مضارع
شاب والطفل فاعل والجملة صفة لحرب أيضا والعائد محذوف أي معها والأول أولى
قوله احترز أن من المفسرة أي لتعلق الفعل قبلها فإذا قلت كتبت إليه أن افعل
جاز تفسير للشيء المكتوب وفسر على ذلك قول الرضي ولا تفسر أن المفعول مفردا نحو
كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهر نحو إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن
اقذفيه ومن هنا يلوح سقوط ما ذهب إليه الحصري في الحرف مذهب الكوفيين فلا ذكرهم
فإنه وعند الكوفيين أنكروا أن التفسير في البتة وهو قول متجه لأنك إذا قلت
كتبت إليه أن قم فليس قم نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد في قولك عسجد
أي ذهب والتفسير المذكور كما أنه احترز عن المفسرة وأن يريد كذا احترز عن أن الاسمية
في قول بعضهم أن فعلت بمعنى أنا فعلت **قوله** فهي مخففة من الثقيلة لا عمل لها ورد
عليه أن لا الناصبة أيضا قد تقع بعد ما يدل على العلم من غير تأويل العلم نحو تيقنت
أن يقوم زيد **وأجيب** بأن وقوعها بعد ما ذكر قليل وكلام المصنف على الأكثر
الشائع **قوله** أحدهما ورد أنه وجب فيها كونها مهملة غير ناصبة للمضارع ولا
الناصبة لا تدخل على ما ليس بثابت ولا مستقر لأنها تخلص للاستقبال فلا تناسب العمل
بجامع الخفيفة وبأنها لا تناسبه لا تقتضي تأكد الشيء وثبوته **قوله** وجملة منها

أي المعنى فإنه بينهما وبين أن الناصبة للمضارع كما سيأتي إن شاء الله **قوله** ويتعين كونها ناصبة
فيه نظر ويعرف أن الإمام المرزوقي في قول الحماسي تمنت بأن لا أطعم الدهر بعدهم حياة
وكان الصبر أبقى وأكرم أطعم منصوب بأن ولو رفع لجاز على أن تكون مخففة من الثقيلة
ويكون اسمها ضمير الشأن فدل هذا على أن المخففة تنصب وكذا المخففة في وقوعها بعد غير
العلم والظن فلا يتعين في الواقعة بعد غيرهما أن تكون ناصبة ويمكن أن يجاب بأن الهم
في معنا العزم على الشيء وهو الجزم به وبمعنا حديث النفس كما صرح به أئمة
اللغة فيكون يخفيها باعتبار الأول غير يقين باعتبار الثاني ولعل المرزوقي أجاز
الوجهين نظرا للاعتبارين **قوله** باسم خالص سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل
أو غير مصدر كقوله ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما
فأسوء معطوف على رجال وهو ليس في تقدير الفعل **قوله** كقوله تعالى وما كان
لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أي كان يحتمل الوجوه الثلاثة النقصان والتمام وأن يأتي
على كونها ناقصة الخبر لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال فهو مؤول باسم
الفاعل إن كان حالا من الفاعل وباسم المفعول إن كان حالا من اسم المفعول أي ما يكلم
الله لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه موحيا أو موحى إليه ومن وراء حجاب بتقدير
أو موصلا ذلك من وراء حجاب أو يرسل بتقدير أو إرسالا أي أو ذا إرسال أو وجها واتبع بغ
في الاعتبار أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا وجعل ذلك تكليما
على حذف مضاف ولبشر يتعلق بمحذوف على التمام وأن يأتي فاتبع بغ في الأحوال المقدرة
في الضمير المستتر في لبشر أباه الخ المغني **قوله** وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف
أي تكليم وحي أو تكليم إرسال وينبغي أن يجعل الإشارة من قوله وجعل ذلك راجعة
إلى بعد مذكور في كلامه وهو إلا وحيا فيدخل الإرسال بطريق الأولى وأما من وراء حجاب
تكليم من غير احتياج إلى تقدير **وقوله** على التمام وأن يأتي فاتبع بغ في الأحوال
يحتمل أن المراد بالأحوال المعاني القائمة مقامها وكلمة في على بابها والأحوال المحررة
وكلمة في بمعنا من كذا في الحواشي الشمنية وفيه أن التعبير عن عبارة تمثيل
العامل كما بعد لا بسبب ذلك المستثنى منه واشتغاله به وهو لا يتأتى في الأحوال
بمعنا المعاني القائمة مقامها اللهم إلا أن يكون على حذف مضاف أي محل الأحوال
ويرجع لما بعد ولبشر على التمام خبر مبتدإ محذوف والجملة استئنافية للبيان وفي
الشفا أن ما يلزم من الحجب فهو في حق المخلوق ولا في حق الخالق الباري جل اسمه

بعض خ

عدم

منزه عما يحجبه اذ الحجب انما تحيط بمقدر محسوس ولكن يحجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم
واذا راء كانهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء لقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون قوله
في قراءة من غير نافع من السبعة بنصب يرسل واما من قرا بالرفع فعلى الاستيناف وجعل الفعل
خبر المبتدا المحذوف او الاستيناف بالواو والفاء جاء في كلام اخبارا واقتضابا او بعيد نوع عن
الاقتضاب او اي يرسل قوله معطوفا على وحيا او لا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه
الله لفساد المعنى فان المعنى لانه يلزم منه نفي الرسل ونفي المرسل اليهم قاله العكبري
بصير وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او لا ان يرسل رسولا فقط قاله قوله
وكذا العطف قول الشاعر للبيت لميسون ابنة بحدل زوج معاوية بن ابي
سفيان وام ابنه يزيد وهي مولدة وكانت من بدوية فضاقت نفسها لما تسرى عليها
فلامها على ذلك وقال انت في ملك عظيم وما تدرين قدره وكنت قبل اليوم في عباءة
فقالت: لبيت تخفق الارواح فيه ... احب الي من قصر منيف ... ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف ... واكل كسيرة في كسر بيتي ... احب الي من اكل الرغيف
واصوات الرياح بكل فج ... احب الي من نقر الدفوف ... وكلب ينبح الطراق دوني
احب الي من قط الوف ... وبكر يتبع الاظعان صعب ... احب الي من بغل زفوف
وخرق من بني عمي نحيف ... احب الي من علج عنيف ... فقال لها اما رضيت يا ابنة
بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا والحقي باهلك فطلقها والحقها باهلها وقال كنت
فبنت فقالت لا والله ما سررنا اذ كنا ولا اسفنا اذ بنا وقيل انها كانت حاملا بيزيد
فوضعته في اهلها فمن ذلك كان فصيحا والبيت قال الانباري في بيت العرب هو ما كان من صوف
او شعر وان كان من شعر فهو خيمة والخفق هو الاضطراب والارواح جمع ريح قال في درة الغواص
الغواص وجمعه على رياح خطا ابن وهم والصواب جمعه على ارواح كما قال ع واني منه
اذا هبت الارواح من نحو جانب ... به اهل مي هاج قلبي هبوبها ... هوى تذرف العينان منه
وانما ... هوى كل نفس حيث حل حبيبها قوله والعلة في ذلك ان اصل ريح روح
لما استثقلوا من الروح وانما ابدلت الواو ياء في ريح ورياح للكسرة التي قبلها فاذا جمعت
على ارواح بغير كسر ما قبل الواو زالت العلة التي قلبتها ياء ورد الحريري في شرح
بانت سعاد بان من العرب من يقول بانت سعاد ارياح كراهية الاشتباه بجمع عود
وقال السهيلي ان جمع ريح على رياح لغة بني اسد وقال ابن بري لم يجئ احد
من اهل اللغة غير اللحياني وورد في شعر عمارة بن عقيل وقال ابن الاثير في النهاية
جمع النار نيران ويجمع على انيار واصله انوار لانه واو كما جاء في ريح وعيد ارياح

واعباء ذو الحقيبة الوالية الحشو والعباءة بالمد والكساء الجبة من الصوف ونحوهما
وقيل كساء مخطط وكذا العباية بالياء بدل الهمزة وتقع عينيه من فوقهم عن فرد الابد بارزة من
البرج الذي هو البنو او من البرج الذي هو حسن الخد قال صاحب المصباح في باب العين فرق بالضم وفي ورا
ابرحت سي ورا وقيل من لغر الذي هو السكون لان العين اذا قرت سكنت من الفرح الى شيء
اخر والجميع من باب خرج وتعب كذا في المصباح والشعور جمع شعر بالكسر والفتح الثوب
الذي فهو سمي بذلك لانه يستشعر ما وراءه والكسي مصغر كسي وهي القلنسوة من الخز والكسر
يعني الاكابلها بالخيام من الارض والقماحم جمع طارف وهو الذي بافي لبيلا او البرجمة يعني الجوهرة
الاثنان من الابل والاظعان جمع ظعينة وهي المرأة ما دامت في الهودج واي جوب يعني الذي
العجمة وبالعامن المسرع والخز بكسر الخاء المعجمة الحي والفتح بالكسر قال ابن دريد هو
الصلب الاشر يرويه يسمى حمار الوحش علجا وقال ابو زيد يقال للرجل اللحية علجا ولا يقال
للغلام اذا كان امرد علج فاستعلج اي جل اذا خرجت لحيته والاول انسب بقوله نحيف
وعكة فالعلم تعني بدمعا وبه لغو نشو شرته مع سنه والعنب الحسا بالعلم
ورد عنيكم العنب وهو الشرة **قوله** وقوله انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما
تقدم جعل المغفرة علة على الفتح والجب معللة بما بناء على ان كلام العلة اخذت عنهما
وجعلت المغفرة مفعولا لها للفتح والمفعول له قد يكون علة للفعل الفعل متقدما
عليه بحسب الوجود الخارجي كما في قولك قعدت عن الحرب جبنا وقد يكون علة متفرعة
عليه بحسب الوجود الذهني ومفعولا له متاخرا عنه بحسب الوجود الخارجي كما
في قولك ضربته تاديبا والاية من هذا القبيل ولهذا قال في الكشاف جعل فتح مكة علة
للمغفرة بكل وجه ثم ان جعل الفتح علة للمغفرة ربما يستشكل بان يكون سببا وعلة
لمغفرة العبد ينبغي ان يكون فعلا من افعاله والفتح ليس كذلك لانه فعل الله ويمكن
ان يقال ان الفتح وان كان فعلا من افعاله تعالى الا انه لما كان واقعا لما صدر منه عليه
السلام من جهاده وسعيه في اعلاء كلمات الدين وتخليص الضعفة من ايدي الظلمة
وهذه افعال حسنة صالحة علة للمغفرة صح بذلك ان يجعل الفتح علة لها اي فاء الصفات
قلت ويمكن ان يقال انما جعل فتح مكة علة للمغفرة لانه سبب لان يرى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاشتغال بخاصة نفسه بعد بذل المجهود فيما
كلف به من تبليغ الرسالة ومجاهدة اعداء الدين بالاقبال على التقوى والاستعداد للقاء
كما قال تعالى اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا الى اخره

المسورة وقال تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ولم يقل انا فتحنا ليغفر لك تعظيما
لامر الفتح وذلك لان المغفرة وان كانت عظيمة لكنها عامة لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا وقال ليغفر ما تقدم وزاد العلم بينا، وكذا الاتمام والنعمة قال تعالى واتممت عليكم نعمتي وكذا
الهداية وهو ظاهر وكذا النصر قال تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم
المنصورون واما الفتح فلم يكن لاحد غير النبي صلى الله عليه وسلم فعظمه بقوله
انا فتحنا وفيه التعظيم من وجهين احدهما قوله انا والثاني قوله لك اي لاجلك على وجه المنة
قوله واللام هنا ليست للتعليل بل على سبيل المجاز والاستعارة التبعية للمتعلق
وفي اللام ايضا مذهبان احدهما ان المعنى الكلي الذي يكون معنى هذا الحرف الخاص جزئيا له
كابتداء الغاية بالنسبة الى الابتداء الجزئي الذي تفيده من الابتدائية وهذا مذهب السكاكي
وثانيهما ان المجرور بعد الحرف وهو مذهب الكشاف وتقرير التبعية على ما قال انه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية من التبني والمحبة ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوع لذلك لانه على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرى
المجاز اولا في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعير لما يشبه العلة وعلى الثاني ما قال في الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على
طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي يفعل الفاعل لاجله فتأمله
وكونها للتعليل على سبيل المجاز اولى من كونها للعاقبة لان المجاز اولى من الاشتراك كما
هو مقرر في الاصول قاله الناصح في حواشي المحلي **قوله** وجب اضمار ان فما كان زيد ليفعل
نفي لكان زيد سيفعل باللام مقابلة للسين وكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام
وقد شذ شعر محمد بن الوليد بن ابي مسهر في الكتاب على الشعر وروي انه قد اتقنه ثم
اجاز سيبويه اظهارها مع لام كي دون لام الجحود **قوله** وبالا او كقوله تعالى لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى قد يقال ان هذا من القسم الثاني فان العكوف
على عبادة العجل ورجوع موسى عليه السلام ماضيان بالنسبة الى النزول وان جوزي
مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الى ان يقول الرسول ويجاب بان قوله تعالى
قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى حكاية لكلامهم وقبله ثم العادة
منهم فالمنظور اليه والحكي وهو قول قوم موسى بالنسبة لزمن التكلم بالمحكي وهذا
بخلاف ايذا الى لن فيها حكاية لقول اه وانما هو اخبار من الله سبحانه وتعالى

والمذكور إليه زمن الأخبار وفسره الذي عليه أنا أمل **قوله** فتارة تكون بمعنى كي قيل عليه إن
حتى التي تنصب المضارع بعدها جارة للمصدر المنسبك من أن والفعل الواقع بعدها والجارة
بمعنى إلى كما نبه عليه المص نفسه في المغني وحينئذ تكون بمعنى كي التعليلية **واجيب**
بأن محل كون الجارة بمعنى إلى إذا لم تدخل المضارع المنصوب أما الداخلة عليه فتارة تكون
بمعنى كي وتارة تكون بمعنى إلى أو إلا على ما للدماميني في الحواشي الهندية **وحاصله**
أنا لا نسلم أن الجارة تكون دائما بمعنى إلى بل محل ذلك إذا كانت داخلة على صريح الاسم وأما
إذا كانت داخلة على الاسم المؤول فتارة وتارة **قوله** وقد تصلح للتعليل معا كقوله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء يحتمل بها متعلق بقاتلوا إما تعلق الغاية أي إلى أن تفيء وهو الظاهر
المناسب فتكون بمعنى إلى وإما تعلق التعليل أي لأجل أن تفيء فتكون بمعنى كي التعليلية
وتخصيص همزة الآية بالاحتمال الظاهر فيه أن ما تقدم عليها من الأمثلة غير محتمل إلا الأخير في
حتى تطلع الشمس ولذا نص عليه الدماميني بالغاية فلا احتمال فيهما لغير الغاية وأما أسلم
حتى تدخل الجنة فيحتمل أيضا الوجهين إن كان المخاطب به مسلما لأن المراد منه ح الدوام
أو من زعم أنه لا جيد فتتعين أن تكون بمعنى إلى أيضا فينبغي الحمل على الظاهر **قوله** وهذا الذي ظهر
لي في الآية أورد عليه أي في نحو أي رجل تضرب أضرب جاز فيهم شرطية وقد عملت
الجزم في الفعل والجر في الاسم المضاف إليه على النص في أن خافض المضاف إليه هو المضاف
وكي ناصبة وجارة **واجيب** بأن أيا إنما جرت من جهة تضمنها معنى إن
الشرطية وجزمها ونصبها من جهة واحدة ومقصود المص أن عامل أحد القبيلين لا يعمل
في الآخر من الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل نعم تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين
أن قالوا إذا أبدلت اللام لازمة فإنها تعمل الجر في الاسم إجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما
كان زيد ليفعل وهي للتوكيد في كل من الحالتين أفاده الدماميني ومقتضاه أن حتى
إذا كانت بمعنى كي التعليلية تكون ناصبة للمضارع لاختلاف الجهة فيها كما قيل في
كي فتأمله **قوله** الأول كونه مسببا عما قبلها وعلامته جواز نحو نصب مضمون ما
قبلها في حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو سرت حتى
أدخلها أو لم يتصل نحو أزيد فيه العام الماضي قولا شيئا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام
بشيء وإنما اشترط هذا الشرط لأنه يحصل الربط معنى وإن فقد لفظا وذلك لأنه لما لم
يتعلق ما بعدها بما قبلها إلا بالاتصال اللفظي فيشترط إما السببية الموجبة للارتباط
المعنوي وجبر الباقيات من الاتصال اللفظي **قوله** إلا أن الحال تارة تكون تحقيقا

وإن رفع فحينئذ واجب وإنما وجب لأنهم إنما نصبوا عند إمكان تقدير الناصب الذي هو أن والفعل
مستقبل وتقدير أن الناصبة بعده ممكن لأنها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فيكون للحال وتقدير
أن بعده مناف له وإنما رفع الفعل بعد حتى التي للابتداء لأنها تكون ابتدائية فلو جر لوجب أن تقدر
الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما إلا بأن ولا يتأتى تقدير أن ممنوع لما مر كذا قال ابن الحاجب
قلت وفي قوله لا يقدر اسما إلا بأن نظر ولقايل أن يقول لم لا تكون جارة وتقدر
ما المصدرية وهي غير منافية للرفع ويجاب بأن تقدير ما لم يثبت في كلامهم مع أنه
لا داعي إلى التزام كونها جارة حتى يحتاج إلى التقدير قوله وتارة يكون تقدير الحال أي الرفع فحينئذ
جائز قوله وعلى هذا جاء أي الرفع في قوله حتى يقول أي قرئ قال ابن الحاجب من رفع يقول
فعلى أنه إخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والثاني القول والخبر بالأول على وجه
الحقيقة والثاني على حكاية الحال والذي في معنى الحال إخبار بأمر ثالث وهو تسبب القول
عن الزلزال ومن نصب فعلى أنه إخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر
كان من نيته لوقوعه عند الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع
وإن كان الوقوع ثابتا في نفس الأمر لكن ثبوته بدليل آخر من هذه الآية وكذا الحال في نحو قول
هو من أنه أي رفع وإنما قدر القول في قراءة النصب ليكون مستقبلا أو لأنه لو قدر كونه واقعا
لكان حالا على وجه الحكاية قوله ولهذا امتنع الرفع في نحو سرت حتى أدخلها لكنه
إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو
المبتدأ عن الخبر ويفعل كذا أن عدوا المبتدأ بعيدا بلا خبر لفظا وتقدير الممنوع لأنه يمكن
تقدير الخبر في نحو سيري حاصل وإن عدوا بعيدا بلا خبر لفظا مختصه وبلا خبر وما ظنهم يمنعون
المسألة إلا عند عدم تقدير الخبر كذا في الحواشي الهندية قوله إلا بمعنى إلى أو إلا الطائفة
في الأعلى ما قال بدر الدين بن مالك أن ما بعدها إن كان ينقضي شيئا فشيئا فهي للغاية
بمعنى إلى وإلا فهي التي بمعنى إلا وعلى هذا فأو في عبارته لمنع الجمع وقال الرضي أو في أصل
لأحد الشيئين أو الأشياء وفيه إشعار مع أو بأن هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين
التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وإن لم يدل على حصر الثاني في نصبه ما بعدها
ويسبب به يقدر بإلا وعند بإلى والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد بأن يقع ذلك بالاصطحاب بعده
مجزوم وهو الظاهر أي ملازمة إلا وقت أن تقضيني فهو على محل ... إلى أن نحو ولهذا
قبله وعند من يقسم بإلى ما بعده ثابتا أو مقدر لمجرد وجاء بإلا بمعنى إلى وعليه فلا وجه
ليست لمنع الجمع ولا ينتقض كونها في المثال بمعنى إلى كالبيت وقوله يثبت ويل مقدر لمجرد وو

بأو

بالواو وخالف بها ما عليه الجماعة من أنها عاطفة وكأنه جعل تفرع هذا بالتفرع معنى وإعرابا والذي
مشى عليه في شرح الكافية أنه تفريع لوحظ فيه المعنى دون الإعراب فقال فيه والتفريع
الإعرابي أن يقدر قبلها مصدر وبعدها أن الناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بالواو على
المقدر قبلهما فيقدر ما لأنتظرنه أو يقدم ليكون انتظار أو قدوم وتقدر في لا تقتل الكافر أو يسلم
ليكون قتله أو إسلامه وكذا العمل في غيرهما ح كلامه هنا والأولى في العبارة بل قوله
التي بمعنى إلى أو إلا التي يصلح في موضعها حتى أو إلا أما أولا فلأنها بدل عبارته من أجود أو
للحصر فيهما المذكورين مع أنه لم يذكر الذي أخرجه العاطفة وأما ثانيا فلعدم شمولها لنحو لأرضين
الله أو يغفر لي إذ لا يناسب هنا معنى إلى ولا إلا بل هي بمعنى انقطاع المرضا بنحو القبول وإنما
المناسب معنى حتى التعليلية **قوله** لأستسهلن الصعب أي الشاق فيه منية وهي
اسم لما يتمناه الإنسان والمنى جمع منية وبعض أحماء والمراد هنا المؤملات وانقيادها موافقتها
للمراد ومجيئها على حسبه فان في الحواشي العشرية وأنت خبير بأن جعل هذا بابا لها لوقوع
أحد الشيئين أو لا شيئا مخرج في بعض ما جعلوا فيه بمعنى إلا أو إلى نحو لأقتلنه أو يسلم
ولألزمنه أو تقضيني حقي وهذا البيت إذ المضارع الذي منصوب بأن مضمرة وتؤول مع
صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر منتزع من الفعل السابق أي ليكونن قتل مني
وإسلام منه وليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني الصعب أو إدراك
للمنى **وقد ذكرنا** عن ابن مالك أن هذا هو التقدير إلا على إنه وذكرنا عن الرضي
أن أو التي بمعنى إلى أو إلا معناها أحد الشيئين أو لا شيئا مع القصد إلى شيء آخر
وعلى هذا فتحصيل إمكان كونها لأحد الشيئين أو لا شيئا بنفي ما جعلوها فيه
بمعنى إلا أو إلى فيه نظر إلا أن يرجع أحد الشيئين أو لا شيئا **قوله** وكنت إذا غمزت
قناة قوم أي أخذت بالغين المعجمة والميم المفتوحة والزاي أي عصرت والقناة معروفة
وهي التي يجعل فيها سنان الرمح والكعوب هي النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حالة الآخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ولا ينكفوا عن حسم المواد
التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يجد إصلاحهم بحالة آخذ أغمز قناة معوجة حيث
يكسر ما تربع من أطرافها ارتفاعا يمنع من أخذ الملوك وإنما زوال ذلك إلا أن تستقيم
قوله بعد فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها وهي
عاطفة للمصدر المسبوك من أن وصلتها على مصدر منتزع من الفعل المتقدم فتقدير
زرني فأكرمك لتكن زيارة منك فإكرام مني كذا قيل **واستشكل** بأن ما ان العاطف

لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة وهنا لم تعطف جملة على جملة بل فعل على
فعل دون نزاع اختار الرضي رحمه الله جعلها للسببية دون العطف قال وانما لم يجوزوا بعد فعل
متى الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة
مختص بالحال والاستقبال لا ظاهر في الحال فلو رفعوه مع قصد السببية لكان الظن ان الفاء عاطفة
جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فعدلوا الى النصب تنصيصا في الظاهر على انه ليس
معطوفا لان المضارع المنصوب بان مصدر وقبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعدها الفاء
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كذا في الحواشي الحفيدية **وقال** الحوضي رحمه الله تعالى بعده
وانما نصبوا بعد الفاء في تلك المواضع لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فتجفونا لم يكن عطف
تجفونا على تنقطع والا لجزم فيصار المعنى ولا تجفونا والمراد انه تنبيه على ان الانقطاع سبب
الجفاء فلولا الانقطاع منك ما حصل فعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف اسم على
اسم اذ لا يكون منك انقطاع فجفاء منا فهذا ابدا على السببية وهكذا الكلام في اخواتها
ومقتضاه ان العطف من قبيل عطف المفردات فخلاف مقتضى كلام الرضي **قوله** ولا زال
للترجي لو قال ولا تنافي للنفي لكان احسن **قوله** واما الطلب بان يشمل الخ قيل عليه انه
فيه الطلب يكون بالفعل وكيف يكون شاملا للاستفهام والعرض والتمني والترجي
واجيب بان المراد بالفعل ما قابل الاسم فيصدق بالحرف فيشمل ما ذكر من الثمانية
المذكورة وهي مع النفي تسع وقد نظمها بعضهم في **قوله**
وهاك نظما حوى في بيت اجوبة نصب المضارع بعد الفاء قد نقلا مر وانه وادع وسل
واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا **قوله** والترجي في شمول الطلب له نظر
بغير ما ذكر في المطول ان الترجي ليس طلبا وانما هو ارتقاب امر لا وثوق بحصوله
قوله كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة من السبع
بنصب اطلع في الجملة اي بعد من اتباع الخامس من معنى البيت وهذا لا يخفى في حق ويقرا
فيه حجة لما جوزه الكوفيون وهو ابن تبعي صححها او على العطف على الاسباب على حد قوله
ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا
سابق شيئا اذا كان جائيا ان ثبت قول الفعلي ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل وقد
تخرج عليه القراءة المجمع عليها **قوله** والاستفهام سواء كان حقيقيا او انكاريا
واما النفي فيه بلا ينصب جوابه لانه ينتظر ثبوت الفعل فلم ينصب بالمنفي وحصلا
لم ينصب الفعل في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل

ان عدم

ان عمرو والتعجب فيه فيقتضي عدم التنبيه لأن أني زيد ليست سببا للاصباح لكا رحى
مخرجة وإنما السبب في زوال الظلم **قوله** والعرض هو والتحضيض متقاربان يجمعهما التنبيه
على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا **قوله** كقوله
يا ابن الكرام ألا تدنو إلخ استشهد به على قوله فتبصر والألف ألا تاء حرف وما موصولة والعائد
محذوف تقديره ما قد حدثوكه مع عدم استيفاء شرط حذف العائد المجرور والعائد في
فما استقبلوه مبتدأ خبره كمن سمع والألف للاطلاق **قوله** فإن سقطت الفاء الجزم توجد
مع الفعل والسقوط بمعنى الحذف لا يستدعي سبق وجود فيسقط ما قبل أن هذه الفاء
لم تكن موجودة قبل والتعبير بالسقوط يقتضي سبق وجودها قوله ولابن جني
وابن عصفور تجويزه إلخ أجازه الجماعة وفي شرح الكافية منع من أنواع الكسائي بين الطلب المحمول على
ما سواه فيصح وبين الفعل ووجه ما ذهب إليه ابن جني وابن عصفور أنه لما كان في [illegible]
الفعل ومعناه أعطي حكمه ولنا أن فعل الأمر صالح وقوعه صلة لا يصح ذلك وكذلك المصدر
المنسبك منه مع أن وأما اسم الفعل فإنه لا يصلح لذلك سواء كان مشتقا أو غيره قاله العلامة
البدر الدماميني **قوله** لما فيه من معنى الشرط ومتضمنه أن الحامل على الكلام الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره أنه يتوقف
في الحصول على الغير حصوله وهذا هو معنى الشرط أعني توقف غيره عليه فإذا
ذكر بعد الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون
ذكر المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا وأما الجزم فلأنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم
لفائدة المخاطب مضمونه لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره إذ قد يجزم بالشيء
مع أن ذلك الشيء غير مقصود للجزم كقولك [illegible] بأن زيد هو كان [illegible] ولو جئت
أيضا بعد الجزم بما يصلح أن يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاء له
كما في الطلب إنما كان يتبادر الفهم إلى أن المطلوب إما لذاته أو لغيره ومعه ذكر الغير
فالأولى له والقول بأن الجازم هو الطلب قول الخليل وسيبويه وضعفه [illegible] ومقتضيه ورجح
القول بكون الجازم شرطا مقدرا بعده فإن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما
خلاف الأصل ولكن الحذف وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع وإما
غير كثير والظاهر أنه واقع كثيرا وفي كل أفعال الإنشاء كعسى ونعم وبئس وفعل
التعجب نحو ما أحسن زيدا وما [illegible] وما أضربه لأنه في الأمر مما لا ينبغي متضمنه

للمحرم في الذي هو الانشاء اذ يؤتى به وهذا ان اتفق منع بقية الكلام الا ان يقال ان مراده
بالمحرم في قوله معنى المحرم في المحرم الموجود كما هو المتبادر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان
يوجد فوجه لا ترد افعال الامر نفسها لانها ليست متضمنة لمعناه فموجوده بل معناه في
من حقه ان يوجد وليس بموجود اه قوله قل تعالوا اتل ما حرم عليكم ربكم اى في
حاشية الكشاف للمولى السعد في نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان ان جعلت مصدرية
او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موضع البدل للمحرم بدلا من ما او من العائد المحذوف
وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد لا معطوفة على لا
تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل المعطوف الواجبة المامور بها محرمة
فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة
اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب واما جعلها ناهية وافعة موقع الصلة لان المصدرية
على ما هو المذهب كما يعني صاحب الكشاف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع
الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في تمام الفعل فلا يستقيم الا
لم ان جاءت لا الناهية مما لا يعتد به احد ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على
ان لا الناهية والنواهي بيان للتلاوة والمحرمات توجب اشكالا لان احدهما عطف
ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة
مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا للتلاوة
المحرمات بل الواجبات قال واختار المص يعني صاحب الكتاب كون ان مفسرة لان
انقطاع الاوامر المذكورة في حينه ظاهر على ان مراده ولا سبيل ح الى جعل ان مصدرية
موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي
مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل تقدير لا للابتداء متعلق باتبعوه على حذف
اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في الرتبة فان قيل فعلى هذا
يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويكون التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم
وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان معنى الواو
مستفاد بعد اعتناء قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول بفصل بينهما
شائع في الكلام ومنه وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدع مع الله احدا فان ابى الجمع
البتة ومنعت زيادة الفاء جعل المعمول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفاء عطف
مثل عظم ربك فكبر واعبدوا الله فلا تدع واثروا فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان

عطف

عطف الأمر والنهي على النواهي الواقعة بعد أن المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بأن المأمور
به لا يكون محرما قال على أن التحريم راجع إلى أضدادها فيمتنعا أن لا وأما غيره فقصر لوازمها
التي هي النهي عنه لا أضدادها حتى كأنه قيل أتل ما حرم أن لا تسيئوا على الوالدين ولا
تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وإن صح بحسب
الحاصل لكن ربما يجوز بعض نقوض العدل وذكر في المغني في إعراب الآية المذكورة أوجها
منها أن أن وما بعدها في موضع نصب بدل من ما وهو الأعلى أنها موصولة لا استفهامية
إذ لم تفت أن البدل فيهم لا استفهاما ومنها أن يكون في موضع رفع خبر لهو محذوف وعليهما
فلا زائدة قاله الشيخ والصواب أنها نافية على الأول زائدة على الثاني وتعقبه
العلامة الزرقاني في فقال وهذا عجيب جدا بأن الأول وهو جعل ما موصولة وحرم ربكم
صلة وجعل أن لا تشركوا بدلا منها وإن جعلت لا نافية فهذا الوجه كان المعنى أتل عليكم
أن عدم الإشراك محرم وهو باطل **وأجاب** الشمني بأن ما على الأول معمول للفعل
وعلى أن لا تشركوا بدلا منه على تقدير أن تكون لا نافية يقتضي أن عدم الإشراك
متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي أن عدم الإشراك محرم عليهم وإنما يقتضيه
أن لو كانت معمولة لحرم وليس الأمر كذلك وأقول هذا منه أعجب العجب لأن ما
وقع على المحرم قطعا فيكون عدم الإشراك المحرم قطعا وهو باطل فتأمله راجع
المغني **قوله** إذ المعنى تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم قال في شرح الشذور
لا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى
توهم بعضهم أنه اسم فعل **قوله** فعا نبك من ذكرى حبيب ومنزل صدر البيت
لامرئ القيس عجزه بسقط اللوى بين الدخول فحومل الذي في قفا قيل للتثنية وقيل
بدل من نون التوكيد الخفيفة وعلى الأول قيل إنه خاطب رفيقيه وقيل إنه خاطب
رفيقا واحدا بدليل قوله بعد أيضا فقالا وثنى لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة
الاثنين كقوله تعالى ألقيا في جهنم وكقوله فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر
والعلة في ذلك أن أقل أعوان الرجل في ماله وإبله اثنان وأقل الرفقة ثلاثة مع
على ما قرره والسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام
والقصر رمل يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان والشاهد
في نبك فإنه مضارع مجزوم وجزمه بالعلة في جواب الأمر كذا في المعلقات
للزوزني **وقوله** على جعل يهيئه صفة لوليا في تحسين العلامة البغدادي فلو استشكل

النافية في العوائد الغائبة تكون ... على قوله أي ووصفه بأنه لا يلزم من عدم إجابة
دعائه عليه الصلاة والسلام كان يحيى عليه السلام قتل في حياة أبيه ولا يكون وارثا
إلا إذا تخلف بعده وقد قال تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى فإن قيل
استجبنا بعد ... لا يلزم من التخلف عنده ... عنه وإنما أجابه عن ذلك بأنه لا
يلزم من تخلف دعائه ولا ... على علو مقامه بأخذ بالمظنة لأن الأخبار عن قتله قبله إن
كان عن النبي صلى الله عليه وسلم ومع الشك كان تسميته العلم الذي أخبر عنه في
حياته أو كان مجازا من هنا باعتبار ما يؤول إليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحيى علمه
إن عاش بعد أبيه عليه السلام وإن لم يصح موته قبله بالطريق الخبر كون لم يصح أصلا ونسبة
له عن الحي وإنما بأن التواريخ القديمة إنما نقلت عن اليهود وهي لا يصح مع أن يلتفت في
نقله في أول ... بل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيى عليهما السلام متة بالاختصار
وما أجاب به بعضهم من أن دعاء الأنبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه
وسلم أنه سأل في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الإجابة في الثالث
ليس بشيء لما يأتي ... قوله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى اللهم إلا أن
نقول إن الاستجابة باعتبار قوله وهب لي من لدنك وليا ويكون عطف قوله ووهبنا له
يحيى على فاستجبنا له من عطف اللازم على الملزوم وكذا الجواب بأن الجملة مستأنفة
لا ... الجملة ... الأخبار وأخبار الأنبياء لا تتخلف قطعا اللهم إلا أن يقال باعتبار الظن
وذلك لا ... فيه، ... عليه السلام كان حصل وغلب على ظنه أنه ... وهب له
ولد **قوله** نعني نبينا صلى الله عليه وسلم أن يصيب شيئا إلخ **فإن قيل** هذا السؤال
جار ... بما معنا النعت **أجيب** بأن النعت يحتمل أن يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم
من الله بقطع ... ولكن ... الآداب وأحسن الأخلاق وكما هو الظاهر من كلامه وأن
يكون ... فلا ... قوله يحتمل ثلاثة أوجه
يحتمل أيضا أن يكون السكون ... تخفيف ... وجه من شرح ... إلى ضمة الواو
ومتحدا الواو ... بالسكون كما حكى أبو زيد ... تشبيه
بالذي ... **قوله** أحدها أن يكون بدلا من تمنى ... فيه
عبارة البدل أن يصح إقامته ... مقام الأول عوض ...
ولم يعطف ... لم يدل ... على ... وإنما ...
من مستثنى ... على ... أن يكون البدل

على حرف

على حذف الأول وقد يكون على نية ثباته كقولك ازيد مررت به اي محمد فتبدل ابا محمد من
اسمها، ولو قلت ازيد مررت باخيه محمد كان فيها بقولك ولا يمكن تستلكم من هذا القبيل كذا
في حواشي الحفيد **قوله** وتقلبه ماضيا لان لما تقلب زمن المضارع الى المضي هو مذهب
المبرد والشيخ الجنابي حتى كان عندهم لنفي فعل بلما دخلت عليه صرفت معناه الى المضي وبقي
اللفظ على ما كان عليه وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه
الى لفظ المضارع ومعناه المضي باق ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة
على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ فان في الحفظ الاول تبديلا وكماله هو النفي لانه نفي
او هو المضارع الواقع بعد لو والقسم **قوله** اثباتا لانها نفي لم ثم قلبت زمانه الى المضي
ليس جزءا من معناهما وانما هو لازم من لوازمها اذ معناها النفي لا غير **قوله** اختصارا احترز
به عن لما الحينية بمعنى اذا ولما التي هي حرف وجود لوجود **وقد يقال** لا حاجة الى هذا
القيد لان لما التي كالتي يليها المضارع حتى يحترز به عنهما اما الاولى فانها لا تدخل الا على
جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم او على الماضي لفظا
لا معنى نحو ناشدتك الله لما فعلت اي فعلت واما الثانية فلا تدخل الا على ماض
لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا نجينا هودا واما **قوله**
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بواد شمس وهاشم
فسقاؤنا واه بفعل محذوف يفسره وهاوشم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه
ويمكن ان يجاب بان فائدة القيد المذكور توهم عموم هذا الحكم اعني جزم المضارع
لا في لما او التنبيه على الاستغناء عن لما غير الجازمة **قوله** لما يقف ما ام
قبل ما موصولة والعائد محذوف اي ما امر به ورد بان شرط حذفه اذا كان مجرورا ان
يجر الموصول بمثل ما جر به فان قدر غير مجرور لان امر قد يتعدى الثاني بنفسه فان قدر متصلا
لزم جواز انفصاله لما تقرر مع اتحاد الضمير في الرتبة وذلك ممتنع او منفصلا لزم حذف
الضمير المنفصل وهو لا يحذف لان هذا القيد مفوت للغرض الذي انفصل له ويمكن ان يجاب باختيار
الاول ولا يلزم من منعه ملفوظا به منعه مقدرا انتهى والنفي بلا يقف او باختيار الثاني
ومنع الحذف انما هو لاجل اللبس الحاصل عند الحذف ولا لبس هنا **قوله** احترز ان المنفي
بها مستمر الانتفاء الى زمن الحال اي حال المتكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي
واقترانه، وهذا الايهام في عليه الجزولي وردوا استدلاله بقول الزمخشري فوقهم عصى
ابليس ربه ولم يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهم من فتح العامة

نحو نعمه ولو صح ذلك لكان مناقضا لقوله ان لما لنفي قد فعل وقد فعل انما هو لمن
القريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما اشير بها لما الى نفي لزوم الملابسة في زمن ماضي
قريب من الحال ويلزم منه ذلك ان يكون لزوم من قبيل هذا الزمن مع طوله فلان لا يلزم
قبله في الواقع وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بيناه من قبيل لفظه فتوهم ابو موسى انه جاء
من جهة لفظها **قلت** وهذا وارد على المص وقد منع الدماميني استغراق
لم نفيا وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه **قوله** ومن ثم امتنع ان يقال وذلك
لأن امتداد النفي واستمراره الى زمن المتكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر
نفيه وجد في الماضي نعم قولهم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار
النفي **قوله** والثالث ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما نفي بها الى وفي الدماميني ان لما لنفي قد فعل وهو
معبر للتوقع فكذلك لما قوبل بها لنفي فعل ولا دلالة فيه للتوقع واما قد فالمعنى انها تستعمل
الى غير التوقع ايضا فهو لزوم الملابسة وكذا يعقد الشرح ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون
من المتكلم بل من حال نفي المتكلم شيئا ولما بناه على ان غيره متوقع ثبوته كما ان قد لا يلزم
في افادتها التوقع كونه من المتكلم بل بغير التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع
كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها **قوله**
ذكر هذا المعنى الزمخشري قال في قوله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع
دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد **قوله** والثالث ان الفعل بعدها يجوز
لان لما لنفي قد فعل وقد تقع وفي قد جواز حذف مدخولها كما في قوله

ازف الترحل غير ان ركابنا ... لما تزل برحالنا وكان قد

وكثر الحمل على الاثبات لانه مخالفة لما الى في هذا الحكم ام يستدل بكلامه انها لنفي فعل
وهو مما يجوز حذفه لعدم الدليل فان كانت تلك العلة معتبرة فليعتل بها هنا فتأمله
الدماميني في الحواشي الهندية **قوله** الرابع انها لا تقترن بحرف الشرط الا ولعل ما ق
الشرط لنفي الجزم ولاسم **قال** الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل الجازم اعني الشرط ومعموله من حيث شبهه الحرف في اسماء الشرط ولهذا لا تقول من لم يكن
منها هند ولا تقول من لما يكن مثله وهذا من انها تخرج بان حرف الشرط هو العامل الجازم
المضارع المنفي بحرف النفي مثل من لم يقم ونحوها لأن ذلك قد اعني الرضي في المغني ان
هذه لا احكام الا ربعة مرتبة على كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فانه هذا الممكن ثبته
على ذلك الخ باعتبار ان النفي عومل معاملة الاثبات فكما ان فعل يكون شرطا بكون الجازم نفيه

وهو

وهو لم يفعل وكما أن قد فعل لا يكون شرطا وكذا لن يفعل وهو لما يفعل لا يكون شرطا وكذا الحال في
الثاني كما تقدم وأما اللام الثالث والرابع فلا يقع شرطا على ما اختير كما قدمنا البحث في الحـ
ثم أن يكون لم لنفي الفعل ولما لنفي قد فعل إنما يناسب من حيث شرع والمناسب لما استبعد من
أنهما يقبلان من المضارع أن يكون لم لنفي يفعل ولما لنفي قد يفعل فليتأمله **قوله** الجازم الخامس
لا الطلبية زعم أبو القاسم السهيلي أن الجزم ليس بها وإنما هو بلام أمر مقدرة وأن لا هذه
هي التي للنفي فإن لا التي للنفي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الأمر وجوده وقد
تدخل لا النافية بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو أخشى
أن لا تقوم وكذا لا دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر لكنهما أخرت كراهة اجتماع
لامين في اللفظ فلو اصطلح ... وظننت ... المحل اخر نفيت لئلا تذهب كما تقول في
اللام لتذهب ما ... لام ... فقال الشيخ ... وهذا الرد ... غاية الحسن وفي
لا أن فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط وثانيا أن فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز إلا في الضرورة ولا
يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد وأخشى أن تقوم فإنه هنا تقدم العامل وفي ذا الع
لم يلفظ بالعامل قط ولا يجعل من لسانهم لئلا تذهب به بعيدا كلو قد سبق اجماع النحويين
النحويين من سيبويه ومن بعدهم على أنها لا تغير معنى المنفي عن الفعل وأن الجزم بها ...
لا نعلم ... في قول هذا الرجل وهذا الرجل كان ... في النحو وإن
كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة وإنما ... من شيخه أبي الحسن
بن الطراوة فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنده وابن الطراوة كثير الخلاف لما عليه النحويون
قوله وهي إن وإذ ما فيهما ... في ... فيقولون من
فإن زيد قام عمرو ... في الصورة ... الأمر ... إذا استعمل
وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله

لا تخدعنك ... وفيهم ... قدر العتم
... ... لما ... منبتا
... وفعل الأمر في لفظه ... أتى

قوله نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقيل إن الله عالم بكل شيء
إن كان خيرا وشرا بما وجه الاقتصار على الخير **قيل** المعنى على العموم لكن
اقتصر على ذكر الخير على سبيل ... الاقتصار ... وما مفعول مقدم بتفعلوا
وما فيه موقع الحصر ومن خير تمييز المفعول والتقدير أي فعل تفعلوا من خير يعلمه الله

قاله السهيلي وعليه فمن زائدة بعد الشرط كما هو مذهب الفارسي وسيبويه **قوله** أصلهما
ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فابدلت الألف الأولى هاء، وقيل أصلها
مه بمعنا الكف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنا لم يكن وقيل إنها بسيطة ووجد في
المحصول باصالة في الكل وعدم الدليل على التركيب ونحو اهمية التغيير الذي يدعي فيهما
ووزنها فعلى وصحح من باب سلسل وزيدت للتانيث ولو قيل انها فعلا لخامسها
لزال الحكم أو قيمة بأسماء الكافي وان أبا عثمان المازني قال وزن أما فعلى وكسر ما بعدها حزرا من
جعل الكلمة من باب ددن وبعلها كما لو سمي به لم ينصرف وعلى الثاني ينصرف قاله
ابن اياز **قوله** وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن لكونها فإلى هذه الجزاء إن كان مما
يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية
من حيث صلوحيته لوقوعه موقعه وإن لم يصلح لأن يقع شرطا فلا بد من رابط وأولى الأشياء
الفاء لمناسبة الجزاء معنى لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط **قوله**
وكذا إذا كانت الجملة اسمية لا يقال هذا ينتقض بقوله تعالى وإن أطعتموهم إنكم
لمشركون لأنا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجزاء له ويجوز حذف الفاء في القسم من غير اللام
موطئة لا يقال سلمنا أن الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط
وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ونحوه النقض لأنا نقول الجواب المذكور إنما دل على جواب
مثله من غير اعتبار لوجود الفاء وعدمها أما اعتبار ذلك فيتعلق بنفسه إنما هو بالنظر إلى
خصوصية الجواب إياه، انتهى **قوله** وإنما سمي جوابا وجزاء قال بعضهم التسمية
مجاز لأن حقيقة الجزاء الثواب أو العقاب المترتب على فعل وهو مفقود هنا لكن لما أشبه
الشبه الفعل هنا الجزاء في ترتبه على فعل أخي سمي به وحقيقة الجواب ما وقع في مقابلة
كلام السائل وهو مفقود أيضا لكن لما لزم الثاني الأول صار كالجواب فسمي به تقريبا وهذا
كله بالنظر للغة وأما بالنظر إلى الاصطلاح فحقيقة اصطلاحية تامة **قوله** وبعضها بعدها
طلبية لا تجيء عنه أي مثل قولك إن أكرمك زيد فأكرمه على طلب في الحال لكن أمره في الاستقبال
فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في الاستقبال الا ادا ما وان يحمل
اللفظ بواسطة الغرض يتعلق على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية لكن الذي يظهر أنهما
على ثبوت مضمونها وأما الأمر وإنما أن يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب ويدل فيقبل
إذا جاء زيد فأي أمر مطلوب فيلزم منه ما في من انتقاء الطلب في الحال تأويل الطلبي
بالخبر وكأنه قيل إذا جاء زيد يوجد الأمر إياه مطلوبا في الحال فيلزم تأويل الطلبي بالخبر

ويكون

ولا يكون للمهملتين تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل المهملتين جزاء بلا تأويل الى خلاف
الظاهر، واما قول المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المطول ونتأول الجزاء المهملتين بالجزم
وهم انه ليس بنفي وقوع الصرف كالشرط بل هو مترتب عليه وقد تعقبه السيد السند ابافي
عليه رحمة الواحد الماجد بان هذا حكم بانتفاء الشيء لانتفاء سبب خاص وان كون الشيء
مع وقوع الصرف والتحقيق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من انتفائه الا بحسب تأويله بالجزم
جواز يكون معنا لا مقتضاء اخر كما نبهنا عليه بهذا الحكم ووهم **فان قيل** اذا جاز
وقوعه جزاء بتأويله بالجزم فلا يلزم وقوعه شرطا بلا الحاجة الى التأويل **قلنا** هذا غير لازم لان
الجملة الاسمية تقع جزاء بحمل معناهما على الاستقبال ولا تقع شرطا وذا لان الشرط مناسب
لمعنا الشرطية مع معنا الفعل المنتصب مباشرة اداة وانما الفعل وذا لان معنا الشرطية
نوع منافي لمعناها في مفهومه الصريح عن فرض الصدق فيقتضي ان لا تباشره اداة وانها
قوله ان مقصد التنبيه يجري على كل شيء، قد يقال فرق ما بين ح في اواخر الباب الخامس
من المغني ان التحقيق فيه مثل كان من جاء فقل الله وبان اجل الله لآت يكون الجواب محذوفا
لا مذكورا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد المجيء او لم يوجد وانما
الاصل فليبادر العمل بان اجل الله لآت وهنا جعل الجواب الجملة الاسمية مع لزوم الخلو
منها اذ كونه يقدر على كل شيء قد ثابت متحقق سواء منه المجيء ام لا وكان الشيخ رحمه
الله تعالى مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر ونبه هنا على التحقيق في المسألة
بين كلامه وهذا الجواب في ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وامثاله مما لا يصح ان يكون
مسببا على الشرط **قوله** ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين مثل انقسامه
اليهما على سبيل منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع ايضا بمعنى انهما
لا يجتمعان في شيء من افراد الاسم لثبوتهما في المعرف باللام الجنسية **وقوله** بجانب
بان المعرف باللام الجنسية وان اعطوه حكم النكرة لكونه في المعنى كالنكرة الا ان مقتضى
التحقيق انه معرفة حقيقة نظرا الى ان المراد به الجنس باعتبار تعيينه وان اريد في ضمن
فرد ما وباعتبار تلك الارادة قالوا انه في المعنى كالنكرة والحاصل ان ما استعمل فيه اللفظ
حقيقة معين وهو الماهية ومما يدل على التباين بينهما وان لا تعطى حقيقي تعيين
بعضهم كابن مالك دال التعريف حيث قال وغيره معرفة فانهم يحتمل التباين **قوله**
عما شاع في جنس اي افراد جنس اي مشترك فيها لا في الجنس نفسه لانه شيء
واحد غير متعدد والمراد به ما هو اعم من الجنس المنطقي اعني المفهوم الكلي

الصادق بالنوع والصنف وغيرهما ووصفه بالوجود باعتبار وجوده كما قررناه أي الحق
أن الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج إذ لو وجد في الخارج لكان إما نفس الجزئيات
في الخارج أو جزءا منها أو خارجا عنها والأقسام بأسرها باطلة أما الأول فلأنه لو
كان عين الجزئيات لزم أن يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة
أن كل واحد منها عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الآخر وعين العين
عين وأما الثاني فلأنه لو كان جزءا منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة
أن الجزء الخارجي ما لم يتحقق أولا وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون مغايرا لها في الوجود
فلا يصح حمله عليها وأما الثالث فبين الاستحالة ثم إن تعريف المصنف مبني على أن
المعارف جزئية وضعا واستعمالا وأما إذا بنينا على القول الآخر فيكون غير مانع
فلا يظهر غير مشتبه عليه **قوله** وهو أعرف المعارف قال الحفيد بعض تقدم أي
المضمرات بقوله بعض المعارف أعرف من بعض إشارة إلى الاحتمال الأول أعني أن الذي يعرف
إليه الاحتمال الأول أعني أن الذي تقرر وبهذا يحصل ما عند من بعد عليهم أبو محمد بن أحمد
حيث قال المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا تفاضل بعضها على بعض لأنه
لا تفاوت في حقيقة هذا التعريف وجعل المضمر أعرف المعارف مع القول بأنه كلي
وضعا جزئي استعمالا في غاية الإشكال دل فهل الجزئي وضعا لا ينبغي أن
يكون أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئي وضعا فجعله بعد فقد من كلام المصنف
السابق في مراد التعريف بالمعرفة ووجه الإشكال وكون ضمير المتكلم والمخاطب أعرف
ظاهر وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع ابتداء كان
العلم أعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما
عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله ذات معينة كانت وتعينها
إلى المستعمل بأن تعرف به الإشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة
حسية ولذا كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم ولم يحصل تعينه ووضعه
لا يحتاج إليه وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم
الإشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالأول أعرف
من الثاني ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى أن يأكله
الذيب أي المعهود لكنه ذي اللام وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه بعده مثل تعريف المضاف
إليه سوى المضاف إلى المضمر فإنه يكتسب التعريف بعينه هذا عنده وأما عند الجمهور فبأن تعريف المضاف

إليه الاحتمال الثاني

إليه أنفع من نفي في الخطاب لأنه يكتسب منه ولذا لو وصف الخطاب إلى الحضور لما وصف الحضور
بعضهم نحو الحضور ففي قوله وإن غلامي أجل الحضور في بدل الصفة وعند من هو صفة للغلام
فإنه الحضور **وأورد** على الشيخ في باعرف أنه أفعل تفضيل ونحوه لا يبنيان مما لا ينبغي أو
قياسا بلا ولذا التعبير بأرفع وبما نقلنا عن الشيخ من أن المعرفة يعلم أن رفعه ثم
التعبير بأرفع أولى من جهة أنه لا يصاغ الأمر الذي لا يبني وما ذكره الشيخ في رسالته **قوله**
ومستتر سمي بذلك لأنه استغنى عن لفظه أي ظهوره في اللفظ لظهور معناه فكأنه
احتجب عن الأعين ذاتي اللفظي أيضا رأى ذا لا بأن الناظم **فإن قيل** المستتر إنما يستعمل
فيما كان متشخصا ثم خفي والضمير المستتر لم يكن ظاهرا ثم أن حقيقته لا تظهر أبدا وإنما
هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ المستتر
والأولى الإتيان بلفظ يعطي معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل منه واجب الخفاء ومنه
جائز الخفاء أخذا بلفظ الخفي لا يعم منهما أنه كان ظاهرا خلاف لفظ المستتر ودلالة اقتضاء
إذ كل منهما مجاز مستفيد واختصاره ويتعلق به من أن يعدل أن لم يكن **فالجواب**
أن الضمائر لما كان اتصالها أن تبرز وتظهر في اللفظ لكونه الظهور الغالب عبر دائما بما يشعر
بالظهور لأنه الأصل واتكالا على ظهور المراد **قوله** والثاني المستتر فإن له صورة في
العقل ولا صورة له في اللفظ وينبغي أن يراد باللفظ في قوله إما أن يكون له صورة
في اللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الجائز والمحذوف منه **فإن قلت**
بأي شيء فارق بين المحذوف والمستتر **قلت** المستتر لا لفظ له عادة بل إنه هو والمحذوف
له لفظ بالفعل ثم حذف فالمحذوف أحسن حالا من المستتر ولهم في ذلك بحوث ولذا اختص المستتر
بالعمدة لأنا نقول المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة
العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة تدل عليه لأنها أضعف من ذلك لأنهما فقدا التمام وبه
أن لا قيل زيد ثم حذف عنه ولا أن يجوز أن يشار على أن الضمير المستتر على ما حققه بعض
المتأخرين ليس بلفظ ولا دال ولا محذوف وإنما العقل لكونه مما لا لفظ له يلتفظ به مع
كون معناه مرادا في نظم الكلام ومع أنه لم أجد بالمحذوف في المستتر بل هو المعنى المراد من
غير أن يقصد بلفظه إلا أنه جعل في حكم الملفوظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكدا
ومبدلا منه فلا يلزم أن المحذوف لفظ مرفوض يمكن النطق به بخلاف المستتر أبدا كما سنوضح
قوله وذا الذي كان الضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم
قال ابن قاسم ينبغي أن يقيد الفعل إذا كان المضارع مذكرا فإنه إذا أخرج انفصل

الضمير كما في قول الشاعر * بنا نحن نرجو ان نبيت وهو اهل * ومن ثالثها ما ليس منه حتم وعا
وكما في قول الشماخ * اذا ما لم اطعن الا الحيزبوت * وكذا يفعل في المجرور بالنداء والمجرور
بفعل الامر في الواحد المذكر فحصل مما ان الضمير المستتر فيهما لا يتصف بمتصل ولا بمنفصل **قوله**
واما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل قد يقال
مفاد ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز والواقع قسيما للمستتر وقسيم
المتصل قسيم البارز والشيء المستتر قسيم للشيء ولا يكون الشيء قسما والا لزم
كون المقسم قسما **والجواب** ان المتصل الذي هو قسم للبارز وقسيم للمستتر نوع
خاص من المتصل لا مفهوم المتصل مجازا ان يكون لمفهوم الواقع على الذي الا النوع اعم منه صادق
وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون المقسم قسما وقد صرح الرضي وغيره بكون
المستتر متصلا اذا هذا للغائب وايضاح السؤال ان المصنف قسم اولا الضمير الى مستتر وبارز حيث
قال وينقسم الى مستتر وبارز ثم قسم ثانيا البارز الى قسمين متصل ومنفصل فجعل المتصل
قسما من البارز الذي هو قسيم للمستتر فيكون المتصل قسيما للمستتر اذ قسيم قسيم الشيء
قسيم الشيء وح فلا يكون المستتر قسما من المتصل والا لزم ان يكون قسما منه وقسيما له وايضاح
الجواب ان الواقع قسما من البارز حتى يكون قسيما للمستتر المتصل البارز لا ما هو اعم منه ومن المستتر
والا لزم كون الشيء منقسما الى ما ليس جزءا او الى جزئيات الذي المستتر قسم منه المتصل بالمعنى الاعم
وح فلا يلزم من كون المستتر قسما من المتصل ان يكون المستتر قسيما وقسيما له وانما يلزم ان لو
كان الواقع قسما من البارز المتصل بالمعنى الاعم وليس كذلك **قوله** كما ان تلي الا ولا تقع
المنفصل يقع الى يقيد بالاصالة ولذا يقدر يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو انا كانت
ولا انت كانا وحكي انا كنت ونحو واورد عليه ان ثم وقعت منصوبة ومجرورة كما في قوله
تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقوله لهم رزق معلوم فواكه **واجيب**
ح بانها متصلة والكلام في الضمائر المنفصلة **قوله** وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض
الموضع قال الزرقاني انما لم يكن المجرور منفصلا لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله
بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجر ركن العامل فيستقيم الفصل جاز ان ابين المقابل للظرف
المبهم والشرع **قلت** لا خفاء ان الظاهر فيه فلم يلتفت اليه الواقع في الضمير
الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي **قوله** ثم استثنيت من هذه القاعدة
صورتين فيلزم الاستثناء منها انه ليس قاعدة لان الحكم المنطبق على جميع جزئياتها
لا يستثنى احكام منها منه **واجيب** بالمنع فانها للاستثناء ان كانت قطعية

اما اذا كانت استغراقية ظنية فلا يقتضيها الاستثناء لان الاستغراق فيها غير تام قاله
العلامة الشنواني وفيه نظر والمراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور
عليه الكل وجودا وعدما وبهذا قلنا والاسما وفي قوله على جميع جزئيات لانه حذف مضاف وهو
احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها منه ثم حذف المضاف
المحذوف واللام فيه للعهد الخارجي بمعنى التعريف فقضية كلية تشتمل على احكام جزئيات
موضوعها ليستفاد ثم تلك الاحكام منها بالقوة القريبة من الفعل بجعل القضية المذكورة
كبرى لصغرى سهلة الحصول وحكم به لا بعضه موضوعها على واحد من جزئياتها كان يقال هذا الضمير
يلي انصاله وكل ما يلي يتأتى اتصاله فلا يعدل الى انفصاله ينتج هذا الضمير لا يعدل الى انفصاله وتلك
الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية اصلا والاستخراج تفريعا ويمكن ان
يجعل الاضافة بمعنى اللام وفيه من الكلام حذف في ضمير المنطبق على جزئيات لانه استثمر
لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالاحكام تلك **قوله**
او تقدما الاخص من الثاني وان كان غير الاخص اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب
تقديم الاخص فيجمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وافادنا قول عثمان رضي الله عنه اراهمني
الباطل شيطانا فمتلئ والاصل اراني الباطل شيطانا اما حكاه في التصريح **قوله** او اخرى
اخواتها هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب والزمخشري وبه ابو حيان في شرح
التسهيل نقلا عن النحويين ان ذا الحكام بكان وان الفصل متعين في اخواتها وقولهم ليسني
وليسك شاذ ومحل جواز الوجهين في كان واخواتها على ما قال في غير الاستثناء واما وجب
الفصل نحو زيد قام والقوم ليس اياي او لا يكون اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا
انه لا يقع المتصل بعد الا بحذرا ما وقع موقعه والظاهر ان كان واخواتها لا تدخل في باب كان
خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ثلاث **قوله** واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل
في باب كان وقال في شرح الكافية وكان حق هذا الباب ان ضمير او مظهر وقع بكان او اخرى
اخواتها ان يمتنع انفصاله تشبيهه بهاء ضربته لانه نقل مفعول وبقي الاتصال راجحا الوجهين
احدهما التشبيه بما يجب اتصاله واخر الم يسار في الوجوب ولذا قال من الترجيح الثاني ان الانفصال
لم يرد الا فيما ندر والاتصال وارد في افصح النثر كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي
الله عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وقول بعض اصحاب العرب
عليه رجل ليسني **قوله** واختلفوا ايضا في افعال القلوب الى وفقا في شرح الكافية
وقد حكموا ايضا في منصوبي ظننت يترجح الانفصال وعند ان الاتصال اولى لانه ثاني

منصوبين بفعل وكذا في كأنها في قوله تعالى انلزمكموها والذي عاهم الذي يجب الانفصال
مع كان وظننتنا كون الضمير في الصور تنزيل الخبر في الاصل وتوبيخي على ما كان يتعين
لتعين انفصاله فان يبقى عليه بعد انتساخ الابتداء في ما كان متعينا قبل دخول
الناسخ وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدا وذا الخبر ممتنع
اجماعا وما افضى الى ممتنع فهو ممتنع وقد يجاب انفصال ثاني مفعولي ظننت بانه مع كونه خبرا
في الاصل منصوب بجامع التعليق والالغاء ومع التعليق والالغاء لا يكون الا منفصلا
فكان انفصاله مع الاعمال اولى وهذا الاعتبار ايضا يستلزم ترجيح انفصال الجزء الاول
وهو ممتنع باجماع وما استلزم ممتنعا فهو حقيق ان يمتنع وقال في شرح التسهيل
واذا كان الضمير كهاء خلتنيه فيجوز كونه مفعولا اخرى فعلا فيه الانفصال ايضا اولى لانه
خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه من العامل منصوب اخر فعلا باتصاله كتعلقه بانه خبر مبتدا في الاصل
ولكنه تشبيه بهاء ضربته في انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل مباشر
له بواحد فيه شرح التسهيل الجمهور وفي شرح الكافية مستشكا العين ومقوله لانه كان مبتدا
في حق المبتدا الانفصال وذا الاخير ممتنع اجماعا وكذا يلزمك بقول انما امتنع انفصاله
لعدم من الفعل فلذا وجب اتصاله بخلاف الثاني فانما مثله **قوله** وهو ما علق على شيء
بعينه غير متناول اما اشتقاقه فلانه العلم لغة على الجبل ومنه قوله تعالى وله الجوار
المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به ... كانه علم في راسه نار

وعلى ارادة والعلامة نقل في
اصطلاح النحاة الى ما ذكر والظاهر انه نقل عن المعنى الثاني لانه اخذ من قوله لانه
علم على مسماه والمراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق
وهذا هو معنى الوضع والتعيين فالتعليق اولى من التعبير بالوضع لان المتبادر منه
وضع الواضع فلا يشمل النوع الثاني العلم المنقول والمراد بالتعيين قصده بعينه كون
التعيين ماخوذا في معنى الاسم بحسب الوضع فان الرجل مثلا معناه بحسب الشخص المعين
عند السامع واحترز بقوله بعينه عن النكرة فانها لم يعتبر التعيين في معناها بحسب الوضع
وبقوله غير متناول ما اشبهه بقرينة المعارف فانها وان وضعت لشيء بعينه لا كذلك
تتناول غيره بوضع اخر واحترز بان الواضع لاحظ فيها معنا عاما شاملا ثم وضع اللفظ لكل
واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم بوضع واحد **واورد** عليه ان التعريف
غير جامع لصدقه على اعلام الغلبة فانها لم تعلق اولا لشيء بعينه وتخصيصه

مبحث العلم

احد مستفيد به انما هو على سبيل الاتفاق دون التعلق الى الوضع **واجيب**
بان المراد بالتعلق الى الوضع ما هو اعم من الوضع حقيقة او تنزيلا كما غلبت استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين تنزيل له الوضع من واضع معين واراد به مثل هذا التعميم
والمعول عليه في التعاريف وغيرها وضوحه بان المسامحة بان يكون به يشير الوضوح في
كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم **فان قيل**
كان عليه زيادة قيد بوضع واحد ليخرج الاعلام المشتركة فانها وان كانت متناولة
غيرها الا انها لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة **قلت** هذا القيد غير
محتاج اليه كما قال ابن الحاجب في الامالي وفي الحد لان الاشتراك من عدم تناولها لما من
حيث ذلك الوضع والابطال بسبب حملها على الاشتراك فيها حيث لا واقع مرة الجمع
ما لم يقم الحد العلم الخ ورد لكل واحد بانه تام فان هذا هو المراد ولا اشتراك
في وجه اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسماء الله تعالى وفي الحاضر ورد البطلان
وايضا بعض الحشوية يمنع في نحو بعض الامور التي تختلف بالاعتبار كما فيه على ذا الحد
لكانه وكذا الاعلام المشتركة داخلة في التعريف لانها من حيث الوضع لشيء بعينه
غير متناولة لغيره ولا يصح اطلاقها عليه من حيث ذاك الوضع وان صح باعتبار وضع
اخر **واورد** اللقاني عليه انه غير مانع فانه يصدق على الجمع في بلاد الحقيقة
بانه موضوع للحقيقة المعينة لا يتناول غيرها **ويمكن** الجواب بانه
بعد تسليم مقدمته وهي انه يعلم ان الجمع في كلام العرب يستعمل في اربعة معان
المعهود والكلي والفرد المعين والفرد الغير المعين وجميع الافراد وجعل هذه المعاني
مستقلة وضع اللفظ بازاء كل منها وتعين المراد منها بالقرينة كما في سائر
الالفاظ المشتركة او بعضها غير مستقلة بان وضعها لمعنى واحد وضعي لم يستعمل
اللفظ فيه والتعدد مستفاد من القرينة والمقام بان يكون اللفظ موضوعا بازاء
المعهود الكلي الحاضر انه تارة يراد به الماهية من حيث هو وتارة من حيث
وجوده في ضمن فرد معين او جميع الافراد وعلى كل تقدير فمنها ما لم يرد الاشارة الى تعيين
المعهود به والعلم الجنسي لم يكن له قبل هذه الحقيقة المعينة وحدها وفي
ضمن فرد ما وجميع الافراد او بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى غير
كالفرد المعين وجميع الافراد لرجوعها الى المعهود الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له
لم تكن تارة يراد من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين وتارة في ضمن جميع الافراد فاقسامها

ثلاثة اقتضاه كلام المولى التفتازاني لمنعه بعض كتبه او شرحها او كان في المختصر كما حكى الشيخ يس في
والسيد الجرجاني في حاشيته واذا انحصر معناه في الجزئي فلا حقيقة على كل من الاحتمالات
الثلاث هو خارج بقوله غير معينا وما اشبهه اما على الاحتمال الاول فلانا ولا بقية المعاني
الثلاث واما على الاحتمال الثاني فلانا ولا غير الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة
في ضمن فرد معين او غير معين او ضمن جميع الافراد واما على الثالث فلانا ولا الحقيقة في
ضمن فرد غير معين او ضمن جميع الافراد واما على الثالث فلانا ولا الحقيقة في ضمن فرد غير
معين او ضمن جميع الافراد راجع حواشي ابن قاسم على المحلي تطلع على تفصيل الامر
قوله وعلم جنس من المهم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس قال القرافي وكان الخسرو
شاهي يقرره ولم اسمعه من احد الا منه وكان يقول ما في البلاد المصرية من يعرفه وقد
اتعب الناس الكلام في الفرق بينهما وخلاصة القول فيه ان في اسم الجنس النكرة مذهبان
احدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد
بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال **والجواب** ان في علم
الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ **فان قلت** الواضع
اذا وضع لفظا بازاء معنى لابد وان يلاحظه في المعنى **قلت** فرق بين لم يلاحظ
قيد الجواب ولا ان الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في اسم الجنس عدم اعتبار
الشيء ليس اعتبارا لعدمه اه الخ ولينة وحاصله انه لحظوا الماهية في الذهن
يتحقق فيه اي في صورة تلك الماهية وحضورها والثاني وجب للاول فان وضع للموصوف
بدون صفته التي هي نفس الحضور فهو اسم الجنس وان وضع للموصوف باعتبار صفته
المذكورة فهو علم الجنس فاسد مثلا موضوع للحقيقة من غير اعتبار نفس حضورها
اصلا واسامة موضوع لها باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع
قطع النظر عن افرادها ونظير الفرق بالالة التي هي للماهية والحقيقة بان الحقيقة
الحاضرة في الذهن وان كانت بالنسبة الى افرادها منتشرة باعتبار حضورها فيه اخص
من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة
في ذهنه جزئي بالنسبة لمطلق صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص
في زمان ومثلها يقع في زمن اخر وفي ذهن اخر والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد
وفي كلامه اشارة الى هذا الفرق و يستشكل بعضهم الفرق المذكور بان اسم الجنس
على تقرير كونه موضوعا للماهية يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هي

متحدة

متحدة في الذهن فيكون معينة وعدم اعتبار الحضور معها عن التعيين وحينئذ فالمعرف
المذكور من جهة المعنى كالنكرة فيعطى بعض احكام المعارف على علم الجنس دون اسمه
فدل على ما قدمناه ملخصا على مدخول ال الجنسية تنبيه في قوله اي حال ضمني الماهية باقية
معرفة مع كون المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي فالذي تحقق والذي العقل
ويميل اليه ما تقدم من كون اسم الجنس موضوعا للفرد المبهم وان كان لا نعم قد الواقع
بينهما في الاحكام اللفظية تحكما على ان جعله قسيما للنكرة فيما ذكر من التحقيق
المذكور ينافي حجة الجمهور الاصح في المعرفة والنكرة ومن اثبت هذا العرف فليس من شيء
الواسطة **قوله** الى معرب ومبني المراد بالمعرب هنا في باب الكلمة هنا ما قابل المبني كما
وفي باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع وما الحق بهما والاسماء الستة وفي باب المبتدا
ما قابل الجملة وشبهها وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والشبيه به واما الاضافة
على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي فيسقط ما قيل ان دخول المركب
في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا
شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تسميته بذلك باعتبار اصلها المنزلة
هي عنده مجاز **قوله** والمركب ثلاثة اقسام اعترض ابو حيان الحصر في
الاقسام الثلاثة بل هنا اربعة اشياء تسمى بها وجاءت اعلاما وهي مركبة وقد
عربية من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما ركب من حرف نحو انما او حرف واسم
واجاب ناظر الجيش بان المراد في العلم الذي استعملته العرب ووقع في
كلامهم ولم يثبت ان الواقع في كلامهم الا الاقسام الثلاثة التي ذكرها **قوله** ويختص
الثاني بالاضافة اليه اي بسببها فيسقط ما قيل ان كلامه يقتضي ان العامل الاضافة
وهو الاخفش خلاف ما نص عليه المص من ان الخافض المضاف او بالحرف لا بالاضافة ووجه
سقوطه ان الباء ليست للالة وانما هي للسببية ولا يلزم من كونها سببا ان تكون
هي العاملة لان السبب اعم ولا عموم يلزم ان يصدق بالاخص معين وتسمح ما لم يعد
من الحرف ولو تأكيدا فيمنع من الصرف في نحو لكن هم وان كان فيه وجه في نحو ... وحتى
قوله فان ختم بها بني على الكسر اما بناؤه فلان ويه اسم صوت واسماء الاصوات
مبنية لعدم تأثرها بالعوامل واما كونه على الكسر فلانه الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين **قوله** وحكمه ان العامل لا تؤثر فيه لان التسمية به انما هي للدلالة على قصة
محكية فلو تطرق اليه التغيير بتاثره بما قبله لم تعرف ان تلك الدلالة **قوله** بل محكي على

ما كان عليه من الحال قبل النقل ظاهره انه لا معرب ولا مبني وهو موافق لابن الناظم
ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي كما قال الشاطبي في حواشيه على المتوسط
في باب ما لا ينصرف التحقيق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل اعربت فيما
رأيت من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما
واحدا مستحقا لان يجري فيه الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط
شرا مشعرا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة الغريبة امتنع من ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا **قوله** اسما وكنية قال الرضي الكنية من كنيت اي
سترت وعرضت كالكناية واللقب كان في التعظيم اكثر استعماله في الذم واصله ان
يعرف في التنبيه قضية فيلقب بما تضمنته كعائد الكلب فان اصله ان شاعرا مرض
فلم يعده احد فقال في ذلك

مالي مرضت فلم يعدني عائد ... منكم ويمرض كلبكم فاعود ... فلقب بعائد
الكلب والفرق بينهما اللقب والكنية معنا ان تعظيم الملقب باللقب بمعناه بخلاف
الكنية فان تعظيم المكنى ليس بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تأنف ان تخاطب باسمها ولذلك قال صلى الله عليه وسلم تكنوا فانه اكرم للمكنى
قال القرطبي في شرح مسلم واصل التكنية ان تكون باسم الابن وكذا كني صلى الله عليه وسلم
بابي القاسم وكان اكبر اولاده من خديجة وعلى هذا ينبغي ان لا يكنى احد حتى يكون له
ولد ولكن العلماء اجازوا اخلافا بهذا الاصل فكنوا من ليس له ولد وفي حديث عائشة رضي
الله تعالى عنها يا نبي الله كل صواحباتي لهن كنية وليس لي كنية فقال اكتني
بابن اختك عبد الله فكانت تكنى به واخرا تكنى بالولد ومن لم يولد له صلى الله
عليه وسلم وللحسن هو ابو **قوله** باب او ام زاد بعضهم او ابن او بنت كابن حنبل
وبنت وهب في اعلام الاناسي وابن داية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات في اعلام الاجناس
قوله والا فان الشعر يرى بعده الاسما او يضعفه ابن اشلا راموبا بحيث يقصد به في
العادة مدح او ذم ولذا قال الرضي وهو ما يقصد به مدح او ذم واشعارا للقب باي معنا
او بالصفة لانه سوم من جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه
وان لم يقصد اعتبار الاصل بل المقصود هو المعنا العلمي وهو الذات التي وضع لها
حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علمي لم يتصور فيه اشعار فان وقع ما مر علم على
ظاهر ادعى فيه من انه اذا اشتهر زيد بصفة كما اشتهر حاتم بالجود جاز الاسم

يشتهر

يشعر بمدح في الكمال فيلزم ان يكون لقبا والثاني اعم بعبير نعم اذا اشتهر بين قوم بشيء اخر
بعد ذلك الاشتهار فلا مانع من كونه لقبا ويمتاز بعلم وجه التعبير باشعر دون وضع لان
العلم انما وضع للتعيين الذات ولا يخفى ان كلا من تعريفي الكنية واللقب صادق على نحو ابي
الخير ونحو انف الناقة فلا مانع ان يكون بينهما عموم وخصوص لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو زين
والكنية في ابي بكر ولا مانع من ذلك وهو ما يفيده قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية
باشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يخفى بعد هنا شيء وهو ان ظاهر
كلامهم ان ما اشتهر به الشخص لقب وما صدر باب او ام كنية وان وضعه الابوان ولا والظاهر ان واضع
ابتداء جاء اسم مطلقا وهو يرد ما حكاه الابي في شرح مسلم وانه لما دخل الشيخ الفقيه
المحصل ابو القاسم بن زيتون على الامير ابي عبد الله المستنصر سلطان افريقية يساله
عن اسمه ومدة بقائه كيف هذا وفي الحديث تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي فقال انا سميت
بكنيتي ولم اكتن بكنيتي واستحسن جوابه بعض اهل عصره من شيوخ شيوخنا
وقد يقال ان العرف بين الاسم وبينها اعتباري ايضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف
اللقب نحو محمد واحمد وصالح وعلي لان فيها اشعارا بالمدح اشعارا قويا **قلت**

وقوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي نص في جواز التسمية
باسمه صلى الله عليه وسلم ولا يتناول ذلك التسمية بالحاشر والماحي من اسمائه
صلى الله عليه وسلم لان هذه صفات وليست اسماء وقوله تسموا نص في
الجواز لان صيغة افعل في قوله تسموا للاباحة وبه يستدل على ورودها للاباحة ومنع
قوم التسمية باسم النبيء صلى الله عليه وسلم جملة كنيته بابي القاسم وعنه وروي في
ذلك حديثا تسمون اولادكم محمدا ثم تلعنونهم وكتب عمر الى الكوفة لا تسموا اولادكم باسم
النبيء صلى الله عليه وسلم وامر جماعة من المدينة بتغيير اسماء ابنائهم حتى ذكر له
جماعة ان النبيء صلى الله عليه وسلم سماهم بذلك فتركهم والاشبه ان فعل عمر هذا انه
اعظام لاسمه صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث تسمونهم محمدا ثم تلعنونهم وقيل ان
سبب فعل عمر ذلك انه سمع رجلا يقول لابن اخيه محمد بن زيد بن الخطاب فعل الله بك يا محمد
وصنع فدعاه وقال لا ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك والله لا تدعى بعد ابدا
وسماه عبد الرحمن وبعيد ان عمر كان زجر في ذلك ولا يجد لهم في شيء من ذلك مما في الحديث
بصحيح مع وعلى تسليمه فالنهي على لعن من اسمه محمد لا عن التسمية به وقد ورد
احاديث كثيرة تدل على الترغيب في التسمية بمحمد كقوله ما ضر احدكم ان يكون في بيته محمد ومحمدان

ان وكقوله ما اجتمع قوم على مشورة فيهم رجل اسمه محمد فلم يدخلوه فيها الا لم يبارك لهم
فيها وانما روي عن ابن عمر بسند بعيد ما رويناه من فضيلة ابن اخيه وفي البقية والفضل
مكذا ما من بيت فيه اسم محمد الا اوسع الله عليهم في الرزق ونحوه وقوله ولا تكتنوا بكنيتي قال القاضي
عياض فذهب مالك وجماعة الى انه مختص بزمنه صلى الله عليه وسلم لما روي ان اليهود وبعض المشركين
كانوا يفعلونه ينادون يا ابا القاسم فاذا التفت قالوا لم نعنك قالوا واما بعد زمانه صلى
الله عليه وسلم فيجوز وقد تكنى بذلك جماعة من السلف منهم محمد بن ابي بكر كان يكنى ابا القاسم
وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض المستنصر على الشيخ ابي القاسم ولا يحتاج الى الجواب
المذكور ونظير ما وقع للشيخ المذكور مع المستنصر ما حكاه القاضي عياض في المدارك
في ترجمة الحارث بن مسكين من انه رحمه الله تقدم للخصومة عنده فنادى رجل رجلا يسميه
يا ابا ابليس فقال له الحارث لم تسميه بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا تسموا باسماء الملائكة فقال له اي رجل تسميه فقال الحارث انس ابا الحارث والله يقول ونادى و
باسمائهم فقال الرجل لقد تسمى ناس باسماء الشياطين فما عيب عليهم يعني الحارث
لانه كان اسم ابليس **قوله** وجب في الافصح تقديم الاسم وتاخير اللقب وفي الدلالات اللقب في
المشكل منقول عن اسم غير انسان كانوف قرمة وهم ارادة مسماه الاول وفي الدماميني
بتاخيره ومقتضى هذا التعليل وجوب تاخيره عن الكنية ايضا جرى يا انه فيهما وانه
اذا انتفت العلة بهما لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه ونحو ذلك كقوله تعالى
انما المسيح عيسى ابن مريم وقول الشاطبي وقالون عيسى عليه السلام ولا حاجة
لدعوى الحذف ورد وهذا ظاهر بالنسبة للتعليل المذكور واما بالنسبة لما علل به
بعضهم من ان اللقب في الاصل صفة لا تقدم على الموصوف فلا الاسم ولو اشتهر المسمى به
لان الصفة مطلقا ممتنعة التقديم على الموصوف ومن عكس الافصح قوله
انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء وانظر هل يجب تاخير الكنية الحق
فهي من افراد اللقب عنده كاللقب الخبر نظرا لجهة كونها لقبا او لا يجب نظرا لجهة كونها كنية
ولا تناسب بين الكنية وغيرها ومقتضى تعليل ابن [illegible] وتقديم الاسم على الحقيقي ان ا
اجتمعا وجوبا تاخيرها عنه **قوله** وجب كون الثاني تابعا للاول وافي
الصور الثلاث وانما امتنعت الاضافة فيهما لانها لا تكون الا بين [illegible] مع [illegible] بالفعل
وبالثاني ويكفي ابوم بتبع الصرف صرفهم ابي بتبع ومقتضى كلامه لزوم نحو امتناع
الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا او الوجه خلافه كما صرح به ابن حيان

قال

فال وان كانا معرفتين او احدهما جازت اضافة الاسم الى اللقب لان المضاف اليه يجوز ان يكون
مركبا كعبد الله وعبد الله بخلاف المضاف ثم وجوب الاضافة بالنسبة للاضافة والا فالقطع
جائز كما نصوا عليه في الجيد والكلام في انهما في كونهما نكرتين اخر **قوله** اما على انه بدل
منه او عطف بيان عليه قال ابن عصفور لم يجوزوا فيه ذلك كراهة الاضافة ولا مانع منه وقد قال
بعض الحائكين في الكلام ان اللقب لما اشتهر بالمدح او بالذم كان علما مرتجلا فلم يبق تنكير للاول
قوله كذا هو في الاصل خرج الى ... على النفي اجماعا **قوله** وجمهور
البصريين يوجبون الاضافة اذ ... افتصار على ذكرهما واعتذر ابن مالك في
شرحه بان الاضافة كما كانت على خلاف الاصل في الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم
من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى
والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان
الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل فهي من استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع
بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل فاستغني بهما عن الشبيه عليهما وتاويل
الاول بالمسمى والثاني بالاسم بالنسبة الى الغالب والا فقد يتاول الاول بالاسم والثاني
بالمسمى نحو كتبت سعيد كرز ... لا يناسب ايقاع الحكم فيه الا على ...
ينظر الى ما ... كان ... عن ... وخارج عن قاعدة كل حكم ورد على اسم
بجمع وارد على مدلوله ... كذا قيل والظاهر ما وجد ... ولا مستثناه
ومقتضى النقل بان قياس ان الاضافة فيه قياسية ومقتضى ما ... باب الاضافة من ان ...
الاسم لما تعرف به معناه وما ورد من ذلك ... انما سماعية والجمع بينهما صعب **قوله**
ما يشار به للمفرد قال ... اقام الذكر مقام ... [illegible]
الى مختص ... [illegible]
والمراد بالمفرد ما يعم المفرد الحكيمي ... الجمع ... الجماعة ونحو الطائفة
قوله وكل من هذه الثلاثة ينقسم الى مذكر ومؤنث **اورد** عليه ان الجمع مذكر والجماعة
مؤنثة فيقسمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء الى نفسه والى مباينه **واجيب**
بان المقسم انما ليس هو لفظ الجمع والجماعة بل معناهما ... شيء واشياء ونحوه ...
... يندرج فيه المذكر والمؤنث ... والمشار اليه اما مفرد واما مثنى واما
مجموع وكل منها اما مذكر واما مؤنث وهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
والمخاطب باسم الاشارة فيها ايضا اما مفرد واما مثنى او جمع وكل منها اما مذكر واما

من ... اسم الاشارة

مؤنث بصلاحه ستة احوال في المخاطب واذا ضربت احوال المشار اليه الستة في احوال المخاطب
الستة حصل ستة وثلاثون وهذا كله بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر الى الواقع والخارج
فالاقسام خمسة وعشرون لانه يسقط من المشار اليه احد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد
فيخرج من ستة المخاطب بستة ومن ستة المخاطب احد المثنيين لما ذكر فيضرب الخمسة
الباقية بعد اسقاط احد الجمعين في خمسة والباقي خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال
المشار اليه الخمسة في احوال المخاطب الخمسة **والحاصل** من ضرب خمسة في
خمسة خمسة وعشرون وهذا هو الصواب في تقرير هذا المحل **واما** ما وقع في الحواشي الحفناوية
بما يظهر للبعض من ان الاقسام الخارجية اربع وعشرون وبين ذلك بقوله لانه يسقط من
ستة المشار اليه احد الجمعين فيخرج بستة المخاطب ومن ستة المخاطب احد المثنيين
فيخرج في ستة المشار اليه فجملة الساقط اثنا عشر فهو غلط نشأ من اعتبار ضرب احد
المثنيين الساقط في ستة احوال المشار اليه **والصواب** اعتبار
ضربه في خمسة التي هي الباقية بعد سقوط احد الجمعين ومن هنا تعلم ايضا سقوط
ما وقع في الحواشي الباجورية واضمحلال استشكاله حيث قال لا شك ان الاحوال الخارجية
خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال المشار اليه الخارجية في احوال المخاطب الخارجية
وان الاحوال العقلية ستة وثلاثون لكن اذا اسقطنا القسمين المتداخلين لزم ان
تكون الاقسام الخارجية اربع وعشرون لانه اذا ضربت الستة في مثلها يحصل ستة
وثلاثون ونسقط منها اثنا عشر وهي في ستة باثنا عشر فليت شعري ما الحامل على هذه
طريقة الحساب وما الموجب لاختلافهما وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا
بشيء وغاية ما قال بعضهم ان المثنى لا يضرب في ستة بل في خمسة **قلت**
له يلزم ان تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرون ووجه الاضمحلال ان الساقط من
الاحوال المشار اليه مضروب في اربع الستة احوال المخاطب واحد من احوال المخاطب في الخمسة
احوال المشار اليه الباقية بعد الاسقاط وبالجملة ان ما تعتبر في ضرب لا تعتبر الساقطين
المتعاكسين فيجب ان احدهما في ستة والاخر في خمسة ولا نعتبر ضربهما معا كما هو مقتضى
كلام المحشي فتامل اه من الدرر حواشي الدماطي **قوله** فلمع المذكور لا يحسب
التأويل كقوله

بثت نعمى على الهجم ان كلها نية **ل** سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري **ا** فان المعنى لذلك
الشخص ولكنه نساء والغالب في المعهود استعماله في اللفظ بدلا في المعنى كما هنا اه

فان
الغالب

الغالب فيه الواحد قال الدماميني في حواشي التوضيح قوله وهي تمام وقد يشار بها إلى
الاثنين كقوله عز وجل عوان بين ذلك أي الفارض والبكر وإلى الجمع كقوله كبير
ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد وإلى كل واحد بما ذكر بما تأتي على
القول بأن كلا منهما باقيا على أصله ومذهب البصريين أن الألف أصلية أعني منقلبة عن
أصل وهو عين الكلمة ولامه ياء محذوفة اعتباطا وهل العين المنقلبة ألفا عن واو أو ياء
اختلف فيه البصريون فهو عندهم ثلاثي لأنهم أضافوا التصغير على ذيا بإعادة
اللام وقد يعارض بأنه إذا سميت به قلت ذاء بمد الألف أي تقلب الألف همزة كما
تقول لاء إذا سميت بلا وهذا حكم الأسماء التي ثانيها ألفا وضعا إذا كان ثانيها ألفا وسمي
به فلو كانت ثلاثية لقيل ذاي إذا سمي به رد إلى أصله وذهب الكوفيون إلى أن الألف
زائدة لقولهم ذان وذين في التثنية فلو كان للتثنية ... ولم يبق إلا الذال ورد بأن الألف
حذفت لالتقاء الساكنين ولذا لا تشدد النون عوضا منها قوله وللمفرد المؤنث عشرة
قال الدنوشري إنما كان للمفرد واحد وللمؤنث عشرة لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد
المذكر فناسب أن يزاد ... الكثرة وفيه نظر فليتأمل اهـ وعيب
عن الشيخ الذي لم يبين وكيفه وكان للجمهور عنده عذر وهو عدم تسليم أن أفراد المؤنث
أكثر بأنه قد ورد في السنة ما يؤيد العكس من قوله صلى الله عليه وسلم أكثر أهل النار النساء
ونحوه قال الشمني في حواشي التسهيل وقد يقال لا يلزم من كون أكثر أهل النار كونهن أكثر من
الرجال وقد يشار للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي
وقال أبو حيان إن أشار بلفظ المذكر أنه حكى قول إبراهيم ولم يكن في لغته فرق بين المذكر والمؤنث
ثم ما عدا لغة العرب من اللغات المذكر والمؤنث فيها سواء قال وهذا أحسن ما يعتذر به عن
التذكير في هاتين قوله وذه بقلب ياء ذي هاء وقيل الهاء للتأنيث بين لأنها تأتي للتأنيث
وعلامة التأنيث حقها أن تقلب في الوقف هاء ثم أجري الوصل مجرى الوقف كذا في الحواشي الياسينية
وفيه أن الدال على التأنيث مجموع الاسم لا الياء وحدها فليست الهاء بدلا من
تاء فاطمة ويجاب بأن مراده بكون الياء للتأنيث أنها للتأنيث في الجملة كما في قوله
فهي لا في خصوصية ذي كذا قيل وفيه بحث فتأمله قوله وبها ... أي بالكسر من غير
صلة والهاء فيه عدم الإشباع قوله وذات اسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث كالتاء في
امرأة ونحوه ... والياء وكسر بضم وهي مبنية على الضم وقال في حواشي التسهيل وهي
في بعض النسخ مضبوطة بكسر التاء وليس على معنى من غير الإعراب فيكون حكاية اللغة

الساكنين **قوله** ايه اي اجبه اي مكم الله بها فيقلب ياء كذا الهاء اي الياء فسكنت وحذفت
للالتقاء الساكنين والتي في الذال اشار بعضهم ملغزا فقال

نحاة هذا العصر هل مسعد **يعبر** ان الطهارة المضمر **حرف** بدا الكسر غدا مضمرا **ديه** تقلبا عن مضمر

قوله وهي تي وتا مكسورة مقلوبة عن ذا الحج بياء
ساكنة بعيد الجيم يعني ان بعض التاء والياء ثانهما مبدلة من الياء اذا **قوله** كقوله تعالى ربنا
ارنا اللذين اضلانا التمثيل به لوقوع ذين منصوبة سبق قلم اذ الاية الكريمة غير مشتملة
على ذا الحرف وانما اشتملت على وقوع اللذين منصوبة بالياء وهي من الاسماء الموصولة **قوله**
وبنو تميم يقولون اولا بالقصر قال ابن يعيش في شرح الجمل المقصور والممدود من خواص
الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور وكذا الاسماء الغير المتمكنة
نحو ما ومن لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود لعدم التمكن ولشبه الحروف واما قولهم في هاؤلاء واولاء
ممدود ومقصور فتسمح في العبارة كانه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود ومع ما في
اسماء الاشارة من شبه الكلام من جهة وضعها والوصف بها وتصغيرها **قوله**
ثم المثنى والجمع اما ان يكون في قربا او بعدا اما اقتضاء كلامه من ان للمثنى والجمع مرتبتين فهو
ويعزى للاكثر وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين قال في شرح التسهيل ويدل على صحة
خمسة اوجه احدها ان النحويين مجمعون على ان المنادى ليس له الا مرتبتان مرتبة للقريب
تستعمل فيها بقية الحروف الا الهمزة ومرتبة للبعيد وما في حكمه تستعمل فيها بقية
الحروف والمشار اليه شبيه بالمنادى فلينبغي فيه على مرتبتين الحاقا للنظير بالنظير
الثاني ان السماع جرى اثرها في مثل هذا التنقل للا التعقل وقد روى الفراء ان بني تميم يقولون ذاك
وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال
الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام فيلزم من هذا ان
اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احداهما للقرب والاخرى للبعد والعطاء الثالث
ان القرآن العزيز ليس فيه اشارة الا مجردة من اللام والكاف او مصاحبة لهما معا اعني غير
المثنى والمجموع فلو كانت الاشارة الى المتوسط بكاف بلا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع
لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء
قلت توهمه ان القرآن لا يخلو عن وجوه انها اللغة العربية والادكاره مناقضا
لقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبيانا لكل شيء توهم ساقط فقائله
المايع بذلك عن مضمون كلام على ان نقضا بذلك ما يوجد في القرآن وغيره وما واسقط من النطق

كقوله

كقوله تعالى تبيانا لكل شيء فقولهم ساقط فتامله **الرابع** ان التعبير بذا الذي عن مضمون
كلام علي اي بقضايا تشابه في العرف ان وعنه ولا واسطة بمعنى النطق كقوله تعالى في الذي
ما كنا نبغي ذا الذي يعلم اني لم اخنه بالغيب ذا وبما لم تستطع عليه صبرا ذلكم حكم
الله **الخامس** انه لو كان من ابيات الاشارة ذا نا ثم ذانا التثنية والجمع بل فيه للذي رجوعا
عن سبيل الامر اذ وفي التنبيه بقولهم هاذا وذانك وهاؤلاء واولى ما يدل على ان ذا الذي
وذا كذا مستويان ذوات ليس للاشارة الا من تثنيات ولا اتبعات الذي قوامها فالى تسري
نون ذا تدل على البعد وتخفيفها يدل على القرب لانه قد سبق الاعلام بان التشديد عوض
مما حذف من الواحد لانه يستعمل في القرب من الذات كما يستعمل مع التشديد بها وكذا لا
ما يلتفت الى قول من زعم ان اولى لك للبعد وذا اولى لذلك لغة او لا تدل وكثرة الحاجة التي
جميع ذا الذي ولانه يلزم خلو اللغة من اشارة الى جماعة بعدا وذا الذي بالكل بمواقع كثيرة
في اللغة ان ثبتت ما اردنا **قوله** والحمد لله اه كلامه ولا يجوز من الذي اهنة كثيرة
من الى واسمه وقيل لانه يتوهم في نحو هذا الذي لانه كلمتان اسم اشارة وجار ومجرور وفيه
نظر لان التوهم موجود مع تجرده منها وقيل ان ها التنبيه تدل على قرب المشار اليه
واللام على بعده فهما متنافيان ورد بجواز اجتماعها مع الكاف وهي للبعد او التوسط
قال بعضهم والظاهر ما اتبع من بين ها التنبيه للتنبيه والالف لم يجمعوا بينها مع اللام هاء
وجوزوا ان تجامع الكاف مع ان كلا منهما للتنبيه فمن اجتماعها مع الا قوله تعالى ها انتم اولاء
نحو الحسن ان المسيء ها والى وايضا كلمة واحدة بخلافها مع الا اذ هي منفصلة عنها لفظا ومعنى
بل العرف وافتح اجتماع اللام مع ها التنبيه ثنا فيه كما بيناه بخلافها مع الكاف فلعدم
دلالتها على القرب كذا قاله بعض **قوله** وهو المفتقر اي المحتاج في ايجاده لجملة او
المتبادر من ذكر الافتقار يخرج النكرة الموصوفة بجملة لان افتقارها اليها ليس لذاتها
انما هو حال الاتصاف بها فقط كذا في الحواشي اليامسينية واعترض بان النكرة الموصوفة
بجملة لا يصدق عليها انها مفتقرة الى الصلة فهي خارجة بغير ولا صلة ولا حاجة الى
دعوى وجهها بما يتبادر من ذكر الافتقار **واجيب** بان المراد بالصلة
اللغوية لا الاصطلاحية وان الثاني من الدور ان العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول
والعلم بالموصول متاخر عن العلم بالصلة لانه محتاج من حيث تعريفه اليها وذلك ما قيل
ان الصلة عبارة عن مجموع الكلام من الجملة والعائد وكلامه يقتضي ان العائد خارج
عنها وفيه انه لو كان المراد بالصلة الصلة اللغوية اعني ما كان من تمام الشيء

مبحث الموصول

ومتعلقاته لكان التعريف غير مانع لانتقاضه بالمبتدا اذا كان خبره جملة وان العائد
ثم هي الصلة لان في متعلقه كما هو مقتضى قوله بعد وشرطها ان تكون مشتملة على ضمير لائق
والشرط خارج عن الماهية فالصلة خاص بالجملة على انا لو سلمنا انها عبارة عن مجموع الامرين
فلا نسلم له فنقضا اذ اطلق العائد على الصلة من قبيل اطلاق الجزء على الكل وخرج بقوله
وعائد اه او ما يقوم مقامه نحو اذ واذا فانها يفتقر الى جملة وكاين لا يفتقر الى عائد **قوله**
واللذان تثنية الذي واللتان تثنية الموصولة التي شرح الكافية وكان مقتضاها ان يقال
يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان في تثنية ذا وتا كما يقال الشجيان وقبيان في الزياء
الذي والتي والفتى وذا وتا لما لم يكن لهما حظ في الحركة تشبيها عند ملاقاة الف التثنية بالالف
المقصور اي الغير الف التثنية لم يقياها في الحرف وكما يقال في التثنية وامو سله لكان وامو سله
فقيل هنا اللذان وذان اي لا اللذيان وذيان وايضا فحذف الالف المقصور والمنقوص في من قبله
لا في حرفيه فلتصاه [illegible] حرف علة متحرك في بعد فتحة ان كان مدل الى القلب ليما يلتبس مثنى المعرب
حال الاضافة واسم الاشارة لا يضاف وهو من باب الحذف وحمل عليه الذي والتي لشبهه بها في لزوم
بالحركة لا الفا وللانها تضافا زاه كلامه **وفي المجلس الثالث والسبعين** من امالي ابن
الشجري ما نصه وانما حذفوا ياء الذي فلم يقولوا اللذيان وقالوا في الشجي ونحوه الشجيان
للفرق بين المعرب وغير المعرب وكذلك حذفوا الف ذا فقالوا ذان وقيسوا الف العمى وقالوا
عصوان لما ذكر نا من الفرق **قوله** اولات اي اولات اسم مؤنث من الجمع ويقال اتاف واثانه والعصى
الاثر حذف التاء وتجمع على اثن وعلى اثن واثن وما تونا ويصغر على اثين واثينه وقد نظم
جميع ذلك الوالد نور الله قبره فقال
اثنى الجمع سميت اثافا بضم تاء ونيل اثاثا والاثر العصى من الالياء وجمع اثن بالاثناء
واثنن واثنون واثن اربع موزن مفعول ووزن شابع تصغير اثن بغيرتاء وان شئت اثينة كما افا
قوله اسم الفاعل الخ اي المراد بهما الحروف فان اريد بهما الثبوت كالمؤمن والفاسق
كانت ال الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال ان كلام صاحب المفتاح والكشاف يفيد
عنده في غير ما موضع ولا حاجة الى التغيير بصرا الغير لانها عند ارادة الثبوت يخرجان
عن كونهما اسما فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة فيدخل في ال الداخلة على الصفة
المشبهة من الخلاف والخالص نحو صفة الفاعل واللام فاعل او مفعول لانهم قالوا وهذا موافقة
للانصار واللام الحرفية في نحو الرجل نعتا ومعناه ان الصفة موضح واما معنى فلانها للتعريف
مثل اللام الحرفية فلما وافقتها فصروا ان لا ترد الا على الجمع للمشابهة المذكورة هكذا
قال

قال ابن الحاجب وفيه نظر لان ال فيه مع وقتها انزل عليه من كلاسم والاسمية موصولة مع صلتها
بصلتها الواقعتين عليها باعتبار ما فيهما من العصر كما هو الصحيح في تعريف الموصول فاين احدهما
من كلاخر بحسب المعنا اما به الرامي فيبني **قوله** والصفة المشبهة مثله في التوضيح ورد
في المغني بقال وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت ال
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق **قوله** وقصيرة قليلة المطول اي القصيرة
موضوعة من القصر لان الشاعر يقصر تجويدها والثناء على ملبه نظرا في الوجهين او من القصير
وهو المخ الشحيق الذي يتقصر اي يتكسر الخارج من قصبته لسمنه فسموه بها كما يستعار السمين
للكلام الجزل الفصيح والغنا الماخمنه والثناء الوحرة وقيل القصيرة من قصرت الكلام اي اقتطعته
اي اباده العبيثي في حواشي المطول **قوله** نجوت وهذا تحملين طليق هي بيت وصدره عدس ما
لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر
البغل قال ابو معجم عدس اسم البغل وربما سموا البغل عدس بزجره وعليه وعدس في البيت ان كان
زجر البغل كما هو الظاهر فهو محل الدعوى الاعراب وان كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه
حرف النداء والاتيان بضمير المؤنث اما لكون المزجور انثى او على ارادة الدابة ويجوز ان يكون
المزجور ذكرا ولا تانيث لان العادة وعباد هو ابن زياد ابن ابي سفيان وكان هذا الشاعر هجاه
واكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما هجي به الى معاوية بالطبيان حتى بستة ت
انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما اخرج قربت له بغلة فركبها
فنفرت منه فقال اعدس ما لعباد عليك امارة البيتين ان من الحكم **قوله** وهذا الدليل
مبني بجواز ان يكون هذا للاشارة فرد انتهى رحمه الله هذا الاحتمال في حواشي المغنية
ونصه هذا المحشي لان الطليق الحر هو راكب البغل فكيف يقول هذا او يشير به الى نفسه
وهل لاحد ان يقول هذا قال وهذا كتب ويشير به لاه نفسه لا اظن احدا يقول لا الهم لا يبري
به ولا يقول الذي كتب هذا الكتاب او فلما يكتب ويكون على الكتاب خطه وفي شرح
المغنية للجمال وقال الشارح ابن القيسي يجوز ان يكون هذا حذف فيه الموصول من غير ان يجعل
هذا موصولا والتعريف هذا الذي تحملين على حد قوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم • بمعتدل وفق ولا متقارب

قال وثم اذا احدا خذه على هذا اه ولا يخفى ان المقصود تخريج البيت على مذهب
البصريين وهذا الموصول الاسمي وبقاء صلته مذهب الكوفيين والاخفش كما نص عليه الدماميني
في مغنيه **قوله** احدهما ان تكون خبرية قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او

صلة لكونها خبرية كما قاله الحاجبي بالصفة او الصلة ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول
المعين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة
جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وتعرف هي الجملة الخبرية
واما الانشائية نحو بعت وطلقت وانكحت ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض فلا يعرف حصول مضمونها الا بعد ذكرها واما قوله
والخ لم اج قبل البيت لا تعلق وان سقطت قوله ازورها لا **فالصلة** محذوفة والتقدير
والخ لم اج نحوه قبل البيت اقول فيهما تعليق الخ وجملة ازورها خبر لعل محذوف فالذي له
في مغنيه وقال حواشي لها اربعة بعد ان ذكر الوجه الثاني واما تقرير النحو فلا يجوز
على قال ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها متعينة فلا يوصل بها لانها عوض فيها
معنا ينافي الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه وجهة ابهام مناف لما يقصد
بالصلة بالتبيين والتوضيح **قوله** وشرط ما تشرط بوزن ابي منه انما قدر العائد مجرورا وراو لم يقدره
منصوبا اي شرط بوزنه قالوا لان ما كان منه وبادهم كان بفعله بكسر وبالفتح بهم ويجمع على معنا
شرط بوزن هو جنسه **قوله** واستدل على ذلك الخ بواضع اوردها من كلام بشر قال في شرح
التسهيل فزعم بشر عن ادوات التعجب بان كا معها الخليل بانه قال في باب عدة ما يكون عليه
الكلام وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل نحو اِمْ وَهَلْ وَلَمْ وَلَنْ وَمَنْ وَمَا وَلَا وَانْ وَكَيْ وَبَل
وَقَدْ وَاَوْ وَبَلْ وَمِنْ ثم قال وباري مني الا اسم كقولك العوم والرجل معبر عنها با وجعلها مثل
الحي ودي الحادية على حرفين كام واخواتها وقال في موضع اخر انما هي بمنزلة قد ثم قال الا ترى
وان الرجل يقول اذا نفسه فيبدء ولم يرد ان يقطع كلامه ما يتثني كما يقول منه ثم يقول كان
وكان هذا اونصه وهو موافق لما روي عن الخليل ان الا انها نسبها للزيادة في موضع اخر
لحكمة مع اتفقه الخليل مطلقا الا ان الخليل يحكم بالصلة الهمزة وانها مقطوعة الا كهمزة
ام وان واو مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتزاء بيتهم اسمع ونحوه بحيث لا يعرف
رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الاول وما يعطى مضارع الرباعي للاعتداء بهمزته وان
كانت همزة وصل زائدة ولكن الا يعد لان التعريف باللام وحدها مع القول بان الهمزة بسل
همزة وصل زائدة **قوله** ولا احتياج لهمزة المنسوب لسيبويه تطويلا احتج للقول
الاول بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظير احدها التصريح
زيادة فيما لا اصل فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على
حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك **الثالث** ابتداء حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك

مبحث ذي الادوات

الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك واختصت باللزوم ونبه السبب من
همزة ايمن في القسم بانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون
حاجز حصين ولم تضم لئلا تتوالى الامثال المستثقلة فان جعل سبب فتح همزة حرف التعريف
طلب التخفيف لاجل كثرة الاستعمال لزم محذور اخر وهو ان التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ
فلا ينبغي الحكم عليها الا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس وهاهنا لو كانت
همزة الوصل اذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام فيحتاج الناطق بها الى معاملة تقابله
لا يليق بها من ابدال وتسهيل فيمتاز الاستفهام عن الخبر وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا
يقع الخبر لانه لا همزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بعدها جاء البدل او سقطت بعد همزة الاستفهام
ووقع بدلها حيث لا تقع فهي وذلك ترجيح فرع على اصل فاقتضى البدء القول بان همزة ال همزة وصل
فوجب الا حد الخامس ان المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن
نحو ريد او اصل ارا زيدا فنقلت حركة الهمزة الى الراء واستغني عن همزة الوصل ولم يفعل
ذلك بلام التعريف المنقول اليها الحركة الا على شذوذ بل يبتدا بالهمزة على المشهور من قراءة
ورش في الاخرة وذلك مثل ريدا لا يجوز اصلا فلو كانت همزة اداة التعريف همزة وصل
زائدة لم يعتد بها مع النقل كما لا يبتدا بها ابدا مع الحذف الخامس انه لو كانت همزة اداة
التعريف همزة وصل لم يقطع في يا الله ولا في قولهم بالله لتفعلن لعدم احتياج الى همزة
الوصل لانفصالها في الاصل ان الذي ذكرته ووقع في الاختبار مع الهمزة المذكورة كهمزة
ام وان ولكن التزم حذفها تخفيفا اذ لم يبدا بعدها لم تات همزة الاستفهام كما التزم واكثر
التعريف في حذفها عند المضارع والامر من رأى وحذف فاء الامر من اخذ واكل وهمزة ام وفي تسميته
واحتج للقول الثاني بانه قد قيل هو زائد الامر فيتخطى العامل حرف التعريف فلو كان الا صالا
لكان في تقدير الانفصال وكان يجب ان يقع قبل الجار كما ان الحرف الذي لا يمتزج بالكلمة كذلك
الا ترى انك تقول هل زيد قام ولا تقول قام هل زيد فلولا ان حرف التعريف بمنزلة الزاي
من زيد ما تخطاه العامل قاله في شرح التسهيل واحتج **للقول الثالث**
بان التنكير لما كان مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين قصد وجب كون التعريف
مدلولا عليه بحرف واحد وهو اللام لان الشيء يحمل على نظيره وهذا ضعيف جدا لان الضد قد
يتفقان في العبارة مطلقا كصعب صعوبة وهو صعب وسهل سهولة وهو سهل وقد
يختلفان مطلقا كشبع شبعا وهو شبعان وجاع جوعا وهو جائع وقد يتفقان من وجه
ويختلفان من وجه نحو رضي رضا فهو راض وسخط سخطا فهو ساخط والاختلاف اولى بهما لكون

سببا لتمامه في المعنا واللفظ واحد وان سلم حمل الشيء على ضده فيستلزم تعذر حمله على نده
وقد امكن الحمل عليه فيتعين وان سلم حمل الشيء على ضده في الجنوح اليه ونقول ان النعت
نظير التانيث في المعنوية والشبه فانه يستغني عن علامة والتنكير نظير التذكير في الاصالة
فينبغي ان يشترك في الخلو من علامة فان وضع للتنكير علامة فحقها ان تنتفي عن علامة
النعت تنبيها على انه احق بالعلامة لمزيته واصالة التنكير في الحال موجب لكون
علامة النعت بعد حرف وهو المحكوم وتامله فانه لم يلزم منه حمل النعت على نده وايضا
فان النعت طار على التنكير كالجمع والتثنية على الافراد فيسوي بينهما بجعل علامة كل
واحد منهما حرفا بعد حرف واحد وايضا لما كانت من ادات حرفين ومن لوازمها العموم نحو
ما فيها من رجل وكان حرف النعت نظير هذه العموم فيسوي بينهما بكون حرف النعت
حرفين فتسوية بين النظيرين **قوله** لان العمدا ماخذ اوزه فيقبلها علامة التي للعهد
الذكري اذ يصير الضمير مستترا ويستر معطوفها وقد [illegible] عليه قوله تعالى فلا جناح عليهما
ان يصالحا بينهما والصلح خير فان الصلح خلت على لفظ لا تقدم ذكرها والضمير يستتر مستترا
مع معطوفها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك لم يستكن الاحادة وفيه [illegible] بل الاستغناء
ولذا يستتر ابدا على [illegible] بذكر [illegible] سواء كان بين [illegible] وخبر او غيرهما ويمكن ان يجاب بانه منع
على هذا التقرير بحذف [illegible] الضمير مستترا مع معطوفها اذ [illegible] الضمير للرجعة وقد
يورد عليه ايضا قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان في الانثى للعهد الذهني ولا يصح
حلول الضمير محلها مع مرفوعها اذ يمتنع ان يقال [illegible] على البعض على ما تقرر وفيه محالة
وجوابه ان امتناع ذلك لخصوصية كون الجار لا يلو الا [illegible] فلا مانع من [illegible] الضمير مستترا [illegible]
حيث بقي كان [illegible] **قوله** اي اللام [illegible] المذكور لان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت
المعرفة فيها عينها بخلاف ما اذا اعيدت نكرة فانها تكون غيرها واما المعرفة اذا اعيدت فان
اعيدت معرفة فكذلك وان اعيدت [illegible] فالثاني على احد قولين حكاهما الشيخ بهاء
الدين السبكي قال وهذه القاعدة ذكرت في كتب الحنفية فان في الهداية من قال [illegible]
مال [illegible] ثم قال في ذلك المجلس او غيره [illegible] فعليه [illegible] واحد لان [illegible] معرفة
بالاضافة والمعرفة متى اعيدت [illegible] عين الاول [illegible] اللغة وقال في
النهاية من كتبهم ايضا في لو قال انت طالق نصف تطليقة وربع تطليقة [illegible] اذا اعيد [illegible]
فالثاني عين الاول [illegible] وان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها
ثم تطلق [illegible] واحدة للاضافة وفي شرح المنار [illegible] الدين [illegible] اذا اعيدت معرفة [illegible]

عين

عين الاولى للدلالة العهدية قال الشيخ بهاء الدين والكلام ان هذه القاعدة غير محررة
و التحقيق ان يقال ان كان الاسم عاما في الوضع فالثاني هو الاول لان مقتضى ورود العموم
ان لا يكون الثاني غير الاول اذ في وروده استيفاء عموم الاول للاول لعدم وسواء كانا معرفين او منكرين عامين
او نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي
وان كان الثاني بعض الاول او الاول بعضه فلا خلاف في دخول العام للاول الجمع سواء كان معرفا
او منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلحق بهذا القسم في
دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا
عند الله الرزق فان لا يملكون يشمل نفي اي رزق فابتغوا عند الله الرزق كل رزق وكذا عكسه
وان كانا خاصين فان يكونا معرفين بالاداة عهدية فالحكم بحسب القرينة الصارفة الى
المقصود فان دلت على انهما اثنان فذاك وان دلت على ان الاول منهما فالكلام الثاني مثله وان كانا
مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال
السهيلي في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام طبيعته لا تلقي
لها بعينه ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالكلام ان الثاني
غير الاول اذ لو كان اياه لكان عادة النكرة وضع الكلام موضع المضمر وهو خلاف الاصل
ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمال بين وقع في حديث الاستسقاء ثم دخل رجل من ذلك الباب فاعاد
ثم اي جاء منكرا الى اخر ابدا منكرا مع تردد في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية
الاخرى حيث قال ثم جاء رجل الاعرابي الاول او غيره وان كانا معرفتين باداة الجنسية فالثاني
هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فمقصود اخذ الاول من ورود
اشتمال العام على الخاص وهذا هو التحقيق في هذه القاعدة المعتمدة كالامد وقوله وان كانا
معرفتين باداة الجنسية فالثاني هو الاول اذ الاول مع قوله او بها وان كانا مشتملين على
الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان وبينهما احد اعتبار التعاكس في العبارة قوله
وضابط الثانية ان يصح حلول كل محلهما على جهة المجاز وهذا يصدق على جهة الاستغراق في
العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان ذلك يختلف المرادات فيه يجوز
او يستكشف الخطاب بان يشمل بعض ما يصلح له اللفظ كذا في الحواشي المصرية
وتعقبه الشمني في حواشيه بان الاستغراق على قسمين حقيقي وعرفي فالحقيقي هو ان
يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف وعلى هذا ما يختلف الاستغراق واللام في العرف مجاز وانما

حقيقتها حقيقته وهو مسلم وبعد مخرج ابن سينا وكثير من المحققين بانها العرض من
تقسيم الشيء قد يكون تمييزه عن شيء مشترك في كليهما بما يصير الاول متمايزا عنه وبان الشيء بعلامات
الثاني فقط يجوز ان تكون اعم من الحد وكتب الحد باعتبار قرينة تدل الا **قوله** كل الصيد
في جوف الفرا الفرا هو الحمار الوحشي قال ابن السيد في شرح ادب الكاتب لابن قتيبة الفرا
يمد ويقصر والاشهر القصر وجمعه فراء مثل جبل وجبال قال الشاعر

بضرب كآذان الفراء فضوله ... وطعن كإيزاغ المخاض تبورها

ومن قصر الفرا احتج بقولهم انكحنا الفرا فسنرى **واصل** المثل ان ثلاثة نفر خرجوا متصيدين فاصطاد
احدهم ارنبا والثاني ظبيا والثالث حمار وحش فاستبشر صاحبا الارنب والظبي وصاحب الظبي
بما نالاه وتطاولا عليه فقال الثالث كل الصيد في جوف الفرا اي هذا الذي رزقت وظفرت
به يشتمل على ما عندكما وذلك انه ليس مما يصيده الناس اعظم من حمار الوحش وقد تألف
النبي صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بهذا القول حين استاذن على النبي صلى الله عليه
وسلم فحجب قليلا ثم اذن له فلما دخل قال ما كدت تاذن لي حتى تاذن لحجارة الجلهتين فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انت يا ابا سفيان كما قيل كل الصيد في جوف الفرا يتالفه على الاسلام اه وقوله
بحجارة الجلهتين في النهاية لابن الاثير قال ابو عبيد انما هو بحجارة الجلهتين والجلهة فم
الوادي وقيل جانبه وبدت فيها الجيم كما زيدت في شهم وابو عبيد روى به بعض الجيم
والهاء وسمعت ... بعضها فاولم اسمع الجلهة الا في هذا الحديث **قوله** قال الشاعر
وليس على الله ... **روي** انه لما بلغ هارون الرشيد ان الفضل البرمكي ومن
احسانه في زمانه ... منه عنه افضت به الى الشكر له وامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس
نعزه ابياتا

فقولا لهارون امام الورى ... عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة ... فلست مثل الفضل بالواجد
وليس على الله بمستنكر ... ان يجمع العالم في واحد

فامر هارون باطلاقه والبيت ماخوذ من قوله اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت
الناس كلهم غضابا الا انه غير ظاهر الاخر لكون المعنا الثاني اشمل اذ الاول مختص ببعض
العالم وهم الناس وهو يشملهم **ولقد اكثر الله** ما نسبه المغربي في النبع لبعض
الحكم من قوله محاسن العالم قد جمعت في حسنه المستكمل البارع وليس على الله بمستنكر
ان يجمع العالم في الجامع **قوله** لغة جميلة نسبها بعض الاد باء التميم وعليه قوله

شيء اسمه معرب، او له وجها ان نقطا جاء، وانت بتحقيق الكلمة وقيس، اذا كان معنا
اللام والميم واحدا، فيوتى تتميم بالمعنى لعصيق **قوله باب المبتدا والخبر**
اي هذا باب شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المعبر عن جميع الجملة الاسمية ومنها
اسم الجملة مع من موقعه ومن قوليته ومنها التراكيب وقدم المبتدا لانه اصل الحكم موقعا لانه
بذات على ما هو ماصدق المسند اليه من التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق ولانه لا يخرج عن كونه مبتدا واذا اخر والفاعل تزول
فاعليته اذا تقدم ولانه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير كذا قيل وفيه نظر لان الفاعل يكون
عاملا ومعمولا كما في قولك جاء الضارب ابوه عمرا وقيل اصلها الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا لانه لفظي كالفعل ومناسبة العامل
مع معموله موجبة لقوة عمله ومن ثم نسخ عامل المبتدا بالعوامل اللفظية وقيل كل منهما اصل
ونظم ثم الخلاف في تجويز جوابا لمن قال من قام وفعل الماضي فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر
وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا بفعل محذوف وعلى الثالث يستويان في التقدير وجمعهما في باب
واحد لتلازمهما غالبا ولاشتراكهما في العامل المعنوي على قوله ولاختلاف احوالهما حتى
ان بيان وجوب تقديم المبتدا ابتدا بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب الفائدة في
الخبر الى المبتدا او وجوب ذكر المبتدا احسن تعرف المبتدا بعد ان يجعل من مسائل الاسمية
والتسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية اصطلاحية وشرعا يقول المبني والمبني عليه
والمبتدا ماخوذ من قولهم ابتدات الشيء اذا جعلته اولا ويقرب من قولهم ارض خبرا اذا كانت
سهلا وكانه يسهل عند السامع المعنى المطلوب **قوله** المجرد عن العوامل اللفظية ان قيل
ان التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق
وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل فكيف **قلت** سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة
الوجود وقوله عن العوامل اي جنسها فيشمل الواحد والمتعدد فلا يرد ان التجرد نفي للوجود
من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدا الاسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب
سلب العموم لا عموم السلب وسلب العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه الكل بل عن جملة الافراد فيصدق على عدم بعض العوامل ووجود البعض وقوله اللفظية
اي المناسبة الى اللفظ لنسبة المفعول الى المصدر ان اريد به اللفظ التلفظ او الجزئي
الى الكلي ان اريد به الملفوظ فخرج بالعامل اللفظي ما يكون من نوع المعنى فلا يخرج عنه
نحو بحسبك درهم وهو التغيير بغير ليس له في الكلام معبر ولا وجه ان يعتبر نعم التجريد

أي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعاملة ثاني في معناه، وان اتى في لفظه واورد على التعريف اسم لا النافية للجنس بانه يجوز رفع صفته على المحل بمعنى مبتدا وليس مجردا او واجيب بانه باعتبار رفع الصفة لان مجرد المحل كالعدم باعتباره ولا يخفى ان الصفة المرجوحة محمولة على محل المركب لا نقول المركب ليس باسم بل حكمه حكم اسم والمراد بالمجرد لفظا وتقديرا ليخرج زيد جوابا لمن قال من قام اي اقر ربا عليا بانه وان تجرد لفظا يتجرد تقديرا قوله والمجرد في نحو وان تصوموا خير لكم اسم حقيقة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الحد او يقال المجاز لا يلزم لوجود تعلق الدليل قوله الذي تتم به مع المبتدا الفائدة اورد عليه انه غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني كما في قولك زيد ابوه قائم لانه لا تتم به الفائدة مع مبتداه اذ الجملة الواقعة خبرا ليس اسنادها مقصودا بالذات فلا يكون خبر منهما للفائدة وغير مانع لشموله لنحو ضرب في قولك زيد ضرب ابوه لانه تتم به الفائدة مع مبتداه مع كونه ليس خبرا وانما الخبر الجملة واجيب عن الاول بان المراد الفائدة التامة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا هي كذلك ولا اصل قبل جعلها خبرا لكن الكلام وعن الثاني بان المراد من غير مدخل لغيره كما هو المتبادر واورد ايضا ان التعريف لا يصدق الا بالفضلات لان التتميم من الحصول وبعده فالفائدة حصلت بالمسند والمسند اليه وتتميمها انما يكون بالفضلات واجيب بان المراد بالتتميم المحصل للفائدة التامة والمراد الفائدة ولو بحسب الوضع او التنا ويدخل بالاول النار حارة وبالثاني في نحو ما في الشعرية ان هو اسم في الذي نحو قوله اي بان كان اسماء الشرط والاستفهام والتعليل فيما وسواء كان العموم شموليا او بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها متوهم خلافا لمن قال بانه في كذلك العموم البدلي في النكرة التي هي كالعلامة الدماميني في الحواشي الهندية ان المعتبر في التسويغ انما هو العموم الشمولي لا البدلي فان قيل لم كان مثل النكرة العامة بنفسها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وبعد الدماميني قال انما المثال الاول فلا خفاء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي فتكون عامة بذاتها ولا يكون ورد النفي والنظائر لذلك واما المثال الثالث فالنكرة فيه ليست واقعة بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنا النفي اي الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي فيقتضي انه ما من احد فيه العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة بمنطوق فيه لانها في سياق ولا انها ليست داخلة الاستفهام عليها بل هي بحيث كونها عامة فان قلت عن هذا العلة مخصصات النكرة

النفي

التي تسوغ الابتداء بها مشكل لأن العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل بالتعميم
تخصيص حتى ساغ الابتداء **قلت** هذا مبني على ما يقال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا
إذا تخصصت بوجه ما والحق لم يتقدم وإنما عد هذا المعنى في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس
وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وإنما الوجه فيه أن الاسم النكرة بسبب
عمومه ماثل المعرفة من حيث أنه يصلح للتعرف على الأفراد فساغ الابتداء به **قوله** والحكم
على المجهول لا يفيد قال المص في الحواشي شرط المبتدأ أن يكون معلوما لأن الحكم على المجهول
بعيد عن التحصيل وحق الخبر أن يكون مجهولا لأن الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل
وفيه أنه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل المنتسب ولذا قال التفتازاني الذي يجب في
المبتدأ والخبر مع تباين أن الجملة الإنشائية مبتدئ **قال لا تنسب** أو يقال أن تمام
الإفادة يتوقف على جهل ما في نفسه فإذا كان مجهولا أيضا كانت الفائدة أكثر **قوله** لكونه
موصوفا لأنه يجري الصفة أن المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الأمثلة هو وصفها على ما
هو المشهور عند القوم وسلك ابن الحاجب فيها طريقا آخر مدعيا أن الصفة ليست هي
المصححة للابتداء هنا وإنما صححه كون هذه النكرة في معنى العموم والحاصل في الأوجه الثلاثة
في تقرير كلام الشيخ ابن هشام على طوله شبيه من التعمق فقال ليس من شرط المصحح
فيه الصفة في التحقيق وإنما هو من قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل تمرة خير
من جرادة وبيانه أن الصفة إنما تكون مصححة في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد
منهم فيجيء التخصيص لأن الواحد يخصص بصفته واحدا من الجنس الذي وصفا وهو
معنى الذي قليل في استعمال البلغاء التنكير فيه دون معرفة من غير صفة أخص من كل موصوفة
ووجه ضعفه أنه إذا صح جنس خير في الدار لعمومه لتخصيصه بالصفة فينبغي أن يصح
رجل في الدار لأنه أخص منه بدرجات فأما إذا حصل ما ذكرناه من التعميم بغير حصول
معنى التنكير قبل الصفة وضاع اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا
فإنه لا يصح أن يقال المصحح الصفة إذ التعميم حاصل قبل مجيء الصفة فأغنى عنها وإنما
جاءت الصفة بمعنى آخر في التخصيص لا لحاجة تخصيص المبتدأ والذي يصح لما قاله يعني
بقاء التنكير في النكرة الموصوفة أن الصفة لا تخرج الموصوف عن كونه داخلا في التخصيص
في الآحاد وفي الأجناس وهو على حاله مثاله إذا قلت جاءني رجال ثم قلت عالم فإنه
تخصص مع بقاء الواحد منهم على ما كان عليه وإذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون
فإنه تخصص مع بقائه عاما في العالمين وإذا ثبت ذلك علمت أن التعميم حاصل بغير

الصفة واذا كان خاصا بغير الصفة والتبعا زهما واحد على ما نقلناه في كل رجل عالم علمنا
فان زعم زاعم ان مؤمنا في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مصحح للابتداء بالنكرة وقيل
في الدابة لو اسقط لم يستقم الكلام فهذا معنى التصحيح فهو جواب ان وصف غير مستقيم وقع
بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم يصح الابتداء بالنكرة لا الذي لو
لم يذكر كان الكلام كاذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ونسميه نعني به مصحح الكلام الذي ان
لم يذكر على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صادقا او كاذبا كقول القائل العالم
قديم فهو وان كان اعرابه مستقيما الا انه كاذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا
للابتداء بل مصححا لصدق الكلام وحتى لو جعلت الخبر ما يكون صادقا استقام بل على ان الفساد
لم يات الا من الكذب فهو مما يوضح لك ذلك انك لو قلت كل رجل في الدار وقيل لو اسقطت
كان لم يكن مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتداء به لانه لو اخبرت عنه بخبر صادق
صح وليس الكذب مفسدا للاعراب لانه ماخوذا عرمنه في صحة التعبير كما تقدم فان اوضح
في انه كان القول بان هذه الصفة مصححة للابتداء كالقول بان قائم في قولك كل رجل قائم
في انها مصححة للابتداء وقد وضح لك بطلانه ثم اورد سؤالا وهو ان هناك رواية ليس
من هذا القبيل بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق لانه لو اسقطته
لم يستقم التعبير صدقا ولا كذبا فانه يكون من مضمونه عبد خير من عبد وهذا من
قبيل اخر والحاصل ان التعبير غير مستقيم في الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدر
الاخبار عن المبتدا بعبد وقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة فيه
اصلا واجاب بان هذا من قبيل اخر كما ذكر السائل ولا يخفى في الحكم كذا لا يعني
ولكن مصحح الاخبار حينئذ حكم مصحح الصدق لان الكلام ههنا معنا وقع في شيء من المفردات فان
المبتدا مع وليس شرطا في هذا الخبر في هذا المحل هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة
الاخبار وكما لا يستقيم به الاخبار كما يقع الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم خير من جاهل وكما لا
يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفة لانه لو اسقطتها لم يستقم الكلام وكذلك
ما نحن فيه فكان كان الكذب سواء والكلام في شيء من المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا
ترى انك لا تقول لمن قال كل رجل قائم من جانب هذا فاسد من جهة ان المبتدا غير موصوف وانما تقول
فاسد من جهة انه اخبر بما لا يستقيم خبرا ولو قلت الا في الكلام فاسد لما تقدم لكنت لا انه
يكون مبتدا به من غير صفة فيفسد القول بان المصحح الصفة وكذلك ها هنا لان فيما نحن
فيه يجوز ان يكون المصحح للصدق ويجوز ان يكون لاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يفرح

في صحة الابتداء به ونيته لما في رتبته لان الكلام في صحة كونه مرفوعا وكونه مستغنيا ان يخبر عنه نكرة
عمل الكلام في صحة كونها مبتدا وان لم يكن بدا من الخبر فيثبت ان مومن من قوله تعالى ولعبد مومن خير
وما كان مثله لا يحتاج الى دعوى ان تكون الصفة فيه مصححة للابتداء بالنكرة ولنقتصر على
هذا القول من كلامه فيه كفاية **قوله** كتبت من الليالي او جهين يحتمل انه خبر ويحتمل انه
نعت والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا اولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب
والكتب وهو العمل مسابق على اليوم اذ هو في ليلة الاسم له فالذي الفلك وقد يقال يجوز على
هذا التقدير اي كونه خبرا ان يكون في اليوم خبرا ثانيا وبالجملة ممنوع **قوله** الى تسع وثلاثين
صورة في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العشر فيعربونه حتى يبلغ على العشر الثاني
وهو مشهور ومخفيا وهو وفق العشر من باب يتوب **قوله** وذكر بعضهم هنا بيتا
حيث قال في منظومته

وكل ما ذكر في التقسيم ۞ يرجع للتخصيص والتعميم

قوله وبيتا ما يحتمل ان يكون مقصوده التوضيح على الاعتناء بذلك لما في رجوع
كل منهما الى ذلك من الخفاء او ان يكون مقصوده النظم وفيه كما فيه من التكلف والاول
او في بحر مده في المتن به **قوله** والخبر يقع جملة تتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر كتضمن العهد اليه وهي ما تضمن اسنادا معتبرا وليس لعامل الاسماء تسلط على
جزئيها لاو احدهما وكل في الاسناد بين ان يكون مقصودا لذاته او لا وهي اعم من
الكلام عموما مطلقا كان في الحواشي الحفناوية وقوله وليس لعامل الاسماء تسلط هو الصواب
وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر
من قولك زيد ابوه قائم يتاتى بعضها بحرف كان او ظن على ما هي خبر عنه بل يقال ظنها بحاله
ويكون العمل في محلها وقوله او لغة احدهما اي ادخل به ان يخرج نحو قائم ابوه من زيد قائم ابوه
بالخبر كان مثله بوه في رفع الاول جملة ولا يوم في الثاني ولو اقتصر على قوله لغة كلهما
لدخل هذا في احد الجملة لانه اذا لم يتسلط عليهما وكيف يسام هذا التعريف لانه يلزم
عليه ان لا يكون ابوه قائم من قولك زيد ابوه قائم جملة لان لعوامل الاسماء تسلطا على كل
جزئيها نحو ظننت اباه قائما وعلى رفع احدهما نحو زيد كان ابوه قائما وان زيدا اباه قائم
باعتبار نقله من الابتداء الى النصب **قوله** مرتبطة بالمبتدا اي لانه من روابطه او يقدر الخ انما
احتاجت الجملة اليه لانها في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من
رابط يربطها بالجزء الاخر وانما جعل رابط الجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه لانه من روابطه

جملة الصلة بالموصول وكذا متى ربطت الجملة الصفة والحال لكنه في الاخبار بالجملة دونها والشيء
اخص الكثر في الكلام ونسب علماء بلغ علي الغاء مختلفة **قوله** وهو اما صادق الي بدلا ثم
موضوع بمثل هذا الغرض لانه في الا مذكورا او محذوفا بدلا عنه ولكن دل عليه المذكور
لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تجوز مع الحذف وحذف الاسم للايسا في معنا الاعتن
الا الي الضمير **قوله** وفي الحاق ذا العموم وزيد من صاحب ادخل العموم بجعل
ضبه المبتدا من كونها للعموم انها للاستغراق وهذا ما ابن الحاجب على انه
نفهم بان المتكلم بقوله نعم الرجل زيد بعض من جميع من في العالم وانما قصد
به مدح ما يبلغ به هذا الفاعل المذكور **قلت** ويمكن ان يراد بالعموم الجنس في
الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس المبتدا هو فيه لم يحتج الضمير نحو زيد
نعم الرجل قال صاحب العباب فان الكلام في ابي حامد كان في الجنس كما قلنا وانه مبني على سبيل
الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان ابي حامد مشتمل على زيد مجرى اشتماله عليه مجرى
الذي للبعض او **قوله** بان كانت كذا الا لم تحتج الى رابط قال البعض في الجملة ان كانت نفس
المبتدا في المعنا لم تحتج الى رابط وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
كقوله عز من قائل قل هو الله احد على احد الاقوال فيه ومعلوم انه ليس المراد بها الله
لكن فيها اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنا الجملة المركبة فبعيد ان الظاهر ان ذا
المجموع ليس هو الشان مضمون الجملة التي هو معه ما الشان في المعنا انه ليس الشان
مجموع معنا الله ومعنا احد بالوحدانية وان جعل الخبر مجموع الجملة التي هو معه فكل
جملة كذا لا لان الخبر لا بد من اتحاده مع المبتدا بحسب الذات ولا يتحد كذا الا مضمون
الجملة التي هو معه فكيف تتجه هذه النكتة **وقد يقال** قوله فكل
جملة كذا الا مادة غير ظاهر لان مضمون الجملة في قولك زيد ابوه قائم مثلا قيام الاب
ولم يتحد بالذات مع زيد فالنكتة متجهة تامل **قوله** لم يحتج الى رابط قال الدماميني في بعضهم
منه ان الي ابطال او جر الخ ونحو كذا الا ولو قال فلا يكون فيها رابط لكان صوابا **قوله**
على احد الاقوال فيه من جملة الاقوال ان ابدا ان هو مبتدا والله خبر احد خبر ثان او بدل
من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد
من المبدل منه كما صرح الرضي والاحدية اما بحسب الوصف بمعنا انه واحد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق الوجود العبادة ونحوهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا
وعلى الوجهين نص فانه حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد فانه الموافقة في

في حواشي المطول **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيئون من قبلي
لا اله الا الله **اورد** عليه ان المراد بالجملة لفظها فيكون من قبيل الاخبار بالجمود
وليس مما نحن فيه كذا قال العلامة الدماميني في الحواشي الهندية وفي نظم هذا التركيب
وهو قوله عليه الصلاة والسلام بجعل خبره لا اله الا الله وتعقبه العلامة
الشمني في حواشيه بانا لا نسلم ان الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في
مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا عنه مرة **قوله** اي ويقع الخبر ظرفا اشار به الى ان وظرفا في
الاصل معطوف على جملة في قوله خبرا بالنظر الى الكلام وفي التحقيق الخبر المتعلق وتسميته
الظرف والمجرور خبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدا ولكن مشبها المبتدا وليكن الظرف فليس
مرفوعا وقوله منصوبا اي لفظا ان كان معربا او محلا ان كان مبنيا وقيد بذلك وان كان الظرف
من حيث هو ظرف لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا بل يجب رفعه
خبرا بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى ويحتمل زيد عند الله وقع فان فيه تفصيلا طويلا
ولذا لم يتعرض له في هذا المختصر **قوله** واي كيف استقر منه اي في مكان استقر من مكان في
او فعل تفصيل بدليل من وجب لمكان ثم اشار مقامه **قوله** وعامله محذوف الا ان يجر وجوبا
تقديره مستقر او استقر له وانتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف ومن ثم سمي مستقرا لاستقرار
الضمير فيه واصل التسمية مستقر فيه حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره فيستعمل كقولهم
في المشترك فيه مشترك ولما كان مقابله اعني اللغو وهو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه واجاز نحو زيد راكبا على العرس مالم ينتقل الضمير اليه سمي
لغوا وملغى لالغائه الضمير وقال الهندي يسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار وهو مستقر
فيه والكلام انه اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم ينسبه منه قال
الرضي فاكثر تقدير الخبر اذا كان ظرفا مستقرا ويسمى الظرف مستقرا وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان معناه هو استقر مقدرا قبله وقولهم كائن في الدار زيد اي كائن مستقر في
الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما في المشترك للمشترك فيه عليه كلامه
قال البدر الدماميني عقبه ذلك كما تقدم ولا يخفى ان المناسبة تقتضي ذلك لها او لا وهو الذي
سمعته من بعض اشياخي او لى مما ذكره الرضي والهندي اما او لا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير
عامله فانه مستقر على العموم بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحوه الا مما يدل على كون
عام فلم استقر له اسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من نحو صمت
يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه

لعل الاستقرار وتعقبه الشمني في حواشيه واجاب عن كل من الامرين اما عن الاول فبانه
يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او ما هو في معناه ثم
لا نسلم انه يلزم من معنى الاستقرار لزوم الصورة التي ذكرها ثم قال فالمناسبة التي
ذكرها عن بعض شيوخه لا تتأتى على ما ذهب اليه ابن السراج في ان الضمير حذف مع المتعلق
وانما تتأتى على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل الى المتعلق الذي هو
الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي فتتأتى عليهما فتكون اولى وعلى الاول فيقال
لا انتقال بعد الحذف او قبله او معه احتمالات اوجهها لما يلزم على الاول من تقدم بعض
العامل من الضمير وهو ممتنع **ولقائل ان يقول** لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد
الحذف فارغ منه ويمكن ان يقال وبانه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يخل
ما عنه منه بخلافه قبل الحذف ولما يلزم على الثاني من حذف العامل مع الضمير المتصل
مع بقائه دون الدعم ممكن ويجاب الجواب بانه امر اعتباري في تقدير اهـ كلام ابن قاسم في
حواشيه منهم السائر **قوله** والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا الى قوله وكما ان
ينبغي قالوا وانما اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة احد الامرين فينبغي ان يكون المنسوب
شيئا واحدا كالمنسوب اليه واما الكائن متعلق النسبتان او اكثر فيكون جملتان او اكثر او
جملة واحدة لتقديم في زيد ضرب غلامه زيد ما لو الغلام ضاربه **والجواب**
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لا تتعدد ونسبته في نفسه فلا تقدير بالمتعدد والمنسوب
الى زيد في الصورة ضرب غلامه التي تضمنته الجملة وقد تقدم **قوله** اختيار الاخفش
والنعت رسيخ كرا في شرح الالفية عن شيخه ابي الحسن علي بن محمد ... ان
بعض العلماء انتقد على النحاة تحيطهم في هذه المسألة لانه لا ينبني عليها شيء في
النطق وكل ما لا ينبني عليه شيء في النطق لا ينبغي ان يشتغل به الا وانه يقطع فيه
العمر **قال** شيخنا المذكور والصواب انه لا يعترض عليهم لانه قد ينبني عليها
مسئلة لفظية وهي اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا او جرى الوصف على غير من هو له فان قلنا
انهما يتعلقان بالفعل فلابد من ابراز الضمير وان قلنا انهما يتعلقان باسم فاعل وجب ابراز الضمير
مثال ذلك زيد عمرو في داره ان قدرنا استقر في داره فلا ابراز وان قدرناه مستقر في داره
يجب ابراز الضمير لان الوصف جرى على غير من هو له فتقول زيد عمرو في داره هو رحم الله
شيخنا المذكور فلقد نقد على النحاة في هذه المسألة كثير من كبار العلماء ولم اقف
على هذا الاعتذار عن النحاة فيما اعلم سوى شيخنا ابي الحسن المذكور رحمه الله فانه كان

من

من الذكاء والانتصاب للعلم على جانب عظيم رحمه الله **قوله** ولا يجوز زيد اليوم اي لعدم
الفائدة لان نسبة الذوات الى جميع الازمنة على حد سواء لان الزمان عام وذلك الشخص بلا
بد من كونه فيه فالاخبار بالزمان عنها لا فائدة فيه لانه اخبار بمعلوم للمخاطب ولا يصح حينئذ ان يقال او لم
تصح بخلاف الاحداث فانها افعال وحركات وغيرهما ولا بد لكل فعل من الحركة زمان
يختص به فيفيد الاخبار به عنه قال بعضهم ومحل عدم الفائدة في الاخبار عن الذوات
بالزمان ان لم تشبه الحدث في التجدد او لم تخص الزمان بوصف او اضافة فان اشبهت
الحدث في التجدد نحو الورد في ايار وايار رابع الشهور ونيسان الى الياء اي الحر وهو الممنوع من
الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي جاز لوجود الفائدة ومثله الرطب اذا تخصص
الزمان باضافة كنحن في شهر كذا او بوصف كنحن في زمن طيب والمراد بالعموم في المثال الاول العموم
البدلي باعتبار صلاحيته لكل متكلم لا الشمولي فيستغرق [illegible] الجنس او العموم في نحو
لم يفعل وينبغي في هذا النوع الثاني فلا يجوز ان يقال نحو شهر ذا بالسحب والحاصل
ان الفائدة تحصل باحد امور ثلاثة ان وصف الزمان او اضافته مع جره بفي وثانيها
ان تكون الذات مشبهة للحدث في تجددها وقتا فوقتا كقولهم الورد في ايار والثالث
تقدير مضاف هو معنى كقولهم اليوم خمسين **قوله** ويغني عن الخبر مرفوع وصف الى
اخره اورد عليه انه خبر حتى يغني عنه هذا المرفوع لان الوصف كالفعل والفعل لا
خبر له لانه يتم بفاعله واجيب بان لا غنا لاستلزام وجود خبر
بالفعل بل يكفي ان يكون بواسطة حصول التمام به استغنا المبتدا عن ان يكون له خبر
ولا استغنا بعد الا بمعنى بصرف بعدم الامكان **قوله** معتمد على نفي اي ولو معنى
نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة ما قائم الا الزيدان وهل تقدم النفي والاستفهام
شرط في العمل ام لا فيكتفى به لم يرفع عن الخبر قولان ارجحهما الثاني افاده في المغني
ولا يشترط في الوصف المذكور كونه بمعنى الحال او الاستقبال او بخلاف عمل النصب فانه
يشترط فيه كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي في باب اعمال اسم الفاعل ولا يكفي
هنا مطلق الاعتماد فلا يقال في زيد قائم ابواه ان قائم مبتدا وما بعده فاعل اغنى عن
الخبر وان اعتمد على المخبر عنه كما افاده شارح الجامع **قوله** وقد يتعدد الخبر اي
في اللفظ او في الاصل ومنه يعلم جواز تعدد الخبر **قوله** النواسخ جمع ناسخ وذا الذي
باعتبار ان اخوات كان [illegible] جمع على فواعل بخلافه وصفا لعاقل وشذ فارس
وفوارس وناكس ونواكس وغائب وغوائب **قوله** يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته

قوله بمعنى الهمزة اي قوله [illegible] بمعنى ... في الباطن والثاني ... [illegible]

مبحث النواسخ

اي ويعتقد بانبساطها فيرد عليه ان الظل ليس عرضا حقيقيا موجودا في الخارج
حتى يقبل ذلك لانه ان اريد به الظلمة فهو عدم الضوء والعدم لا يمكن ان [illegible] ولا يتعدد وان
اريد به الضوء الضعيف كما تقول الحكماء فالشمس في برجها ولا حاجة له لانا نقول الاطلاقات اللغوية
اللغوية مبنية على الاشياء المتعارفة لا ما عليه علماء المعقول والحكمة **قوله** ما في وقع
المبتدأ الخ يجوز له وقعا بدخوله عليه غيره لا اول بما تقرر مما قيل يلزم تحصيل الحاصل لان المبتدأ
كان موقعا قبل دخولها وما ذهب اليه من رفعها للمبتدأ مذهب البصريين وحجتهم ان كل
فعل في رفع وفي ينصب وفي لا ينصب واما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا واتصال الضمير
بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء انما يتصل بعامله وال
في المبتدأ للجنس لانها لا تدخل على كل مبتدأ بل على ما وجدت فيه شروط خمسة عدم لزوم
التصدير والحذف وعدم التنكير وعدم الابتداء به بنفسه او بغيره كاسم الشرط والخبر عند
بنعت مقطوع وهو بقوله مؤمنين وافل وجل بقول اذا البه ومصرع اذا البجابهتها بالذي في
التصريح والمراد بعدم التصرف لزوم صفة واحدة لا الذروم وجه من اوجه الاعراب فلا يتكرر
مع الشرط الاخير ويستثنى من لازم الصدر ضمير الشأن فانها تدخل عليه كذا في الحواشي
العجناوية **وقوله** والمراد بعدم التقدم اي الاسم اصله للدماميني نقلا عن الرضي
ونظر فيه الدماميني بانه يلزم عليه ان من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه الافعال
وبطلانه معلوم به **قوله** وينصب الخبر ويشترط ان لا يكون جملة طلبية نحو زيد اضربه
واما قوله وكونوا بالمكارم ذكرى يذكرني بشئ ادمقوا وان لا يكون مع ما الطلبية او وقع الجمع
بما لفظا فلا يجوز كلمة ابن ما ادام زيد وابن ما زال زيد وابن ما يكون زيد لان ما للحصر وما النافية
لها الصدارة فيمتنع تقديم الخبر عليها وهو لازم الصدارة ايضا فيتعارض امران لكل منهما
الصدارة بخلاف غير المنفي والمنفي بغير ما نحو ابن لازال زيد وابن لا يكون زيد وابن كان
بكر ويشترط ان لا يكون ماضيا في صار وما بمعناها وفي دام وزال واخواتها بلا نفيا ما زال زيد
عالم انه يجلا بعيد اجعل الثبات قال تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد
قبل الى غير ذلك من الآيات افاده شارح الجامع **قوله** وهو كان الاصل ان وزنها وقيل
بفتح العين وقيل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل بعيل
قوله واخواتها اي نظائرها في العمل ونحوها كان بالذكر وعطف الاخوات عليها
استعارة للانثى او الباب ولذا اختصت بما هو اخواتها في اطلاق الاخوات على النظائر استعارة
مصرحة اصلية **قوله** اسماء وافعال اي حقيقة في الاول مجاز في الثاني لان الفعل في الحقيقة

للعموم

ايضا

مصدر

مصدر الخبر مضاف الى الاسم وهذا لا تعرف اخبارها غالبا كخبر المبتدا بمعنا كان زيد قائما
ثبت قيام زيد في الماضي وكذا في الذي قوله ويسما خبرها لم ان تسميته الم موضع اسمها والمنصوب
خبرها فتسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيد الذي كان زيد قائما اسم الذات لا الكان
والا فعال لا تخبر عنها بالاضافة في اسمها وخبرها باعتبار فلا بسبة باعتبار عملها فيهما **قوله**
وبات قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة اي يفعله
ليلا وليس من النوم اهـ وليس البعض من النوم اي ليس نوما باخذ الانام ليلا لا يقال بات زيد نائما **قوله**
وما تقدم ان شرط عملها كدام وزال واخواتها ان لا يكون الخبر ماضيا لانها تدل على دوام الفعل
واتصاله من الاخبار والماضي يدل على الانقطاع وهما متنافيان **قوله** وليس قال
الشيخ وجيه الدين العوالقي اخبرني ابو زكريا عن الشيخ يحيى بن سعيد النحوي عن ابي القاسم [illegible]
[illegible] قال دخلنا على الشيخ [illegible] في مرضه الذي مات فيه فقال اني كنت فعلت عندك
الشعم اي فعال فيما كتبتما **فقلت** سالتني عن وزن ليس فقلت فعل او فعل
مفتوح اخطات وان كنت لم تعلم تخطيه فقلت ما وزنه فقال فعل وقم اسالك عني
علتني الدوامات ونم فلبني حزانة فم اجتنبه في النوم وسالته عن ذلك فقال لا
يكون فعل لانه فعل لا يتعجب ولا فعل لانه دخلت على فعل فتعين ان يكون خفيف
فعل ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم اهـ **قلت** ولا نتعاً يفعل
وجه ثالث وهو ان افعال هذا الباب مشبهة بالتصريف وفعل لا يكون الا فعلا او هذا لم
يجي. ثلاثيات هذا الباب الا على فعل او فعل وقوله لان الاخوات الياء لا تاتي على فعل
واسم فيه ان مضارع فعل يفعل كخرج يخرج وتنقل الضمة عن الياء الى ما قبلها فتسكن
الياء وقبلها ضمة فتنقلب واوا ومعلوم ان الياء اخف من الواو والقياس قلب الاثقل الى الاخف
لا العكس فيما في فعل تفيا قال في شرح المفصل وقولنا انه [illegible] لانك سكنت الياء
ولو كانت مفتوحة لانقلبت الفا والفعل جامد جاز فيه الحروف وقد ذهب ابو علي
الى حرفيته لم يكن بعيدا **ويقايل** ان فعلا قد جاء القلب في الحروف نحو هنا اذ الياء
منقلبة عن همزة انا وكذا قول الشاعر
ولا يستابن على فعل الحمار ... لعنة من في علي في ... والاصل لانه واذا جاز في الاسم يكون
الا سكان الاشغال بتعيين الكسر على ان الفتحة قد تستثقل عند من يجدها **قوله** وما
يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم عليه نفي الخ الشرط كما تقدم النفي او شبهه لان المقصود
من الجملة الاثبات ونفي متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات **قوله** الا يا اسلمي الخ البيت

مطالع قصيدة لذي الرمة متغزلا وقوله ألا يا اسلمي الخ فيستفتح بها الكلام تنبيها
للمخاطب على الصفاء والياء حرف نداء والمنادى محذوف دل عليه ما بعده اسلمي تقديره يا
هذه اسلمي وهي الرواية والنداء المذكور واسلمي فعل من سلم سلامة من الآفات أي دمت في
صحة وسلامة وقال الجعفي ذكر حرف تنبيه للوزن يقتضي أن وزنها الضرورة الشعر وهو خطأ قال
صاحب المغني قوله يا اسلمي نداء كأنه قال يا دار مي اسلمي دعاء لها بالسلامة وفي
ذكرهم لها أنه أقام نعتها مقام الاسم الذي لم يسم خبره وتنوينه وقوله على البلى أي
اسلمي وكنت قد بليت اهـ وأقول للإمام الحجة الذي هم فيه وأما قول ذي الرمة

حي أو ميت أخو من نشأ عقبنا ... ولاح أمثاله أعوج ولا عجم

فقد زعم يونس أنه أن يسميها من حيا ومن ميتا اهـ وظهر أنه منون ولا يخفى ولا ضرورة
وقوله على البلى على بمعنى مع أي أدعو لك بالسلامة مع كونك بالية تخلو أهلها منها
والبلى بالكسر والقصر مصدر بلي يبلى من باب تعب وله مصدر آخر وهو البلاء بالفتح والمد
الذي هو مس معانيها وفي صاحب الآثار وهو المنهل اسم فاعل لا اسم مفعول لأنه من فعل لازم يقال
انهل المطر سال بشدة قال في شرح أبيات ابن الناظم الجرعاء أرض ذات رمل لا تنبت شيئا أن يكون
رملا وقال أبو عمرو وهو رمل مستوي والكاف بالكسر لمرأة والقطر هو فاعل المطر وفي الحواشي
الحجينا ونحوه وقد عيب على الشاعر بعدم الاحتراس وكان عليه أن يفسر بما يعيده مع الضرر
كقوله ﴿ فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمي ﴾ وقد يقال
إنه احترس أولا بقوله اسلمي ولا زال وأخواتها إنما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على جاري
العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي فإن معناه أنه متى تأتي منه يصلي بعد الصلاة لم
يتركها أو قاتها إلا أنه منذ خلق لم يزل يصلي ليلا ونهارا ولا بعث لهو قال اللغاني
في شرح أمالي قال عصمة بن مالك الفزاري روايته خدا إلى منه أقاني ذو الرمة وقال هيا عصمة
قد رحلت مني ولم يبق إلا الدار والنظر في آثارها فهلا بنا ننظر في آثارها فركب وتبعته
حتى أشرف على الدار قال ألا يا اسلمي البيت إلى أن أخي لتقصير ثم انسلت عيناه
بالبكاء فقلت له ما هذا يا ذا الرمة فقال إني جلد على ما ترى ولم أر أصبر ولا رأيت رجلا أشد
صبابة ولا أحسن عزاء منه ثم انصرفنا وكان آخر العهد به **قال** عصمة وكانت
مي صفراء مجدولة وارداء الشعر وكان عليها نوء أصم ونطافة أشد وكان ذو الرمة حلو
العينين ضيق العارضين براق الثنايا واضح الجبينين حسن الحديث اهـ وهذا
البيت خاتمة صاحب الجوهر في قصر بها قصر بها الدعاء بالسلامة لكتابة واستمرار

النوع

للتبع به **قوله** المصدرية الظرفية انما قيد بذلك لانها لو كانت مصدرية فقط لم تعمل دام
بعدها العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا ولا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا بد
من اجتماع القيد من وجود العمل بدليل ما دامت السماوات والارض الا انه لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط كما افاده في التصريح وقال بعض ارباب الحواشي وفيه انه لا يلزم من وجود
الثاني مع زال واخواتها وجود العمل المذكور **قلت** هو ظاهر في غير زال وفي ليس لما
سيأتي من لزومها للنفي فلا عمل لازم لهما انتهى **قوله** لا اصحب للعيش ما دامت منغصة
لذاته في منغصة التمثيل بانه خبر ما دام وقد توسط بين خبر دام واسمها وهو لذاته ويحتمل
ان يكون من باب التنازع واعمل في الاول واضمر في الثاني وحذف فلا شاهد فيه ومثله فيما ذكر قوله
ما دام حافظ سري من وثقت به ** فهو الذي لست عنه راغبا ابدا ** وهذا الوجه اولى
لما في الاول من الفصل بين العامل اعني منغصة ومعموله اعني لذاته بالاجنبي كذا وقع
في الحواشي ايضا وفيه وانظره مع ما قالوه من انه لا تنازع بين حرفين ولا بين جامدين ولا بين جامد
ومتصرف **قوله** وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبرها انظره مع ما قاله ابن اياز
في شرح فصول ابن معطي من ان تقديم خبرها على اسمها جائز اجماعا ونصه تقديم خبر ليس
على اسمها كقولك ليس قائما زيد جائز بالاجماع **قوله** ومنع ابن معطي في الفيته تقديم
خبر دام **قال فيها**
ولا يجوز ان يقدم الخبر ** على اسم دام وجائز في الاخر **قال** شارحها ابن الخباز ما رايت
احدا منع تقديم خبرها على اسمها لا الاصول ولا ابن درستويه في اخره وسام بعض من تكلم على
في مشروعه هنا الاعتراض عليه فقال لم يكن في الابيات لهذه الاحرف اخر بعدها ثم فقال لا نقل
عنه وافق مع ذلك ان الذي ذهب اليه خطا من وجهين احدهما ان دام لا تضعف عن ليس ولم يختلفوا
في جواز تقديم خبرها على اسمها بل دام اقوى من ليس لان جمود ما عرض بالتركيب ولو يكن تقدمها
حكى فيهما فان بعد من الحكم التغيير ذم الخليل بوحد ما ضيء ودع لا يبصر وما الثاني ان تقديم
خبرها على اسمها قد جاء في الشعر انشد الجوهري لمن ودع الشماخ ** واحسبه ما دام للزيت عاصر **
وما طاب بجوف الارض حالي ونحو ذلك انتهى وانظر قوله ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على
اسمها مع ما نقله المصنف عن ابن درستويه وقد تقدم نظم ذلك للطرفي عبارة شارح الفصول
ولقائل ان يقول لا حاجة لهذا البيت لوجهين الاول ان دام تامة كقوله تعالى خالدين
فيها ما دامت السماوات والارض والثاني ان يكون خبرها ظرفا ومجرورا نحو ما دام للزيت عاصر
موجود وما اشار اليه بقوله بعض من تكلم على هو الشيخ رضي الدين الاربلي النحوي وفي

شرح الفصول وأما تقديم خبرها عليها فيعني ما دام على اسمها فليس يمتنع كقولك لا أكلمك ما دام قائما
زيد وما وقع في تصانيف أهل العربية متقدميهم ومتأخريهم على أنه يمنع من هذا القول لعدم ثبوت
السؤال والجواب عنه مما أثبت أن أحدا أفتى بهذا الحكم في عدم جوازه **وحكي** في منع ذلك أيضا
به عن الشيخ تقي الدين الحلبي أن ابن الخشاب نقل منع تقدم ما دام قال وهذا جار مجرى المثل وعلل
ابن معطي المنع بأن ما مصدرية وما بعدها صلة وهو مبني على أنه لم يجز التقديم في أجزاء
الصلة ولا أعلم أحدا أوجب فيه الوجوب وعلى القول بالوجوب فالجمع عدم الوجوب **قوله** وقد يتقدم
الخبر على ما لم يقع ظاهرا نحو ما كان زيد قائما أبدا فيمتنع تقديم الخبر وحده على كان للفصل بينه
وبين معموله بأجنبي أما تقدمه مع معموله فالظاهر أنه لا مانع منه ووقع خلاف في جواز تقديم
الخبر إذا كان جملة اسمية والصحيح الجواز **قوله** أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ومثله قوله تعالى
وأنفسهم كانوا يظلمون قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ولأن الجار والمجرور وهو بالله
متعلق بالخبر الذي هو تستهزئون وقد تقدم على كنتم قال الصفهاني والأوضح منه قوله تعالى وهو معكم
أين ما كنتم فأين خبر كنتم متقدم عليه **قوله** وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل
قال في الحواشي كون تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غير لازم فإن النحويين أجازوا
زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فقد جاز تقديم المعمول ولم يجز تقديم
العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه لأن
أما لا يليها فعل **قوله** فلا يتقدم لأن الأكثر أطلق أن صريح كلامه أنهم اتفقوا على المنع في كلا
الصورتين وليس كذلك أما الصورة الأولى فلا يتقدم وفيها على المنع مسلم وأما الصورة الثانية
فقال في الحواشي أن قولنا أن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها فلا يجوز توسطه بين
دام واسمها وهو الصواب وإن قلنا يفصل إلا الحرفي عاملا وهو اختيار ابن عصفور فإن قلنا بعدم تصرف
دام فينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في ليس وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا **قوله**
وأما امتناع خبر ليس فهو قول الكوفيين وابن السراج محل الخلاف في غير الاستثناء أما
هي فلا يتقدم عليها الخبر إجماعا لأنها حرف بمنزلة إلا **قوله** وهو الصحيح قال ابن مالك في شرح
التسهيل وبه أقول لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله كما وجب لغيره من الأفعال
التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب مع أن ليس شبيهة في المعنى بما لا يشبه
الأفعال وهو ما بخلاف عسى فإنها تشبه فإنها شبيه الأفعال وهو لعل وإذن الحاصل يشبه
حرفا لا يشبه الأفعال أشد من الحاصل يشبه حرفا يشبه الأفعال وكان مقتضى شبه ليس
بما وعسى بلعل امتناع توسط خبريهما كما امتنع توسط خبر ما شبيههما لكن قصرت حيث ماله

كان

بفعليه

بفعليته على ما ليس له فعلية والتوسط كالتقديم في الدليل تجري الزيادة عليه تجنبا للإثم ثم قال ابنه
الحاصل وقال في شرح الفصول ذهب الكوفيون وابن الأنباري إلى أن ذلك لا يجوز واحتجوا بوجوه
منها أن ليس غير متصرفة وهي أبعد في ذلك من فعل التعجب وفي الذي يتقدم معموله
عليه فلا يقال ما زيدا أحسن فليس بذلك أجدر وعند قيس هذا أن ليس المانع من ذلك الذي في التعجب
جريه مجرى المثل لا يغير عن حاله وهذا المانع منتف في ليس وأيضا فليس أقوى من فعل
التعجب بدليل جواز تقديم خبرها على اسمها وظهور الضمير معها كقوله ليسا وليسوا
ومنها أن ليس نافية للحال فأشبهت ما وما لا يتقدم منصوبها عليها فكذلك ليس
وعند قيس هذا أنه لا يلزم ألا يتقدم خبرها على اسمها كما لا يتقدم خبر ما عليها وإذا كانت
ليس مشبهة لها فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها والجواب أن ليس حصل لها جهتان
أحدهما الشبه لها بها فامتنع تقديم خبرها عليها كما أن ما كذلك وتنحط عن درجة كان
والثانية أنها فعل فجاز تقديم خبرها على اسمها فعاملها عن درجة ما فإن قيل فهلا
عكس في الحكم فيها فقيل هي ضعيفة فلم أحط الفعل بالحالة الضعيفة كأن في ذلك نسب
من تعويلها إلى الحالة القوية لأن تقديم الخبر على الاسم ليس في القوة كتقديم الخبر على
الفعل نفسه **قوله** مستدلين بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا
لأن يوم معمول مصروفا ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل وفي ذلك ثلاثة أجوبة أحدها أن
المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو أما زيدا فاضرب وعمرا لا تهن وحفظ ذا أصبح فكلما يلزم
من تقديم معمول الفعل جوازا ما تقديم الفعل ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على لا ولن
تقديمهما عليهما كذا لا دليل من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر الثاني أن يجعل يوم منصوبا بفعل
مضمر أي فيلزمه ما يحبسه فيوم يأتيهم جوابا كأنه قيل متى يعرفون فقيل يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة
حالية مؤكدة أو مستأنفة الثالث أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة وفي الآية
مبني مع المضارع كيوم ينفع مع الماضي وهذا الوجه ضعيف لأن فيه تخريج قراءة السبع كلهم
على وجه ممتنع عند البصريين وضعيف عند الكوفيين كذا بأوائل على هوامش التسهيل
ومنه نقلت **قوله** والجواب أنهم اتسعوا في الظرف ونحوه ما لم يتسعوا في غيرها أن قيل
لم لا يجاب بأن الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج على محل النزاع فقيل لأنهم أخرجوا
بأن كان الناقصة عن جواز تعلق الظرف والمجرور بها والحق أن الظرف في الآية متعلق بليس
وما المانع من تعلق الظرف بالأفعال الناقصة لأنها تدل على الحدث كما عليه المحققون **قوله**
صرح الرضي بأنه لا مانع من تعلق يوم في الآية بليس وفي جوابهم إيماء إلى جواز تقديم الخبر

قال الدماميني في شرح التسهيل وعندي في الآية جواز
تقديم خبرها لأن يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم خ

قوله انما كان ضميرا وقولهم الا خبر ليس مقتضى عمومه منعه لكن في حواشي اللقاني عن الغرضي
استثناء خلاء وامسى اهلها احتملوا الى المشهور فتح خلاء واضحى اهلها احتملوا وكذا ورد الجوهري
بعماد في تيسيره واستشهد المرضي على ان خبر اضحى يجوز ان يكون فعلا ماضيا بدون قد والبيت
من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه فيها وهي من الاعتذارات
وقد الحقوها بجودة تعابها حذاقات السبع اولها **يا** دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها
سالف الابد والخلاء بالفتح والمد المكان الذي ليس فيه شيء واحتملوا حملوا احمالهم وارتحلوا
واخنى ابيس قال الجوهري واخنى عليه الدهر اتى عليه واهلكه وانشد هذا البيت ولبد
اخر نسور لقمان قال الجوهري وهو منصرف لانه ليس بمعدول وانما خص بالذكر لانه عمر
وضرب به المثل بطول العمر من بين نسور لقمان ابن عاد ممن امن **بهود** صلى الله عليه وسلم
وهلك قومه لتكذيبهم به واهلكهم الله **بالريح** صبيحة سبع ليال وثمانية ايام حسوما فلم تدع
منهم احدا وسلم هو ومن امن به وارسلت عليهم يوم الاربعاء فلم تزل الاربعاء وعلى الارض
منهم حي قال الحافظ ابن سلمة في كتاب بدء الخلق فودي لقمان بعد هلاك قومه سل تعط
فسال عمر سبعة انسر فاعطي ذلك وكان ياخذ فرخ النسر من وكره فلا يزال عنده حتى
يموت وكان اخرها لبد وكان لقمان ممن ارسله قوم عاد الى مكة لطلب السقيا من الكعبة وكان
عمره يومئذ مايتي سنة والمشاهير الاولى لا الثانية لمكان كون الخبر ماضيا **قوله**
فاعرى فتئ ابن بكسر التاء التي هي الملازمة للنفي واما فتئ بفتحها مستعمل بمعنى كسر
واطفا كما في شرح التسهيل عن ابي الفتح يقال فتاته عن الامر كسرته والنار اطفاتها وتوهم
ابو حيان انه تصحيف قول ابن مالك والفراء افتاته بالتاء المهملة **واجيب**
بانه لا مانع من كون مادتين بمعنى واحد **قوله** وبات وبات له ليلة قال العلامة وضي فبات
الاولى تامة ومقتضاه ان الثانية ناقصة بمعنى صار اي وصارت له ليلة جملة خبر مقدم
وليلة اسمها مؤخر والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وسكون الواو وهو القذى
العين ترمع له وقيل الرمد وقيل رمد صغير بمضمضة له العين كانه ان كالشوكة على الثاني اي
كليلة الشخص ذي العين الموصوف بما ذكر وقيل اسم عين وهو الفن **قوله** نحو ما لم يكتفى
بالمرفوع لان حرفيتها مقصود اسنادها لهط النسبة التي من معمولها جمعا قولك كان زيد
عالما فهو انصاف زيد بالعلم والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك وبهذا لم تستغن
بالمرفوع الخ الشارح وكان الفعل جديرا بان ينسب الى النقصان وقد اشار الى هذا المعنى ابن
بقوله تقول كان عبد الله اخانا فتمام اردت عن كلمة خبره فبين ان كل منهما في النسبة

حين ثم ثبت عدم الاكتفاء بالمرفوع **قوله** لكونه يسلب الدلالة على الحدث حاصل هذا القول
انما سميت ناقصة لنقصان مرفوعها عن مرفوع التامة بالجزء الداخل في التامة فالقول عام
وبيد نقض لا تهم للسمو ان افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مرفوعها عن غيرها بان يقال ولكن
ان يقول سميت ناقصة لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التامة التي تتم بمرفوعها
وبيد ما بيد ويمكن ان يجاب بوجه التسمية لا يلزم اطرادها **قوله** والصحيح الخ قال
الرضي وما قال به بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث وليس
بشيء لان كان في نحو زيد قائم يدل على الكون الخاص وخبره يدل على الخصوص وهو
كونه القيام اي حصوله مجيء اولا بلفظ كان على حصول ما اي شيء والخبر الخاص وكانك قلت
حصل شيء ثم قلت القيام والعبارة في اي مطلق الحصول ثم تخصيصه كالعبارة في
ضمير الشان قبل تعيين الشان مع عبارة اخرى وفيه دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول
ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان العبارتان معا وكان يدل على حصول حدث ما مطلق تعيينه
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تعيينه في كان لا كون الدلالة كان على الحدث
اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان الحصول عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو
صار الدالة على الانتقال واصبح الدالة على الكون صباحا وما دام الدال على معنى الكون
الدائم وما زال الدال على دوام استمرار ونحو ليس الدال على الانتفاء فدلالتها على الحدث لا يدل
عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى المذكور قاله هذا وقد
استدل في شرح التسهيل على بطلان عدم دلالتها على الحدث وتجردها للدلالة على الزمان
بجملة ادلة منها انه قد صح بمصدرها مسموعا عنها في قوله
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ﴿ وكونك اياه عليك يسير ﴾ **ومنها انها**
لو كانت الدلالة مخصوصة بالزمان لجاز ان تنعقد جملة تامة منها ومن اسم معنى كما
ينعقد منه ومن اسم زمان وفي عدم ذلك دليل على بطلان ما ادعي ومنها ان الافعال كلها
اذا كانت على حقيقة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض الا بالحدث كمرتقا
انهان واقام وقعدهما متساويان بالنسبة الى الزمان معنى فانما بالنسبة الى الحدث فاذا ا
قيس نحو دام ابه لا ماضية او يعني مابه التساوي لزم ان لا يكون من الافعال المذكورة
في زمان اصلا حقيقة واحدة ولو كان كان الخ لم يكن في نحو كان زيد غنيا وصار غنيا
والمعنى حاصل فيفتقر ما يوجب خلافه ولو كان كان كذلك لزم تناقض من قال الصبي زيد
ضاعنا واستمر فيه الا انه على خلاف التعدم يمتنع لذلك قوله زيد قبل ونشأ عن مقيم وانما

يجوز التنافي بين اعمال لالة العقليين على كما اصبح وامسى في الظاهر المطلوب ومنها
ان جملة كما وافعال المذكورة انفا ولا بد معها من ثان ولو كانت تدل على الحدث الذي هو الانفكاك
بل على زمن الخبر لم يلزم ان يكون معنى انفك زيد غانيا ما زيد غانيا وقت من كما وفعالها الماضية
وفي النفي المراد موجب بطلان ما انضم اليه ومنها ان من جملة كما افعال المذكورة دام ومن
شرط اعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ومن لوازم ذلك الخمسة تقدم المصدر في موضعها
كقوله لنحرمن ما دمت واجرا الى ما دمت من ة ذو امد واجرا فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يفهم
معنا منها اسم الحدث ومنها ان بعض كما افعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة للزمان لم يبن
منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط كان كما لم يبن منها للاخ لالة فيه على الحدث ومنها
ان بعض كما افعال لو لم تكن لها مصادر ولم تدخل عليها ان ان تكون مثل كان ان وصلتها في
نا وبل مصدر وقد حكى ابو زيد في كتاب الهمز مصدر فتيء وحكى غيره فتئ ابعاد كذا
ظنيا **قوله** وكان في هذه اللغة من حيث هي كما النافية لا من جملة الخصائص اي زائدة
واي زيادة فسميتها لا نسم معنا والمراد انها اختصت بكل واحد من الخصائص التي تزيد
بها على اخواتها لا يشاركها غيرها في شيء منها واما زيادة امسى واصبح في قولهم ما امسى
ادفاها وما اصبح ابردها فشاذ **قوله** بلا يحتاج الى مرفوع ومنصوب الخ وبين كان الى ابرة
ويخرج في الجر الى ابر حيث عمل بخلافها ان اختصاص حرف الجر بان بخلاف كان فبان اختصاصها فر
زان **قوله** ان تكون بلفظ الماضي على ان الدا ابو على بان كان مبني وهو بين الدا كان وما الذي
تستعمل زائدة كما في قوله سبحانه وتعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ومن في قوله تعالى ما لكم
من اله غيره واما تكون بانه كالاسماء في كما عرابا والاسماء ليس بابها الزيادة كذا في شرح الفصول
قوله وقيل نظر لان هذه الصلة لا تقتضي الاختصاص بالماضي لوجود هاته لا ام
بمقتضاها جواز دخولها مع لفظ الام مع ان الا ممتنع ويحقق ايضا ان التعليل بان الدا
مبني على القول بان كان وفقا لم من المضارع وانه حرف وبلا لام مفردة فليتامل
وشذ زيادتها بلفظ المضارع في قوله انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل
قوله ان تكون بين شيئين متلازمين وفي الدا كان بين الصفة والموصوف كقوله
في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم بسعيهم هنالك بسعي كان مشكورا وبين
العاطف والمعطوف في قوله في لجة غمرة ابالك نحو زيدا في الجاهلية كان واسلام
وبين الموصول والصلة في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم يزيدوا ادخل
بعدما كان في المهد صبيا **قوله** فيعتقها جار ومجرور ما بلا اذ بينهما لشدة الاتصال

بينها

بينهما فكانهما كل واحد واحد قوله جملة تبنى في تسامح على كان المسوقة للاعراب
فيشاء او ضرورة قوله بل الفعل يؤتى بها للاسناد اي وان كانت تدل على الزمان في
بعض التراكيب وقد يسقط اعتبار الدلالة بانها كيف تكون زائدة ملغاة وقد دلت على
الزمان في بعض المواضع وهذا الذي هو مذهب ابي علي واختاره ابن عصفور او انها لو
كانت لها فاعل لكانت مع جملة والجملة لا تزاد اتفاقا اي انها لما زيدت تامة في الحشو وهي
لا فاعل لها وثالثها انها لو كانت لها فاعل لكون الفصل بين الجار والمجرور
في قوله على كان المسومة الى بجملة واذا كانت خالية عنه فقد كانت مفردة فلا يفصل
الفصل بما في ذلك او ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان الزائدة عبارة عن مجرد واختلاف
الكلام بسقوطها لا اثر لها من فاعل لا انها فعل وهو ابو علي عن الفاعل قوله وحذف
نون مضارع فعلها لم يفعل وفون يكون نحو ان حذفها لان المقصود نحو اعلم كان ولا يعتبر بما
ذكر نحو ذلك وكما اذا اضيف المضارع الى ضمير كان وحذف همزة النون وشاذ فيما سوى لانها من نفس
الكلمة لا التنوين عند ثم الاستعمال وتشبيه النون بحرف العلة قوله وان تكن مجزوما
في بالسكون وانما اشترط كون المضارع مجزوما لان الجزم يكون بالحذف والحذف انما يكون بالحذف
وانما اشترط كونه بالسكون لانه لو كان بحذف النون ثم حذف نونه لانها انما الحذف لكونها
اخر ولما اتصل النون بالمضارع موضع لم تحذ اخر الا في موضع الفعل منزلة منزلة الجزم قوله
والضمائر قد الاشياء التي احوالها في المستعملة بالهاء مثل يرى وقد عدل لان اصلهما عند
مستعمل كذا فيل لا كي يشكل عليه ورد فيه اذ لو لم يكونا مستعملين لم يرد ان فيهما
شيء قوله وجب عليه الوقف بهاء السكت مثل في الوقوع لابن مالك في الخلاصة قبل
فيهما او قف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف اخر كاعط من سلا وليس حتما في سوا
ما كيع او كيع مجزوم وما في اعم من ان عوا وقرا عن في الهند التوضيح بقوله وكذا الذي
وجوب الوقف بهاء السكت على الفعل الباقي منه حرفا ان وادي باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو قه لان الوقف بين الهاء فهو يشتمل الامر ام مطلقا ان جوابه فهو جوابه
قوله اصله انقلفت لان كتب منطلقا فان الالف فيه عوض تكليف بما
دليل لامكان ان يدعى ان اما نابت عن اسم الشرط وفعله وان اصلها ان كنت
منطلقا اي في حال الذي لا النطلق انطلقت فلما حذفت فعل الشرط انفصل وعوض
انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا النظم ما يجوز في اما عاملا بر عامل
في مهما تدخل عليها عاملها الذي كونه عاملا ومذكور ابيا لعلم في بر عالم وبدل على ما

ذكر نحو مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو فهو في ثم تأكيدهم الضبع وانه مناسب لما قرره كذا في حواشي
التوضيح **قوله** لا اختصارا به او يقصد لا اختصار به عند كل من النحويين والبيانيين
ولا وجه لتخصيص الاول بالنحويين والثاني بالبيانيين لان كل واحد منهما يثبت كلا منهما
قوله اختصار قال الدنوشري قال بعض من اخذ عنه لا اختصار وقد عوض عن الفعل كنت
ما وانت فلينظر قبل تأمل فوجدته صوابا وذلك لان ما حذف ووقع التعويض عنه
وهو كان بفعله واما الضمير فلم يحذف حتى يقع التعويض عنه ولا شك ان كلمة ما اخص
من كان فلينظر **قوله** واقول تأملته فلم اجده صوابا وذلك لانه لا معنى لانفصال
الضمير بعد حذف العامل الا حذف المتصل والاتيان بالمنفصل عوضه فيكون المحذوف
حينئذ مجموع الفعل والضمير المتصل والمعوض عنهما ما والضمير المنفصل ولا شك ان كلمتي اخص
منهما فكيف يقال حذفت كان اختصارا بل جعل وقد يقال ان الاختصار بالنظر الى كان وحدها
لا المجموع المركب ولا شك ان ما اعتبرت كلمة كان وحدها فما اخص منها فيسر ذلك
هذا قوله ثم حذفت كان اختصارا بل جعل الاختصار باعتبارها وحدها فليتأمل **قوله** فانفصل
الضمير لتعذر الاتصال لعدم وجود ما يتصل به **قوله** ثم زيدت ما عوضا عنها في بعض ان ما
زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما فما قال
الرضي ان ما هنا ليست زائدة لانه لا تقطع حينئذ عن الاضافة ويعلم من قوله هذا
ان الى اخر ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعلها عوضا عن كلمة كان ومن جيئا الحرف بها عوض
تمتنع زيادة لما فاته المولى عصام وقد يقال المراد بالزيادة تمام زيادتها لتقع على
اصل التركيب لا انه لم يؤت بها لغرض اصلا فسوا التنافي في زيادتها بعد ان وقوله ومع وجدا
يحتج بها فيما ان موجب الحذف لكان قصد الاختصار لا ما قلنا قال يقضي ان يقال مقتضيا
كونها عوضا كان انه لا يجوز الجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ومقتضى كون الحذف
جائزا جواز الجمع فبين كلامه تناف وهكى الجمع ان الجواب بان زيادة ما وتعويضها عنها
مرتب على حذفها ومع ع عليهما كما هو مقتضى العطف فتم في قوله ثم زيدت ما وح فلا
يلزم من جواز الذكر والحذف جواز الجمع بينهما لا ما فيسقطها قيل ان الحذف جرى على مذهب
المبرد من جواز الجمع بينهما ولا حاجة الى الجواب بان المبرد اجاز الجواز ما قال بالامتناع فيصرف
بالوجوب الذي هو المراد والنع بينه ثم يحتمل ان ما عوض لما وقع في الحواشي البساتينية
قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر صدر بيت منادى حذف منه حرف النداء ومعنى النفر كان ثبت
مجرد تا والضبع بضم الباء السنة والجدب شبهها بالوحش المعروف وفي حواشي [illegible]

على

مبحث ما الحجازية

على التوضيح ما نصه تقدم موضع التركيب وكان في المعنى فساد اذ لا يتجه ان يقال مجيء
يكونه اذا قيل ان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال معناه نفي انت وجا الكونه من كون بانه
ولذ مثلا اذ قيل ان قومي لم تاكلهم الضبع وهي سنة الجدب حتى تقع على نفوسهم
وبعد وهذا ابتداء يكون ما نابية عن مهما ويجوز ان تكون ما ان قومي تعليلا لمحذوف و لا
اعتبار بعد اولا تقدير فان قومي لم تاكلهم الضبع تامل **قوله** ولو كان عليها ان
تقيد بالنفي ما بعدها فتخرج عما قبلها وغاية لد كانتفى براية ولو حمار او لا يجوز
الاحسب ولو تم او انه اكثر العرب بعدها لا انها من الادوات الطالبين بعملين فتحقيق
بالعرب وخفة في الدبه لا ان اداة واحدة اتت شروط العمل الجازمة لما ان كان او بانها
وهم يسعون في الاصنعات مالا يسعون في غيرها **قوله** مجيء يوزنا عما لهم في
بنسو اعمالهم لا الاعمال مجاري عليها الا بها **قوله** لا يا من الدهر لا نابية بما
بعدها ما موضع او ناهية عما بعدها مجيء وو الا اندكسم للانتقال استاكنني والدهر منصوب
على الظرفية وفيه موضوعاتها من محذوف اي لا يا من الحوادث في الدهر او المفعولية على حذف
مضاف اي لا يا من غيرات الدهر وانما يعد في مثل هذا حيث جرى كان واسمها بعد لو
وجنودة مبتدا او الجملة بعدها خبر والجملة من المبتدا والخبر في محل نصب صفة لقوله لا
وفي ابيت رد على ابي حيان حيث اشترط ان لا يكون ما بعد لو اعلا مما قبلها فان الدلالة لا
قوله ولا عمالهم عندهم فالمعنى التقييد بالنظر الى الخطاب الواضح لهم لا اشارة لان اعمال
عندهم قد يوجد بدون الشروط او بعضها كاعمال ابي زيد وابي هما مع تقدم الخبر فقوله
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وليتنا امل **قوله**
ثلاثة شروط اطاعوا بوجه انه المقتدر ان يقول اربعة شروط وكون يدوا ان لا يسبق اسم
معمول الخبر قوله ان يتقدم اسمها على خبرها جاء قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر **وقد اجيب** عنه بانه شاذ وبانه تميمي
اراد ان يتكلم بلغة اهل الحجاز ولم يدر ان من شرط العمل عندهم تقدم الاسم على
الخبر فالنحو فيه شذ وفيه ان العرب لا يحل او عنه فسانه ان ينطقوا بغير لغتهم كما قاله
شرح وفيه ان الجعور لا يتلون بالنحو وانما غير لغتهم فلا مانع من ذلك الكلام واجيب ايضا
بان مثل مبنى على الفتح لاضافته الى المبني وبان الخبر محذوف ومثل منصوب على الحال
اي ما في الوجود بشر مثلهم وعلى هذا لا عمل عامله لا مع وصل بينها وبين اسمها لا جامع ال
ابلاغه الاشموني في شرح التوضيح وكان وجهه انها فعلية فلا تقوى على العمل مع الفصل

لا سيما بالأجنبي **قوله** وإن لا تعرف زيادة أي أن زيادة الضمير في تعرف عائد على كل اسم وأطلق الاسم
عليه مجازا باعتبار ما كان أو آل وإلا فما وقع بعدها لا المعرف فيما سمعه أو علم أي اسم في أنشد أنه
عدم لما فيه أن زيادة إن تشبه نفيها وكان ما خرجت على نفي والنفي إذا دخل على النفي
أفاد الإيجاب فصار وما إن هي النافية فصار الخفيفة ما في نحو ما زيد إلا منطلق ونحتمل أنما منعت
أن العمل لوقوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف كذا في شرح التسهيل للمرادي وما سيأتي
قوله فلذا أهملت وقولهم في المثل ما مسيء من أعتب وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف
بأن تعمل النصب قبل الرفع **قوله** لتقدم الخبر قال الدنوشري وهذا غير متعين بل يجوز أن
يكون مسيء مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب معناه أزال عتبه من أوجبها أو العتبى
الرضى على تحسين بعد الإساءة انتهى قوله وفي قوله بني غدانة ما إن أنتم ذهب غدانة بضم
الغين المعجمة حي من بني يربوع والصريف الفضة الخالصة والخزف بالخاء المعجمة وبالفاء
الآجر وكل ما عمل من طين والشاهد في قوله ما إن أنتم ذهب بالرفع فإنه أهملها لفقد أنها
بأن نفيها عن شبه ليس كذا أن لا تقع بعدها كما تقدم وقيل لضعفها عن نفي إلى
واقتدار وابن يعقوب ابن السكيت ذهبا بالنصب مخرجه على أن إن نافية مؤكدة لما لا مؤسسة
ولا زائدة كافة لها فالكلام **قلت** وهذا التوجيه إنما هو يتأتى على قول
الكوفيين أن إن الخفيفة بمعنى النافية يجيء بها بعد ما توكيدا أو هو مرجوح وقد
فقد استعملت إن الخفيفة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبههما في اللفظ
بما النافية فلو لم تكن إن الخفيفة بما النافية زائدة لم تكن زيادتها بعد الموصول لفقد
مسوغ **قوله** لا فرق أن يخرجها وقع في باب لا العاملة عمل إن من شرح التوضيح
للدلالة كما زعم في ما يقتضي أن ما تعمل مع الانتقاض حيث أعم فقوله إلا وقد عنهم تنون
خبر لمن قوله مخشي الناس لا يعني ولا باقيا ولا خبر أنه بانوا ولا زخبرها الناسخ يجوز
أن يقال إنه بعد كقول الحماسي ما مسيء وهو غير جائز وقوله ما أحد الا وله نفس أمارة وكذا وقع
في المطول وقد وقع بعضهم في أثر ابن قاسم **فقال** الإمام السعد في المطول
فو لا من كل شكل ليس بالجلي ، خبر ما إن بعضهم بالا ، لا يجوز فيه الا أحسن هكذا
وفي المخالف لها فرجح رأي ، وبين أهل العلم فرق رأى ، ما لا زم الحال بالا يا هل ،
نفي لها فإنها لا تعمل ، **قوله** وينوا تميم لا يعملونها عدم العمل هو القياس لأنه
حرف مشترك يختص أن لا يعمل لأنه لو عمل لم يخل حاله من أن يعمل في الأسماء أو الأفعال أو في
أحدهما والأول باطل لأن الحرف والمهم يوقع إلا فعلا وقد أفادنها ومما يدل أن لا فعل إنما يعمل

في الاسم بقطع لانه يعمل الخ بل عملت الخ وفي المستثنى في القبيلين الذي دخل على الافعال
لانه هي اصولها او لانه باطل لانه ترجيح من غير مرجح قاله في شرح الفصول وعلى هذا اعتمد
شيخنا رضي الدين ابن جعفر **وقيل** نظر ان لقائل ان يقول انه ترجيح موجود في
الاسماء لوجهين احدهما ان التقسيم الذي هو الاعراب وفي الافعال في بعضها في الاول
شبيه في ... على وجه والثالث ان الاعراب بها يبين معاني بعضها بخلاف الافعال وكان
شيخنا ... يقول لا يعمل لانه نوع اما ان يعمل فيهما او في احدهما وكلاهما باطل
لان كلا من الاسم والفعل ... اختلافهما الى ثلاث حالات اذ عمله في الاصل وفي الفرع
... والثاني ... اذ عمله في احدهما ... عليه ... فلا
... عليه كلامه **قوله** ... على ... باقيا الى ... والوزر
والموانع ... وقيل لا ... الاول ... ان يكون قوله
على الارض وباقيا حالا **قوله** وان يكن اسمها ... لانها لنفي
الجنس ... وكل منهما بالذكر ... على ما ... على ما وقع
في امثلة ... لا ... للنفي
المستعمل ... **قوله** وان تكون ... الشعر ...
لنفي ... لانها لنفي ... مطلقا ... ولم
يعبر ابن الحاجب بالشعر ... على ...
السماع ... حيث كان سماعا ... حاجة الى التقييد بالشعر **قوله** ... الناقصة
زيدت عليها التاء ... اصلها ... التاء ... الى
في شرح الفصول ... ضعيف ... الاول ... جمع بين ... العام ...
في كلامهم ... الذي ... ان ... الواو
... وقلب ... الى جنس اللام والثاني ان ... التاء ... وقلب
... لا ... عليها ... هنا وقوله ... وحمله
بعضهم على ... وقال ... اسم ... كلام ... والاولى
ما ... حيث قال ... **قوله** زيدت عليها التاء ... قوا
تشبيها بالفعل ... زيادة التاء في ... زيادة ...
... لانها ... على ... التاء ... المحمولة على ان
... الفعل ... الحرف ... التقاء الساكنين ... على الكسر

مبحث لات

بل قيل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع نحو بل ما فيهما **قوله** والغالب ان يكون
المجرور وفي اسمها الا ان الخبر محذوف العبارة فلا يحذف **قوله** وقد يحذف خبرها كان القياس ان
يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لا من فرعها
محمول على فرع ليس وهو لا يحذف وبعض فروع نحو بوابهما ما هو مرتبط بواصله قوله
كغ اي بعضهم ولا تصير مناصبا بل مع الا رفع خبرا على انه اسم لها وخبرها محذوف والا
ولا تصير مناصبا لمثالهم وفي ايضا نشر وخالف على ان لا هو على ان من عمل العوامل
ان لا التي تستعمل في ماجاء والاسماء التي من خاصة تميز ومتى وانشد **ش**
والطلبوا اصلحنا ولا نا او ان **واجيب** بان الجملة كناية والبيت على تقدير
من لا يستغ افئة كقوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على مصلحة يتنبه على رواية
الجر قوله ما ينصب الاسم الى انها فلابس وطان يكون مذكورا وغير واجب الاستتار وغير
واجب التصدير الماضي الشان اجازه بعض النحويين وفي التسهيل ما يقتضي جواز حذف
الاسم اي حذفه معنى ونص عبارته ولا يختص حذف الاسم الا بقيد معناه بالشعر وقل
ما يكون المحذوف الاضمير الشان **قوله** ورفع الخبر عند البصريين قال في شرح الفصول
وتمسكوا باشياء منها انه بالاجماع عملت في الاول فوجب ان تعمل في الثاني بالقياس
على عوامل المبتدا والخبر ومنها ان كان ولعل وليت تنصب الحال وتعمل فيها كقولك كان
زيدا اسد مقبلا فيها صاحبا كان ومعلوم ان العمل في الخبر اذا عملت في فضلته كان عمله
فيه اولى ولما ابت هذا الحكم في هذه الثلاثة ثبت في الباقي اعراها وان لم تعمل في الحال
لعدم الفائدة بالبي ومنها انه قد زال معنا الابتداء مع كان ولكن ولعل وليت وكيف
في تقع خبرها لما في تقع به خبر المبتدا واذا ثبت في الخبر البعض ثبت في باقيها لما في
هذا اقوى ما في ذلك والخصم ان يقول قولكم بانها لما عملت في الاول وجب ان تعمل في
الثاني بالقياس على عوامل المبتدا والخبر غير مسلم وفي الحال منصوب كان انما عملت فيه لما
هو منصوب على الحال وليس خبرا عنها وكذا المنصوب اثنان في ظننت وان كان الفعل
الذي هو الاصل في العمل لا يحل بالحق او لي بالعمل ولئن سلمنا ان منصوب كان وخبرها لا يخفى
جاز في الاصل انتصابه وكيفها وهذه حروف بعيدة من الاضافة لكونها عملت في الخبر
وقولهم ان منها ما ينصب الحال والحال زيادة في الخبر فكان عملها في
الخبر اولى مسلم بان الحال فضلة مستغنى بالظرف ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
واذا كان كذا الحكم يلزم من عملها في الحال عملها في الخبر وقولهم قد زال معنا الابتداء مع

ليت

لبث وافواتها فقلنا هذا على اصلح وهو ان العامل في المبتدا الابتدا اما على انه فنابه لان
كل واحد من المبتدا والخبر رافع لصاحبه وهذا ابين اه كلامه رحمه الله **قوله** ومعناهما
التوكيد اي توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليه شك ولا انكار سواء
كانت النسبة ايجابية او سلبية كقوله تعالى عن قائل ان الله لا يظلم الناس
شيئا وفيه ان لا توكيد المنع النسبة الايجابية وانما يؤكد للسلبية لا النفي [illegible]
بالادلة المتقدمة ويمكن ان يقال النسبة فيها ايجابية لان القضية موجبة لان
القضية موجبة غاية الكلام انها من [illegible] المحمول **قوله** او نفيه فيه طالما توقف الناس
في وجهه لان ما يتوهم نفيه لا يقع بل يثبت واذا اطلق ما زيد شجاع فيتوهم من نفي الشجاعة
عنه انه ليس [illegible] بحيث [illegible] ولا [illegible] **وقد** يوجه بان يقال
المراد بنفي ما يتوهم نفيه اثباته والاوجه ان يقال التوقف انما نشا عن توهم نفيه عطف
نفيه على ثبوته وليس ذلك بلازم اذ يمكن ان يجعل فاعلا على محذوف مع مضافه ومضاف
اليه والتقدير او اثبات ما يتوهم نفيه انما ارتكب ذلك [illegible] للعبارة وبعد ففي التعريف
المذكور كلام من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه يقبل [illegible] بعد قولنا زيد
شجاع [illegible] **قوله** وكان للتشبيه وان الجبرة للتاكيد والاصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف [illegible] ان [illegible] او على التشبيه من
اول وهلة وفتحت همزة ان للجار وصار [illegible] بهما على التشبيه والتاكيد
وبهذا سقط ما قيل ان الذي يفهم منه [illegible] على القول [illegible] التاكيد المستفاد [illegible]
التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد التشبيه لان الكاف تفيد التشبيه واذا [illegible] عليه وقد
دخلت على التاكيد المستفاد من ان **قوله** ومن لطلب ما لا طمع فيه اي ورد عليه انه غير
مانع لدخول الامر والنهي وغيرهما فيه حيث كان المطلوب لا طمع فيه او فيه عسر
واجيب بان هذا التعريف بالاعم على مذهب المتقدمين والمراد بالطلب ميل
النفس الى حصول المقصود سواء كان حصوله ممكنا ام لا [illegible] ان المتمني قد يكون محالا
يعلم [illegible] استحالته والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق ان المتمني حالة
نفسانية يلزمها الطلب **قوله** كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوما، فاخبره
بما فعل المشيب، فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة ان [illegible] بالقوة
والنشاط [illegible] او [illegible] في السن الذي [illegible] وثلاثين
سنة **قوله** كقول المعدم [illegible] فقلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع للمعدم [illegible]

لتوهم

اي العقل [illegible] كما من الجمع ومع [illegible] [illegible] التشبيه [illegible] انتهى

في ذي الحال قلت المراد بالطمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه ما حرك عودا لتشبه بالخلاف
فنظمهم لم من الذهب وان الاطماع تتعلق به غالبا ابداء الا للعلة في قوله ان ثم تغني ان نجوى
ما الحرفية الحالي ابدا تخرج المصروفة فانها تبطل العمل قوله يقل عملهن ولهذا سميت
كافة ولكنها ما اقترنت به عن العمل وما احسن قول بعضهم حيث قال

عن ولكن لما قلت ما
اعطي ويوم مزيد لا
وما علت بان ما
حرف يكفي عن العمل

قوله ما جار فيهم قد انها
لكم وكانت ما بعضها بسوى يكون الحق ان ما موصولة اسمية بدليل عود الضمير في
بعضا عليها ولو كانت حرفا كافة لما صح عود عليها لانه لا يعود الا على الاسماء
بالذي ينبغي التمثيل به للكافة قول امرئ القيس
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي يحتمل ان يكون ما موصولة في
فيكون الحصر والتشبيه اسم المفعول ولكنما المقتضي بسوى يكون قوله اعد نظرا
يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان ابا حيان في الترتيب صار ما لعل
بما الكافة فيجوز ابتداء فيما بعدها الفعلية والاسمية وهذا لانه لا يتقال ان الفصاحة
وزعم ابن درستويه ان ما هنا اسم مبهم لذا الحضم فيكون مثله هذا او عمرو او وجه ما
الاسمية توهم بين واهذا ولا وجد له نظير في العربية باطلاق كلامه ونحو شرح ابيات
... لا تكون ما في هنا الذي لان الفعل منصوبة ولا يفتقر خبرها على اسمها
ويجوز ان تكون مصدرية الام والجملة بعدها في موضع خبرها كما قالوا انما ان ابعل انتهى
والبيت من مقطوعة للفرزدق يهجو بها جريرا خاطب بها عمر من جبا التميمي وهي هذه
الابيات اعبد شمس خفقة شربة يرى فابس العوى بهائم احمدا عسى ان يعيده
الموقد النار جالس بعينيه تار الحمل حيث اوقدا اعد نظرا يا عبد قيس لعلما
اضاءت لك النار الحمار المقيدا حمار كهيمر لم يشهد واحدا ولم يلحقوا على الخيل ولحدا
ولا شهدوا يوم النساء ولم يعد فسائق هم منها تحسبا مو هذا وعبد قيس هو عمرو
بن جبر محلي والخفقة التلهب النار وصوت حي بها او شورة بها الشارة بها ويقف
وخابس ومقبس والحمر الطعام ... المتفاب نارا وفرعا فابساتم اخمرها يقع ابونا
عنها او اضاءة يستعمل لازما كما في قوله اضاءت النار ومتعديا كما في البيت الذي يراد لك
ضوء النار والحمار واشار الى انهم غلة ولقلة لا يامنون من يطي فهم بلا الانفر واحمارهم

وهذا الكلام الاخفش في قصة ابن التغلبي حيث اشار الى ائمتهم وعن تميم **بقوله**
وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ونحن خلعنا قيده فهو سارب وقال ابن جني يعنيها
به يقول انت صاحب حمير وانما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ولست بصاحب خيل اهـ وقال
الخوارزمي يهجوه بانهم يقيدون الاتن لئلا تفرقها فالنار تبدو عليه الرفاق وهذا الكلام لم
يقف على سبب الابيات وغفلة عن لفظ الحمار وروى ابو الحسن الاخفش مسندا عن
ابي زيد الانصاري انه قال ان المفضل اخالهم في الجواب انشدنا عن ثلاثة ابيات عبد قيس
البيت وقال ابن حبيب بعد قوله الحمار ان يقيد حمار امرئ حمي بني كليب لانهم كانوا
اصحاب حمير واخر ما كتبه على شواهد منهج السالك قوله ولذا ان ابقى اختصاصها
بالاسماء بقوا عملها فحيث ان الحرف يقتضي نقل هذه الادوات الاختصاص وهو مخالف لحمل
قال وكم ان عملها هذا العمل لكونها اشبهت الفعل لفظا ومعنا وان على الاختصاص وانما
يقتضي العمل الخاص وهذا ان بقي عمل عنيد **قوله** قالت الا ليتما هذا الحمام لنا البيت
للنابغة الذبياني وقبله واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد
الثمد فحسبوه فالفوه كما زعمت ستا وستين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة بها
حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد اراد ابو بفتاة الحي زرقاء اليمامة
وباحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذا اصابت ووضعت الشيء موضعه يحتمل ان يكون
له عجا ومن ائمة عند الرواية والذين تعمر شعراهم وما دخلت واليهما فراسع وهذا الثاني
امرح في حرة البحر وابلغ في اصابتها وكانت هذه المرأة نظرت الى سرب حمام طار فيه
ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه
ونصفه قديه تم الحمام مية ثم ان الحمام وقع في شبكة الصياد فعد فاذا الحمام
ست وستون وحامة فاذا ضم اليها نصفها مع حمامتها كان الحمام مائة قال بعض الحذاق
المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة اصابتها شدد الامر
وضيقه ليكون ابلغ في الحكم بالبلوغ في اصابتها ولذا انه جعلها تحوز الامر وهو اسرع متحرك
ثم كونه حماما لا يدرك بهذا الغرض دونه اسرع والغيم ثم ان كثرة العدد تقتضي شدة
الوهم ان لم يكن ذا المتانة استيفاؤه وتمام ورودها الماء ما يوجب البالغة في الاسراع
لانها حال للاعاجم وحو عليه عنه الوصول للماء **قلت** ولو كان الجاء فقط
مما يقتضي شدة الازدحام قوله وروي بنصب الحمام الى علامها او بعدها على
الاعمال وقال في شرح التسهيل واجاز سر كون ليت في بيت النابغة عاملة على

قف
على ان المصنف كتابا على شواهد منهج السالك

روايته اي نفع وفي الكتاب نجد ما موصولة او موصوفة والتقدير ليتما هو فعل الجميل ثابت في
اسم ليت وهو مبتدا محذوف وما وخبره فعل الجميل والجملة صلتها او صفة ما فليت بعد التوجيه
عاملة في الجميل وابتدئ وهي حقيقة بذلك لان اتصالها بها لم يزل اختصاصها بالاسماء
فاستحقت ليت بقاء العمل دون اخواتها اه وضعف الحصر بحث ليت من مغني اللبيب
الوجه الاول بان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم الطول قليل ويمكن
ان يقال ان الصلة قد طالت بالصفة **قوله** فما هنا اسم بمعنى الذي ويحتمل ان يكون
موصوفا اي فيما صنعوا صلتها والحصر المنسبك اسم ان اي ان صنعتم كبر ساحر ولا
يجوز ان تكون كافة لان ذلك يوجب نصب كبر قاله الحوفي في شرح التسهيل **قوله**
ولا رجح للاعمال الخ ويجوز الاعمال بقلة قال الزيتوني في **فان قلت** لم قل العمل
هنا اي اذا ضعفت وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب من منع التعليق في الموضع من زوال الاختصاص
قلت يمكن ان يقال ان ما هنا اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما
بخلاف ما هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها اه ومحل جواز الوجهين ان وليها اسم فان
فعل وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال ان اسمها ضمير شان والجملة الفعلية خبرها **قوله** وان
كل ما جمع لدينا محضرون كل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته
وقد اورد اي الزمخشري هنا سؤالا قال في الكشاف فان قيل لم اخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي
نص على انه لا يجوز ان الواهبة جاريتها صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا
اثنتين لانه اخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي
وقال ان الجارية مطلقة والصاحبة تكون زيادة في مطابقة فلانة ان اضافة الجارية اليه
على انها ملكه بل قد تكون جاريته باضافتها اليه باعتبار الجوار ونحوه ثم قال صاحبها
فافادتها الملكة **و**اجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا تقتضي الجمعية بخلاف جميع
وهذا فرق عليه ابن عصفور فانه فرق بين اجمع وجميع بان اجمع لا تقتضي جمعية ذلك
بخلاف جميع لانك انما ادعى الظاهر ما اذا انتصب نحو جاء الذين يرون جميعا اما في الرفع
فلا فرق بين جاء الذين يرون اجمعون وجميعهم مما قاله الزمخشري مشكل لان جميع لا تقتضي
الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا واجاب الشيخ بجواب حسن
وهو انه اذا كان في الخبر زيادة او صفة او اضافة او تغيير صح ان يؤتى به بلفظ المبتدا و
معناه كقولك الرجل رجل صالح واما الجواب عن كلام بغير كلمة في درة الغواص
عن ابي علي الفارسي انه روى ان ابن سعيد المهلبي سال ابا الحسن لم قبح قوله

عز وجل فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ما الفائدة في هذا الخبر وقد أفاد العدد
المجرد عن الصفة **قال** الحريري وأورد هذا بعض الأئمة وكانتا تفيد الاثنين ومعناه
معنا فسر صحيح الشأن احتياجا للاثنين ونحن نعلم انه لا يجوز أن يقال فإن كانتا ثلاثا أو كان
أن يقال فإن كانتا خمسة وأورد الأخفش بقوله أن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة أي
قد كان يجوز أن يقال فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا أو كبيرتين فلهما كذا أو صالحتين فلهما
كذا أو طالحتين فلهما كذا فلما قال فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان أفاد الخبر أن فرض الثنتين
للاختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على أي صفة كانتا عليهما من كبر أو صغر أو صلاح أو طلاح
أو غنى أو فقر فقد حصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير الاثنين **ولعمري** لقد أبدع مروان
في استنباط سؤاله وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله **قوله** وإن كلا لما
ليوفينهم ربك أعمالهم اللام الأولى موطئة للقسم والثانية مؤكدة وما زائدة بينهما
للفصل وليوفينهم خبر إن وقيل ما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف والجملة
القسم وجوابه صلة والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة
وجملة القسم وجوابه صفتها والتقدير وإن كلا لخلق موفى عمله وقرئ
بالتشديد والتنوين جميعا كقوله تعالى أكلا لما وقرئ إن كل على أن نافية ولما بمعنى
إلا قاله بعض المفسرين وقرئ بالتشديد من غير تنوين مع نصب كلا وإن مخففة
وإنما جاز مثله ونحو ومثله لا محذوف فيه بل ليوفينهم قوله قال الحرمي هذا وابن
بالتخفيف ولا إعمال وإن كانت في ... تخفيف الميم منها وفي ... بتشديد
قيل **قوله** بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال أن قيل ما وجه التفرقة بين إن وأن
المخففتين حيث أوجبوا إعمال المفتوحة وجوزوا إعمال المكسورة مع أن القياس يقتضي عدم
التفرقة لأن الحرفين تشتركان في علة تشبيههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر
في موضعه وقد زال بتخفيفهما الشبه اللفظي لأنه اعتبر فيه بناء آخرهما فإن كان
نقصا أن هذا الوجه من الشبه مجوز للإعمال ووجود الشبه المعنوي مجوز للإعمال
فينبغي أن يستويا في جواز الوجهين وإن كان في أن الشبه اللفظي لا نقول
الشبه المعنوي فيستويان في وجود الإعمال قلنا لما كان بين الجملتين الواقعة بعد
أن المخففة المفتوحة وبين ما ارتباط معنوي لأنها مع جملتها في تقدير المصدر الذي هي
مصدرية أراد أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ولا
كذلك المكسورة مع جملتها فإنها قد ... في اختصاص أن جمع الفرع بما لم يوجد

حاصل لاشتمال الفرع على ما يقتضيه الجزم بها فى ان لات وعمله وعمل لا فليس
وعمل لات مجمع عليه بشرط تشبيهها باصلها الذى هو ليس من جهة اللفظ والمعنى كذا الحاصل
وبهذا تبين وجه ما يقال من انه حيث وقع بين شبيه وقوى ينبغى كون الشبيه فرعا على الحاصل بقوة
الحاصل بالنسبة الى الفرع **قوله** ان يكون ضمير الشان وان يكون بمعنى الشان وان
يكون محذوفا وما ان قيل حيث اعملوا ان اعملوها فى مقدر لا يكون وحيث جوزوا اعمال ان اعملوها
فى ظاهر لا فى مقدر فما الحكمة فى ذلك قلنا لما كانت ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة
كان فى التزام اعمالها ظاهرا ايهام تسوية الفرع على الحاصل فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر
كالمهملة وان اعملوا ان المخففة فى اسم ظاهر لم يكن بحسب الظاهر لانه قد رتب الاصل
عليه وعدم العمل فى الظاهر انواع من العمل فى مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها فى الضمير
ايضا لانه فرع عن الظاهر الذى فى نفسه **قال** بعضهم انما قدروا ضمير الشان لانهم
لما راوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقرر ان المكسورة لا تدخل الا على مبتدا
قياسا لها لا تخرج عن اصل وضعها بالكلية قدروا بعد المفتوحة ضمير الشان لتكون داخلة
على جملة اسمية فتجرى على سنن الشان ولا ينهاح كلا تخرج عن اصل وضعها فقلت
قد يقال ويرد بان المقصود من عدم اخراجها عن اصلها ايضا باعمالها فى ضمير غير الشان نحو علمت
ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب فى اماليه انما ابدل ضمير
الشان حتى يتقدر ضمير الشان فى المخففة وفى المكسورة لما ثبت من اعمالها فى مثل قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم فيتعذر اضمار اسمها اذ لا يكون لها منصوبا فوجب ان لا يقدر لها اسم
اخر فان قيل فيتعذر اذا لم تعمل فى مثل قولهم ان زيد لقائم فالجواب ما قاله ايضا
فى اماليه انه لو قدر لوجب امتناع العمل فيتعذر ان يكون اسما وقد جاز العمل
بلا خلاف فى زيد وهو ان يقال ان زيدا لقائم وفى امتناع ذلك العامل فى الاجماع وما ادى
اجماع الجميع قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام او تقدير الضمير دائما واما لو قيل
الواجب انما تقدير الضمير او عملها فى الظاهر فيما يكون المحذوف ولا يتم الالزام
المذكور فتبع قوله لوجب امتناع العمل فتامله **قوله** معمولة لان ابرانا بفعل
الى اخر لعل وبين المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها
الجملة الاسمية ولا الفعل الذى يعلها جامدا او دعاء لم يحتج لفاصل اذا وقع بعد
المخففة ما ذكر **قوله** او نفى او قد او لو او حرف تنفيس الفصل الخ اوجه فينبغى
ان لا يتقدم عليها الا بسماع قاله الشيخ لانهم وقال الدماميني الفصل بلا لوقوعها

بعد

بعد الخفيفة والمصدرية قوله واجاب بان الخفيفة ان كانت بعد فعل العلم فلم
تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون خفيفة وان تكون مصدرية
فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وهذا لا ينافي ما تقدم لان ما بعد العلم لا تختلج
فيها بعد ووقوع المصدرية بعدها وبعد الظن لم يمنع لاحتمالها معا قوله
ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه الحمد لله رب العالمين فتامل
في التمثيل بالآية للخفيفة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين الا ان يقال
اشتراط تقدمه اغلبي فان قلت ما المقصود من قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين مع ان قول اهل الجنة واقع لا محالة اذ لا تكليف في الجنة هي دار البقاء
قلت قال المفسرون ختمة تسبيحهم في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب
العالمين قوله وان ليس للانسان الا ما سعى خاص بالسيئة بدليل ما في صحيح مسلم
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله عز وجل اذا هم عبدي بحسنة فلم يعملها كتبتها له حسنة وان عملها كتبتها له عشر
حسنات الى سبعمائة ضعف واذا هم بسيئة ولم يعملها لم اكتبها عليه فان
عملها كتبتها سيئة واحدة والقرآن دال على ذلك قال الله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها قوله والخامسة ان غضب
الله عليها بتخفيف ان وغضب بصيغة الماضي في قراءة نافع ومعلوم انه من
السبع ووقع في التسهيل خلافه وهو سبق قلم وفي هذه القراءة دليل على جواز
تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو مقتضى المختار من قولين للنحاة قوله
وجب ان يكون مفصولا باحد الحروف الاربعة لان الفعل اما ماض واما مضارع وكل منهما
اما مثبت واما منفي فان كان ماضيا مثبتا فصل بقد او منفيا فصل بلا فقط وان
كان مضارعا مثبتا فصل بحرف التنفيس او منفيا فصل بلن او لا او لم وتمام السبعة
لو في كلام التلخيص دخلت على الماضي والمضارع قوله علموا ان يا ملوننا
فعلموا في الآية ان يا ملون فاسمها محذوف وهي عند [illegible] او الحسنى قوله
وقد اجتمعا في قوله فان تنزل ربيع [illegible] الصوم [illegible] او [illegible]
في لا يبيعان ربيع الشهور وليس [illegible] او ربيع الازمنة وهو الذي [illegible]
منعي ان تقول ولا يقال الا شهر ربيع الاول او شهر ربيع الآخر واما ربيع
الازمنة فهي فصلان الربيع الاول وهو الذي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه

الثمار والفت الحط والمربع يربعه أولد يقال ارض مربع يعني مخصبة كثيرة النبات
وفرم عن الكلأ وامرع والثمار بكسر الثاء المثلثة الغياض وقيل هذا البيت
هنا على النصب والمهوى **ه** أخا الغيم ابو وهبة ثم لا **ه** المملوق
الذين كانوا اعطاهم وقوله ومن يبعث شمالا اخو الرهو وثم نح لها في وتر صب
شمالا على الحال وهنا اخرى زمان وانما وضع لبشارته الى المكان واتسع فيه
ومثله في الشعر من هنا لدى الوكالة عمد الحوهنا الحد عن زيد رثه قال ابن
الشجري في اماليه ومن خطهم ثقلت **قوله** ويوما توافينا بوجه مقسم من اجل
الشاعر مدح أم ابنه خطاب لها ومقسم كمعظم أي حسن من القسام وهو الحسن
يقال رجل قسيم الوجه أي جميله وحسنه وتعطوا أي تتناول للاكند خمه معنا
تمثل بعراه بالياء والواو في بعضنا الحروف والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجر العضاة
والعضاة بكسر العين والضاد قال في المصباح كتاب كل شجر له شوك ومن وي
الى ناظر من نحو وجهه بتثليث أي احسن واراد به الخد **قوله** او كان ضبية
مكانها تقع فيكون الجنى الحز وبحر وهو تبع لمكانها **قال** الدقوسي في
ايحج مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أي انها جميلة جدا حتى كأنها خلقت في
مكان وكان الضبية حليت ومكانها تشبيها اه **فتامله** مع قول انه
على حقيقة التشبيه قوله وروي برفعها على حذف الاسم يمكن توجيه
الرفع بجعل اسمها وتقدير خبر هنا وضبية مبتدأ وتعطوا خبر وبعض اي
يجوز ان يكون ضبية تعطوا اسمية وان يكون تعطوا صفة ضبية واسم كأن
محذوف أي كأنها ضبية **قوله** بالرفع كأن ضبية رواية من رفع
اورد عليه ان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد **واجيب**
بان اسمها ليس ضمير شان بل ضمير عائد على المرأة كأنها ضبية ويجوز ان يكون
ضمير الشان نحو الجملة [illegible] اسمية خبرها كما قاله الرضي **قوله** والجملة الاسمية
كقوله كأن ثدييه حقان بيتا وصدره ووجه مشرق النحر وروي وصدر مشرق
ونحر مشرق اللون والمشهور صدر ورب وقال [illegible] من [illegible] ابيات ابن
الناظم من يوم على كانسرا والخبر محذوف أي لها ومشرق من الشرق في الحاضا والنحر
موضع القلادة من الصدر وثدييه أي ثدياها صاحبه والثدي ويكسر خاص بالمرأة
او عام ويذكر ويؤنث والحق بالضم ويقال ايضا حقة قال [illegible] وهي كلثوم ه وصدر مثل

وصدر مثل حق العاج رخصا، حصانا من أكف اللامسينا شبه الثديين بالحقتين
في نهودهما واكتنازهما ولا حاجة الى قول المولى عصام الدين والحقة بالضم وعاء من
خشب والجمع حقق والكلام حقتان اذ لا يصح ان يكون تثنية حق جمعا وان كان جمع المكسر
غير ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل لان المقصود تشبيه الثديين
بالحقتين في عدم استرخائهما لا بالحقق في العظم اذ ليس من حسن الثدي بكونه عظيما غاية
العظم اهـ واسم كان ضمير عائد على الوجه او النحر او الشأن والجملة الاسمية خبر كذا
قال المص في شرح ابيات ابن الناظم يجوز ان يكون ضمير الشأن ولم يوجد لضعفه
لانه لا يصار اليه الا اذا لم يكن للضمير مرجع ومنه تعلم ان ما ذكره ان يقدر الضمير
في قوله تعالى فلما كشفنا عنهم، من كان لم يدعنا الى ضر مسه كذا لا ان الله جل
أعرض عنه لا ضمير شأن خلافا للبيضاوي في قوله أي كأنه لم يدعنا مخفف
وحذف ضمير الشأن كقول الشاعر كأن ثدياه حقان **والعجب** من المحشي في قوله
لما استشهد به على تخفيف كأن والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها
جملة واصله كأنه والضمير للوجه او للنحر او للشأن اهـ كذا في شرح شواهد الرضي
للعلامة الشيخ عبد القادر البغدادي ويمكن ان يقال مراده بقوله والغاء
عملها في ذا اسم الكلام بل لا ينافي قوله بعد وحذف اسمها **واعجب**
منه انكار ابن الانباري رواية الرفع فيه مع ان من لم يروه غيرها وكذا المحشي
في كلامه ونقل البعض عنها فانه معنا والرد على الكوفيين الرواية كأن ثدييه
حقان وكأن وريديه رشاء خلب ولا يجوز ان يقال ان ذلك انشاد في البيتين كأن ثدياه
وكأن وريداه لأنا نقول بل الرواية المشهورة النصب كذا لأمد وقال ابن الشجري
في اماليه وخفف الشاعر واعملها في ذا اسم الكلام في قوله وصدر مشرق النحر كأن ثدييه
وانشد بعضهم ثدياه رفعا على الابتداء وحقان خبر والجملة من المبتدأ والخبر
خبرها واسمها محذوف والتقدير كأنه ثدياه حقان اهـ والذي انشده هو على اسم
قال وروى الخليل ان ناسا يقولون ان بك زيد ماخوذ فقال هذا على قوله انه
بك زيد ماخوذ وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكري
ويوما توافينا بوجه مقسم، كأن ظبية تعطو الى وارق السلم، اي كأنها ظبية
وقال الدماميني اي ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان لانه لا يحسن هاهنا الا الاضمار وزعم
الخليل ان هذا يشبه قول ابن زيد فلو كنت ضبي عرفت قرابتي، ولكن زنجي عظيم المشافر،

والنصب اكثر في كلام العرب او قوله نعم ان على قوله ان الله يدّعي ان اسم ان ضمير شأن
محذوف واما كان في البيتين واسمه لا يكون في بيت ابي زيد وفيهم ضمير شأن ومر اول التنبيه
في مطلق الجواز لا في خصوص ضمير الشأن بدليل قوله اذ كان صبية والضمير للمرأة المحدث
عنها ويدل بيت ابي زيد وقال الله اعلم الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر وحذف
اسم كان ضرورة والتقدير ولا تكون زنجي اهـ وهذا البيت من ابيات نحو الخمسين
التي لابي البقاء فليراجع **قوله** وان كان فعلا وجب ان يفصل منها الى قوله وان كان
الفعل جامدا او جامدا والعيد اسم على ان يقتضي اختصاص الفصل هنا بغير الجامد والدعاء
بفصل لعل فيفي بين ان الحمد والتاصية الداخلة كان الخ **قوله** كان لم يكن
بين الحجون الى الصفا البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله لما بعد ما نفي
مع عشيرته من مكة ثم وهبها الله الى اليمن كما اشار الى ذلك في **قوله**

> وكنا ولاة البيت من بعد نابت … فطوف بذاك البيت والخير ظاهر
>
> فاخرجنا منها المليك بقدرة … كذلك بالناس تجري المقادر
>
> بلى نحن كنا اهلها فابادنا … صروف الليالي والجدود العواثر

والحجون يعني الحاجيل بمكة في حضيض مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم
يكن بين اجزاء الحجون منتهيا الى الصفا انيس يونس ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان
من علامات العرب الاسم اي الحديث بالليل ولذا خص بالذكر السمار **قوله** ابدا
لن تحالي قاله النابغة وهو زياد بن معاوية سمي بذلك لانه نبغ على قومه بالشعر
بعد ما كبر وابدا ظرف معناه في دهري والتحال الى حال جمع رجل وهو مسكن الرجل
ومنزله وكان قد وكان قدرا لت بغي نتم لما ان وان سنتنا منقطعة اي في ارتحالك
ولا نبي رحالنا بعد لما ان على ما ارتحلنا على وانشاهد فيه توله وكانا قد **قوله** وانه
يجوز فيهما ان يتوسط الم ادب يجوز ما قال الامتناع ما قال الوجوب فيبرحا ما اذا اوجب
التوسط نحو ان عندي عندي عندها وان في تلك الدار اهلها حكم معمول الخبر حكم الخبر فلا يجوز
تقديمه على الاسم الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك زيدا
راغب ثم ان ادعاء في الخبر والجار والمجرور بعد ومزح الا بعد الخبر وهو ضرور **قوله**

للاسناد

في الابتداء بدا ابتداء الكلام حقيقة او حكما لا الجمع كما تقدم ابو حيان وبنى عليه
ان وجوب الكسر ليس مجمعا عليه فقال ذهب بعض اصحابنا الى جواز الفتح ابتداء الكلام
نحو ان زيدا قائم عند جهور تولهم مناقض ومنه الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم

اذا كانت للابتداء كلام اخر نحو ان من زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستانف وقع
علة لما تقدم اه وفيه انه لا يحسن الحصر فلا يلائم قوله لو اوقعه في الابتداء والواقع بعد
القول الخ فهي في من امر اذا الابتدا الحكمي على هذا التقدير فتامله **قوله** كقوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر واشار بتعدد الامثلة الى تنوع الابتدا والضمير في انزلناه
للقرآن واعترض بان فيه الاخبار عن الشيء بنفسه لان انزلناه من القرآن المخبر
عنه بانزلناه **واجيب** بانه لا محذور في الاخبار عن الشيء بنفسه اذا
كان غير مستقل بالخبر وقد يتوقف في كون الابتداء بانا انزلناه حقيقيا لسبق البسملة
عليه خصوصا على القول بان البسملة اية من كل سورة كذا في الحواشي الياسينية
وقد يقال ليس المراد بالابتداء الحقيقي ان لم يسبقها شيء بالكلية بل ان
تقع في اول كلام منقطع عما قبله ولا شك ان انا انزلناه بهذه المثابة ففيه نظر الخ
لا نسلم انها بهذه المثابة اذ البسملة والابتداء بها بالنظر الى البسملة فتامله
قوله والثاني بعد القسم ان تكون جوابا له سواء كان معه اللام ام لا وانما وجب كسرها
لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لم
تكن اللام كما في قوله * او تحلفي بربك العلي * اني ابو ذيالك الصبي * لان ما هنا حيث
لم يكن فعل القسم ظاهرا وان من فتحها لم يجعلها جوابا وانما يجعلها مع معمولها
مفعولا به بواسطة نزع الخافض اي على اني ابو ذيالك الصبي وقد يقال جواب القسم
هو المحلوف عليه والمجرور هنا هو المحلوف عليه كذا وقع في الحواشي الياسينية انتهى
ولقائل ان يقول لا يلزم من كونها المحلوف عليه بحسب المعنى ان يكون جوابا
اصطلاحا لان جواب القسم بحسبه لا يكون الا جملة على ان الوجه على البعض اخبار
بمعنى الطلب للقسم لا قسمي اذ الاصل في جوابه ان يكون مذكورا والمعمول [illegible] لا تصلح له
لانها في تاويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة كذا في التصريح وكون الفعل ليس
قسما واضح في مثل البيت المذكور اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالبا من غيره
ان يقسم واما في نحو حلفت بالله على كذا فلا مانع من ان يكون قسما وهذا فان بعض
البعض في حلفت واحلف واقسمت واقسم انه يمين لو نواها او اطلق اه ولا يخفى عدم
[illegible] الجواب لان الجار والمجرور وما معه ان لم يكن جوابا اصطلاحا افاده الشهاب القاسمي
قوله حم والكتاب المبين انا انزلناه الواو للقسم ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم
والا فالقسم والجواب انا انزلناه لا انا كنا منذرين كما زعم لسبقه وسلامته من الفصل

لأنه على تقدير كونه جوابا تكون جملة انا الخ ثناء معترضة بين القسم وجوابه ومن
تتمة ما قبلها فيها يفرق كل امر حكيم فيلزم الفصل بين اجزاء الاعتراض بالجواب وفيه تأمل
قوله ان تقع محكية بالقول لان مقول القول لا يكون الا جملة او ما هو في
معناها او مثل القول في وجوب الكسر اي بعد ما هو في معناه نحو قوله تعالى ام لكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم لما تخيرون اي تدرسون فيه مثل اللفظ وان لكم محكية بان (فيه)
اجرى القول مجرى الظن وجب الفتح كذا في مغني ابن هشام وذكر المرادي في شرح الالفية
انه يجوز الفتح والكسر قال فمن فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى به ان الحكاية
بعد القول مع استيفاء شروط اجرائه مجرى الظن جائزة ولا شك في هذا الكلام فيه شيء
لان وجوب الفتح عند ارادة عدم الحكاية واجراء القول مجرى الظن بالفعل ونحو الكلام
قوله بعد اللام اي المعلقة والتخصيص باللام لان غيرها من باقي المعلقات
لم تأتيه ههنا تقتضي معه ان ومثل اللام المعلقة لام الابتداء الداخلة على الخبر قال
الرضي رحمه الله وتكسر ايضا اذا دخلت على مبتدئها او خبرها لام الابتداء لانها لا تجامع
الا المكسورة لان وضع لام الابتداء تأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فيما سواء في المعنا اه
ويمكن ادخالهما في الصورة في كلام المص بان يعمم في اللام والمثال المخص قوله لوجود اللام
اي المعلقة فان قلت التعليق خاص بافعال القلوب وليس شهد منها
فلا يصح التمثيل به ههنا فالجواب ان يشهد هنا بمعنى يعلم فهو منها فيصح التمثيل به **قوله**
علامات اخر من خبر ان المكسورة اشعر تخصيصه بالمكسورة انه لا يجوز دخولها على
خبر ان المفتوحة ولا غيرها من بقية الحروف وهو كذلك قال البدر الدماميني
في شرح التسهيل اي في قوله وقوله يجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة ما نصه لا بعد ان
المفتوحة لان وضع اللام المذكورة لتاكيد الجملة وان المفتوحة تصير الجملة معها في تاويل
مفرد فلو جاء معها اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان بالاجماع ولا بعد
لا كن على الصحيح اما الثلاثة الاول فلانها تغير معنى الكلام عما كان عليه في ال
الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه واما لا كن فلان ما بعدها معلول لما قبلها وما بعد
الابتداء منقطع عما قبلها فان التنافي بينهما ويحكى ان الحجاج سبق لسانه في مقام
والعاديات الا وفتح ان واسقط اللام من قوله لخبير كذا في المغني قال ابن الحاجب والحكم
على الحجاج بانه اسقط اللام وهم انه يثبت انه يجوز ان يكون اسقط اللام عامدا لما
في ان اول الكلام غلطا وقد ثبت انه فتحها سهوا بقوله ان لسانه سبق وهذا معنا

الغلط أي حكم بإسقاط اللام نحو أو منزلة أم فتوهمك إلى الكم فلا معنى له فإنه متى
غير ثبت وإذا ثبت لا يبعد تسليمه أبو بقي أن بعض الفضلاء قال وإن تعددت الأخبار
إذا تعددت فهل تدخل اللام على كل واحد أو على واحد وهل هو أولى فيما لا يتأتى إذ الخبر
في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سر المنع وهو الذي يقتضيه
القياس لأنها إنما عملت لشبهها بالفعل والفعل لا يقتضي من غير وكذا لا ينبغي مع
أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في اللمع وح فمثل قوله تعالى إن الله سميع عليم
يجعل الثاني صفة للأول وأما عند تعدد الخبر مع التوسط فهل يجوز دخول اللام على
الجميع أو على أحدهما **قوله** بالخبر أي بشرط أربعة تأخير الخبر عن الاسم وكونه
مثبتا وغير ماض وغير جملة شرطية وذلك بأن يكون مع ذا مشتقا أو جامدا أو مضارعا
متصرفا أو جامدا أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وإنما دخلت لام الابتداء على الخبر
لأنه شبيه بالمبتدأ وعلى المضارع لمشابهته الاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما
في حكم الاسم إذ متعلقهما إما اسم أو مضارع وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر
ولم تدخل على الخبر المنفي لئلا تتوالى حرفا تأكيد أو على المنفي لئلا يجمع بين متنافيين
في نحو لم وقد وحمل الباقي عليه ويحصل التنافي بين اللام وح وفي النفي لأن الأول
للتقرير والإثبات والثاني للرفع والإزالة ولا على الماضي لبعد شبهه بالاسم
ولا على الجملة الشرطية لئلا تلتبس باللام الموطئة وقال الرضي لا تدخل هذه
اللام على حرف الشرط فلا تقول إن زيدا لإن ضربته يضربك لأنه ينبني كلاهما الصدر
فتنافيا ولا يشترط في دخولها على الخبر عدم تقدم معموله عليه خلافا للكو
لابن الناظم قال الله تعالى إن ربهم بهم يومئذ لخبير **وقد يقال**
ما في الآية ظرف وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره وكان حق هذه اللام أن تدخل
أول الكلام لأنها للصدر لكن لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين
بمعنى واحد ثم زحلقوا اللام إلى الخبر وإنما زحلقوا اللام لأنها عاملة وحق العامل التقدم
وإنما زحلقوا اللام في موضع هن فإنه يقتضي اللام وكسر الهاء التي هي بدل من
همزة إن ولو ض وكان فكأنهما شيء واحد للتأكيد فإنه بعضهم ومن يقال
كونهما بمعنى واحد لا يقتضي كراهة الجمع أن يكون ذلك من التأكيد اللفظي وهو ليس
بمتعين ويمكن أن يجاب أن مراد التأكيد اللفظي على إعادة اللفظ الأول بعينه أو مرادفه
به وذلك مفقود هنا للامتناع التراد فكثر ينبغي أن يقال إنه قد وقع الجمع بين

معمول

بين ح فمن يمنعنا واحد في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان اللام للتأكيد
وسوف كذلك لان المضارع قبلها كان محتملا للحال والاستقبال فلما دخلته سوف محضته
خلصته للاستقبال واكدت في الحال المعذا فيه ومن ثم يجاب بان اللام وان كانت
موكدة للنسبة الا ان سوف ليست كذلك وانما هي موكدة لمضمون الفعل اعني الاستقبال
وهما ليسا بمعنى واحد **قوله** بمعمول الخبر اي المتوسط بين الاسم والخبر او بين
الاسم وغيره نحو ان زيدا لطعامك اكل وان في الدار لعندك زيدا جالس وهو يشمل
المفعول به وصرح ابن مالك بجواز دخولها عليه والمفعول المطلق نحو ان زيدا لجدا نافع
قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف فيها ولا يتقدم عليها الا بسماع اي في دخولها
على معمول الخبر يشترط فيه ان يكون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم
يكن صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها
على المعمول فرع دخولها على العامل فلو دخلت على معموله مع انها لم تدخل عليه نفسه
لزم ترجيح الفرع على الاصل وخالف في ذلك الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر
كونه فعلا ماضيا متصلا دون المعمول وتبعهما الموضح قال والقول عندي قول الاخفش
والفراء بدليل اجازتها الصفة حيث تقدم معمول الخبر ايضا على المبتدا مع حكمهم
بامتناع تقديم نفس الخبر المذكور لان المانع من تقديمه الالتباس وفي الحال لا
يوجد في المعمول اه ويشترط فيه ايضا ان يكون غير حال فان كان حالا لم يجز دخولها
عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق والفرق بينه وبين المعمول ان المعمول قد ينوب
عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله يصير مبتدا واللام تدخل عليه وفضلة
هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على المختار من جواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا
متصرفا لانه يجوز نيابته على الفاعل فلا يصير مبتدا افاده ابن قاسم في حواشي مغني
انشاد **قوله** والضمير المسمى عند البصريين فصلا قال في مغني اللبيب زعم
البصريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل
انه اسم فلا نظير له على هذا القول اسماء الافعال عند من يرى انها غير معمولة لشيء والموصولة
وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب
ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان
رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس اه واستشكل
العلامة الدماميني قول البصريين انه لا محل له من الاعراب بان الاسم الواقع

في التثنية لا بد له من اعراب فيها ولا بد مع هذا التشبيه بأسماء الأفعال بل ما ورد على
الأول يرد على الثاني وكذا القول في الموصولة قال والتشبيه بالموصولة يقتضي
انها لا محل لها من الإعراب وفيه وقفة لانه قالوا الظاهر ان اسماء الإشارة تعرب لكونها
على صورة الحرف ويكون لا بناء على ابائها الظاهر اهـ وقوله ثم قال الشيخ انه حرف
قال الرضي لما كان الغرض من الإتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة
وهذا هو معنا الحرف اعني افادة المعنا في غيره والخالع عنه لباس الاسمية بلزوم
صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب
لان الحرف لا تغير عن هيئته التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومثنى ومذكرا ومؤنثا متكلما ومخاطبا وغائبا
لعدم عمل اقتضته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف ولما تجرد من
معنا الاسمية ودخله معنا الحرفية اي افادة معنا في غيره وتلك الافادة
كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه
صار حرفا مع بقاء التصرف مع بقاء التصرف المذكور فيه فان قلت
ولنا اسماء متغيرة لمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها
على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق
وهو ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ومعنى في
غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى في غيرها وقد تقدم في
الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على
معنى في غيره اهـ كلامه والحاصل في فصلا وغير فصل لانه فصل بين ما بعده خبرا وكونه
تابعا ومن هنا يعلم احسن من قول بعضهم وصفه لوقوع الفصل به في نحو كنت انت الرقيب
عليهم مع ان الضمائر لا توصف قوله والكوفيون عمادا لانه يعتمد عليه في معنى الكلام
او لانه يحفظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط
قال بعضهم والفصل اخص بهذا المحل فينبغي ان يكون اولى من تسميته بالعماد اذ كل ما
وضع للفصل كنا التاخير والاعراب فلا يعتمد بمعنى المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء
يكون فصلا لان الاول زيد ابن زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء
وانما كان الفصل اخص لان تسميته فصلا اولى لخصوصه الا ان يلاحظ يكون مشتملا على
العموم وذا عدم تعقل الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة اهـ قلت اشتمال الاخص على الاعم

وعدم تعلقه بدونه محله اذ ان كان الاعم ثابتا للاخص كالحيوان بالنسبة للانسان واما
اذا لم يكن ثابتا له كما هنا فلا يلزم استثناؤه وكما توقف تعلقه عليه فبهذا يكون اتم ما انزه تحصل
نبه على ذلك المولى سعد الدين التفتازاني في شرح الشمسية نعم قرر ابن الحاجب في شرح
المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال تسمية البصريين له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان
الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الاصطلاحات ولما كان المعنى في هذه الاصطلاحات الفصل كان
تسميتها فصلا اخرى من تسمية الكوفيين لها عمادا اذ لم يلاحظ فيه المتكلم او السامع
او هما جميعا يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر **قوله** لعدم الالتباس قال الرضي في
هذا غير ظاهر اذ كانت عاملة وخفي اعراب الاسم فان كان مبنيا او مقصورا لوجود
اللبس اذ لا يعرف اخ يلزم التباس العاملة بالمهملة لانه لا تعرف هل الالتباس محال لا يخفى
لان المعنى لم يتغير **قوله** وظاهر المعنى انه لوجود في بيته واقع لا احتمال انها نافية نفيه
او معنوية كان لا يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم لانه يبعد ارادة انها نافية حينئذ
والا يجيء بالاثبات اذ يدخله اللام **قوله** انا ابن اباة الضيم الابيات جمع آب كقضاة
جمع قاض من ابى اذ امتنع والضيم الظلم ومالك الى ابو القبيلة والثانية نفس
القبيلة ونحو اذ فان كانت وصفه باعتبار الحي والقرينة على ان ان المخففة لا ن
فيه كون المقام مقام المدح كما يستفيد من الشطر الاول وجعلها نافية ينافي ذلك
قوله النافية للجنس اي لنفي الجنس وحكمها لا ان النفي في الحقيقة انما هو لحكم
الجنس لا لنفسه لتعلقه بالنسبة دون الذوات فاذا قلت لا رجل في الدار فالنفي
انما هو لاستقرار الرجل الذي هو حكم الجنس لا له وتسمى لا التبرئة ايضا لانها لما نفت
جميع افراد الجنس دلت على البراءة منه واذا اختصت بعض الاسم مع ان حقه ان
يصرف على النافية كالنية ما كانت لان التبرئة فيها امكن منها في غيرها
للتنصيص على العموم وفيها خلاف لا العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس فانها
على سبيل الظهور واعلم ان النكرة بعد لا للاستغراق مطلقا سواء كانت عاملة
عمل ان او ليس ومع ذلك فرق في نفسها والتبعيض فتم لاكن تارة تم اذا استغرق افراده
مطلقا لا بقيد اتصافها بالوحدة وهو المراد بنفي الجنس وتارة استغرق افرادها
مطلقا بشرط اتصافها بالوحدة اي وحدة مدخولها معها او مثنى او مجموعا وهو
المراد بنفي الوحدة فاذا قلت لا رجل قائما او كانت لنفي الوحدة كان
المراد نفي كل فرد ابهم عن نفسه المراد لا مطلقا واذا قلت لا رجلان ذكرنا الان

أيضا في نفي كل رجلين منهم ومن ثم عند بعضهم لا مطلقا وفسر على هذا الجمع وتقول في
توكيد نفيه صريحا في الأول بل رجلان أو رجال وفي الثاني بل رجل أو رجال وفي الثالث
بل رجل أو رجلان وإذا أريد نفي الجنس قلت بل امرأة وكذا إذا قلت لا رجل بالبناء
فإنك تقول في توكيده بل امرأة ليس إلا فهم لكن من لا العاملة عمل ليس في نفي
الجنس وبهذا يتبين لك أن المفرد والمثنى والمجموع سواء في الاستغراق وذهب
صاحب التلخيص إلى أن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى
أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافيه خروج الواحد
والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان وإنما ذهب الجمهور إلى هذا بعد أن ثبت **قوله**
أن يكون معمولاها نكرتين أما الاسم فلأنه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة
بالنكرات وأما الخبر فعلى الأصل وقال في شرح الفصول فإن قيل فهلا عملوها في معرفة
بغلام زيد أو في النكرة وكان يحصل بذلك التشاكل لانعدام وعدم في العمل والعمل يتنوع عن
النكرة قيل إنها للنفي العام المستغرق والتعريف ينافي العموم فإن قيل فهلا
عملت في المعرف بلام تعريف الجنس فقد يمكن أن يقال إن اللام التي للعهد هي أقوى
أقسام اللام في التعريف فلما امتنع ذا الذي للعهدية امتنع في الجنسية
وعندي أن اللام الجنسية تفيد الاستغراق وكذا لا النافية فلو أعملوها في معرفة
على هذه الحالة لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممتنع عندهم وقد
نظر ابن مالك **واعلم** أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أبا له ولا
غلامي له ولا نسيي له فإنه جائز دون ضرورة مع أنها مضافة إلى الضمير واللام
مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد
يجاب بأنها نكرة صورة وقد حصل التشبيه في الجملة أجاز للمفاد ومذهب الجرمي
ضعفه ابن مالك بأمور منها فوتهم لا أبا ليسوا الخلي فلو كانوا قاصدين الإضافة
لقالوا لا أبي ولا أخي فهكسروا أبا وأخلوا إشعارا بأنها تقصد لا بأبا
تقديرا أو أن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل
بأنهم يعوضوا أن الله لا أن العامل في الضمير في نحو لا أب وإنما هو اللام لا الإضافة
لأن الكلم مجارة له وهو أحق بالعمل وبدليل فقطع حرف الجر عن العمل إذا كان العامل
حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء لأنه لم يباشر أخي الأب والأخ بالإضافة

حسن بن كسرى اهـ ومنها ان الاضافة التي ادعيت في هذه الامثلة المشار اليها
اما محضة او غير محضة فان كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة وهو غير جائز
ولا عذر بعدم انفصالها باللام لان نية الاضافة المحضة كافية في التعريف مع
كونه غير مغن للاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال وفيه كلام مر قبل ومر بعض
ما نحن بسبيله منها للاضافة وبعض احق بتاثير نية الاضافة فيه وان كانت
غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظير لان المضاف اضافة غير محضة لا بد من كونه
عاملا عمل الفعل لتشبيهه به لفظا ومعنى نحو هذا ضارب زيد الان وحسن الوجه او
معطوفا عليه ما لا يكون الا نكرة نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها ملكت والاسماء
المشار اليها بخلاف ذلك فلو كانت اضافتها غير محضة لم يلق بها ان يكون معناها
بالمقام اللام لان المؤثر معتنى به وما ليس محضا لا يعتنى به فيؤثر ولئلا يلزم في تركيب
الفعل الملغى لانه مذكور في حكم المسكوت عنه وايضا لو كانت اضافة الاسماء المشار
اليها غير محضة لكانت كذا لا مع غيرها اذ لا ينتمي ما يضاف اضافة غير محضة الا
وهو كذلك مع كل عامل ومعلوم ان اضافتها في غير هذا الباب محضة فيجب ان
تكون كذلك في هذا الباب والا لزم عدم النظير اهـ قاله في شرح التسهيل
قوله والخبر موضع الخ وتقول ان الخبر ظرفا وجارا ومجرورا او كان معمولا خبرا معا
مطلقا لا يتقدم على اسمها لانه شبيه مفعولا ولا على المضاف والتشبيه به لا يشترط
العمل اتصال اسمها بها ولا يشترط عدم انتقاض نفيها كما هو صريح قول الازهري
في شرح التوضيح عند تعرضه لاعراب قوله
يخشى الناس لا يخشى ولا اباء الا وقد عنت شؤون وجملة الا وقد عنت
شؤون خبر لا حال لان واو الحال لا تدخل على ماض تال لالا كما قاله الموضح في باب الحال
من التوضيح لكن صرح المولى عصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس
وهو صوابه في باب الاستثناء حيث قالوا ان لا النافية للجنس لا تعمل في موجب
وحرمتها في شرح التوضيح شك كثير وفيه في ذلك المحل ما يقتضي انها تعمل مع
انتقاض نفيها مع انهم يجمعون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد
مر بنا التنبيه على ذلك في باب ما ولا المشبهة **قوله** او زايدة لم تعمل فيها الخ لانها
غير مختصة بجنس الاسماء وشذ اعمالها في قوله لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
الى ملامت ذوو احسابها عمرا وغطفان قبيلة من العرب وذنوب اسمها ولها خبرها وانما

عملت

عملت مع كونها ان قلت لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب
اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها ان النفي مستفاد من لو فيستفاد من التركيب
اثباتا للزوم فهنا امتنع اللزوم كما هو مقتضى لانها تدل على امتناع جوابها كما حققها
قوله ووجب تكرارها اما وجوب التكرار في الدار والحيوان معا فلانها في نفي الجنس الذي
لا يمكن حصوله مع الجمع بينه واما في التلاوة فللتنبيه بالتكرار على كونها لنفي الجنس
في النكرات لان نفي الجنس تكرار في الحقيقة افاده الدماميني وهو يدل على ان
الغاء ما للجنس لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس اه وفي المجلس الثامن والستين من
امالي ابن الشجري ما نصه ومتى دخلت يعني لا على معرفة لزم تكريرها وان يتبع الاسم
بالاسم كقولك لا زيد عندي ولا بكر وفي التنزيل لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر
ولا الليل سابق النهار وانما وجب في هذا النحو تكريرها لانها جواب لمن قال ازيد
عندك ام عمرو فوافق الجواب السؤال فان قال السائل ازيد عندك واقتصر على الواحد
قال المجيب لا واقتصر على لا ونعم ان كان زيد عنده قال الواحدي ويقبح ان تقول
لا زيد عندي حتى تعطف بشيء فتقول ولا عمرو قوله فان كان مضافا او شبيها
ظهر النصب فيه قال في شرح الفصول وانما كان معربا لوجود الاول ان النصب بسبب
بتعذر جعله مع المعرب الثاني ان المضاف لا يتم معناه الا بعد تخصيصه بالمضاف اليه
فلا يقدر من المستغرق فهي داخلة عليه والمشابهة له اجري مجراه الثالث ان المضاف
اليه جار مجرى التنوين ومعاقب له ولا بناء مع التنوين فكذا مع الجاري مجراه قوله
ما اتصل به شيء من تمام معناه اراد به الشبيه بالمضاف كما هو المتبادر من الاتصال
فيه ان اللفظ ليس من تمام المعنى وان اريد به المعنى وهو الذي يكون تماما في شبيهما
فيه ان المعنى ليس بمتصل وانما المتصل اللفظ ويمكن ان يجاب باختيار الاول ووجه
يكون منهما المعنى من قبيل وصف الدال بوصف المدلول ويكون الكلام على حذف
مضاف اي من تتمة معناه وباختيار الثاني ووجه بالاتصال مجاز من قبيل وصف
المدلول بوصف الدال فتامله بعد ان يقال ان هذا التعريف غير مانع لشموله للمنعوت
مع النعت فيسمى المعرب فتامله قوله يبنى على الفتح انما بني لتضمنه حرف
الجر فان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل محقق او مقدر هل من رجل
في الدار وكان الجواب ان يقال لا من رجل في الدار فيكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما
جرى ذكر من في السؤال استغنى عنها في الجواب فحذفت فقيل لا رجل فتضمن معناها

بني لذلك افاده بعضهم واورد عليه ان تضمن معنى الحرف عارض بدخول لا والتضمن
المقتضي للبناء يشترط فيه ان يكون باصل الوضع ولذا اعتبر ابن الناظم التركيب مع التضمن
واعترضه المصرح بان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء واذا يصلح علة للبناء على الفتح
لا مقتضيا له لتخفيف وانما بني على الحركة ايذانا بان عروض البناء على الفتح مخصوص لانه
على اعراب هذا النوع ولذا لا يبنى جمع المؤنث السالم لدخول لا عليه على الكسر لان اعرابه
والتحقيق عمل يقدر به فيه اذا كان مبنيا على الفتح قبل دخول لا كما قال في اخر ا
كان مفتوحا قبل التركيب فانه مفتوح بعده الفتح الظاهر انه كذلك لكن لا يدري **قوله**
فانه يبني على الياء اورد عليه انهم جعلوا صورة المثنى في الذين معارضة لشبه
الحرف فلذلك اعرب فالتثنية الحقيقية اولى بذلك واجيب بان الشبه
هنا يتضمن معنى الحرف اقوى من الشبه هناك لانه افتقار الى جملة وبان التثنية هناك
وردت على الجنس فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة وهنا سبب البناء وارد
على التثنية فضعفت لذا لا كذا في الحواشي الصغانية وفيه جمعه بين كون الذين
على صورة المثنى وكونه مع ما نظر الى الفاعل بكونه على صورة المثنى لا يقال لاعرابه والقائل
بلا عرابه لا يقول انه على صورة المثنى بل مثنى حقيقة فالجمع بينهما تعسف ويمكن ان
يجاب بان المجيب على صورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ لا يطلق على افراد المثنى انه
على صورته غايته انه موهم فانه يعني ممنوع **قوله** وقد روي بالوجهين ثبوت
الوجهين عن العرب في مثل ذلك يبطل قول من عين الكسر او الفتح كابن عصفور ولذا
قال ابن خروف يرد وقفوا على السماع ما اختلفوا **قوله** لا سابغات ولا
جراد اي السابغات الدروع الواسعة جمع سابغة والجراد الخيل اعينهم هم الجماعة التي
يعلوها الجراد الى السواد لكثرة الدروع بالسلة بالنصب من لسائلة وهي الشيء الغ
صفة جراد **قوله** فلا نحو الثانية ثلاثة اوجه الفتح على ان لا فيهما مركبة مع اسمها
كما في الاولى ثم على مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعد ساخبرهما معا لا حول ولا
قوة لنا موجودان لانه لا عمل بعده ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع
فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام
جملة واحدة ويجوز بدون عطف فايماء ويجوز عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود
لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غيره القائل بان لا المفتوح
اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد

وفي الثاني الخبر يكون فيه مرفوعا بلا الأولى والثانية لأنهما مثلان لأنه يجوز أن يعملا في اسم واحد
عاملا واحدا كما في إن زيدا وإن عمرا قائمان لأنهما شيء واحد يجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حاله
قوله والرفع على أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي
المستفاد من لا الأولى وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها ثم على مذهب من
يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من
خبر لئلا يجتمع الأول الابتداء ورفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية عاملة عمل ليس
ويمتنع حينئذ تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور لأن الخبر مطلوب للثانية لتعمل
فيه النصب عند الجميع والأولى عند الجمهور وللابتداء عند من يعمل الرفع فلو قدر واحد
لزم أن يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا **قوله** والنصب أي على جعل لا الثانية زائدة
وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها ويجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد
بعدهما لأن خبر لا حول مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول لا وخبر قوة مرفوع بلا لأن
الثانية لا سيما عاملة عنده في الخبر كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين ومن ثم لا يجوز وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لأن العامل عنده لا وحدها ويجوز
تقدير خبر لكل واحد **قوله** وإن رفعت بلا في الثاني وجهان الرفع والفتح أما
رفعها فوجهه أن لا الأولى ملغاة لتكررها مما بعدها مرفوع بالابتداء وعاملة
عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين إن قدرت
لا الثانية تكرارا للأولى وما بعدها معطوفا وإن قدرت الأولى مهملة والثانية
عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا
يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران أحدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني
توارد عاملين على معمول واحد فالحد الموجب المنفي وقوله وعلى الوجهين فلنا خبر عن
الاسمين فيه نظر إذ لا مانع من تقدير خبر لكل من الاسمين على الوجه الأول أعني كونهما
ملغاتين وكذا على الوجه الثاني أعني كونهما عاملتين عمل ليس بل بتقدير خبر في عليه
أولى لأنه لا يحتاج إلى الاعتذار عن توارد عاملين على معمول واحد بأنهما مثلان لفظا
ومعنى فكأنهما عامل واحد تأمله ١٢ وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن لا الأولى
ملغاة أو عاملة عمل ليس والثانية عاملة عمل إن وتقدير الخبر في هذا الوجه كتقديره في فتح
الأول ورفع الثاني **قوله** ويمتنع النصب لأن النصب إنما يكون بالعطف على منصوب
لفظا أو محلا وهو هنا مفقود **قوله** فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب أي إجمالا

واثنا عشر تفصيلا حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة لان ما بعد لا الاولى اما مبني على
الفتح او مرفوع بالابتداء او بلا على انها عاملة عمل ليس واما بعد الثانية اما كذلك
او منصوب وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء وعلى اعمال لا عمل ليس ونصب
الثاني ثم تجويز النحاة هذه الخمسة اوجه المذكورة في مثل هذا التركيب الكلام انما
بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالكلام انه اذا قصد نفي الجنس
وجب فتح الاول والثاني واذا اريد نفي الواحد لم يجز الفتح ولعل هذا مراد من قسم

قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا مثل يحتمل ان يكون
صفة وان يكون خبرا فعلى الاول يحتمل النصب على اللفظ والرفع على المحل والخبر محذوف
وعلى الثاني هو مرفوع [illegible] للخبر واتى بالضمير مفردا باعتبار كل المذكور واجرى
الضمير في ارتدى وتازر على لفظ هو والعجب من العيني لم يوجد [illegible] اذ هو فقال
ان الضمير في الفعلين كقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم موافقة
المشبه بالمشبه به اذ الضمير في الاية اما لان العطف باو ولان الضمير عائد على المرتبة
المفهومة من او وهو التجارة وارتدى لبس الرداء وتازر لبس الازار والاولى [illegible]
بل نفي اذا الا ان يقال اذا للماضي **قوله** واذا كان اسم لا مفردا الى اخره اي بان لم يكن مضافا
قابل المضاف هنا وشبهه فيشمل المثنى وجمع المذكر والمؤنث فيجوز في نعتهما اذا كان مفردا
بالمعنى المذكور وابنا على الياء في الاولين وعلى الكسر في الثالث وقوله وهو واو البني
اقتصار على حكم الغالب في جواز الامرين وهو [illegible] في باب الاعراب لا لاخراج غيره ومحل
بناء صفة جمع المذكر السالم على الياء ان كان مجموعا جمع سلامة وان جمع جمع تكسير بني
على الفتح وان كان موصوفه مبنيا على الياء المذهب [illegible] واما [illegible] جمع المؤنث
السالم المبني على الكسر ففيه [illegible] الجواز [illegible] بنائه على الكسر كما [illegible] على
بنائه على الفتح [illegible] التركيب الامتناع لان التركيب [illegible] مع الكسر
بخلاف الفتح فاذا اريد تركيبه وجب الفتح وعلى هذا يكون [illegible] يجوز في
الموصوف جمع المؤنث [illegible] **قوله** فانها في موضع المبتدا ورد عليه
انه يلزم جعل الكلمة مع مبتدا مع ان نعت المبتدا ليس [illegible] هو اسم
مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام
رافعة [illegible] منفصل [illegible] اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب
من كلمتين كخمسة عشر في قولك [illegible] خمسة عشر كذا في الحواشي [illegible]

خ
ولا صفة معتمدة واجيب بان لا نسلم
انه ليس اسما مجردا اهـ

بسم

يعني ابداه الدماميني المذكور وبه نظر **قوله** والمعنى على تقدير انه لو ركبت الصفة التي
قيل عليه انه اذا كان تركيب الصفة التي قيل عليه انه اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف
مقتضيا للبناء فليلزم ان يقتضي بناء الاسم تركيبه مع لا فيكون بناء الصفة والموصوف
من جهة واحدة واجيب بان تضمن معنى الحرف اقوى في اقتضاء البناء من
التركيب كما هو ظاهر فاعتبر سببا لبناء الاسم ويعلم بوجود ذلك المقتضي في النعت
اعتبر سبب بنائه التركيب قلت واقول ان في بنائه بوجود ذلك من السؤال والجواب مبنيا
على ان التركيب علة البناء مع انه ليس كذلك بل هو علة للبناء على خصوصية
الفتح كما هو ظاهر وعلة البناء تضمن الوصف من معنى اللام والاسم وجب له البناء
لتضمنه معنى من فصار كانهما معا متضمنان معنا ما تقدم وبصار ذا بناء مع ما قبل ان
التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لا لكن مع الاعراب والبناء انما ثبت بعد تركيبه الاسم
تركيبا يتحقق مع العامل يعني ان يقال ان سبب ان المركب عدم دلالته على معناه الاصلي
وهذا ليس كذلك بل كل منهما دال على معناه الاصلي ويمكن ان يجاب بان هذا الامر تقديري
لا تحقيقي فلا ينقض الحد وانظر هل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في
محل نصب كما هو مقتضى التركيب وجعلهما شيئا واحدا والتشبيه بخمسة عشر
او يحكم بالمحل على كل قال بعض المحققين الذي يظهر الثاني وقوله وفارقت صفة اسم لا
صفة المنادى حيث لم تكن موصوفة بان الصفة هاهنا هي المنعية في
المعنى ان النعت في قوله لا رجل ظريف هي الظريفة بخلاف صفة المنادى فانها
ليست هي المنادى في المعنى اه **قوله** او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع
والنصب بما سيأتي ان صفة المنادى اذا كانت مضافة يتعين فيها النصب
لا يجوز رفعها فهل قيس ذلك في صفة اسم لا اذا كانت مضافة وقد يقع في
باب لا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلذلك وجب نصب صفة ما
باشرته بخلاف باب النداء فانه اذا باشرت المضاف لا يتعين فيه النصب دائما بل يجوز
فيه الرفع بل يجوز عند التنكير فلم يتعين نصب صفة ما باشرته افاده الدماميني
اه **قوله** ما ينصب المبتدأ والخبر اورد عليه ان لا حسبت زيدا قائما وان يقوم
زيد على مذهب سيبويه من انه لا حذف في الكلام لا على مذهب الجمهور من ان الخبر محذوف
والتقدير في الكلام لا على مذهب المبرد من ان الخبر محذوف والتقدير ثابتا او مستقرا
واجيب بانه ليس في العبارة ان هذا لا يدخل الا على المبتدأ

والخبر واورد ايضا صيغة الطبخ فا وحسبت زيدا عمرا واجيب بان الكلام في باب
اصل المفعولين وبعلمه في المفعول والخبر والاخبار في الاول باعتبار الاول وفي الثاني
باعتبار اعتقادات المسمى بالاشياء واحد قوله ونحو واني لاظنك يا ابن عون
مثبورا وقوله لا تحسبوه شرا لكم من الامثلة المشهورة بين الطلبة ويلحق بها اللغز
الذي ذكره ابن الشجري في المجلس من اماليه ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه
وحسبت عمرا الواقف مقيما اخوه فزيدا وعمرا مفعولا الاول وحاضرا ومقيما
مفعولا الثاني وحاضرا ومقيما اسمان وابوه في الاول فاعل بحاضر واخوه فاعل بمقيم
والضمير في ابوه عائد على زيد الطويل وفي اخوه على عمرو الواقف وبهذا اللغز
اللغز المشار اليه وهو هذا لي اسمع ابا لا زال مجدا قول لي عليه فيما نابنا التعويل
مسئلة اعيت الخليل لي يجيء بها الفاعل المفعول لي ويضم الواو والطويل
والضمير من الالقاب العروضية والنحوية فمن العروضية لقب زحاف في
البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن
وينقل الى مستفعلن والبحر ان الملقبان الطويل والواو ليس الاضمار من القاب
زحافها فاراد بقوله ويضم الواو والطويل والاضمار النحوي في الاضمار الذي هو
زحاف قوله نحو انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا في يلحق البيت بغير الذي منعه
وتعلمه بيانه وافعال القلوب فقد تستعمل الفعل فيما ذكر تعيينه والفرح الوقوع
قوله ذريت الوجي العصر بالعجر واعتبطا انثاء نائب الفاعل وهو المفعول
الاول والوجي المفعول الثاني وهو صفة مشبهة والعصر بالوجه الثلاثة
وعجر ومنادى مرخم بحذف التاء والاعتباط جواب شرط مقدرا في اذ دريته فاعتبط
من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها فان اراد
زوالها كان حسدا فان قلت س كيف قال فاعتبط مع انه هو المغبوط
قلت س معناه اغبط اذ ذي فيما انت متصف به من الصبر والطلاق
الاعتباط على الاول باب مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب قوله
بجال ابدراع الحمولة طالما عجز بيت صدره رحلت بيوتي وهي من قصيدة للنابغة
الذبياني في النعمان ومدح بالشام عند ملوك بني جفنة بعد ان هجر النعمان ابن
منذر ملك الحيرة فشق ذلك عليه وبلغه ان النعمان مرض فتوجع ضد لا في
النعمان كان محسنا اليه فالصعي وكان النعمان اذا مرض حمله الرجال على

سرى واخرجوا الى موضع التنعمة ويحيى مابه والبيت لذي الرمة في قصيدته من
الم تر ان خير الناس اصبح نعشه * على فتية قد جاوز الحي سائرا * وانا لنعلم بعلمه يعني
بصيرا * ونحن نعاتح ساعلى وناظرا * وذلك من قول ابن ادريس قـولـه
ومتى مثل اعداء البيت المشاجر المناجر جمع مناجر كمنبر وهو المسعد يقال
انه لوذ ومناجر اذا كان تماثلا وحلت من الحلول وهو النزول والبيقاع الم تبع
المشرف ويجوز بالبناء للمجهول وراعى نائب الفاعل وهو المفعول الاول قال
الم زوني في شرح البعض والحمولة بالفتح الابل وغيرها مما يحمل ولا يجري على
الموصوف للاجمال ذاته حمولة فهي كالركوبة وظاهر ما معوله الثاني يقال مر شيء
خرج منه ثوب في ركاب ممنع بحسب الذي عليه ظاهر النعل وان نعاعد
قـولـه وعلم اي ان كانت نعمنا تدعوا وظهر وان كانت من قولهم
على الرجل اذا انسفعت شفته العليا فهو اعلم فهي امرأة وضاحكا ها
وما احسن قول الزمخشري * واحذر دموع وفرط شعري * على انني لا اعلمن واعلم
ومن ابلى الجمال البعث انني * انا لهم والاتي وابلى اعلم * اي لا ابلى لا تظهر
تقريبي كما لا يمكن من تحريك النطق بالميم لكونه تشبيها قوله ابالما رج بابي
اللوم نوع من الرجز كذا انشده ابن مالك وقـال اللخمي في شرح ابيات
ابن الناظم زعم الجاحظ في كتاب الحيوان ان النحويين ومحولوه هذا البيت وان القافية
لامية لا رائية وان الكلمة لا خر البيت لا العذر ولاني انشاء اقوى ارفع وانشر
قبله * انا ابن جلا ان كنت تعرفني * يا روبة والحية الصماء في الجبل * وكذا قال
ابو محمد الاعلم في ملحة الاديب ورد على انشاء في قصيدة ان البيت لجرير
هجا به عمر بن لجا التيمي قال لم يوافق الاشياء في الصواب بل اخطأ فيه من
جهتين الاولى انه نسب البيت لجرير وانما هو للعنبري المنقري بكسر الميم وفتح
القاف والثانية انه غير القافية من السين الى الحرو وجعلها من قصيدة تائية
وهي انه جعل البيت بعجاء العمر بن لجا وهو هجا لروبة ابو فـقـال الموفي في
شرح بانت سعاد والصواب انهما قصيدتان وانه نقل ذلك عن سعيد بن خلف
في شرح ابيات سيبويه قال والصحيح ان البيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجا
التيمي وفيها * يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوأة عمر *
واما ابيات العنبري المنقري فهي لامية يهجو فيها روبة العجاج وهي انا ابن

جعل البيت ابلا لا راجيا يا ابن اللؤم البيت وقد راجعت نسخة القصيدة وعثرت منها على
ديوان جرير فلم ارى البيت فيها والله اعلم والهمزة للتوبيخ والانكار والبناء
متعلقة بتوعد بنده والاراجيز جمع ارجوزة واللؤم البخل ومتعلقة الدنس ودنية
الاباء جميعا فهو ابلغ ما هجوا به جعله ابن اللؤم مبالغة في تنوعه وتوعده في
تهرجه وخلقه هامثا بعنا علمت لان المعنا على ذالك ومعنا البيت اراجيز للانعم
العضايد والحمد جميع انواع الشعر يختار ذالك العادل على لوم طبعه وخور نفسه
قوله وهل الوجهان سواء اه لان ضعف العامل بالتوسط سوغ معا ومنه الابتداء وله
وله وكل منهما مرجح قاله ابو حيان **قوله** والاعمال ارجح اه لان العامل اللفظي اقوى
من الابتداء ومحل جواز الالغاء المتوسط والمتاخر اذا لم يوكد وان اكد بالمصدر لم يحسن
الالغاء قال المرضي وتاكيد الفعل الملغى بمصدر قبيح لان التوكيد يدل على الاعتناء بالشيء
والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به وزعم ابن خروف انه انما قبح ذالك من جهة ان المصدر
نعت الظن واعملته والاعمال والالغاء متنافيان وهذا الذي ذهب اليه باطل بدليل
انك تقول زيد ظننت ابوه منطلق فتعمل ظننت في الضمير وتلغيه عن المفعولين
ولا يستقبح ولو كانت العلة ما ذكر لاستقبح هذا قاله ابو حيان في شرح
التسهيل واشترط لجواز الالغاء ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم فلا يجوز في لزيد
قائم ظننت ولا زيدا ظننت قائما وان لا يكون الفعل منفيا فلا يجوز زيد لم
اظن قائما قاله ابن قاسم وفيه نظر ووجهه انه يبطله قوله وما خال لديه منه تنويل
وفيه انه حينئذ ان اداة النفي فيه داخلة على ما بعدها من ... **قوله**
قال الله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون قال الشهاب الفاسي ان قلت
كيف قال الاعمال والالغاء في مثل ذا مع انها لا اعراب له قبل التعليق قلت
جملة ما هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل
للاجزاء بل لها تامل **قوله** كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا في شرح
الاجهوري لابن عقيل قال بعضهم ليس هذا من التعليق في شيء لان من شرط التعليق
انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصبه مفعولين نحو ظننت ما زيد
قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والاية الكريمة لا يتاتى فيها ذالك
لانك لو حذفت المعلق وهو ان في قوله تعالى وتظنون ان لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم
هكذا زعم هذا القائل وكلامه مخالف لما هو كالمجمع عليه من انه لا يشترط في

التعليق

التعليق بمعنى الشرط الذي ذكر وتمثيل النحويين التعليق بلا بد ولعلهما يشعر
لذلك اه **قوله** ولام الابتداء قيل عليه ان علة تعليق هذه الحروف وما لها عن العمل
كونها لا تدخل الا على جملة ولام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان زيدا لقائم وكيف تجعل
من المعلقات واجيب **بـ** بان دخولها على الاسم فيما ذكر عارض لاجل اصلاح
اللفظ كما تقدم والاصل دخولها على الجملة **قوله** ولقد علموا لمن اشتراه من مبتدا
اول وخلاق مبتدا ثان ومن الزائدة وله خبره والجملة خبر من اشتراه اي في محل
نصب سد مسد مفعولي علموا لوجود المعلق وهو لام الابتداء لانها الصدر
فلا يتخطاها ما قبلها العامل وانما لم تدخل على باب ان مع وقوع الخبر لانها موخرة من تقديم
لاصلاح اللفظ وضعفت **قوله** ولقد علمت لتاتين منيتي اي اللام في لتاتين
لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب لوجود المعلق فالمعلق عنه ليس
الجواب فقط حتى يرد ان الجواب لا محل له والمعلق عنه العامل له محل فيتنافيان
ويمكن ان يجاب بان الاختلاف لاعتبارين ولا ضير في كون الجملة لها محل من الاعراب ولا
محل لها كما نصوا عليه في نحو من ياتني اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي
جواب الشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من حيث هي خبر المبتدا على القول
بان جملة الجزاء هي الخبر فهذا اولى ورد ان لام القسم متاخر عن القسم فكيف تكون
معلقة له واجيب **بـ** بانه لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه
كالشيء الواحد وكان المقصور عليه متصدرا على القسم **قوله** لان الاستفهام
له الصدر قال الرضي في باب المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض
والتمني وكون الام مما يغير معنى الكلام رتبة التقدم لان السامع يبني الكلام
الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا
سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام
فيتشوش بذلك ذهنه اه وقال العصام في حاشية التلخيص فيا سر اشتراط
ان يكون صدر الجملة مع ما عليها لان الشرط نوع من الكلام فيجب ان يتسم
به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم تفصيلا وعلى ذلك الحق الاستفهام
والعرض والتمني والنهي **قوله** عامل في المحل اي محل الجملة بعدها ان كان فعل
وجود المعلق عاملا لو فقد كان في الجزء بين او محله وانما عمل المعلق في محل الجملة
لان هذه الافعال لا تطلب بحسب الاصل الجملة اذ متعلقها الاحداث المتعلقة

الى الذوات كقيام زيد في قوله علمت زيدا قائما والذي يظهر في الجواب انه على الحمل
من حيث امتنع محلها في الجر بل بوجود المعلق وجهة الى الاصل **قوله** والمرأة المعلقة
التي اساء زوجها عشرتها في بعض الحواشي المرأة المعلقة التي فقد زوجها وقوله
بقوله التي هي لا من زوجها اي بحسب الظاهر لفقد زوجها ولا مطلقة لعدم
قدرتها على الزواج **قوله** وما ادري قبل عمرو ما البكا قبل عمرو خبر مقدم وموقعها
منصوب على محل ما البكا ومثال الجر اخ مقدر تقدم ما هي والكلام على ادري مع
وذا لا يجوز ويتبين له ان المعطوف جملة قول الرضي ولا مانع من عطف جملة اخرى
منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل اه وكمن ام لاحسن الى
بقوله اعلم انه اذا عطفت على محل الجملة انما تعطف مفرد الجملة لا اي
مفرد كان بل مثل معنى الجملة انه لا ترى انه تقول اعلم عمرو ذاك لا جزم مثال
كالجملة في المعنى ومعنى البيت ولذا ترى ان البكا مفعول وان مزايد
وان الاصل لا ادري موجعات فيكون من عطف المفرد وان الواو للحال وموجعات اسم
لا ادري وما كنت ادري قبل عمرو والحال انه لا موجعات القلب موجودة ما البكا
والبيت من قصيدة عامية جبر لكثير عزة وقولك يحتمل ان تكون تولت عيني او على
حقيقته باعتبار الدول ذهبت وما زالت وباعتبار انها استولت وتحكمت قال
المحشي ورايت بخط الامام ابي العباس احمد مرزوقا قول الفاسي جواز العطف على
محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصا ومن نص عليه ابن مالك
ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل **قوله** عبارة عن اسم
اي جزء اما ظاهر او مضمر مستتر او بارز وكان ينبغي للمؤلف ان يصف الاسم بذلك
اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار كونه صريحا وفرقا ان في مقابلته
بالمؤول اشعارا بان المراد به الصريح **قوله** او مؤول به اي بالاسم الصريح سواء كان
ان او بلا حرف سابك وتعنا ان المفتوحة وان الناصبة للفعل وما دون لو كي او
بغير كقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم الآية اي جعل سواء خبرا وما بعده
فاعل والمراد بالتاويل هنا معناه اللغوي وهو انه جمع اي او مرجع الى الاسم في اول
والفعل في اثناء باب وجملة الضمير الذي هو انه جمع نحو باسيد من الفعل والحرف
المصدري والا لخرج الفاعل الذي هو بعض الجملة كلا عجبني قيام زيد وما على المصدر
والوصف واسم الفعل والظرف والجار والمجرور ونا وملحقا بالفعل بالفاعل لا بالتشبيه

خ
معنى

وبهذا

وبهذا يسقط ما في التصريح من انه لا يؤول فاعل بالاسم من غير سبك وكذا تفسير
المؤول بالاسم بما اقترن بسابك لفظا او تقديرا **قوله** اسند اليه فعل او مؤول به فان
الذي يتوهم في مراده بالاسناد في هذا المقام مطلق النسبة وانه تعليق لا ضم كلمة
الى اخرى على وجه يفيد فيدخل ازيد في نحو قام زيد فاعل الصفات في بعض الاحوال
وفاعل المصدر والمشتق من الاسناد الاسناد بحسب ذاتها لكن يخرج من التوابع
العطف في فامشى فانه لا اسناد الى التابع الا فيه لا كونه تبعا واما بقية التوابع
فلا اسناد فيها حتى ابدال الذي عامله مقدر من جنس الاول على الراجح واورد عليه
انه لا يخلو اما ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي او ما يعم الذي هو المصدر واياما
كان فيه اشكال اما ان اريد الاول فلا نسلم ان الفعل الاصطلاحي واقع من
الفاعل او قائم به واما ان اريد الثاني فلانه حينئذ لا حاجة الى قوله أو مؤول ويمكن
ان يجاب بان المراد الاول والضمير في قوله واقع وقائم عائد عليه باعتبار مدلوله كذا
في الحواشي الياسينية نقلا عن المتوسط وفيه ان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة
وهو غير واقع من الفاعل ولا قائم به اللهم الا ان يقال المراد بالمدلول المدلول التضمني
الذي هو الحدث لا المطابقي وان الفعل الحقيقي ليس هو المصدر اعني اللفظ الدال
على الحدث وليس سلمنا انه هو فلا وجه للتخصيص السؤال الاول من شقي الاشكال
بالاحتمال الاول بل هو وارد عليهما اذ كما ان الفعل الاصطلاحي ليس واقعا من الفاعل
ولا قائما به وانما هو واقع من المتكلم اذ هو الموجد له وكذا لفظ المصدر تأمل **قوله**
او مؤول به المراد به ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو مثل
اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم
الفعل والظرف وعديله المجرور ان **قوله** مقدم بالاصالة انما يكون بعده حقيقة
او حكما كما في الفاعل المستتر فان تقدم عليه حكمي لان وجوده حكمي قيل ان اخر
التقدم في التعريف مع انه مستفاد من الاحكام ورد واجيب ~~س~~ بان الماخوذ في
الحد غير الذي يستفاد في الاحكام فان الماخوذ فيه تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل
بعده والذي يستفاد في الاحكام المراد به وجوب الموضوع كذا قيل وفيه نظر لان الحكم
ومتعلقه اي المحكوم به يتاخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا
نعم يندرج الدور بان يكون الحد بعضها اي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا المستتر
اليه فعله متقدم وجعل انه مستفاد بلفظ الفاعل اي ذكر اللفظ فيه ولا حاجة الى هذا

التغيير لاخراج المبتدا لان المستتر في نحو زيد قام الجملة لا الفعل وما فيها من اثر
الاسناد الى ضمير شيء انتساب اليه في التخفيف وفي المعنى على ما يشعر به في
التخفيف لانه الفعل الذي الكلام فيه واما المفرد خبره فالمستتر
اما جامدا او جملة او مركب لا فعل او يشبهه واعتباره في الحصر لاخراجهما فارجع
كذا في شرح الامتحان وكلام الموضح سعد الدين التفتازاني في بحث التقوي صريح
في ان المستتر الفعل وحده لان الفعل مستتر الى ضميره ومما يستتر ان زيد حيث
قال وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم
ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة **قوله** الثاني انه لا يلحق عامله
علامة التثنية ولا الجمع الخ ويلحق علامة التانيث حيث الزمها جمهور العرب
للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مؤنث ونفس علامة التثنية والجمع حيث لم
يلتزموها للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع لتوهم ان الالف والواو فيه
الفاعل ووجوده صورة تعدد الفاعل والاحتياج الى تاء التانيث اشد لان لفظ الفاعل
قد لا يعلم منه التانيث اذ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف
لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ابتعاد تامل **قوله** او مخرجي هم مخرجي
جمع مخرج جمع سلامة بالواو والنون فلما اضيف الى ياء المتكلم اسقطت نون الجمع
واجتمعت الواو التي هي علامة رفع مع ياء المتكلم واسبقت منهما
ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء الثانية وجاز حينئذ الفتح في الياء
المشددة تخفيفا لئلا يجتمع كسرتان وياءان وجاز الكسر على التقاء الساكنين
لان ياء المتكلم اصلها السكون وقد قرئ بهما قوله تعالى بمصرخي ومخرجي
مفرد وهو مبتدا مؤخر ويمتنع العكس لانه لا يخبر عن نكرة بمعرفة لان اضافته
لفظية غير محضة ويجوز ان يكون فاعلا سد مسد الخبر ومخرجي مبتدا لاعتماده
على الاستفهام لا يجري على جواز نحو في الفصيح على لغة اكلوني البراغيث قال
ابن مالك ولو روي بتخفيف الياء على انه مثنى غير مضاف لجاز ويكون فاعلا
ولا يصح جعل مخرجي خبرا مقدما وهو مبتدا مؤخر لئلا يكون اخبارا عن الجمع بالمفرد

اصل

قال

قال الشلوبين جعل جعلهم فاعلا نحو جيء لانه ضمير متصل كما لا تقول في قمت
قام انا وفيه نظر لان اخذ الحق في الافعال التي يتصل بها الضمير المرفوع بفعلها وايضا
فهي هنا مفعول بضمير المفعول ومفعولها المتكلم كذا في اللامع الصبيح شرح الجامع
شرح الجامع الصحيح للعلامة شمس الدين البرماوي **قوله** كقوله عليه الصلاة
والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقد نقل ان الواو فيه
ضمير لا انه حرف لمختصر رواه البزار ولفظه قال ابن مالك وهو مبني على
انها الجمع نطق بالمختصر مطولا ووافق الراوي على بعضه لغرض الاختصار
فيتعين ان تكون الواو والواو فيه في المختصر ضمير عائد على ما قبله وان الملائكة
ملائكة المذكور وهو اللفظ المذكور في المطول اذ لفظ المطول كما حكاه ابن غازي
ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهو بيان لما
اجمل في لفظ الملائكة المذكور اول الحديث وليس فاعلا للفعل في اللفظ المختصر كما
علمت وبهذا يسقط ما قاله ابن قاسم من ان هذا المختصر يتعين فيه كون
الواو حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر الا ان يدعى ان هذا الظاهر بدل من الواو والملائكة
المذكورون هم الحفظة على ما نقله القاضي عياض عن الجمهور وقال القرطبي
الاظهر عندي انهم غيرهم ويؤيده ان الحافظ ابن حجر قال انه لم ينقل ان الحفظة يفارقون
الانسان ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار قلت بل نقل ذلك
اخرج ابن ابي زمنين في كتاب السنة بسنده عن الحسن قال الحفظة اربعة
يعتقبون ملكان بالليل وملكان بالنهار تجتمع هذه الاملاك الاربعة عند صلاة
الفجر وهو قوله ان قرآن الفجر كان مشهودا واخرج ابو الشيخ بن حيان في كتاب العظمة
عن ابن المبارك قال وكل به خمسة املاك ملكان بالليل وملكان بالنهار يجيئان
ويذهبان وملك خامس لا يفارقه لا ليلا ولا نهارا واخرج ابو نعيم في كتاب
الصلاة عن الاسود بن يزيد النخعي قال يلتقي الحارسان عند صلاة الصبح
فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتكتب ملائكة النهار كذا
للسيوطي في تنوير الحوالك على موطأ مالك **قوله** من ادعى من يلحق الفعل
العلامات الخ قال العلامة الدماميني ينبغي ان يكون اصحاب هذه اللغة
يلحقون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا واذا قالوا قام الا اخواك
يلحقونها وجوبا كما يفعلون ذلك في علامة المؤنث الحقيقي واذا فصل

قام زيد وعمرو فينبغي الحاقها عند من يقوله وقد اسلماه فيعرف وجهه بان عطفت
با وقلت قام زيد او عمرو فينبغي امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان
غاية ما فيه ان الاحد الواحد غير معين فان قلت — قام اخواك او غلاماك
فينبغي ان يلحق لان الفاعل اثنان فقط وانما فقد التعيين فان قلت
قام اخواك او غلاماك او قام غلاماك او اخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم
يتحقق كون الفاعل اثنين والاول اولى بالمنع لانه قد عرفت الجمود ولا اقال
ارباب هذه اللغة قاما وقعد اخواك واعملوا احدهما فانهم يضمرون في
الاخر ضمير اثنين فيقال بكل من الفعلين الف ولا كذلك في احدهما ضمير وفي
الاخر علامة وانظر لو قلت قام غلاماك واخوك او عكسه فان الفاعل غير
واحد فلعله يفصل فيجيء ما اتصل بالعامل او يجوز الحاق علامة التثنية او الجمع
ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل اهـ قال المص في مغني اللبيب ومنع ابو حيان
ان يقال على هذه اللغة جاء ويقوم جاء لانه لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول
اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان الحاقها هنا اولى لان
الجمعية خفية وقد اوجب الجمع علامة التانيث في قامت هند لما اوجبوا في
قامت امراته واجازوا في غلبت العذر وانكسر القوس كما اجازوه في طلعت
الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا
من اتخذ الاية كون من فاعلا او علامة اهـ كلامه وتعقبه في الحواشي الهندية
بقوله وظاهر ما قاله فان ابا حيان منع واشترط عدم سماع من التركيب الممنوع
من العرب ولا يقدح في كلامه هنا القياس الفارق وذلك ان تجمع فيراعى
لفظه فلذلك يوتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من
فلا دلالة لها على الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل لا يستلزم العرف
رعايته ولا يلزم منه بل غالب امره ان يراعى لفظها في الامر اهـ والتزم به
وما استند اليه من تجويز الزمخشري ما منعه ابو حيان لا ينتهض ردا عليه
لكنه والمص معترفان بصوب مذاهب اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليهما
قوله او مخرجي هم الواو عاطفة ولذا كان الاصل تقديمها على الهمزة كسائر
ادوات الاستفهام للانصاحب الكلام المعطوف نحو فكيف تكفرون وفاين تذهبون
فانى تؤفكون لان الهمزة لها الصدارة وانه قدمت للتنبيه بذلك على اصالتها

حيث رجع بها الى الاصل في الاستفهام وهو التصور وزعم الزمخشري في ان
العطف انما هو على جملة مقدرة بعد الهمزة فيقدر في نحو افلم يسيروا امكثوا
ولا تقديم لبعض المعطوف من اعادة الاستفهام او تصوره او لسر من تقديم جملة
قبل العاطف كذا قيل وقال شمس الدين الكرماني في اللامع الصبيح ان تقديم الع
العاطف هنا ممتنع لانه جواب وارادة على قوله ان جئت فهو متم استبعاد او تعجب
فلا يستقيم العطف ولانه انشاء وما سبق خبر قال والحق انه انما اورد
الاستبعاد او نفي بالواو وعطفها على مقدر او تقديرها اسمعا ثم ومن حيثهم
واذا ادعت الحاجة الى مثل هذا التقدير فلا يستنكر للاسماء قرينة ذلك
وجود الواو العاطفة مع تقدر العاطف على ما يسبق **قوله** ان يكون المونث
حقيقة التانيث وهو متصل من العامل بغير الا انما يجب التانيث مع الفصل
لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض
من تاء التانيث كذا في شرح التوضيح للازهري وقد يقال لو كان الفصل
كالعوض من التانيث جاز الجمع بينهما واللازم باطل وكذا الملزوم وما لا ولى حذفه
والاقتصار على ما قبل قوله وصار الفصل الخ **قوله** والاول افصح ومثله
بخلاف المونث المجازي المنفصل فان الافصح فيه ترك التانيث اظهارا لفضل الحقيقي
على غيره وسواء كان الفصل بالا او بغيرها نحو فمن جاءه موعظة من ربه قال
الدماميني وسئلت عن قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة
كيف جاء على غير الافصح **قلت** يجوز ان يكون في كانت ضمير القصة
والجملة بعد ذلك مبتدا وخبر في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على
تسليم ما قاله من احسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة والذي يظهر
في خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير الحقيقي كثيرا ما ثبتته موقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي
موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة
والمسكنة وقوله والذين اذا اصابتهم مصيبة الآية وتقطعت بهم
الاسباب الى غير ذلك ووقع فيه مما ترك فيه العلامة نحو من خمسين
موضعا وظاهر الاستعمال يؤخذ لسان الحكمة فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن فتامله انتهى كلامه رحمه الله

قوله أن يكون العامل نعم وبئس مثل نعم وبئس غير متصرفة إذ اقتصر الجنس نحو صارت
المرأة خيرا من الرجل وصار قوله أي يكون الفاعل جمعا المراد به ما دل على جماعة
ليشمل اسمي الجنس والجمع فإنه يجوز فيهما التذكير والتأنيث نحو أورق الشجر
وأورقت الشجر وقوله تعالى وكذب به قومك وكذبت قبلهم قوم نوح لأنهما
في معنى الجماعة كذا قيل وفيه في التوضيح اسم الجمع بالمعنى وقال الحسيني نحو
الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي اهـ لا كثر في اشتراطهم لا يجا البعد
وإنه لا فرق في اسم الجمع بين المعرب والمبني ومثل بذي بعثت اللذون وذهب اللذون
ويؤيده ما قاله المرادي التوضيح في الجواب عن التذكير في إذا جاءك المؤمنات
من أن أل مقدرة ومع اسم جمع وظاهر أن اللاتي اسم جمع مبني قوله بمؤنث وعلى
معنى الجماعة يعني والجماعة مؤنثة مجازية كما صرح بذلك في التوضيح وهو يجوز
فيه الوجهان وحينئذ فرد أن يقال لا يحتاج في التذكير إلى التأويل بالجمع إذ لا
يشترط في تذكير المجازي التأويل بمذكر وأن يقال إن هذه المسألة ورد
من أفراد المسألة الأولى وداخلة فيها فكيف تعد مسألة مستقلة مقابلة
للأولى مع أنه لا مقابلة بين عام وخاص ولهذا اقتصر في التوضيح على الأولى
والثانية وجعل الرابعة مندرجة في الأولى حيث قال والثانية المجازي التأنيث
نحو وجمع الشمس والقمر ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع لأنهن في معنى الجماعة
والجماعة مؤنثة مجازية فلذا جاز التأنيث اهـ ويمكن أن يقال إن عد هذه مسألة
مستقلة بالنظر إلى الظاهر وعدم التأويل وجعلها داخلة في الأولى وجها
من أفرادها بالنظر إلى التأويل فلكل وجهة وأيضا فإن التأنيث على معنى الجماعة
والتذكير على معنى الجمع كما يجري عند الإسناد إلى ظاهر المذكورات يجري عند الإسناد
إلى ضمائرها من غير فرق وبه يسقط ما قاله اللقاني في حواشي التوضيح من أنه يلزم
على ظاهر دعواه أن العلة وجوب إلخ ضميرها في الثلاثة وتأنيث الفعل
المسند إليها فلا يجوز الغزو جاء ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاء وأولا
النساء قمن ولا حاجة إلى الجواب بأن الجماعة معنى مؤنث في الأفعال جمع في
المعنى فيجوز في ضمير ما أعاد الأفعال فيجمع ويؤنث فيؤنث الفعل له وما أعاد
المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع في نحو النساء قمن اهـ قوله
وجاءت الهنود قال بعضهم إنما يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في الجمع

لان المجاز الطارئ بالجمع في انتا وبانها الجماعة ازالة كما لم يعتبر تذكير الجمع في الى دعوة
لمثل ذلك اهـ قوله انتا نية ان يكون ضمير متصلا اورد عليه نحو قمت للمؤنث
وقمن فان الفعل لا يليه انتا، فما الذي يعدم الحاجة اليها لان الخطاب يعين
المقصود والنون متعينة للمؤنث بلا التباس واما ان يستثنا ذلك من كلامه
او يحمل على المستتر ويقال في المخصوص تتصل بالفعل بعض ما به وانما وجبت مع المضمر
لئلا يتوهم ان الفاعل منه منتظر فاذا قيل الشمس طلع ربما يتوهم ان
الم اذ طلع قريبا لانه منزلة العلة لانتهى نحو قامت وتهي تاء على تعم لغة الكلية
ابو اغيث فالاولى ان يعلل الوجوب لما ذكره الشنوي بقوله لا تانيث
المضمر الفاعل خفيا فالحقوا بالفعل علامة دالة على تانيث المستتر اليه
واورد ابو حيان على الوجوب المذكور نعم امراة هند ونعمت فان الفاعل
ضمير مؤنث متصل والتاء جائزة لا واجبة ويوخذ جوابه مما تقرر في المسالة
الثالثة وفي المسالة المجلس الرابع والستين من امالي ابن الشجري
ما نصه سالني سائل عن جواز طلع الشمس وامتنع الشمس طلع ووجه
امتناع هذا فقلت انما امتنع قولنا الشمس طلع لامتناع قولنا الشمس
طالع ووجه امتناع هذا ان الخبر حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره
وتانيثه وتثنيته وجمعه حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه فلما رفع
الفعل ونحو فاعل لحقته التاء وجوبا كما لحقت اسم الفاعل اهـ ومن خطه
نقلت ثم ان الوجوب المذكور باق بحاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت
هي وزيد كما يجب في قولك فامتنع هند وزيد كما يلزم التذكير في عكسه نحو
قام زيد وهند ووجهه انه مخالف لقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند
الاجتماع نحو زيد وهند قاما الا ان يقال التغليب خاص بباب الضمير
قوله ليس الفاعل في الحقيقة اهـ وان فاعلا بحسب الاصطلاح لان الاستثناء
المفرغ ما بعد الا فيه على حسب ما قبلها وحينئذ يرد ان يقال عد هذا الموضع
من المواضع التي يحذف فيها نوع غاية الاشكال وفي الجملة ان كان المراد
به الفاعل بحسب المعنى فمسلم ولكن ليس الكلام فيه وان كان المراد به الفاعل
بحسب الاصطلاح فممنوع اهـ قوله وانما هو بدل من الى هذا البدل مخالف
لسائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل

منه مع وجوب نصبه في بدل البعض لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء
من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالف العز للمبدل
منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء. قوله
ومما ذا ام المواضع الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل ونظمها
بعضهم فقال، وحذف فاعل رواه يمتنع، في غير
الاستثناء فاسمع واطع، كذا تعجب وباب النائب، ومصدر خذ مثله
بغير صاحب له ويبقى موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون
نحو ولا يصرنك وسادس وهو فاعل فعل المخاطبة المؤكد بالنون نحو اما ترين
يا هند وقد نظمهما الزنوشي فقال، تعجب ومصدر واستثنا، وباب
نائب فيما يستغنى، عن فاعل لفظا كذا اذا اسكن، وبعده مستكن بلا
مين، وسابع وهو ما اذا قام مقامه حال الان نحو فتلقيتهما رجلا رجلا
والاصل فتلقيتها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وانيب الحال منابه مقامه
وصار كالتشبيه الواصل وثامن وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف
لا من التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل
عنه وانما هو منفي عن غيره قوله وثالثهما فاعل المصدر كقوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة قال التفتازاني فان الفاعل فيه محذوف وليس
بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير قال الجلال السيوطي وعندي انه فيما
مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله
كما مر في باب المبتدا والمصدر الذي هو اصل المشتقات اولى على ان اطعام
في تاويل ان يطعم وهو تاويل يشتق كذا في النكت قوله والاصل في
الفاعل اي الاولى به ان يلي عامله في بابه بعده لكونه عاملا فيه مع
شدة احتياجه اليه حتى انه جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان
اللام في ضربت وضربنا دون ضربنا وضربنا وهذا لا يمنع
وجوب الولي وامتناعه بعارض فيما يجب وجوب الولي او امتناعه داخل
تحت الاصل فالتعبير بالاصل في هذا احسن من التعبير بالحق كما عبر به
بعضهم اذ هو يستعمل في الراجح غالبا فالعدول عنه اولى قوله
اما بالجنسية اي بدليل عدم صحة نعم زيد والتزام ان يكون الفاعل معه فيما

بما

بجنسها ولو كانت للعهد لما قيل نعم ذا الاوبر لقيل صحة نعم المراة هند ولو كانت
للعهد والمراة شخص معين لم يجز التذكير كما لا يجوز قام هند ثم ان القائلين
بالجنسية اختلفوا على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله
ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نبه عليه
كما نبه على الخاص بعد العام اشتمالا له ولغيره ونسب الى سيبويه وزيد بانه
الذي اتفق اذ قيل في نحو قولك نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو **واجيب**
بان المراد مدح الجنس وذمه ببعض انواع الكمال والنقص فلا تكذيب
والثاني ان الجنس مجاز لانه لم يقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع
الجنس مبالغة **قوله** كالكلمة الواحدة فقد يقال حيث كانا كالكلمة الواحدة
كان حق التاء ان تكون لاحقة بالفاعل لانه اخر الكلمة وان لم يكن ذلك
واجبا فليكن جائزا اما بالنسبة وجيئ الحاقها للفعل **واجيب**
بانه لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل
للدلالة لحقت الفاعل للزم عليه اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة
ولا نظير له في كلامهم او يقال لو لحقت الفاعل لعارضها اعرابه اذ كان
معربا لانه لا ينبغي ذلك اعرابه لفظا محا وفقط على سكون التاء الالطي والراعي
فان ما مر خفضا من السكون ولو اجري الاعراب على ما قبلها كان بمنزلة
اجزاء الاعراب في وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء مما لحقته فلذا لحقت
الفعل **قوله** فحقهما ان يتصلا اي الاولى فيهما الاتصال وقوله وحق المفعول
اي الاولى به ومذ الجملة لا تغني عنها ما قبلها لاحتمال ان يكون
الاصل في كل منهما والاولى به الاتصال كما نقل عن الاخفش افاده ابن قاسم
في حواشي منتقى التسهيل فان التفرقة من الفاعل ممتنع لانه من اتصل
احدهما فلا يتاتى اتصالهما معا الا ان يقال غرض الاخفش من كون الاصل
في كل منهما الاتصال اي لا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل اذ وان تقدم
الفاعل على المفعول كما في ضرب زيد عمرا بخلاف ضرب زيد في الدار عمرا فانه
اتصال بهذا المعنا هو **قلت** وانما يتوجه الاعتناء ان لو كانت
العبارة وحق المفعول ان ينفصل ويحتاج الى الجواب بما ذكر واما حيث
كانت العبارة وحق المفعول ان ياتي بعدهما فلا اعتناء تامل **قوله** وقد

يتأخر الفاعل عن المفعول أفاد بفحواه بين أمرين ما أن ذا الدليل انتفى أنه قد
لا يتأخر عنه اما للانتصار على أحد الجزئين أو لكونه ممتنعا **قوله** جاء الخلافة
الخ البيت من قصيدة لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي وفاعل
جاء ضمير يعود الى الممدوح ويروى قال والراوي للشعر وكأنه قال انال الخليفة
لما اراد منها للانتصار فيها او قدرت له من غير طلب اعتناء من الله وكأنه شرط
ان كانت له من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها احق بالخلافة
من غيره أو من حيث كان من الذين يعتني الله بهم فبلغه أعلى المراتب وروى
اذ هي له او وقال البغدادي في حواشي بانت سعاد وكذا رأيته في جميع
الروايات ولم ار فيه رواية او بالراء والعزو في تحقيق المغرور وكتاب التنبيه
وما مصروبة وموسى هو موسى بن عمران والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف
اي إتيانا كائنا كإتيان موسى **قوله** لو قدم لزم الخ يؤخذ من هذا التعليل
ان تقديم المفعول على الفعل غير ممتنع لانه معه اذا الضمير حينئذ متقدم لفظا
ولزال الامر في التجويز فقال **واعلم** انه اذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل ولا في المفعول المتقدم على الفعل
والمتوسط بينه وبين الفاعل وبهذا يظهر ان توسط المفعول ليس بجواب
كما درج عليه الشرح وعبارته مناسبة من هذا الدرس ذا الدلالة الذي
جعله واجبا هو تأخير الفاعل عن المفعول وذا الاصل ان يتقدم على المفعول
والفاعل ويتوسط بينهما فتأمله ويمكن ان يقال لما كان الواجب فيما اذا
اتصل بالفاعل ضمير المفعول احد امرين واما التوسط واما التقدم
صح ان يقال التوسط واجب غاية الامر انه ليس واجبا عينيا بل هو واجب
مخير **قوله** وذا الدال لا يجوز له في غير الابواب السبعة المشهورة وما ذكره
من عدم الجواز منها ليس متفقا عليه بل فيه خلاف وعلى القول بالجواز
نظير الابواب سبعة وقد جمعها بعضهم في **قوله**
ومرجع الضمير قد تأخرا لفظا ورتبة وهذا حصرا في باب نعم وتنازع
العمل ومضمر الشأن ورب والبدل ومبتدأ مفسره بالخبر وباب
فاعل بخلف يا خبير **قال** الرضي فان قلت بأي شيء الحامل
لهم على مخالفة وضع بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم

في ذي ذا الحال المفسر بان يذكر اولا لاشتباههما حتى تشترك في بعض الشائع
الى المفسر على الابهام ثم يفسر وانه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون في الحال
المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت
فهل هذا الضمير الذي في هذا الحال له سر يقتضي على حالة وضعه مع فاعل نعم
نكرة لعدم شرطها التعريف اعني تعريف المفسر قلت الذي ارى انه نكرة
كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يقتضي معرفا لا كنكرة فيه انتهى لما
كان في الاول لان التفصيل يحصل بعد ذكر فيما يقبل الوصول الى النفس
فيه لا يحصل الذي في النكرات وبهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها
بالنكرات وانما حكموا بتعريفه على وضع من التعريف لانه حصل فيه ان ما بانه يذكر
المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه
قوله كقوله تعالى ولنعم دار المتقين الخ ان قلت المتقين جمع متق والجمع في
جمع مذكر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كانا بمعنى الحدوث اما ما
هو بمعنى الثبوت فال فيه ال للتعريف لا يقال انه لم يقل او مضاف للمعرف بها حتى
يتجه السؤال بل قال او مضاف لما فيه ال وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول
لو كانت موصولة لم تكن الاضافة الى ما فيه ال بل لنفس ال ويمكن ان يقال انها
لما كانت منزلة من مدخولها منزلة الجزء وقد ظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة
ال المعرفة صح ان تنسب الاضافة الى ما بعدها **قوله** في نحو ضرب موسى عيسى
اي من كل تركيب كان فيه اعراب الفاعل والمفعول غير ظاهر ولا قرينة تبين من الاخر
وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى ياء المتكلم
او مختلفين بان يكون احدهما مقصورا والاخر موصولا مثلا **قوله** يحذف الفاعل الذي تقدم
مثل اول مرة الا انه يذكر ثم يحذف كما مر في التنازع فان قلت لم عبر عن الاضمار بالحذف
وهلا قال مثل اول مرة ثم يحذف الفاعل قلت للتنبيه على ان الفاعل عمدة محتاج
اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اوتي به **قوله** للجهل به قال الحفيد فيه نظر
لان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف وكل فعل يجوز له
ان يسند الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سائل وسام سائم وهذا الحق
يعود ذلك وقت ما اه وتعقبه الزملكاني في شرح التسهيل بان الشيخ بهاء الدين
السبكي حكى في شرح التلخيص انه رأى بخط والده الامام تقي الدين السبكي رحمه الله

ما نصه اذ يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وان كان الجائي اخص من شيء لان ايه
الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند ممتنع عرفا انتهى فلا ينبغي
في الاسناد فائدة ولعل شيخنا قد لاح له في جوابه قال وما اخذ الوالد رحمه الله ويلزم عليه الا يلغى
ان نحو هذا وعدمها وان لا فائدة للاسم فان التنكير دال على المعنى خاص وتكلمنا انما هو في
جاء جاء من حيث ارادة شيء خاص اهـ وعلى النظر المذكور فتامله اهـ كلام الرماميشي
وقوله فلا ينبغي في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند
اليه وذلك حاصل بمعرفة المسند اليه المذكور لا بمعناه ذاته متصفة بذلك المسند لا يخفى
لقائل ان يقول ان اراد عدم الفائدة بالنسبة للمتكلم فلا يفيد لان المقصود
للمتكلم بالكلام افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم
وان اراد عدم الفائدة بالنسبة للسامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه الا
بسماع التركيب فيستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما وان المقصود
الاخبار بمجهول الفعل لا يقال يتوجه انه لا حاجة حينئذ الى هذا الاسناد للاستغناء
عنه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة اليه لا يوجب عدم الفائدة وقوله وعلى هذا يتفرع
النظر فقد يقال انتفاء فهم المسند الخاص لا يوجب انتفاءه راسا لجواز ان يكون
له مسند اخر وهو كذلك هنا اذ يقال الجهل له انما يقتضي ان لا يصرح باسمه الخاص
به ولا يقتضي ان يحذف لجواز ان يعبر عنه باسم يشمله ويصدق عليه كانسان وحيوان
او ادمي او شيء او مخلوق اللهم الا ان يقال المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا
فلو علم انه انسان او حيوان او ادمي لم يكن مجهولا على هذا الغرض فلا يتوجه انه
يمكن التعبير عنه بغير الفاعل لانه مع معرفة دخوله تحت ما لا يكون مجهولا
على هذا التقرير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شيء او مخلوق لا يفيد لشدة
الابهام وعدم المعرفة **قوله** او لغرض اخ اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد
حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل اولا فيتصادقان
في الفائدة كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل
منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا بالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على هذا
الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة
اللسان عن الخطا في المقال فائدة ولا غرض اذ تقرر ذلك اعلم ان غالب المعرف على
الجهل من الجنس يمكن ان يجعل التعلم بالفاعل ليس غرضا من الحذف بل ولا فائدة له

قوله

قوله أو لغرض لفظي كالإيجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه
وتصحيح النظم أو إقامة وزن الشعر نحو عصرت مغيثا مغنيا أن أجرته وربما يدل
في ذلك التوافق في إعراب القوافي نحو فما من الأموات والإضراب كقول الشاعر
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ** يحور رمادا بعد إذ هو ساطع ** وما المال والأهلون
إلا ودائع ** ولا بد يوما أن ترد الودائع ** فإنه إن بني للفاعل اختلفت حركة الروي
وذلك من عيوب الشعر قوله أو معنوي إلى كالعلم به نحو وخلق الإنسان ضعيفا
والإبهام على السامع كقول مجيبي صرفته تصرف أيوم على مسكين والتعظيم
أو التعظيم للفاعل بصون اسمه عن لسانك وعن مقارنة المفعول كقوله خلق
زيد وقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي منكم بشيء القاذورة والتحقير كقوله طعن
عمر وقتل الحسين والخوف منه كقول الخائف من الحجاج قتل ابن عم والخوف عليه كقوله
ضرب المؤمن ومن المعنوية أيضا إثبات غرض السامع في عدم ذكر الفاعل لخوف منه أو
عليه أو كراهة سماع ذكره قال المصنف في أواخر الباب الخامس من مغني اللبيب ومما
من تقول النحويين على صناعة أهل البيان قوله وإن فرق الأمر إلخ هو مأخوذ
من قول حاتم ** أتيك أريد من أن تنال أكفهم ** إذا نحن أعرينا وحاجتنا معا **
والشجع الحرمى السريد قوله لأنه لا يتعلق غرض بذكره إذ فعل عدم تعلق
الغرض بذكره أو ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف ولا يكون غرضا معنويا
قلت المراد علم السامع بذلك ولا شك أنه مقصود حصوله من الحذف
فيكون غرضا قوله بما لا تغير مقامه المفعول به منه المنصوب على التوسع فلا
يقام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك
فيقال اختير زيد الرجال والأصل اختير زيد من الرجال والجمهور على المنع قوله
نائب الظرف أو الجار والمجرور ولابد ولا أولوية لواحد منهما على الآخر وقيل المصدر
أولى لأنه جزء مدلول الفعل في الجملة وقيل المجرور لأنه مفعول به بواسطة الجار
وظرف المكان ولعل وجهه أن المصدر وظرف الزمان كل منهما مدلول العامل في
الجملة فلا فائدة تامة في الإسناد لكل منهما والمجرور وقع خلاف في نيابته فكان أولى
بهذا الاعتبار ذكره في الحواشي المجموعة قوله لعدم اختصاصهما إذ فلا
تحصل الفائدة أما الظرف فيه الزمان والمكان المبهمين لم يفيدا شيئا يخصهما كما إلى
أن الفعل يدل على مطلق الزمان وضعا والمكان التزاما فلا فائدة في نيابتهما

بخلاف المختص منهما واما المصدر والمبهم كالمثال المذكور فانه مستفاد من الفعل
فيلزم عليه اتحاد معنى المسند والمسند اليه مع انه لا بد من تغايرهما بخلاف المختص
قوله خلافا للاخفش والكوفيين الخ في قولهم بجواز انابة غير المفعول به مع
وجوده وان كان الاخفش يشترط في جواز ذلك تقدم النائب والكوفيون الخ في
قولهم بجواز انابة غير المفعول به مع وجوده لا يشترطونه والحاصل ان في المسئلة
اقوالا ثلاثة المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين
والجواز بشرط تقدم النائب وهو مذهب الاخفش وبهذا يظهر ان الاستدلال بالآية
انما يصلح للكوفيين دون الاخفش بخلاف البيت فانه صالح للاستدلال لهما معا
قال ابن قاسم في حواشيه مثله انشاده والحق انه ان كان الغير اعتنى
في الكلام انيب ولو مع وجود تقدم او تأخر بل هو اولى والا امتنع كما افاده السيد
قوله وهذا الشرط ايضا جار الخ كما اشترطنا في المتعدي بحرف الجر فيه ومعنى
التصرف فيه ان لا يلزم له الجار طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ ورب ومعنى
الاختصاص حصول الفائدة اما باختصاصها بالاضافة نحو سير بزيد او بالوصف نحو
سير برجل حسن او بغير ذلك وبهذا يندفع ما قيل انه اهمل كلامه في الشرح عدم
اعتبار التصرف والاختصاص في الجار والمجرور تركيبه وكلامه في الاصل يشعر بذلك وكان
القائل فهم رجوع الاضافة الى المصدر والظرف وانما نبه في الالفية لان كانت كلمة
ايضا متأخرة عن قوله الجار والمجرور فتأمله **قوله** وانما رضي المنيب ربه المنيب
اسم فاعل من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي
ومعنا اسم مفعول من عنى بحاجته اهتم بها ونزل نائب الفاعل وقلبه
مفعول والمنادى فيه لخادم **قوله** ويحتمل ان يكون النائب مقام الفاعل
ضمير مستترا عائدا على الغير ان في حواشي الطيب قال صاحب التصريح في المجهول
في نصب قوما على يجزي قوما الجزاء انظر لانه فاعل او جر المفعول به تعين بالاولى
اي ينتصب لا غير ولم يجزى للدلالة المجهول على جاز وقال ابن الخباز يجوز
ان يكون التقدير ليجزي الخير قوما على الخير مفعول به في الاصل كقولك جزاك الله خيرا
واقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائز والتقدير ليجزي الجزاء على ان المقام
مقام الفاعل المصدر وهو بعيد قال صاحب الكشاف لان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل ومعه مفعول صحيح فاذا الخير مضمر كما اضمر الشمس في قوله حتى توارت

بالحجاب

78

قوله الطيب كلام اه الشمس توارت على دليل بالعشي عليه عرض اذ لان بالحجاب
وجب تغيير الفعل صحيح في ان صيغة المفعول فرع عن صيغة الفاعل وهو مذهب الخليل
وسيبويه والجمهور واحتجوا على ذلك باشياء منها قولهم سرى
في الدار الواو والياء فاجتمعا والاول ساكن وكان الواجب قلب الواو ياء
وادغام الياء في الياء لكن منع من ذلك مراعاة الاصل الذي هو ساير ومنها وورى
ومن اصولهم انه متى اجتمع في الاول واوان لازمتان وجب قلب الاولى همزة
فلو كان هذا الفعل اصلا لوجب همزه وان يقال اورى فلما لم يكن كذلك
دال على ان الاصل وارى بان قيل ليس فيهما دلالة اما الاول فلان المانع من
القلب مخافة اللبس اذ لو قيل سير لم يعلم اوزنه فوعل او فعل واما الثاني
فان سكون الواو الثانية من وورى او زيادتها خفية لم يجب لاجلهما قلب الواو
الاولى بخلاف قولك اواصل في تصغير واصل لان الثانية متحركة قيل خرج الشيخ
عبد القادر الرجلاني في شرح الايضاح بان العرب لا تنقض اصولها للبس
يعرض وقلب الواو لاجتماعهما على الصفة المذكورة من اصولهم المطردة فلا
ينبغي نقضه مخافة اللبس وعندي في هذا نظر وذلك لان ابا الفتح ذكر في
سر الصناعة انهم لم يقلبوا واو حنذوة بل يقولون حنذية مخافة اللبس بفعلية
بفعلية كحذرية وعفرية ولا شك ان قلب الواو المتطرفة ياء للكسرة قبلها من
الاصول وقد علل العدول عنه بخوف اللبس وكذلك التمانيني قال في
شرح الملوكي انهم لم يقلبوا في ضيون مع حصول الموجب اذ لو قالوا ضي لم يعلم
وزنه فيعل او فعل وهذا نظائر كثيرة في التصريف لا يحتمل هذا الشرح ايراده
عليهما واما سكون الواو الثانية فانه لا معتبر فيه عندهم وهذا من كلام القدماء
من اهل التصريف بان ذلك ينتقل جوهم من ابي عمر قلب اوعد والاصل ووعد
فقلبت الاولى لاجتماعهما مع ان الثانية ساكنة وذهب المبرد الى انه
قسم قائم بنفسه غير متفرع عن المبني للفاعل وحجته ان في اللغة العربية
افعالا كثيرة لم تستعمل الا مبنية للمفعول ولم يسمع فيها البناء للفاعل نحو
زكم وجن وعني بحاجته وفرد كم من ذلك تعليقه المعجمي بابا ولو كان هذا
فرعا للزم وجوب استعمال اصله فالا ليس بعجيب ولا يلزم ما احتج به المبرد لان ثمة
جموعا لم يستعمل لها واحد نحو عباديد وعبابيد واشباه ذلك وليس لواحد ان يقول

الجمع ليس فيها للواحد وكذا الحكم فيما لم يسم فاعله فاعرفه **قوله** بضم اوله
ماضيا كان او مضارعا الى اخره في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لابد من تغيير الفعل
المبني للفاعل والاصل فعل وغيره اي فعل دون سائر الاوزان ليعرف عن
اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة
الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب الخفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي عليه
في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن الحذف من الحروف
فليس بشيء لان المفعول عوض عنه وهو كذا قاله المولى سعد الدين وغيره في
شرح المحصول وقال واما في ما قبل الاخر فلئلا يلتبس بالفعل المبني
للفاعل الا ترى انه لو قلت يكرم بكسر الراء وهو مبني للمفعول لالتبس
بقوله يكرم وهو مبني للفاعل والضم ثقيل جدا وعند ان في الافعال ما اخره
يا ولو ضم ما قبلها لانقلبت الياء واوا ولو كسر لالتبس بالفعل المبني
للفاعل فعدل الى الفتح وكان اولى لانه يفضي الى الالف التي هي اخف
الحروف ولما تعذرت الكسرة فيما اخره يا حمل باقي الافعال عليه اه **قوله**
بتاء زايدة زيادة معتادة ما دل على معنى كلنا. تعلقت المسئلة بعلم
تاء [illegible] زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها وقيل **بعضهم**
الزايدة زيادة معتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما وتاء [illegible]
ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدي وانما هي الثانية مما اوله تاء
من يدي لانه لو لم يضم [illegible] مع ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لالتبس بالمضارع
المسند الى الفاعل المسند الى الفاعل المخبر بانا نحو انت تعلم زيدا تعلم
مضارع علم العلم المصاحب **قوله** قال الشيخ يشير [illegible] الى هذا ابو ذويب خالد
بن خويلد [illegible] مرابعة وقدم على النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فمات
النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه بليلة ادركه وهو مسجى وصلى عليه
وشهد دفنه صلى الله عليه وسلم وهو في هذا في قلبت الالف يا وادغمت
على لغة هذيل واعتقوا اسلموا او تخرموا ابنا للمفعول اي اخذوا بفا رحمته
المنية اذا اخذته والبيت من جملة الابيات يرثي بها بنين له خمسة ماتوا
في عام واحد بالطاعون وماتوا في خلافة عثمان وقبله

امن المنون وريبها تتوجع ، والدهر ليس بمعتب من يجزع ، اودى بني واعقبوني حسرة

تبعى

بعد الرقاد وعبرة لا تقلع ، فالعين بعدهم كأن حداقها ، سملت بشوك فهي
عور تدمع ، وبعـــد ، ولقد حرصت بأن أدافع عنهم ، فإذا المنية أقبلت
لا تدفع ، وإذا المنية أنشبت أظفارها ، ألفيت كل تميمة لا تنفع ، وتجلدي
للشامتين أريهم ، أني لريب الدهر لا أتضعضع ، وقوله ليس يعتب الدهر من
يقال أعتبه إذا أرضاه، وأودى هلك والحداق جمع حدقة وهو سواد العين وسملت
بسين مهملة فقئت والتميمة عوذة أو خرزة يعلق على الصبيان وريب الدهر
صروفه وحوادثه واتضعضع اخضع واتفق ان الحسن ابن علي عاد معاوية فلما
طلب الاذن له امر ان ينصب له على فراشه واخذ يستتر وتجلدي للشامتين اريهم
البيت فلما بلغت الحسن اي قام واخذ ينشد وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت
فاستحسن ذلك لكونهما من قصيدة واحدة ولحسن موقع الجواب من الابتداء كذا في
حواشي الشيخ عبد القادر البغدادي على شرح بانت سعاد للمص وقوله في
لبني له خمسة لعل الصواب سبعة كما يدل عليه قوله في قصيدة اخرى
الا يا رجل الدهر عنا المنون ، توفي البنات وكنت ابا سبعة كالبدور ، فردوا
واعين الحاسدين ، فمر واعلى حادثات الزمان ، كم للدهر امر يا الناقرين ،
لم ينعم رب هذا الزمان ، حسني اباد هم اجمعين ، وحسبك من حادثات بامرئ ،
يرى هالكين له راجعين **قوله** معتل الاوسط الاحسن معتل الوسط ليخرج
نحو عور فانه معتل وليس بمعل اذ المعتل ما كانت احد اصوله حرف علة ان ولم
يعل اي يغير والمعل ما غير فالمعتل اعم والمعل اخص **قوله** انه يتقدم اسم
المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد قال الرضي ومن شرط الاسم المنصوب ان
يتقدم او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه، وزيدا اخاه غلامه
ضربته اي لابست اهنت اخاه ضربت غلامه اه ويؤخذ من قوله ان يتقدم اسم
ويتأخر عنه فعل انه لا بد ان يكون متقدما فلو كان متأخرا نحو ضربته زيدا فلا يكون
من هذا الباب بل ان كان منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان كان مرفوعا فهو
مبتدأ والجملة قبله خبر، ويشترط فيه مع ذلك ان يكون قابلا للاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتمييز ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده
فان كان من جملة اخرى كجاء الذي زيد فاكرمه لا يكون مما نحن فيه لان العامل لا يتوسط
الا على ما موضع جملته وان يكون مختصا اي قابلا للابتداء به ليصح رفعه بالابتدا

وان تعين نصبه لعارض كصور موصوف النصب وعلى هذا بقوله تعالى ورهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه بل المنصوب موصوف على ما قبله بتقدير مضاف اي وحب رهبانية **قوله** ويتاخر عنه بفعل الاقتصار على الفعل لكونه الاصل والاجاز وصف الصالح للعمل فيما قبله كالفعل نحو زيدا انت ضاربه والاولى ويتاخر عنه عامل لان الاقتصار على الفعل يوجب ان يكون التمثيل غير جامع **قوله** لنصبه اي بان يصلح لذلك في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع وبه يسقط اعتراض صاحب التوضيح على ابن مالك في قسم ما يجب رفعه بين اقسام الاشتغال حيث قال ولم اذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لان حد الاشتغال لا يصدق عليه اه قاله اللقاني وقوله لنصبه يقتضي ان العامل اذا اشتغل مع ضمير الاسم السابق كقولك ان زيد قام اكرمته لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلام في التوضيح يقتضي انه منه ونوزع منه ما في شرح الجامع ومواضع وحينئذ فما نحن فيه مصدر ايضا **قوله** بفعل محذوف وجوبا لان الفعل المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فالثاني تاكيد للاول وان مفعول الاول محذوف بدلالة الثاني له اي اني رايت احد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول بفعل محذوف يفسره والجمع بين رايتهم للتعظيم وحينئذ فلا جمع بين **قوله** وفي الثاني جاوزت زيدا امررت به اشار به الى ان في التمثيل حذف ما له تنصبه بمعناه او في معناه اوللازم وما ورد عليه ان كون المجاوزة بمعنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور غير مفاد انه وقت التسمية وحينئذ فلا يكون مجاوزا ويورد **قوله** ٥

٥ اوعلى الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدارا ٥

واجيب

اذ لا يمكن تقبيل الديار الا وقت محاذاته لا وقت مجاوزته بان المفهوم من المرور والمعدى المعدا بالبا وهو الذي الكلام فيه المجاوزة بخلاف المعدى بفعل كما يتبين بان المفهوم منه المحاذات افاده الشنواني واورد عليه ايضا انه لا لزوم وبين اهانة زيد وضرب اخيه لانه تقول اكرمت زيدا وضربت اخاه واجيب بان المراد اللزوم العرفي لا اللزوم العقلي واهل العقل يعرفون ضارب اخي زيد مهينا له ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا لاخ انما ضربت اخاه ان اهانه

قوله

قوله ولا تقدر ضربت لانه لم تضرب الا الاخ ووقع في بعض حواشي التسهيل انه قال لو
قدرت العامل في زيدا ضربت اخاه لصار ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ح الا الضرب
كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي اه وهذا مخالف
لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب
معناه وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قاله العلامة
الدماميني في الحواشي المصرية وفيه بحث قوله لانها لا تحتمل الصدق والكذب
الخ ومن شان الخبر احتماله لهما ورد بان الخبر الذي شانه ذلك قسيم الانشاء لا خبر
المبتدا او ما يعمه المتاخرين كلاما لا باس بايراده وقال المبتدا اما ذات ينسب
اليه بطريق من الطرق حال من احواله وما يتعلق به وجه من الوجوه حكم من احكامه
ولهذا ان قلت ضربت زيدا او زيدا ضربته يحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي
الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه في الاولى
بيانه انه وقع عليه الفعل وفي الثانية ينسب اليه حال من احواله وحكم من احكامه
ولذا لا اصرحوا بان زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب على [illegible] فتقول
ومعنى الجملة الانشائية طلبها كان او غيره وان كان حاصلا معا لكنه قائم بالطالب
والمتمني فاذا قلت زيدا اضربه فمطلوب الضرب حقيقة قائم بك وليس حال من احوال
زيد الا باعتبار تعلقه به وكونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ولا بد
وان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه معنى الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه فتقول
في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه
فيستفاد معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق
والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتماله لهما بحسب المعنى الثاني انتهى
كلامه قوله كقولك قام زيد وعمرا اكرمته قال انه كنت اقول ينبغي ان يكون
الحكم كذلك اذا عطفت الجملة الفعلية على جملة الاشتغال نحو زيدا ضربته
وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما فرقا وهو ان النصب يشعر على صورة النصب الضعيف
في زيدا ضربته اذ الكلام يأتي بعد شيء ثم يأتي الفعلية بعد استقرار الضعيف في زيدا
ضربته اذ الكلام يأتي بعد شيء ثم يأتي الفعلية بعد استقرار الضعيف في الصورة ولا
كذلك العكس بان تقدم الفعلية تقديم ما يعضد عذر النصب ويشير عليه
قوله لا نحو اي بعض امثلته الملتبس بفتح الميم وكسر الباء كالذي ليس معه

لاحتمال الكثير والبعد الثانية زائدة لا الاولى وهذا لان الثانية لو كانت رابطة
الجواب والاولى زائدة لزم تقديم ما في حيز الجواب عليها وهو باطل لان الظرف
من قولك اذا معمول للفعل من قوله فاخرج عني واما اذا جعلنا فاء الجواب هي
الداخلة على عمرو والزائدة هي الداخلة على اخرج عني فهذا المحذور منتف ولخروج
خلاف الظاهر يقال لا تقلقي وترك الظاهر فان امسلكت ما لا كثير فان الخليفة يرجو
والعوض متوقع واما اذا امسلكت فلا خليفة يرجو ولا احد يكون عوضا عنه فهنا لم
يحن لم اخرج فاخرج عني **قوله** فالمناسبة حاصلة على كل تقدير فاستوى الوجهان
فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو السالم من التقدير والحذف عورض
بان النصب مرجح بقرينة واعترض بان ما ذكره من المعارضة غير مستقيمة فانا
لا نسلم انه يعتبر على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطفت مفردات الجملة
الثانية على مفردات الجملة الاولى فلا يتحقق بعد ذلك قال نجم الدين سعيد
اللهم الا ان يقال بتقدير النصب يتحقق القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز
ان يكون حينئذ من عطف المفردات **قوله** وليس المعنى انهم فعلوا كل شيء في
الزبر وهذا لان الجار والمجرور واقع في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لافعالهم لم يفعلوا فيها وهذا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة الشيء مع انه خلاف
الظاهر الا انه فات المعنى المقصود ان كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقة لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحف اعمالهم
مفعول لهم **قوله** في باب الاعمال الاول ناظر لاول الامر والثاني لاخره **قوله**
عاملان قال ابن قاسم في حواشيه منهج السالك وهذا ولو محذوفا ومبنيا لغيبة
كقولك زيد في جواب من ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول فيضمر في الثاني
فتقول اياه زيدا بانفصال الضمير لعدم ما العامل قبله اجع اهو ووقع في
التصريح التقييد بكونهما مذكورين ولا بد ان يكون بينهما ارتباط كما صرح به
بعد ليتحرز عن الجملتان كالجملة الواحدة فلا يجوز قام قعد اخواك قال ابن قاسم
وهل يكفي الربط بحرف او ينبغي نعم وفي المغني انه يقوم مقام الربط بالعاطف
عمل او كونهما نائبين كما نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وكون
ثانيهما جوابا للاول اما جواب سؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

فصل
باب التنازع

اوجواب

او جواب شرط محذوف بنحو اثوب اي غ عليه فلا **قوله** فاثر كذا وقع في عبارة ابن عصفور
وقال الصبغ في الحواشي وهو يوهم انه سمع في اكثر من ثلاثة وليس كذلك اجمالا ولى ان يقال
عاملان او ثلاثة قال الدماميني في شرح التسهيل قلت انشد الشيخ نجم الدين سعيد
في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع اكثر من ثلاثة قول الحماسي ،
قوله بعفرت ولم ابغ الثر عند سابيا ، طلبت ولم ادرك بوجهي ويثنني ،
كما صليت وحمت اي قد اشتهر السؤال عن موقع التشبيه في قوله كما صليت على
ابراهيم مع ان الغالب ان المشبه دون المشبه به والواقع هنا عكسه لان محمدا صلى الله
عليه وسلم وحده افضل من ابراهيم ومن ابراهيم لاسيما قد اضيف اليه آل محمد صلى الله
عليه وسلم وقضية كونه افضل ان تكون الصلاة المطلوبة افضل من كل صلاة حصلت
او تحصل لغيره **واجيب** عن ذلك باجوبة منها ان التشبيه انما هو
لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدر بالقدر فهو كذلك كقوله تعالى انا اوحينا اليك
كما اوحينا الى نوح وقوله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فان المختار
فيه ان المراد اصل الصيام لا وقته وعينه وهو كقول القايل احسن الى والدك كما
احسنت الى فلان ويريد بذلك اصل الاحسان لا قدره ومنه قوله تعالى واحسن كما
احسن الله اليك ورجح هذا الجواب القرطبي في المفهم ومنها ان قوله اللهم صل
على محمد مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه متعلقا بقوله وعلى آل محمد وتعقبه
ابن دقيق العيد بان غير الانبياء لا يمكن ان يساووا الانبياء فكيف يطلب لهم صلاة
مثل الصلاة التي وقعت لابراهيم وآله والانبياء من آله واجاب عنه البلقيني بان
خشية الصلاة على الاول بالصلاة على ابراهيم وآله ليس تشبيها في القدر ولا في
المفهوم حتى يقال ان غير الانبياء لا يمكن ان يساووهم بل التشبيه هنا في اصل الصلاة
وفي القدر مشترك بين الانبياء والآل اعني مطلق الصلاة واذا كان كذلك فلا يلزم
من طلب الصلاة للآل كالصلاة على ابراهيم وآله ان يكون طلبا لما لا يمكن وقوعه
وهو المساواة فيسقط السؤال اه **وقد** نقل العمراني في البيان عن الشيخ ابي حامد
انه نقل هذا الجواب اعني الجواب الثاني عن نص الشافعي حيث قيل له رسول الله
صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء فكيف قيل في الصلاة عليه اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم وعلى [illegible] فقيل قوله اللهم صل على محمد كلام تام وقوله وآل محمد عطف
عليه وكما صليت على ابراهيم راجع للذي يليه وهو آل محمد لاكن تعقبه الزركشي بانه

مخالف لقاعدة الاصولية في رجوع التعلقات الى جميع الجمل بان التشبيه قد جاء
في بعض الروايات من غير ذكر الال والله اعلم ومنها ايضا دفع المعرضة المذكورة اولا
وهي ان المشبه به يكون ارفع من المشبه وان ذا الال ليس كذلك بل قد يكون التشبيه
بالمثل والدون كما في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة واين يقع نور المشكاة من نوره
تعالى ولكن لما كان المراد من المشبه ان يكون ظاهرا واضحا للسامع حسن ان يشبه
النور بالمشكاة وكذا هنا لما كان تعظيم ابراهيم وءال ابراهيم بالصلاة عليهم
مشهورا واضحا عند جميع الطوائف حسن ان يطلب لمحمد وءال محمد بالصلاة عليهم
مثل ما حصل لابراهيم وءال ابراهيم ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله في العالمين
وانما لم يقع في العالمين الا في ذكر ءال ابراهيم دون ذكر ءال محمد قاله في القول البديع
في الصلاة على الحبيب الشفيع ومن خطه نقلت **قوله** وهنا لا معمول اي
غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا والاحتراز بالقيد الاول عن نحو زيد جاء
وذهب اخوه لانه يلزم عليه اسناد احد الفعلين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم
عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما تلبس بضميره قال ابن قاسم
واقول فيه نظر لان الارتباط حاصل بالضمير المرفوع العائد على الاخ المضاف الى ضمير
زيد وقد اكتفى الموضح يعني ابن مالك في التسهيل بمثله في الربط ومثله بقوله
تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اذ ازواجهم قد اكتفى بضمير
الازواج المضافة قال بعضهم ولذا نقول ان الفساد المذكور حاصل في نحو قولك
زيد ضربت واكرمت اخاه مع ان التنازع فيه ليس في مرفوع وكذا الفساد في نحو قولهم
زيد احسن واحسن اليه ابوه مع ان التنازع فيه ليس في منصوب سببي مرفوع فلا معنى
للتعبير المذكور واجاب الدماميني بانه يمكن دفع هذا بالتخصيص الشمني اي
تخصيص جواز التنازع في المنصوب بان يكون في العاملين ضمير عائد على الاسم الاول
في ضمير السببي نحو زيد ضربني واكرمت اخاه او ضربت عمرا واكرمني في داره اخاه بخلاف
ضربت واكرمت اخاه وتخصيص امتناع التنازع في السببي المرفوع بخلو العاملين
عن الضمير المذكور نحو زيد قام وقعد اخوه بخلاف زيد قام في داره وقعد عنده اخوه
واقول هذا يقتضي ان التعبير بالمرفوع لا معنى له اذ الاعتماد على وجود الرابط
وعدم وجوده كما عند غيرهم فلا فرق والسببي بين مرفوع ومنصوب تدبر والاحتراز بالقيد
الثاني عن نحو قوله ما طاب قلبي واطمأن ونعمه الا كواعب بن منزل ابن شبان

فانه

فانه ليس من التنازع بل هو من الحذف من الاول لدلالة الثاني ووجه ذلك انه يلزم عليه
اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ويلزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب
على حاضر فيجعل من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني ويحمل كما في شرح التسهيل
على انا ولي ما قام احد وقعد الا انا محذوف لعلم احد والتفريغ بقصد وذلك لدلالة المعنى ولا
والاستثناء عليه والاحتراز بما لم يرفع عن المنصوب فانه لا يمتنع وقوع التنازع
فيه نحو ما ضربت واهنت الا زيدا او كعل الفرق اي التنازع فيه في نحو من الامثال
فضلة لا يحتاج الى تقدير ضمير لاستقامة الكلام بدونه بخلاف المرفوع فانه عمدة يتوقف
صحة الكلام على تقدير ضمير **قوله** الا ان لو تدل على امتناع الشيء اي الجواب لامتناع
غيره اي الشرط هذا هو المشهور لجمهور العربية وقد اعترض ابن الحاجب فيما قيد بان
الشرط سبب والجواب مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب متعددة فقال بل الامر بالعكس اي انها تدل على امتناع الشرط
لامتناع الجواب لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه قال الازهري
ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الالهة واستحسن المتاخرون كلام ابن الحاجب وعبروا في
توجيهه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم ورده المولى سعد الدين في المطول والمختصر بان
قولهم ان لو لامتناع الجواب لامتناع الشرط ليس معناه انه يستدل بامتناع
الشرط على امتناع الجواب حتى يرد عليهم ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب
انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الجواب في الخارج انما هو
بسبب انتفاء الشرط فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الازهري ان قولهم لولا امتناع الجزاء لوجود الشرط نحو لولا علي لهلك عمر
معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ولهذا صح مثل قولك لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ يريد ان عدم الاكرام بسبب عن
عدم المجيء قال الحماسي « ولو طار ذو حافر قبلها « لطارت ولكنه لم يطر « ولو كان معناه
على الاستدلال كما هو رأي اهل المعقول لما صح اداة الاستثناء نقيض المقدم لا

ينتفي شيئا قال وأما أرباب المعقول فقد جعلوا كلا من إن ولو ونحوهما أداة قياس
للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد إلى القطع بانتفائهما ولهذا
يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج وهي عندهم للدلالة على أن
العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم من غير تعرض
إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا
الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو
الشائع المستفيض **قوله** وهو منحصرة أي المراد الضمير الراجع إلى المفعول باعتبار
إرادة الجنس ولذا مع مراعاة التقسيم رجح الإخبار عنه بمتعدد أعني خمسة نظير
الكلمة اسم وفعل وحرف فكان مع ما قيل أن إرادة الجنس لا تقتضي الإخبار بمتعدد
من الواحد ولا جاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الاندفاع أن محل عدم جواز ذلك
حيث أريد الجنس فقط وإلا حيث أريد معه التقسيم فلا مانع ألا ترى إلى صحة قولك الرجل
ثلاثة عربي وعجمي وحبشي للإرادة أفراده بشرط **قوله** وهو ما وقع عليه فعل
الفاعل أي دال ما وقع عليه إلى آخره أي المفعول به عبارة عن اللفظ الدال على
المدلول الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ
باعتبار الإعراب والبناء لا عن مدلولاتها والمراد من قوله ما وقع وقد يقال لا حاجة
إلى اعتبار المضاف المحذوف لأنه كثير ما تجري صفات المدلولات على الدوال والمراد من
قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ما ذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه فخرج نحو زيد من
زيد ضربته إذ المراد بذكر لذلك وإنما ذكر ليدل على ما أسند إليه حال من أحواله كما تقرر
في محله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكما فخرج
به مثل زيد في نحو ضرب زيد على صيغة المجهول لعدم اعتبار الإسناد إلى الفاعل
المذكور فيه ودخل نحو زيدا من أعطي زيد درهما لوقوع فعل الفاعل الحكمي لأن اعتبر
إسناد الفعل الذي عليه إذ نائب الفاعل في حكم الفاعل ونزل منزلته فهم ما يرد على
الفاعل ونحوه مع ما قيل لو حذف الفاعل وقال ما وقع عليه الفعل
لكان أخصر قيل على أنه لو قال ذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيلزم خروج
شبه الفعل والمسامحة في إسناد الوقوع إليه وفيه نظر إذ المتبادر حينئذ من
لفظ الفعل اللغوي إذ هو الذي يقع حقيقة على المفعول لا الفعل الاصطلاحي
إذ إسناد الوقوع إليه مجاز من إسناد ما للمدلول للدال والأصل المتبادر الحقيقة

على ان اللزوم المذكور لازم على العبارة الاولى ايضا خصوصا وقد حمل الفاعل فيها
المتبادر الفعل الاصطلاحي من غير فرق خصوصا على ما هو فاعل حقيقة وهو الفاعل
الاصطلاحي او حكما وهو نائبه فتأمل قوله وقد استشكل بقول الامام ضرب زيد او كما
نحو ضرب زيد اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذا نحو عبدت الله وشابهت زيدا
وضرب زيد عمرا اذا كان كاذبا **قوله** واجيب بان المراد بالوقوع تعلقه بما له دخل
فيه اورد عليه انه اذا كان المراد بالوقوع ما ذكر يلزم ان يكون التعريف غير مانع لصدقه
على الفاعل والزمان لان الفعل قد وقع عليهما بهذا المعنى واجيب اما على النقض
بالفاعل فبان ما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا
والتعلق خاص بالفضلات كما صرح بذلك السيد في حواشي المتوسط على ان المعتبر فيما
ذكر هو وقوع فعل الفاعل لا مطلق وقوع الفعل وحينئذ فلا نقض بالفاعل ولا حاجة
الى ما ذكره السيد كما قيل وربما يقال قد يتجه النقض بالمجرور من قولك استخرج زيد وعمر فانه
يصدق عليه انه قد وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به ويحتاج في دفعه الى ما ذكره
السيد او الى جعل كلمة ما عبارة عن منصوب واما على النقض بالزمان فبان المراد
من الفعل والفاعل الحقيقي والحصر لا يتوقف تعلقه على الزمان كما وقع في الحواشي
الباسينية وفيه انه ان كان المراد بعدم توقف تعلقه على الزمان كذا وقع في الحواشي
الباسينية وفيه انه ان كان المراد بعدم توقف تعلقه عليه انه يمكن ملاحظته
في نفسه من غير ملاحظة زمن وقوعه لكونه ذا رجاء عن مفهومه وليس معتبرا فيه
فمسلم لكن الفعل المتعدي بالنسبة الى المفعول كذلك فانه بالمثابة مع انه قد
حكموا بانه يتوقف تعلقه عليه وان كان المراد انه لا يمكن تعلقه وتحققه بدونه
بخلاف الفعل المتعدي فانه لا يمكن تحققه بدون مفعول فهو في غاية السقوط وبعيد
من العبارة جدا **وقد اجاب** العصام رحمه الله عن اصل الاشكال
باعتبار صورة النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه وقوعه عليه عبارة
العبارة تدل على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالتها عليه لم يصح
دخول حرف النفي نفي الوقوع وفيه ان النقض بصورة النفي ولا دلالة
للعبارة فيها على الوقوع واعتبار المنفي بدون النفي لوجب الخروج عن محل الاشكال
بعد ان ثبت انما يتم في صورة الكذب تأمله نعم في ان يتناول التعريف المفعول
الاول في باب علم والثاني في باب اعلم نظرا اذ العلم والاعلام انما يقعان على

غيرهما بالمعلوم في قولك علمت زيدا قائما هو النسبة الواقعة بينهما اعني قيام
زيد والمسلم في قولك اعلمت زيدا عمرا قائما هو الاول والثاني والثالث مع علم نسبة
اي تعلقا بالنسبة الكائنة بينهما كذا في الحواشي الباسينية ويمكن ان يجاب
عنه بان العلم والاعلام لما ان تعلقا بالنسبة وتوقف تعلقهما عليهما
وذلك معنى الوقوع كما قيل فيكون داخلين في التعريف الا ترى ان زيدا في المثالين
متعلق بضرب وان لم يتوقف تعقله عليه اي من حيث كونه شخصا ما لا من
حيث خصوصه وتعينه فاندفع ما قيل ان امثال مثل المسجد في ضربت
زيدا او عمرا من تغليب غير الا يتوقف تعقل الفعل عليهما للاستغنا به عنهما فلا
يكون مفعولا به فتدبر **قوله** اصله ادعو عبد الله كون الاصل ذلك لا يستلزم
كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد بالفعل فيهما الانشاء فاندفع ما قيل
ان دعوى الحذف واثباته الحذف عنه يستلزم كون جملة النداء اعني يا عبد الله
خبرية كاصلها وذلك الاخلاف المقصود لان كان الاولى تعبيره بلفظ الماضي
لكون الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وكون الاصل ذلك
اولى من قول سيبويه ان الاصل يا ادعو اما اولا فلانه فيه الجمع بين العوض
والمعوض عنه واما ثانيا فلانه يقدر ادعو انسب بمقام النداء من تقدير اعني واما
ثالثا فلان تقدير الفعل مقدما اولى لكونه الاصل من تقديره مؤخرا وذلك انه انما قدره
مؤخرا لانه يرى ان المنادى مختص من بين امثاله بالنداء فكان المناسب تقديمه للاختصاص
قوله الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني بفتح
بهو معنى اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا يلزم من نصب المشبه
بالمضاف بين ان يكون علما او نكرة مقصودة او غير مقصودة لان النصب انما هو للمشابهة
وهي حاصلة في الجميع واما **قول** الشعري في شرح لامية العجم ان زيدا
من قوله يا وزيدا الشمس عين كل كريم بعثت صبوا في ايامه الاول منصوب على انه
نكرة مقصودة ففيه بحث بل هو منصوب بسببه بالمضاف لانه عامل فيما بعده على
حد قولك يا طالعا جبلا والتنكير هنا لا اثر له في النصب الا ترى انه لو كان
المخاطب شخصا معينا لكان النصب واجبا لكونه معمولا قوله على ان ذلك
هو التشبيه لا التنكير فالعلامة البدر الدماميني في نزول الغيث **قوله**
سواء كان معرفة قبل النداء بالعلمية كزيد وعمرو او نكرة قبل العلم اذا اريد اخا به

نكرة

نكرة، وإنما أوجب بعضهم على تعريفه بعد ما ألغي واحتج بأنه لما كان المقصود من الإضافة تعريف
المضاف أو تخصيصه نوى تنكيره لئلا تكون الإضافة ملغاة بالعدم فاشترط تعريفه بخلاف
النداء فإنه ليس المقصود منه إلا اتصال المخاطب وإصغاؤه لا إلغاء الكلام فلا حاجة
إلى نية التنكير **قوله** على لفظه أي حركة لفظه والمراد بها ضمة البناء ملفوظة أو
مقدرة في نية المقابلة بالمحل يشمل نحو يا سيبويه العلم فإنه يجوز في تابعه الرفع
مراعاة لضمة البناء المقدرة والنصب مراعاة لمحله ولا يجوز الجر مراعاة لحركة البناء
اللفظية لعدم شبهها بحركة الإعراب لثبوتها وعدم عروضها فقد اجتمع فيه الحركات
الثلاثة الكسر والضم والنصب وإن كان الأول لفظا والثاني تقديرا والثالث محليا
وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزا، يا عالم النحو يا من نحوه فصحا، أسأل المعاني وما في
الناس في الحكم، ما كلمة نصبت مضمومة وغدت، مكسورة في زمان غير منقسم،
فأجاب عنه الشنواني بما حررته لكونه هو المقصود بالسؤال **بقوله**
الحمد لله منشئ الخلق من عدم، حمدا جزيلا على إحسانه العمم، يا سيبويه
لضم وموضعه، كسر وفيه انكسار غير منقسم **قوله** جاز فيه الرفع على لفظ
المنادى قال الرضي اعلم أنه إنما جاز الرفع حملا على اللفظ لأن النصب في توابع
المنادى المضموم كان هو القياس لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في
إعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك تقول جاءني هؤلاء الكرام برفع الصفة حملا على
اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة هي الحركة تحدث في المنادى
بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك
فتحة لا رجل بالنسبة للرفع جاز رفع التوابع المعربة لأنها كانت تابعة للمرفوع
وقلل شيئا من استنكار تبعيته حركة الإعراب لحركة البناء الذي هو خلاف الأصل
كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المعرب لأنه لو كان منادى لضم لشبه الرفع
إلى الضم بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب وفي الحواشي
الهندية وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج
الدين التبريزي على استشكال ذلك بأن الحركة الإعرابية إنما تحدث بعامل ولا
عامل هنا يقتضي إحداثه للرفع ضرورة أن المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو
إشكال منقدح وتقريره أن الإشكال لأن حركة التابع على مقتضى قولهم إعرابية وهي
إنما تحدث بعامل وهو لا يخلو إما أن يكون العامل في المتبوع أو نظير العامل في المتبوع إذ هو مثله

وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حيث التركا لعامل في وجه لا يلتفت اليه
ولا يعول عليه وقولهم تشبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع
السؤال شيئا من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا فلو قيل بان ضمة حركة
بناء لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولا يرد الاشكال اصلا وبه يسقط ما وقع في
حواشي الشمني وغيرها فان العامل فيه عامل باعتبار تكييفه بكيفية البناء
للمجهول ونحوه ويقدر مبنيا للمجهول **قوله** فما كعب ابن امامة وابن سعدى كعب
هذا هو كعب ابن مامة الايادي وهو الذي اراد جرير بقوله فما كعب الخ وكان من اجواد
العرب ومن جوده انه اثر بالماء على نفسه حتى مات عطشا وكان من حديثه انه خرج
في رفقة ومعه رجل من النمر بن قاسط فقل عليهم الماء فجعلوا ما كان بقي معهم من
الماء الى رجل يقسمه بينهم بالسوية فكانوا يضعون حجرا مستديرا في اناء ثم يصب
عليه من الماء ما يغمره ويدفع الى كل رجل حظه ويسمى ذلك الحجر المقلة وذلك
الفعل التصافن فكان الساقي اذا اراد ان يسقي كعبا حظه من الماء نظر النمري الى
كعب نظر راغب مستعطف فكان كعب يقول للساقي اسق اخاك النمري فلم يزل
يفعل حتى جهد كعب وضعفت قوته وهم قد قربوا من موضع الماء فيشي كعب بزاله
وقيل له رد فقد وصلت الى الماء فلم يكن له نهضة ومات هنا **قوله** ووجه رفع الظام
الخ على انه نعت لازم اعتاب للعلة ونصبه مراعاة لمحله واستشكل كونه نعتا
لازما مع انه يشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون معرفا بال كما نبه عليه في حواشي
التسهيل **واجيب** بان الظام اي لعله موصول وهو في حكم المعرف وبانه
صفة لمحذوف **قوله** يا زيد زيد اليعملات هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل
وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية في اوله والميم
وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل وقد يطلق على الجمل ولا يوصف بهما انما هما
اسمان والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة **قوله**
قال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الاول عليه مقتضى كلام المصنف
انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه **قال** واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول يعني
في قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم وقد ذكر في توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول

محذوف

محذوف التنوين للاضافة وكذا الثاني مع انه ليس بمضاف ويشهد لسيبويه بالاول
المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في الاول بالجر لتأكيد اللام المقحمة وانما جيء
بتأكيد المضاف ليفصلها بين المضاف والمضاف اليه لا بغير المضاف اليه لئلا يستنكر
بناء الثاني بلا مضاف يليه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بناء الثاني ولا مضاف اليه
ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز
الفصل بينهما الا في الضرورة وخص الكلام بالضرورة خاصة في الاغلب لانه سماعي والاول
بلغة وحكى كثيرا كان الثاني من الاول وكأنه لا فصل اهـ كلامه **قوله** وعن بعضهم
ان التزم هذا البعض هو ابن جني على ما نقله العيني فانه قال قال ابن جني والتزم
في هذا الموضع شيء وذلك انهم لما تم عليه خفية قولهم وحلت انفسهم
وخف كلامهم فكان هذا من مواضع الاختصار ورد **قلت** هذا منه اعتذار
لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه حيث ردها **ابن عباس** بقوله لما اشتغل
اهل النار عن الترخيم جاز ما فيه للتعجب وفيه معنا النص مثاله قوله تمنى كان
في شدة اشتغل عنها بما لا يفيد ما اشتغل عن هذا اما يصلح عن هذا اما انت فيه من
الهول والشدة وخلاصتها عذرا ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف
بل عن العجز وضيق المجال اهـ وهذا الكلام يقتضي ان القراءة بالرأي باطل وانه والله
بلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه ولا
حاجة للاعتذار اذ القراءة سنة متبعة **قوله** والثاني ان يكون علما
الى ما اشترطا العلمية في الترخيم لما ثبت في نداء العلم فناسبه التخفيف والترخيم
مع انه يشعر ثم يكون فيما الغير عنده دليل على ما نفى وانما اشترط فيه ان يكون
زائدا على ثلاثة احرف لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا على اقل بنية
الاسم المتمكن اي الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو لبس ويد فان النقص
فيه وان كان بلا علة لانه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به ولا يرد ايضا
نحو عم وشي وعصا فانه وان كان قياسيا لانه لعلة ظاهرة تكون ملجئة الى
الحذف وما يتخيل من ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من
ثلاثة احرف كمن وما مندفع بان البناء فيه عارض فصون حكم الاعراب وضمته
تشبيه المرفوع بان قيل قد مضى ان ما كان مؤنثا بالتاء يجوز ترخيمه وان لم يبق
على ثلاثة احرف بعد الترخيم نحو ثبة وشاة فما بالهم اغتفروا اخذ الحرف فيه دون العلم

فاجاب ان بقاءه على حرفين بعد ترخيمه ليس هو لاجل ترخيمه بل مع انتفائه ايضا كان
ناقصا على الثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لا تكون الا متحركة بما قبلها بحيث صار معتقب
الاعراب **قوله** ولا يجوز في نحو عبد الله وشاب قرناها ان يرخما اما الاول فلعدم ترخيمه
لوجهين احدهما ان المجموع اي فيه انزل بالنداء ونقله من الغيبة الى الخطاب
فيا ونس التعظيم بالتعظيم والمضاف باق على اعرابه والثاني ان المضاف اليه توجب
اعرابه والترخيم يستدعي اعرابه بناء لان ما بقي من الكلام لا يعرف لعدم التمام واما
الثاني فلانه محكي على اعرابه الاصلي في الانفصال كل كلمة عن الاخرى من حيث اللفظ
فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء كذا في شرح الفصول **قوله** وتسمى لغة من لا
ينتظر الخ قال الدنوشري وتسميته لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من
لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاولى تسمى لغة
من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه لكان احسن كما لا يخفى على ذي لب انتهى
كلامه **قوله** ان يكون المحذوف تسميته كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها
فبعض كلمة لا كلمة **قوله** نحو زمان بعد مع فيه ثم تمامه وبعد انطاق والشباب
المرهم **قوله** والغالب استعماله مجرورا باللام مفتوحة اما جرها فلاجل
تنصيصه على الاستغاثة واما فتح اللام فلاجل الفرق بينه وبين المستغاث
من اجله فان قيل هلا عكست الحال والفرق حاصل قيل الاول منادى والمنادى واقع
موقع المضمر واللام معه مفتوحة والمستغاث من اجله لم يقع ذلك الموقع
فكانت لامه مكسورة **تنبيه** لم كسر واللام وفيما لم يكن ليس انه المستغاث
به الاول والمستغاث من اجله هو الثاني ولا يجوز عكس الحكم لامتناع الفصل بين
حرف النداء والمنادى لانه اكثر من اول الامر احوله والثاني وايضا فالمنادى
اكثر شبها بوقوعه موقع المضمر حكما وهو البناء والمستغاث به معرب ولابد من
التشابه بينهما في الحكم فكان فتح اللام كذا في شرح فصول ابن معطي وانما اعرب
مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقيل ان علة
البناء في المنادى ضعيفة لانها لمشابهته الاسم المبني المشابه بنفسه للحرف
فقلبت اللام المقتضية للجر اداة النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء
البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر قاله الدماميني في شرح التسهيل
قوله وهي متعلقة عند ابن جني بيا نائبة عن معنى الفعل اعني ادعو الخ

باعتبار

باعتبار ما فيه من معنى الفعل لا يعمل في المجرور ومن ثم منع فرح لأن الظرف في ليس
أسواها إلا من الحال وقد عمل فيه الحرف بسبب ما فيه من معنى الفعل قال امرؤ القيس
كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي وعند ابن
الضائع وابن عصفور بالفعل المحذوف لاعترض بأنه منفرد بنفسه وأجاب ابن
عصفور بأنه ضعف بالتزام الحذف وشرع في تعديه باللام واقتضى أبو حيان على
إيراد مثل الجواب وكذا الرضي قال الدماميني وفيه نظر لأن اللام المعدية زائدة وهم
لا يقولون بالزيادة اهـ **قلت** خرج من نوع الباب الثالث من مغنيه
بأن التحقيق في لام التقوية أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة
بين منزلتين وإذا كان كذلك اندفع اعتراضه نعم اعترض بوجه آخر وهو أن
العامل في نحو وبراض فيه ملتزم الحذف ومع ذلك لا تدخله اللام المعدية
وأجيب بأنه لما ذكر ما هو عوض عنه في اللفظ كان بمنزلة ما لم
يحذف فإن قيل وكذا الحرف في النداء عوض من الفعل الذي قلت إنما هو كالعوض
ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه على أنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته
من كل وجه **قوله** ويتعلقان بفعل محذوف أي مقدر بعد المستغاث وقيل
بحال محذوف أي مدعوا ونحوه وإنما احتيج إلى التقدير على ما ذهب من التعويض لأن
العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان
معنى نحو وهبت لك درهما لترضى كذا في مغني اللبيب يعني أن اللام
الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث
له لام التعليل **قوله** كسرة لام المعطوف أي لام اللبس لأن الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث **قوله** نحو يا للكهول وللشبان
للعجب الكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال من جاوز الثلاثين
ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب ومن جاوز الثلاثين
إلى أربع وخمسين الجمع كهول وكهلون وكهال وكهلان وكهل كركع وقوله
ووخطه الشيب قال فيه ووخطه الشيب كوعد خالطه وفشا فيه واستوى
سواده وبياضه ومن نظم العلامة الزملكاني رحمه الله سبحان الإنسان
التي تطلق عليه وتختلف بحسب الأزمنة فقال

اقل نصاب الاعجمي رضيعها ، لثلاثة ادوار تفشيه برعيلا ،
حنين اذا ما كان في بطن امه ، ومن بعد يدعى بالصبي وضيعلا ،
وان يفطموه فالغلام لسبعة ، كذا يافع للعشر فليدر مفيعلا ،
الى خمسة عشر بالحزور يسمه ، لخمس فيما تعشيه صنبعلا ،
ومن بعد خمسة وعشرين مجتمع ، بذا الحد عوا اهل اللغون جميعلا ،
ومن بعد يدعى العطنط للانتها ، ثلاثين يا صاح لا انكر مصيعلا ،
وكهل كذا الاربعين ويعلو ، بكتمل الى الخمسين بادي سميعلا ،
وشيخ الى حد العشرين بادعه ، بهائم فيما المحجات سر بعلا ،

قوله والشرب بالرفع معطوف على قوله المستغيث أي ويتقوا الناحب كما اشار الى ذلك الحريري والشريبة بضم النون مصدر قولهم نرب الميت اذا اثنى عليه وذكر خصاله الحميدة في معرض المدح واظهار الجزع كذا للدماميني في شرح التسهيل وفي شرح الفصول الشريبة مأخوذة من قولهم نربت أي خشنت لان النادب يحث الفكر على الجزع ويجوز ان تكون من قولهم رجل ندب أي خفيف لانها من دأب عليها خفة وطيش واكثر ما يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ولذا قال ابو تمام ،

خلفنا رجالا للتجلد والاسى ، وتلك الغواني للبكا والمآتم ، والغرض منها الاعلام بعظم المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف قوله المتفجع عليه بعقده حقيقة كقوله وقمت فيه ثم الله يا عمرا وتشييه بلده منزلته المفقود كقول عمر وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب وا عمراه قوله او المتوجع منه لكونه محل الالم او سببه فالاول نحو وا كبداه من حب من لا يحبني ومن عبارات ما اغربتاه وا ثانيه نحو وامصيبتاه وكقوله ،

وا حر قلباه ممن قلبه شبم ، ومن بجسمي وحالي عنده سقم ، وا بيت مطلع قصيدة انشأها الطيب المتنبي مدح بها سيف الدولة وعاتبه على جماعة يحضرون مجلسه ويؤذونه باعز ابهم اياه عليه وانشد بعده السين المعجمة والباء الموحدة البارد قوله احترز بها ان تلحق اذ من الفاعل الخالي بانه حينئذ مبني على الفتح وان تأتي بعده لانه يرفع ومقتضاه انها اذا لحقت المشتمل والجمع على حدة صارا مبنيين على الباء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقرر

الضم

الخ فان اللام لا تقتضي كون البعدية قبلهما بل مناسبة وعلى كونه مبنيا
على البعدية هو في محل نصب ثم ميوطا مما لا نديم يرجع به فلا نغفل **قوله** ولا
لحاق المساء وقيد **قال** في شرح الفصول وان كنت واقفا جنب بابها
بيانا فقلت وان ما اذا الا بعد من اقتضاء الحلول والتوقيف عليهما في زمن اخبار فحيى
بالمساء فتكون موصولة فتبين **قوله** خلافا للمع فيه يجوز في نصبه وجهان
احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز هذا اتفاقا واجماعا فتقديره اتفقوا على
ذلك اتفاقا واجمعوا على ذلك اجماعا وشمل على هذا التقدير ان الحكم اما
اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران احدهما انه
مصدر اختلفوا انما هو الاختلاف لا الخلاف وثانيهما انه الجاري ان يقال بعده
للمع فيه مثلا وان كان خالفوا او خالفته اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام
بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان تقدير اللام
للتبيين مثلها في سقيا له فتتعلق بمحذوف والثاني ان يكون حالا والتقدير
اقول ذلك الحكم خلافا للمع فيه اي مخالفا للمع وحذف القول كثير حتى قال ابو
علي هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم حكم به
المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدرا في قبل كل مسألة هكذا قال
الحل في بعض تعاليقه ويمكن دفع الاشكال الاول بان يكون مصدر اختلفوا
ويجعل مما ناب فيه مصدر عن مصدر ذلك الفعل لا مشاركة له في مادته كما
في قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا **قوله**
ولا يقولون طويل رده الحلبي في المغني بانه يجوز ان يكون المانع من الجمع كراهية
اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ونظيره انهم
يقولون دخلت الدار بحرف في توسعا فمنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول
بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز وتوضيحه انهم يفعلون ذلك في الاحيان
فيقولون سر عليه زمان طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب
لما ذكرنا **ولقائل** ان يقول لا نسلم ان اجتماع مجازين مستنكر
ولانه مانع مما ذكر ثم كيف ولا نزاع بينهم في مثل قولنا احيا الارض شباب
الزمان من مستحسنات الكلام كما في الحواشي الهندية والمصرية ونقضه
الشمني بان المجاز يكون صفة للنسبة ولا كلمة لكونها استعملت في غير

ما وضعت له او لكونها نقلت من اعرابها الاصلي الى غيره لنقص او زيادة نحو ليس
كمثله شيء ومراده هنا من المجاز غير الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بدليل
الامثلة بل المراد نحو احيا الارض شباب الزمان وبالجملة فمراده مجاز ان لم يتحدث
بحث عنهما ومثل احيا الارض شباب ليس كذا الخ يقتضي انه مما يقدح في قول سيبويه
فجيء نحو قولهم اشتمل الصماء اي اشتملة الصماء والشملة بكسر المعجمة هيئة
الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده وفي القاموس
اشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانيه
من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه ليبدو امنه فرجه
فان الحالية فيه متعذرة كذا في المغني وقد يقال تعذر الحالية في هذا التركيب
لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع **قوله** والمفعول له
قدم على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية لكونه مفعول الفاعل
حقيقة ولهذا جعله بعضهم مفعولا مطلقا ومن قدم المفعول فيه كابن
الحاجب علله بان احتياج الفعل للزمان اشد من احتياجه للعلة **قوله**
وهو المصدر انما اشترط المصدرية لان الباعث على الفعل والعامل عليه انما هو
الاحداث لا الذوات وجملة تشاركه صفة لمصدر والضمير المستتر عائد عليه وهو
الرابط بين الصفة والموصوف والبارز عائد على المعلل ولا يجوز العكس لوجوب الابراز
حينئذ لكون الصفة جارية على غير من هي له كذا قيل وقد يقال محل وجوب الابراز
اذا كان التركيب مع وصفا لا فعلا كما هنا والمراد بالتشارك في الوقت ان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر جئتك طمعا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو
جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك والمراد بالتشارك في
الفاعلية ان يكون فاعلهما واحدا ولم يحسب الشارح وهو الذي في قوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا اي يجعلكم ترون فيقدر الرؤية وفاعل الخوف والطمع واحد وهو المخاطب
قوله حرف التعليل اي اللام او الباء او في او من لا فقط لاجل ان اللام للتعليل وزاد
الشاطبي الكاف نحو واشكروه كما هداكم واقتصر في الشرح على اللام اقتصارا ما
هو الاصل في التعليل والغالب فيه والا فلا خصوصية للام **قوله** [جاز الخاطبين]
مع العلة في الخلق في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم انه تعالى

راعى

راعى الحكمة فيما خلق وامر واودع فيهما المنافع ولاكن لا شيء باعث له تعالى على
الفعل وان كان معلومه تعالى كما ان من يغرس غرسا للرجل الشيخ يعلم ترتب المنافع
اللاحقة على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث
له على الغرس هو الشفقة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى
بمنزلة ما سوى الشفقة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث الموهمة للعلل
والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح **قوله** فجئت وقد نضت الخ تمامه لدى الستر
الا لبسة المتفضل نضت لتخفيف الضاد من النضو وهو خلع الثياب ولبس
في الا وقت النوم بل ساتر عليه **قال** الجوهري في نضا ثوبه اي خلعه
وانشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير ولبسة المتفضل بكسر اللام ما
يلبس والمتفضل الذي يبقى في ثوب واحد **قوله** واني لتعروني لذكراك هزة الخ تعروني
اي تغشاني والهزة بالكسر النشاط والارتياح وفاعل تعروني وفاعل الذكرى اسلم
لان الاصل لذكري اياك ومثله **قوله**

فيهيجني البرق الشرقي حتى ** اميل من اليمين الى الشمال
وياخذني لذكراها اهتزاز ** كما انتفض الحمام من العقال

قوله وهو المشار فيه الى عدم التعيين ونازعهم الكوفيون بان
الظرف هو الوعاء المتناهي الاقطار واسم الزمان والمكان ليس كذلك فالواجب
بان ذلك اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وسماه الفراء من الكوفيين محلا والكسائي
واصحابه صفات ولعله باعتبار متعلقاتها **قوله** كل اسم مكان وزمان مكان فعل
كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن اذا ثبت وسمي به ذلك للثبوت فيه ولذلك
قالوا في جمعه امكنة وبعضهم انهى فيساد قول من جعله فعالا من كان يكون اذ
لو كان فعالا من كان لكان جمعه اكونة ولم ينقل قوله في شرح الفصول **قوله**
بلفظ اعرب كل منهما مفعولا به اورد عليه اذ هي جعل حيث مفعولا به فما
من التصرف وفي التسهيل ان تصرفهما نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل
عليه ولذا **قال** الدماميني لو قيل ان الله اعلم الفضل الذي هو في محل
الرسالة لم يبعد وفيه نظر حيث علم ما عدم تصرفهما من الظرفية واعترض بانه
يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبقية صلته في الكلم
الموصول لا المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه

لا لشيء فيه كما في قوله ونحو البحر وما اجاز ومنا من انه مفعول به على السعة او مفعول
به على غير السعة تابعة لقواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي
لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك
امتنع نصب على المفعول به على السعة ولا على غير مذهب الاخفش في اجازة ان حيث
على الظرفية المجازية وتضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون
التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل
فيه رسالته بالظرفية مجازية اه قال الشارح فنسبي تعقيبه حسن
بحسب ما ذكر عليه حذرا ومن اعتراض من ان حيث لا يتصرف وأما ما اختاره فيه
نظر لانه يقتضي انه اعلم في مكان دون غيره ولا يخفى في كلامه الاشارة
الى بعد حيث ان اسم التفضيل باسم الفاعل فيكون المراد مجرد الوصف دون
التفضيل **قوله** دل عليه اعلم وليس الناصب اعلم لانه اسم تفضيل وهو لا
المفعول به اجماعا وفيه ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا الا ان يقال هو من باب [illegible] لا
مفسر لها او يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض الشيوخ
وانت خبير بانه لا حاجة الى ما ذكر لان ما تقدم خاص بباب الاشتغال كذا في الحواشي
الجفناوية **قوله** وان اسماء المكان لا تنتصب منها شيء على الظرفية الا
مكانا مبهما وجه التفريق ان الفعل انما نصب انواع الزمان لان بعض الازمنة
الثلاثة مدلوله بالتضمن فنصب ما هو مدلوله وغيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان
كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو
احدى الازمنة الثلاثة ونعني بالمشابهة للزمان من الامكنة ما كان منها
غير محصور وما كان منها محدودا او وجه المشابهة التبدل والتعين في مادتي
النوعين من المكان كما كان في الازمنة الثلاثة قال الرضي واما قول
ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه المفعول وهو مغالطة
نشأ من الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لا في من الازمنة
الثلاث لا على المعين الوقت المراد هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة
والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه مغالطة
او مغالطة وذلك ان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على

حيث

لا يتصرف

الشيء

الشيء، الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية
ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسر
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه، على ما هو مقرر في كلامه قوله
باب الحال فيه لغة تطلق على الوقت الذي انت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير
او شر والفها منقلبة عن واو ويجمع على احوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها
من التحول قوله انما الميت من يعيش كئيبا في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار
من الحزن وقد كئب الرجل يكأب وكآبة مثل رأفة ورآفة وهو كئيب وامرأة كئيبة
وكأباء ايضا ورجل كاسف البال سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى
رخاء النفس والرجاء بالنفس بالفتح والمد سعة كذا فسره الدماميني في الحواشي
الهندية وهو يقتضي انه بالخاء المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه
بالجيم قوله وشرطها التنكير انما شرطوا فيها ذلك لان المقصود بيان هيئة
صاحبها اي بيان كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بالتنكير فلا
حاجة الى التعريف فيه صونا للفظ على الزيادة والتزم على الاصل بغير غرض قوله
خشعا حال من الضمير في يخرجون اي وقدم على عامله لكونه فعلا متصرفا
وهذا ذكره الا انه غير متعين لجواز ان يكون خشعا ابصارهم حالا مفعول
محذوف اي يدعوا الداعي الى شيء نكر قوما خشعا ابصارهم وقد صرح بجواز
هذا الوجه غير واحد من المعربين قوله الرابع ان تتأخر عن الحال لانه اذا
تأخر يلتبس الحال بالوصف لعدم جواز تقدمه على الموصوف بخلاف ما اذا لم
يتأخر فان الالتباس موجود في حال انتصاب ذي الحال ثم طرح المنع وفيه ان اللبس
موجود حال تخصيص النكرة، واجيب بضعف اللبس حينئذ لانها
لما تخصصت انساق الذهن الى حمل المنصوب على الحال فتأمله وهو يقتضي
ان التقديم لرفع اللبس لا للتسويغ وقد يقال لا مانع من ان يكون لهما معا
قوله في وحشا حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تأخرها
عنها والوصف بجملة يلوح وقيل مجرور عطفا وقيل حال من الضمير في يلوح وحينئذ
لا يكون من قبيل ما نحن فيه والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل
الحال وصاحبها وكونه حالا من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طللا حينئذ
مبتدأ لا فاعل بالظرف لعدم اعتماده، والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق

به الظرف ولم يجز ان يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى على ان الاستقرار ثابت
ظلل الاصنام اليه بعين يكونه موحشا وكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه
حالا من الضمير مبني على عدم جوازه لاختلاف العامل على هذا واحد وهو
الاستقرار والهللام اليه شخص من اثار الديار والموحش من اوحش المنزل اذا ذهب
عنه الناس وصار ذا وحشة وهي الخلوة والهم والخلل جمع خلة بكسر المعجمة
فيهما قال صاحب القاموس الخلة جفن السيف المغشى بالادم او بطانة يغشى
بها جفن السيف وفرح في الدماميني في الحاشية بمعنى الكلمة ويقال الخلل
من ذلك اضراب يطلق على العظم الحقير والمراد هنا الثاني وما ذكر انما هو
تفسير للجليل بالجيم على انه لا معنى للتشبيه اثار الديار بالاشياء بالحقير
والبيت من الطويل ثاني ابيات من الوافر ووقع وضبطه بعض الطلبة في قوله انه
مجزو الكامل من العروض انظر لثلثه قوله احدهما ان تكون اسما قال ابن
اياز وانما كان اسما لوجهين الاول انه مشبه بالمفعول الذي لا يكون الا اسما
والثاني انه لا يكون فاعلا في المعنى نحو طاب زيد نفسا او مفعولا كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا ومع ضد الدخول من عليه نحو عشرين درهما اي من
الدراهم وجميع ذلك لا يجوز الا في الاسماء قوله ان يكون فضلة اي واقعا
بعد تمام الكلام قال ابو البقاء وانما كان ذلك لان التمييز لا يعد الكلام التام لان
الغرض منه ازالة اللبس ولا لبس في الكلام الذي لم يتم قوله والثالث ان
يكون نكرة قيل انما وجب ذلك لان الغرض الجنس وانه احصل بالنكرة انتهى وهي
اخف من المعرفة والاصل لها فلا معنى لمجاوزتها وقيل انما لزم التنكير لانه واحد
يدل على اكثر كقوله خمسة عشر درهما كذا في شرح الفصول قوله مبينة
للهيئات قال الشيخ في حواشي التسهيل اراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
المشاهدة كما هو المتبادر فخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كريما
وان اراد الصفة بالتعميم بها ارض المقصود دخل لكن خرج مثل جاء زيد والشمس
طالعة وجاء بكر وعمرو جالس وقد يقال معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس
عمرو فيحسب التاويل باخره يكونان داخلين لانهما حينئذ مبينان للصفة
قوله ومجيئها لنسبة مفوضا كلام ابن الحاجب ان الهيئة اي انما يفسر الذوات
الا انها تارة تكون مذكورة وتارة تكون مقدرة والتعبير عن الشيء بكونه في موقع

الابهام عنهما او بالتمييز في قولك طاب زيد نفسا انما هو ام مقدر كما قال الصبري
اذ التقدير طاب شيء من زيد والتمييز بين ذلك الشيء. **قوله** كمنوين عسلا
اي المنوان تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى والمنا الة الوزن يوزن
بها مقادير اي الة الموزونات ويقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية
عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان كما يقال في
تثنية ضب ضبان **قوله** وخبرية اي من الخبر المقابل للطلب اعني ما احتمل
الصدق والكذب لا من الخبر المبتدا الذي ان قول القائل كم عبد ملكت
يحتمل الصدق والكذب ولا مبتدا فيه **قوله** وتمييز الاستفهامية
منصوب مفرد وجه ذلك على ما قرره ابن الحاجب وغيره انها لو كانت كناية
عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احدى عشر الى مائة لانها
لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب فكذا
مميز ما هو كناية عنه واعترضه الرضي بان حمله على الوسط دون غيره
تحكم قال والوجه ان يقال ان كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد مقرون
بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فاعطي مميزها مثله ونصب تمييزها وقيل
كم درهما اي كم قبل احد عشر درهما وهو ايضا ضعيف والوجه الطالبة في مثل
ذلك على السماع ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة
قوله ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة وتارة يكون مفردا وجه كونه مفردا
مع انه لا يكون الا مجرورا ان الخبرية لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير
الصريح اعني المائة والالف وتمييز الكثير الصريح مجرور ومفرد وكذا المميز ما
شابهه واما كونه مجموعا فلان العدد الكثير في لفظه ما ينبئ على الكثرة
وكم الخبرية ليست مستقلة في النص بخلاف جمعها كانه نائب عن معنى
النص في مثله فانظره في الحواشي العشرية **قوله** والخافض لمن مضمرة
لا بالاضافة خلافا للزجاج وقول الجمهور واحتجوا بوجهين احدهما ان
كم الاستفهامية لا تصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد
المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية
لو كان بالاضافة لم يستحسن دخول حرف الجر على كم فاستحسان ذلك دليل
على ان الجر بمن مضمرة لكن حرف الجر الداخل على كم عوضا عن من اللفظية لكم

التمييز بما تقدم يشترط دخول حرف الجر عليه لما كان تمييزها مجرورا بالاضافة نحو
مضمرة خلافا للمبرد **قوله** وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا الخ وما درج عليه
هنا من وقوع التمييز مؤكدا خلاف ما درج عليه في المغني حيث قال والثاني يعني
يعني من الامور التي يفترق فيها الحال والتمييز ان الحال قد تكون مؤكدة
لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع
التمييز كذلك واما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله
فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة لعامله وهو اثنا
عشر فمميز اهـ وتعقبه في الحواشي المصرية بانا لا نسلم ان شهرا مؤكد
لما فهم من عدة الشهور ولا يتعين لان اثنا عشر اما الاول فواضح واما الثاني
فمن جهة ان الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر شهرا لا يقتضي ان الاثني عشر شهرا
فيكون التمييز الواقع بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال
الذين عندي عشرون رجلا ورد في الحواشي الشمنية بان الاول ليس بواضح
لان عدة الشهور يفهم منه ان الشهر مفرد شيء فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من
عدة الشهور واما الثاني فلان لعامل التمييز المبين للاسم موضع الكلام
مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان
بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور مؤكدا اهـ كلامه **قوله** والتغلبيون
بفتح اللام التغلبيون نسبة الى بني تغلب من نصارى العرب واللام في المنسوب
اليه مكسورة وفي المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسب
وقد تكسر والشاهد في البيت ظاهر والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام والمد الاصبعة
العجز الخفيفة اللاينة ومنطق بكسر الميم صفة مبالغة يستوي فيها
المذكر والمؤنث وهو البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تعظم بعجيزتها
قال ابو العباس وحدثت ان كثيرا دخل على عبد الملك بن مروان
وعنده الاخطل فالتفت عبد الملك الى الاخطل فقال اتعرف هذا قال حجازي مجوع
مقرور عليه ضغنه يا امير المؤمنين فقال كثير من هذا يا امير المؤمنين قال
قال هذا الاخطل فقال له كثير فهلا ضغنك الذي يقول لا تطلبن خؤولة في
تغلب فالزنج اكرم منهم اخوالا فما اجاب بحرف فقال والتغلبي اذا تنحنح للقرى
حك استه وتمثل الامثالا قال ابو العباس وسمعت من ينشد هذا الشعر والتغلبي

اذا تنحنح

اذ التمييز للغو وهو ابلغ **قوله** وبعض رحمه الله يمتنع ان يقال نعم الرجل رجلا زيد ان
العامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الاصل مسوقا لرفع الابهام
ولا ابهام هنا اذ ظهر الفاعل فلا حاجة الى التمييز ومن ثم اعتبار بلزوم منعه
منع التمييز في كل ما لا ابهام فيه كقوله لي من الدراهم عشرون درهما ومثل
هذا جائز بلا خلاف ومنه قوله تعالى اثنا عشر شهرا ان عدة الشهور عند الله
وقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا وتم ميقات
ربه اربعين ليلة وقوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وكما حكم بالجواز في
مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الابهام فكذا يفعل في نعم
الرجل رجلا ولا يمنع لان تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل لو لم تستعمله العرب
فكيف وقد استعملته العرب كقول الشاعر والتغلبيون البيت ومثله على
قول الاخفش على الظاهر بعد من التكلف

تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا **وفي** التسهيل
لابن مالك وفي شرحه للدماميني بعد ان نقل القول بالجواز عن ابن مالك انه
استدل على ذلك بالقياس على مثل قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا الى ما تقدم من الايات وبالسماع كقول الشاعر والتغلبيون وقوله
فنعم الزاد الى ما نصه **واجيب** عن القياس بالفرق بان التمييز في
هذه الصور كلها مبهم بحسب الاصل ومجيء التمييز بعده من هذه الحيثية
لا ينافي انه بما يفهم عنده فصار مؤكدا بخلاف مسئلتنا وعن السماع
بان المنصوب في ذلك كله حال مؤكدة وبان زادا معمول لتزود اما على انه
مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود
به من افعال البر وعليه فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال الشمني الامر
وعندي فيه نظر وبل عنه ما ذكره وهو اقرب وهذا الجار يدعي ان في نعم وبئس ضميرا
محذوفا وزادا ومثله تمييز لذلك الضمير وتاخر عن المخصوص على جهة الندور والحمل
والزاد والثانية هي المخصوصة ومحصله وزاد ابيكم وعشرا بدل من المجموع
فتأمله **قوله** على انه بدل عند البصريين او عطف بيان عند الكوفيين فرده
ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب
ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي

بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للأول وفي الحقيقة الثالث أنه إذا قلت
رأيت القوم بعضهم فيكون قولهم أولا رأيت القوم مجازا ثم يثبت بعد ذلك الحقيقة ما رأيت
منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل
وقال الرضي ولا مانع من التخالف مع الحرف إذا اقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو
مررت برجل لا ضارب ولا راجم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل
والإعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاءني القوم إلا زيد وقولهم إلا زيد
بدل والإعراب على الاسم وقال ابن الضائع **اعلم** أن البدل في الاستثناء
إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فإذا قلت إلا زيد فليس زيد وحده بدلا
من أحد فإن إلا زيد هو الأحد الذي نفيت عنه القيام فإلا زيد بأن لا أحد الذي
نفيت عنه القيام بأن الأحد الذي عنيت ثم قال فعلى هذا البدل في الاستثناء
أشبه الشيء من الشيء منه ببدل البعض من الكل وقال في موضع آخر لو
قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدة ليس من تلك الأبدال التي تثبت في غير
الاستثناء لكان وجها اه وقال في الرد على الكوفيين أن إلا لو كانت عاطفة لباشرت
العامل في نحو ما قام إلا زيد إذ ليس شيء من حروف العطف يباشر العامل قاله
في مغنيه وقد يجاب بأنه ليس في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد **قوله**
والثاني أن يكون مستثنى من أمثلة أصل هذا التمثيل للزمخشري وتعقبه
المصنف في مغنيه فقال قول الزمخشري فيمن ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إن من نصب
قدره استثناء من فأسر بأهلك ومن رفع قدره ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك أن
من نصب قدر ربح بالاستثناء أنه تناقض القراءتين فإن المرأة تكون سرى بها على قراءة
النصب وأجاب عنه بأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرى بها بل على
أنها معهم وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فأصابها
الحجر فقتلها وأجاب الرضي أنه يفهم من الكلام فقال لما تقرر أن الاتباع هو
الوجه مع اشتراكه المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت
منكم أحد إلا امرأتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير
مختار فقال إنها بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله فأسر
بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد وما عن ضده المص يعني ابن الحاجب
بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض أن الاستثناء من أسر يقتضي

بأهلك

كونها

كونها غير مسرى بها والاستثناء منه ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها
مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب
ان الاسراء ولو كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد
اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فيما
فالمستثنى منه هذا ان شئت قدرته ومنه الالتفات ولا تناقض وهذا كما تقول امش
ولا تتبختر في مشيك الا تبختر زيد ● **قوله** واهل الحجاز يوجبون النصب قيل انه لا
يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي يبحث عن
اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة غير
معتبر لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها
السيد في حواشي المطول قال في الحواشي المذكورة الغلط على ثلاثة اقسام
غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته
فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط
ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية
وفطانة وان وقع في الكلام فحقه ان يضرب عن الاول المغلوط فيه بكلمة
بل وغلط بدل وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غلطت فيه متعمدا
شعرا كثيرا كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا الذكر اتيت تغلط نفسك
وترى انك قصدت في الاول تشبيهها بالبدر وكذا الحكم في قولك بدر شمس وادعاء
الغلط ههنا والاضراب ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل اهـ المقصود منه
وفيه في تعليل وجوب النصب لو جاز الابدال في نحو ما جاءني القوم الا
حمارا لكان اما بتكرار العامل الموجب اي جاءني حمار فيقع الغلط في العامل
والمعمول معا ولا يخفى ان الغلط في المتبوع لا في البدل على ما بين في موضعه
ولا غلط اصلا في المستثنى منه المنقطع بمعنى لكن فتعمل عمله لانه انتصب
اختلف في ناصبه عامل المتصل انه الفعل او معناه بواسطة الا الخ وفي المنقطع
ان عامله الا وخبرها محذوف في [illegible] ثعلب وقد نقلهم ذكره في شرح اللب للحسن عبد الله
قوله ما فيها احد الا حمار اجعل هذا مثالا للمنقطع هو في ان احد انما يستعمل فيمن
يعقل والمنقول عن بعضهم انه اذا كان في سياق النفي للجنس بمن يعقل وغيره

للغزالي اباحة الفصوص واعلم ان الذي في الحذف فهم فرد هما البصريون
للاخفش والكوفيون تسموا الاول انه لا مورا لاول انه تاويل حرف في بعض المسائل انه
تغيير لما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تغيير ناصب بناصب الرابع
ان فيه بيانا للمعنى الذي قطع بعض لدلالة الاستثناء الحقيقي كونه رفع ما يتوهم
ثبوته ونفيه ولا كذلك الثالث **قوله** ما لهم به من علم الا اتباع الظن
اي ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم اتباع الظن فان **قيل** الاستثناء
من العلم المنفي وهو يصدق بالظن وحينئذ فالاستثناء متصل **قلت**
المعتبر في اتصال الاستثناء وانقطاعه خصوص المستثنى منه ولا عبرة في ذلك
بالحكم نعم يمكن كونه متصلا بحمل العلم على مطلق الاعتقاد الذي تسكن اليه
النفس سواء كان جازما ام لا افاده البيضاوي **قوله** ويقرؤون الا اتباع الظن
بالرفع لكن لم ينظر ما المسموع لغيره تميم بل الحجازيون بالرواية لا بالراي وان وافقهم
كلام التميمي فتدبره **قوله** وما في الدار احد شيعة الا الاصل وما في الدار الا شيعة
احد وما في مذهب المذهب الحق ومن يرى بدل مذهب مشعب والمشعب الطريق
والشعبة الاعوان قيل ان الحق على تقدم المستثنى على المستثنى منه اعني
شيعة يقتضي ان يكون العامل في المستثنى الابتر وهو لا يصح عمله فالاولى ان
يكون مستثنى من الضمير المستكن في الخبر العائد على شيعة وحينئذ فلا اشكال فيه
ويمكن ان يقال لا يتعين ان يكون شيعة مبتدأ بل يجوز ان يكون فاعلا بالجار
والمجرور لاعتماده على النفي وحينئذ يقدم المستثنى على المستثنى منه وفي الاستئناس
وقد اذكرني لفظ احمد المذكور في البيت قول القائل ملغزا فيه

احاجيكم في اسم الحبيب الذي ... هويت وانت امام النبلا
حروف الهجاء لديه اربع ... اذا زال حرف بقي احسن

في نفح الطيب انه اجتمع ابو الوليد الوقشي وقوله ايضا ابو مروان عبد الملك بن سراج الخ

اوله ثلث نعاجنه ... ورابع الشاه له ثانيها طيب وكان امرئ
واول المسجد له ثالث ... وءاخر الورد له باقي ... عن بما جمعه

وتغرمان تتعارفا وتسامحا الوقشي وراجعوا الوليد بالسؤال وقال كيف يكون قول
القائل ولو ان ما بي بالحصا فلق الحصا ... بالريح لم يسمع لهن هبوب ... ما ينبغي
ان يكون مكان فلق الحصا فقال ابو مروان فلق الحصا فقال وتمت

انما يكون ولو الحصا يكون مطابقا لقوله لم يسمع لغير سيبويه يريد ان ما به يحل ما شانه
يسكون ويسكن ما شانه انتحل فقال له ابو امر وان ما هو بر انشاء بقوله
واركد فتية ظل غصن منعطفة فلولا بثلاث ابيات فقال رطاب وكان اجتماعهما في
مسجد فأمهما في الصلاة أي واحد بن سراج من انشاد البيت فلما انقضت الصلاة قال
له ابو فيشي ارغ انشاد باسم احمر فأي الكعبة الحا والغصن كناية عن الابن والبلوة
المنم ومنعا رأيتهم لرائل فقال له ابن سراج ينبغي ان تعبر الصلاة لتشغل
خاطرك بهذا اللغز فقال له ابو فيشي بين الاقامة وتكبيرة الاحرام ويكتبه
قوله وتعم غير معبسها باستحقها لاسم الواقع بعد الا انما الاعراب باعراب
تالي الا الذي الاصل غير من حيث كونه صالحا جواز ان تحمل الاعراب والواقع بعدها الذي
صار مستثنا لتطفلها على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه الذي
يستحقه لولا المانع المذكور وهو استعماله بالجر على نفس غير بطريق العارية كما
يظهر في الاطالة فإنه البدر الدماميني في الحواشي الهندية ووجه التطفيل
ما ذكره الرضي من ان اصل غير الصفة المفيدة مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات
نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذي
خرجت به ومن علم ان ما بعد الا الاستثنائية يخالف ما قبلها نفيا في بعض المواضع
على غير الصفة وحملت غير على الا في بعض المواضع وهو مضي الحكم اتصار ما بعد
الا مغاير لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا
كما في الاصل وصار ما بعد غير مغاير لما قبله نفيا واثباتا ونفيا كما بعد الا ولا تعتبر
مغايرته ذاتا وصفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان
غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحرف **قوله** على انه خبر واسمهما مستتر
فيهما وجوبا ولا يليهما في اللفظ الا منصوب قال المصنف في المغني وهذه المسألة
كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث
واستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لأخذت
عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لأطلبن علما لا تلحنني معه ثم مضى ولزم الاخفش
وغيره وحكى ابن السيد في كلامه على ابيات الموطأ انه روي ان سيبويه رحمه
الله تعالى قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلاة فقال له لحنت

حماد

يا سيبويه لا تقل رغب إلى أمير رغب بمجلس وقال سيأتي أعلمها لا تلحنني به ونهض
إلى الخليل يشكو له قصته فقال الخليل رغب في الفصيحة ورغب لغة غير
فصيحة ولزم من الخليل وكان سبب إرادته صناعة النحو أنه قلت
ما حكاه الحموي أيضا أنه ما انتقد عليه حماد من رفع الاسم الذي حقه أن ينصب
إنما يدرك من النحو وما انتقد من ضم عين الفعل الذي حقها أن تفتح إنما يدرك من النحو
وإنما يدرك من النقل ونظير ما حكي عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال
إنما تعلم الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه أنه مشى يوما حتى عيي
ثم جلس إلى قوم حتى يستريح فقال قد عييت بالتشديد من غير همز فقالوا له لا
تجالسنا وأنت تلحن قال وكيف فقالوا إن أردت من التعب فقل أعييت وإن أردت
من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل عييت مخففا فقال من هؤلاء وسأل من
يعلم النحو فأرشدوه إلى معاذ الهراء فلزمه حتى أنفد ما عنده ثم خرج إلى البصرة إلى
الخليل بن أحمد فقال له من أين أخذت علمك قال من بوادي العرب من الحجاز ونجد وتهامة
فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن
همه غير البصرة فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل أقر له
يونس فيها وصدره في موضعه **قوله** ألا كل شيء ما خلا الله باطل تمامه وكل نعيم
لا محالة زائل الباطل الذاهب الفاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل شيء هالك
إلا وجهه ولا محالة بفتح الميم لا بد وقيل لا حيلة واعترض بأن الجنة نعيم وهي
لا تزول وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام
لها أو يقال أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان يصرح بذمها قال شيخ
الإسلام وغير خاف عليك أن الجواب الأول لا يلائم قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة
قالها الشاعر ألا كل شيء ما خلا الله باطل لأن الكلام حينئذ حين أريد به ما يشمل
الجنة غير صادق فضلا عن كونه أصدق فتأمله اه‍ وتأملته غير ظاهر لأن مقول
النبي صلى الله عليه وسلم هو الشطر الأول فقط فيصير الواقع جزء من قوله أصدق
دون الشطر الثاني **قوله** بأن قد رزحا وما أشبههما وهي تتعلق بما
قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ولا تتعلق بل موضعها نصب على
تمام الكلام فلا تصح في المغني الثاني منهما قال لأنها لا تقع إلا بعد الأسماء
أي لا توصل معانيها إليها بل تزيل معناها عنها ما سبق في عدم التعرية الحروف

الظاهرة

الزائد كما ذكر بل معناه ما جعل الجر ومجروره به لا زائد الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك
المعنى للجر وربما ايضا له الميل على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا معين لا شبه به
عنه وقد ابعد الله بعض المعاني في مغنيه عند الكلام على الاستدراكية حيث
وتعلق في بعض بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها اوصلت معناه
الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدراك بانها بمنزلة الا وهي
غير متعلقة بساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع
احكامه الا ترى ان الاستثنائي من الحروف بمعنى الا لا يعمل الجر وبعض الحروف يعمله **قوله**
وخالد الا لعل لا بحر بها الا عقيل بالتصغير ابو قبيلة وهو عقيل بن كعب بن ربيعة
ابن عامر بن صعصعة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح
والكسر قال ابن جني في سر الصناعة حكى ابو زيد ان لغة عقيل لعل زيد منطلق
بكسر اللام الاخيرة من لعل وجر زيد قال كعب ابن سعد الغنوي
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت ثانيا ° لعل ابي المغوار منك قريب ° وقال ابو
الحسن ذكر ابو عبيدة انه سمع لام ° لعل الله يمكنني عليها ° جهارا من زهير
او اسيد اه قال المص في مغني اللبيب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك اي لعل
اي لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير
الشان ولام لعل واشيه ثم من كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال
لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة
ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم اه وما نقله عن الفارسي قاله في الحجة قال
عند قوله تعالى ولاكن الشياطين كفروا واما ما انشده ابو زيد من قول الشاعر
فقلت ادع اخرى البيت فينبغي ان يكون على اضمار القصة والحديث كانه
خفف لعل واعملها كما تخفف ان وتعمل بمن فتح اللام وجر الاسم فقال لعل ابي المغوار
باللام لام الجر الا انه فتحها مع المظهر كما تفتح مع المضمر وزعم ابو الحسن انه
سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وابي عبيدة وخلف الاحمر وزعم ايضا انه
سمع من يوثق به ايضا من العرب وذكرنا الحجة في ابي المغوار على هذه اللغة ومن قال
لعل ابي المغوار حذف لام لعل واضمر القصة والحديث وكسر اللام مع المضمر على
اللغة التي هي اشبع والتقدير لعله لابي المغوار منك جواب قريب اي لعل
نحو لا يعرفها ولا يتاخذ عنه وان قلت انه حذف اللام لاجتماع اللامات في

مبحث حذف الاسم

حرفا من انا معكم ونحو ذلك لكان قولنا لولا زيد وفرجا من رواية اخرى لعل لانها في المقدار
منه قريب على الاصل **قوله** لعل الله اي الله في موضع رفع بلا بتر التشبيه لعل بالتمني
المزايد في عمرو تعلقه به ويصلح خبر المبتدا والتشبيه ببعض الشيء العجمة
المبعضات **قوله** شربن بماء البحر ثم ترفعت قال ابن الحسين في شرح ابيات الكتاب
البيت للهذلي وهو ابو ذؤيب الهذلي وصف سحابا ارتفعت من البحر وتنزيل كلها ان
السحاب تستسقي من البحر ثم تصعد في الجو وقيل هذا البيت

سقى ام عمرو كل آخر ليلة ، حناتم سود ماؤهن ثجيج ، والحناتم سحاب
سود وادرها حنتم واصل الحناتم جرار خضر والعرب تجعل كل اخضر اسود
وانما يفعلون ذلك لان الخضرة اذا اشتدت صارت سوادا ولذلك قالوا لليل اخضر
قال ذو الرمة في ضر اخضر من عواسه اليوم وقوله كل اخر ليلة
قال الاصمعي في ابيات ومثله ما اكلمه اخر الليالي اي ابدا اكلمه ما بقي عليه
من الزمان ليلة والثجيج المسيل الشديد ويجوز ان يكون ثجيج بمعنا ثاج ويجوز
ان يكون اراد ذو ثجيج بحذف المضاف ويجوز ان يكون اوقع المصدر موقع اسم الفاعل
مبالغة في المعنى قوله متى لجج قولان قيل اراد من لجج كما قال فتى العقيلي متى
اقطارها علق نفيث اراد من اقطارها وقيل متى بمعنا وسط وحكى ابو معاذ
الهراء من شيوخ الكوفيين جعلته في متى كمي والشيء اذا اسهبع وسطه
صوته اه وقوله وقيل متى بمعنا وسط اي بتبقا على ما استوقفنا من الضرورة
وان لم تكن شرطا وانا استبعدنا ما اتى ما كتبناه على ابيات منهج السالك وانتهى
معنى البيت بشر بعضهم حيث يقول متعذرا

تخر من يد ارسلتها الى مخزومه ، كالبحر يمطرها السحاب وما له ، فضل عليه
لانه من مائه **قوله** والاكثر في العربية لولا انا وانكر المبرد استعماله وهذا
البيت ونحوه حجة عليه اي قال في شرح الفصول اذا دخلت لولا
على المضمر فالاجود ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا كقوله تعالى لولا انتم لكنا
مومنين وذلك لان الاسم بعدها اما مبتدا عند البصريين واما فاعل عند الكوفيين
والمضمر واجب ان يكون كالظاهر ولهذه العلة رد المبرد لولاي وزعم انه لحن
لم يرو عنهم وهو اقدام لغفلة وقبله اهل اللغة وذهب الى ان التغيير لحق الجواب
بالجر فصار مع المضمر جارا بعد ان كان يعمل مع الظاهر حرف ابتدا وجعله ان لولا في المعنا

بمنزلة

بمنزلة اللام في كونهما للعلة الا ترى الى قولهم لولا اي امه ابيت ولهذا التشبيه
التزموا بعدهما الاظهار دون حذف الخبر مجرى وابعا في بعض الاماكن تنبيها على ان الحكم
كما يعلوا ان الذي في كي حين قالوا كيمه وان كانت ناصبة للفعل في الاصل فقد
وخرجها بالضم لانه رد الشيء الى اصله قال ابن رشد في المصباح ونظير ذلك
قولهم قول بعضهم هم ضاربون زيدا ومكرمون عمرا فان اضمرت زيدا وعمرا قلت
هم ضاربوه ومكرموه فلم تعمل النون مع المضمر الا الحقيقة لا غير اه كلامه **قوله**
ومن قبل اصل من منذ حذفت النون وعلى هذا تكون ثنائية الوضع قال في
شرح التفصيل فان قيل فلم زعمت ان اصل ذلك الحل فالجواب
الدليل على التصغير فيما هو منذر امنا ذو واستضعفه بعض المتاخرين لان هذا
غير منقول عن العرب وانما هو مبني على هذا الاصل والكلام فيه وزعم ان الدليل
انقاضهما في حروفهما الجيم والذال وفي المغني ان بعضهم قال من بعضهم
الذال ولولا ان اصلها منذ لم يكن لضمها وجه وذهب ابن الدهان
الى ان الحروف منها لام بسبب علة كسنة وثبت على انه لولا
ذهب احد الى انهما اثنان في غير مركب منهما لعدم تمكنهما وان ذاك الحكم
على خلاف الاصل ثم ارى بعده اسا ويوضحه ان ابن يعيش الحلبي رحمه
الله تعالى اجاز ان تكون ذو اثنائية مع تصغيرها وتثنيتها ووجهه
بحمل اولي واثنا مني بنا ما على الحركة بمعنى ان يكون تعويضا لها كما قيل
في هو وهنا **قوله** وسبقه الواو الخ انما اختصت الواو به لتخفيفه رتبتها
عن اصلها وهو الباء فان نصب على احد القسمين وهو القسم بالله وكذا
وكذا التاء وانما اختصت من ومنذ به لانها لما اختصت بالوقت كما سيجيء
اختصاص الظرف لانه لا يكون له الا بمعنى الله على الوقت من التقسيم
واختصت حتى به لانها لما نقصت عن الى بكونها لا تجر الا الاخر او متصلا
بالاخر اختصت بالقسم بالله واختصت الكاف به لان حصولها يؤدي
الى اجتماع في نحو كك ودخل على الضمير واختصت رب به لاختصاصها بالمنكر
كما سياتي وهو لا يكون الا ظاهرا **قوله** وبعد رب انما اختصت به لانه
علامة على القلة او الكثرة وانما يحتاج الى العلامة المحتمل كالمنكر
ليصير نصا في احد الاحتمالين واما المعرف فهو ما دل على القلة فقط

كالمفرد والكثرة فقط كالجمع وقد يعطف على مدخولها مضاف الى ضميرها نحو رب رجل
واخيه ولا يجوز رب رجل وزيد من العرف ان تعريف الاول واخ له فيكون المعطوف نكرة
تقديرا قوله وما يختص بالاضافة في سببيها اي السببية لا للام لانه لان الحكم
ان الخافض للمضاف اليه هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر قال الرضي
اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او معنى او المضاف
مجنى فقال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموضع للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم
بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا نكرة ما عمل حرف الجر مقدرا لضعفه الرياسة عليه
بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين وقد يقال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال الرضي والجر شيء يعتبره مستوفية والمضاف بغير معناه
لو كان مقدرا لكان غلام زيد كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل
له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة
وليس بشيء لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه بمعنى انه هو المعنى المقتضي للاعراب
والعامل ما به تقوم المعنى المقتضي وان اراد النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة
التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد قوله
والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة قيل لان التخصيص
تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى امرأة كان مشتركا بين غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى امرأة خرج غلام رجل وقلت الشركة فيه وفيه ان
التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه
في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى يحتاج
ان يسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام لرجل وغلام رجل بل هما كضارب
زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية
الاولى معنوية والثانية لفظية كذا في امتحان الاذكياء قوله ان التخصيص لم
يحصل من الاضافة اقول نعم لكنه انه لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وانتقل
عمله اليه وانفهم النسبة عنه حتى صار جارا اصليا كما صرح به فيما
سبق وعاملا قياسا كما صرح به في الاظهار انيب الاضافة مناب الانتساب

المذكور

وان تغلبت تلك الاضافة ايضا بحيث انقطع النسبة يحق القول بان التخصيص
حاصل ومستفاد منها فيفهم وجه التسمية بالمعنوية بخلاف ضارب زيد فان
اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيها تؤذن بالانفصال النسبة الى
المفعول كما اشار اليه فيما يقال يستحق الاضافة منها بالحيثية المذكورة
فلم يحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فيفهم وجه التسمية
باللفظية وفي هذا المقام بعد تأمل الطرف من اسرار ما لاح للخاطر الفاتر
والعلم بالحقيقة عند العالم القادر قوله ان يكون المضاف اليه بالالف
واللام وجملته ان المضاف اليه اذا كان نكرة انتصب بعد الصفة المشبهة
على انه تمييز وحينئذ فلا يجوز اضافتها فيه الى اليه لانتفاء موجبها وهو رفع
شبه النصب بخلاف ما اذا كان المضاف اليه معرفة فانها فيه للاجراء
وصف التمام مجرى وصف المتعدي فيجوز الاضافة لما بعده وحمل عليهما اسم
الفاعل قوله نحو الضارب الرجل قد يقال لو كانت الاضافة فيه وفي نحو بطلبة
مع انه انما تعد تخفيفا لعدم التنوين بوجود ال والا دفع شبهه لان المضاف اليه
ليس بفاعل للوصف وانما هو مفعوله فليس فيها تخلص من رفع لانتفائه ولا
شبه نصب لا يستثقل قصور الوصف واجيب بان العرب شبهوا الضارب
بالحسن الوجه في جواز الجر بحمله عليه كما عكسوا في النصب قوله ان يكون المضاف
اليه مضافا الى ما فيه الالف واللام وذلك لان وجوده صانع الثانية لكون المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد فتتسع المسالة اذا كان بين الوصف وما فيه ال
اكثر من مضاف اليه واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم قوله مضافا الى
ضمير عائد الى ما فيه الالف واللام نزل منزلة ضمير من لئلا يكثر بل بعضهم
ضمير ما فيه ال في الخبر المثنى لتثنيه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بانفسهن اي يتربص ازواجهم فجوز كونه يتربص خبر الذين ومن منع
كونه خبرا كالجمهور منع منها قاله اللقاني في حواشي التوضيح قوله
كقولهم تعجبنا العجب شر نزايع في ذلك لابن مالك حيث قال في التسهيل ولا
عجب واما ووي وقد اعترض الدماميني في شرحه بان في كلام ابن الحاجب ما
يشعر بان القايل انها اسم فعل يقول انها اسم فعل لاعجب أم لا مضارع لانه
قال وفي تعجب ويجوز ان يقال اسم صوت لا اسم فعل لان المتعجب يقول

عند التعجب لا لقصد الاخبار بالتعجب بل كما يقول المتأوه آه ولذا لحن بقوله
المتعجب منه فلو كان اسم فعل لم يفعله الا قصد الاخبار عنه **قوله** اي اعجب
لعدم فلاح الكلام بن اشارة الى ان وي اسم مضارع بمعنى اعجب وان الكاف
بمعنى لام التعليل وان المصدرية مؤكدة وهذا اولى من قول ابن قاسم في
حواشيه منه الشارح فيه اشارة الى ان معموله للام مقدرة على انه لا يصح
الا على جعل الكاف متصلة بوي وجعل الجميع اسم فعل والرسم يخالفه
قوله وقد قال فيه وا وواها مفتتحا اي وبي الاصل وان الالف
بدل الياء وكلامه في المغني يقتضي العكس هو الروي وواها لغتان
في وا **قال** الشيخ عبد القادر البغدادي في شواهد الرضي وهذا
باطل بان كل واحد من هذه الثلاثة كلمة مستقلة في نفسه اصل وليست
ياء وي مبدلة من الالف واما زعمه ابن قاسم في حاشيته عليه من انه كذلك فما
يقول في واها ولم ينبه احد من الشراح كما ذكرنا اه وا **قوله** في
از واه هي وابن قادة شاعليها كما ان واها هي از زيدت عليها الالف والهاء
وقد حكموا بانها لغة فيها فلنتكن واما كذا لكم فان منع ذا الكلام ايضا فلننا
نحن لا عشار بعض الى سر لغات الكلمة لما كلمة فيها لغة الاولى ينقال في
لغتها انها كلمة مستقلة بل هي اسما وح فلا معنى اذا كان كونها لغة
فيها فتأمله **قوله** ومن احكام اسم الفعل انه لا يتاخر عن معموله قال الرضي
ولا يتقدم عند البصريين منصوبات اسماء الافعال عليها نظرا الى ان الاصل لان
الغالب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمول المصدر عليه واما ما هو جار
في نفسه منقول الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ما هو جار مجرى زيد
ضعيفان قبل النقل لكون عاملها متضمنا معنى الفعل وجوز الكوفيون
استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا
قوله وقد نص عند البصريين مما معناها ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي
اي دلوي قدامك مبتدأ مخبر عنه **قوله** بمعنى الزم اي ان كان متعديا بنفسه فان تعدى
بالباء كان بمعنى استمسك وصرح الرضي بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد
كثيرا في مفعول اسماء الافعال لضعفها في العمل **قوله** وجعل اسما للفعل
ومعناه انتبه فيكون لازما ونقل الكوفيون تعديته نحو مكانك زيدا اي

انتظر

انتهى قال الدماميني ولا ادري اي حاجة الى جعل هذا الضرب اسم فعل وهلا
جعلناه ظرفا على بابه لانه انما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين
ذلك وبين الفعل نحو صه وعليك واليك ونحوها مما امكنه فلا كمكانك وامامك اذ يصح
ان يقال اثبت مكانك وتقدم امامك ولا يقال اسكت صه **قوله** اسم الحدث اضافة
اسم اليه من قبيل اضافة الدال للمدلول اي الاسم الدال على الحدث والمراد
بدلالته عليه ما هو اعم من دلالته عليه بنفسه او بواسطة فيدخل اسم
المصدر وبهذا احتيج الى قوله الجاري للاخراج والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ
المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث وقوله الجاري على الفعل المراد بجريانه
عليه ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده بخلاف
جريان اسم الفاعل فاستغناؤه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على
موصوفها فان معناه جعلها موصوفها صاحبها وكان هذا اصطلاح مشهور
في محله فلا غرابة في التعبير به كذا وقع لبعض في حواشي الكافية والظاهر
ان المراد بجريانه عليه اشتماله على جميع حروفه كاكرم اكراما وانطلق انطلاقا
واستخرج استخراجا بخلاف اسم المصدر نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا والا لكان
التعبير به غير جامع لخروج نحو اعجبني ضرب زيد عمرا **تنبيه** الاولى ان يقال
المراد بوقوعه بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا اي صلاحيته لذلك لا وقوعه
بالفعل **قوله** وانما يعمل بثمانية شروط انما لم يشترطوا ايضا كونه بمعنى الحال
والاستقبال كما اشترطوا ذلك في اسم الفاعل لانه لا يعمل لشبهه بالفعل
بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه انما عمل لشبهه بالفعل المضارع
فاشترط فيه كونه حالا واستقبالا لانهما مدلولا المضارع **قوله** احدها ان يحل
محله اي هذا الشرط انما هو لعمله في غير الظرف والجار والمجرور واما هما فيعمل
فيهما المصدر وان كان لا يحل محله فعل ماذكر محله ما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز
تقديمهما عليه قاله الش في شرح بانت سعاد وفي المنهل الصافي للعلامة
البدر الدماميني ما نصه **تتمة** ينبغي التنبيه لها وهي
ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او
نائبه مذكورا اما بلفظ الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب اللصان فان
واما بلفظ الجر كما في اعجبني قيام الزيدين وضرب اللصين لامكان التاويل

سما سيان لانك اذا جئت بالفعل وجرت في اللغة ما تسنى كانه يستفهم انتاويل
وامّا حيث لا يكون الفاعل ولا نائبه مذكورا فان انتاويل ممتنع كما يلزم من بقاء
الفعل بلا فاعل او نايب عنه **قوله** انه ينبغي ان يكون مصغرا العلة في ذلك ما قاله
ابن مالك في شرح التسهيل ان التصغير يزيله عن الصيغة التي هي اصل
الفعل فزوال ما يلزم منه نقص المعنا بخلاف الجمع فان صيغته وان زال منها الصيغة
الاصلية فان المعنا باق ومتضاعف بالجمعية لان جمعه بمنزلة ذكره متكررا فلذلك
منع التصغير اعمال المصدر واعمال اسم الفاعل ولم يمنع الجمع اعمالهما **قوله**
وعدت وكان الخلف منك سجية الى اخره لو اعتبر جمع مفعال كموازين جمع ميزان
لا جمع موعود لان المعنا ليس عليه ولان مفعول لا صيغة كضروب ومقتول لا يكسر
واما نحو مشايم وملاعين فشاذ فان **قلت** فلا يجوز ان يكون جمعا
لموعد بمعنا الوعد **قلت** مجيء المصدر على مفعول اما معدوم او
نادر وجمع المصدر غير قياسي وعرقوب بضم العين كعصفور وليس في العرب فيه
بفعلول بالفتح الا صعفوق وخرنوب لغة فيه وهو علم منقول من عرقوب الرجل
وهو ما تحت ساقه فوق عقبيها وعرقوب الوادي وهو منعطفه وهو رجل من العمالقة
وهو عرقوب ابن معبد بن زهير احد بني عبد شمس بن ثعلبة او عرقوب بن صخر على
خلاف في ذلك وكان من خبره انه وعد رجلا ثمرة نخل فقال ائتني اذا اطلع النخل
فلما اطلع قال ائتني اذا ابلح فلما ابلح قال ائتني اذا ازهى فلما ازهى فقال ائتني
اذا ارطب فلما ارطب قال ائتني اذا صار تمرا فلما صار تمرا اخذه بالليل ولم يعطه شيئا
فضرب به المثل في الخلاف فقالوا اخلف من عرقوب فقال علقمة الاشجعي
وعدت اخي قال الشيخ رضي والناس في هذا البيت يثرب بالثاء المثلثة والراء
المكسورة وانما هو بالمثناة والراء المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى
الله عليه وسلم قال ابن الكلبي **قلت** وقال ابو عبيدة ايضا وقد
ذكره كذلك قال ابن دريد واختلفوا في عرقوب فقيل هو من الاوس ويحتج على
هذا ان يكون بالمثلثة والمكسورة وقيل من العماليق فيكون بالمثناة
والمفتوحة لان العماليق كانت منازلهم من اليمامة الى وبار ويثرب منازلهم وقال
وكانت العماليق ايضا بالمدينة وقال الحافظ الخطيب بن دحية سميت المدينة
يثرب باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وبنو عبيد هم الذين سكنوا

الجحفة

الجبة ولا يجوز الآن تسمية المدينة بيثرب لقول النبي صلى الله عليه وسلم
يقولون يثرب وهي المدينة وكأنه كره هذا الاسم لأنه من مادة التثريب
وأما قوله يا أهل يثرب فحكاية عمن قال ذلك من المنافقين ومن الغريب
قول بعضهم ان عم قوس جبل مكلل بالسحاب وانه لا يصح اسناد الاطفاء بتيمن مواقد
عم قوس الى المفعول كأنه وعر ولم يصطل أو الى الفاعل على المجاز كأنه وعر انشاؤه
أنه أنه يصطلى ولم يدر بذلك وعلى ما تقرر فهو فاعل لا غير **قوله** أيا لك أن
لا يكون مخرجا في تضعيفه بالاضمار نزول حرف الفعل بلا يجزم ورب زيد
حسن وهو بعيد فيه قال ابن هشام وحمل ضمير اسم الفاعل تضمنها المصدر
يجري فيه الخلاف أو يعمل اتفاقا عملا بظاهر الحال فهو الحق يشترط فيه كما سيأتي
أن يكون مخبرا أو لا يعمل اتفاقا مع ورود ويمكن أن يمثل لعمل اسم الفاعل بمثل
مر ضارب زيدا وهو عمرا أيضا يحمل الضمير عائدا الى ضارب لا الى زيد **قوله**
واستدلوا على ذلك بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها
أن عنها متعلق بضمير الذي هو ضمير المصدر أعني الحديث ونازعه ابن هشام في
ذلك على أن عنها متعلق بما عني مقدرا أو بالرجم وتقديمه عليه للضرورة
ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أي المرجم أو على تقدير وما
هو الحديث عنها والحديث الثاني بدل من هو بحذف حرف كما في الحواشي لكن
الما سبقه وفي الوجه الأخير نظر لأنه يلزم عليه إعمال المصدر محذوفا وبقاء
تخلص من محذوف يجبرها وأثبت من متعلقه قد زهير بن أبي سلمة الجاهلي
قال الصغاني في العباب الحرب فنرث يقال وقعت بينهم حرب وتضرمها
بلا ماء واية عن العرب قال المازني لأنه في الأصل مصدر والضمير كناية عن
الحرب الذي هو مقول وقاله الإمام الحسن الزوزني شارح المعلقات قال
الضمير كناية عن القول لا العلم لأن العلم لا يكون قولا وفيه رد على جميع
شراح المعلقات في أن الضمير راجع للعلم قال أبو جعفر النحاس وتبعه التبريزي
والأعلم قوله وما هو عنها أي ما العلم عنها بالحديث فقوله هو كناية
عن العلم لأنه لما قال الا ما علمتم دل على العلم ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم الآية المعنى أنه لما قال يبخلون كقوله
من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له أو الجاهل علم التشتت هو كناية العلم

يريد وما علمتم بالحرب وعن بدل من الباء تغرا كلامه والمرجم الذي يرجم بالظنون
والترجيم والرجم الظن ومنه قوله عز وجل رجما بالغيب اي ظنا والذي في اصله
في الصحاح واستعير منه للشيء يقول الحرب الا ما عهدتموها وجربتموها وما
رسمتموها في استصحا وما هذا الذي اقوله بحديث مظنون وهذا ما شهد به الشواهد
الصادقة من التجارب وليس من احكام الظنون كذا في شرح شواهد الرضي **قوله**
يجاء به الجلد الذي هو حازم اي يجاء اي يجيء والجلد بفتح وسكون اللام القوي
والباء في به للسببية او للاستعانة والضمير عائد على الماء في البيت قبله
وحازم اي ضابط والحملة الذي اي ونفس راكب مفعول لحاسي والشاهد في قوله
نفض به كفيه فانه مصدر مجرور اضيف الى فاعله ونصب به المفعول ونفضا
وصف به انساغ مسا والمعنى ما يتيمموا واحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا
قوله الخامس ان لا يكون موصوفا قبل العمل الخ وكذا ان لا يكون متبعا اعم من ان
يكون متبعا بالنعت او غيره فلا يجوز عجبت من قتالك الشديد زيدا ولا عجبت من
اتيانك مشيا الى بكر ولا عجبت من شربك والكلام اللبن **قوله** ان لا يكون مفصولا
من معموله اي باجنبي ولو كان المعمول ظرفا كما في الاية الشريفة او الفاعل
ظرفا او جارا ومجرورا كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ونظرا اعترضه الحفني على محشي
حيث علق اياما بالصيام بان فيه الفصل بمعمول كتب وان قيل لعله كتب
بقدر كما كتب صفة لصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور
اخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله كذا في الحفني اشار بذلك من ابيات
الخامس من مغنيه والمراد بالاجنبي كما قال ابن الحاجب في امالي المستقل
بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير
الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك فاذا قلت ضربي في الدار زيدا احسن
لم يفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به
واذا قلت ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر
المستقل الذي لا يصلح ان يكون متمة لما قبله في الخبرية وانما اجريت
الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانها عرضت بين
الجزئين لغرض مع انه لا يبعد ان الجملة المعترضة ليست تتمة للاول

الجزئين

الجر بين لا يستقلان بها **قوله** ولهذا رد على من قال في يوم تبلى السرائر
انه معمول لرجعه القائل بذلك هو الزمخشري وكانه يرى ان في الا مغتفر
في الظرف لا اتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر
ان وهو يوم تبلى السرائر ظرف وقد تكلم عليه على هذا به
في الجملة الثانية من الباب الخامس من مغنيه وقال ايضا ان الظرف لا
يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف
اي يرجعه يوم تبلى السرائر وقد تكلم عليها ايضا ابن جني في الخصائص
بفائدة في باب تجاذب الاعراب والمعاني ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق
برجعه الا انك اذا حملته على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله
واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف
ويدل بالمصدر عليه **قوله** ان لا يكون مفصولا عنه لانه عند العمل يؤول
بان والفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم لانه كتقديم جزء
من الشيء المرتب الاجزاء عليه **قوله** واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور
وهو ما استظهره المولى سعد الدين التفتازاني قال في المطول والحق
انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه
السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
وليس ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف تكفيه رائحة
من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع
في غيرها اهـ وفي الحواشي اليمنية قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه
الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في
الظرف لا خفاء صورة ان والمتوسع مع ان الاجوز تقدم صلة ان
المصدرية عليها مطلقا واذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معموله
الظرفي عليه يقدم في علم البلاغة بلا نكير لان البلغاء يلتفتون الى
لطيف المعنى بعد ان يكون لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان
كان مرجوحا فاذا وجدت ظرفا مقدما على المصدر فان رايت فيه نكتة
تحصل بتقديم معموله عليه جعلته معمولا له والا حملته على وجه اخر

بحسب اقتضاء الاحوال **قوله** واعماله اكثر القياس ان مرّ لحمله على الاستغراق
والّا فمقتضاه التعليل فلذا اعمال المعرّف بأل ان يكون عمله سماعيا لكن الراجح
وبعد كتبي ما ذكر ثم رأيت الدماميني في شرح التسهيل قال والمصدر المحلّى
بأل ان قصد به الاستغراق والا فقد قال ابن جني اعمال المصدر منونا اقوى
احوال اعماله لانه نكرة ما شبه الفعل ثم الذي عمله مضافا لان المضاف
كثيرا ما ينوى فيه الانفصال ثم يليهما الذي عمله وفيه اللام انتهى
قوله وصرح بان مضاف للفاعل ومضاف للمفعول وقد يحمل التركيب
الواحد اذا قصدا فيهما وحكي بالراجح عند ش حمله على الاول لان حذف
المفعول اولى من حذف الفاعل لكونه عمدة **لطيفة**
ذكر الشيخ ابن عبد السلام في مختصر ابن الحاجب قال سمعت الفقيه
الفرضي الاصولي شيخنا ابا عبد الله محمد بن شعيب القيسي المعروف بابن
العطار رحمه الله يحكي غير مرة وسمعتها من غيره من الثقات غير مرة
عن الشيخ الفقيه ابي اسحاق ابراهيم ابن الهشتير قال كنت
جالسا عند بعض الفضلاء في بستانه والخدمة بالمسحات يخدمون فلما
جلسوا للغداء جلس منهم رجلان اثر ستان بناحية واخرج احدهما غداءه
الخبز وحده واخرج الاخر خبزا وجبنا فسأل الذي ليس عنده جبن صاحبه ان
يعطيه من جبنه فاعطاه منه شيئا يسيرا جدا فقال عطيته العموم
على اقدارهم فقال له المعطي صدقت فقال له الاخر ليس هذا مذهب
ش قال فعلمت انهما من طلبة العلم فكلمت الذي ليس فيهما فاحسن
انسهما بالمرضيان، اخذ واراد الاخر ان يعطيه مصدر مضاف الى الفاعل
فالمعطي انما اعطى على قدره لا على قدر الاخر ولما كان اللفظ عنده
صالحا في هذا ويحتمل ان المصدر غير مضاف للمفعول صدقه المعطي بناء
منه على ارادته هذا المعنى الثاني وانه مضاف الى المفعول فقال له
الاخر ليس هذا مذهب ش يعني ان حمله على الاضافة الى الفاعل هو
الراجح عند ش وما كان الشيخ يحكيها تعصبا لمذهب ش وانما كان يحكي
ذلك تنبيها منه على ان اكثر من يعتني بهذا الفضل ظاهر ان يكون
في الباطن على خلافه **قوله** بان كان بال عمل مطلقا قال في شرح التسهيل

وان

وان وقع الذي بمعنى المضي صلة للالف واللام استوى هو والذي بمعنى
المضارع في استحقاق العمل لانه وقع موقعا يجب تأويله فيه بالفعل
ثم يجب تأويل الالف واللام بالذي او اخرى فهو مع تأويل مقام ما فاته
من التشبيه بالمضي كما قام لزوم التانيث في المؤنث بالالف وعدم النظير
في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف واذا كان في وقوع الذي بمعنى
المضي صلة تقوية لعمله بعد ان لم يكن عاملا فوقوع الذي بمعنى المضارع
صلة توكيد لاستحقاق ما كان له من العمل والحاصل ان اسم الفاعل
الموصول به الالف واللام يعمل في المضي والحضور والاستقبال **قوله**
ايضا تلقين الملك الحلاحل في القاموس الحلاحل بالضم السيد والضخم
المروءة او الرزين في نجابة محض الرجال وماله فعل الجمع بالفتح والحلاحل
للمفعول بمعناه **قوله** وخالف في ذا الكسائي قال في شرح المذكور
ومن تبعه في نقل المسألة ضعف لان اسم الفاعل الذي اريد به المضي
لا يشبه الماضي من قبل اللفظ فلا يعطى ما اعطيه المشاركة لفظا
ومعنى اعني الذي اريد به معنى المضارع كما لم يعط الاسم من منع الصرف
بعلة واحدة ما اعطي ذو العلتين وايضا فان المضارع محمول على اسم
الفاعل في الاعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ولم يحمل الفعل الماضي
على اسم الفاعل في الاعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل قال
س واذا اخبر بان الفعل وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة لانه
انما اجري مجرى الفعل المضارع له كما اشبهه الفعل المضارع في الاعراب
وكل واحد منهما داخل على صاحبه هذا نصه **قلت**
فالمسوي بين اسم الفاعل المقصود به معنى المضي وبين اسم
الفاعل المقصود به معنى الفعل المضارع كالمسوي بين الفعل
الماضي والمضارع في الاعراب وهذا لا يصح فلا يصح ما هو بمنزلته **قوله** كقوله
تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير قرينا قد يجاب بان الملائكة جمع تكسير
يؤول بالجماعة وهو مع ذا مؤنث وقد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمت الله
قريب من المحسنين وفعول النسب اجري مجرى جمع المذكر السالم وهو
بري من تانيثه المترتب عليه افراده قاله اللقاني في حواشي التوضيح

قوله اضاء الجو بتباشيرها جلادها صرار البيت للفلاح بضم الفاء
وتخفيف اللام بن حزن التميمي عجزه وليس بولاج الخوالف اعقلا
والمراد باخ الحرب الملازم لها وهو منصوب على الحال والاختصاص
والجلال جمع جل والمراد بها الدروع والجواشن التي تلبس في الحرب
والولاج الدخال مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف هم
بالخاء جمع خالفة وهي الحجرة كانها تخلف الخباء وتنوب عنه ومنه
قوله تعالى رضوا بان يكونوا مع الخوالف والمراد بها هنا البيوت
مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل والاعقل بالعين المهملة
والدال المعجمة يقال اعقل الرجل اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال او الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها يقال انه ثابت
الغدر في الحرب وبينه وبينها مواخاة ماذا قلت الحرب لا يلم البيوت
ويستتر فيها بل يقتحم ويجاهد كذا في التصريح ويجوز ان يكون من
العقل وهو التواء في رجل البعير يقال بعير اعقل وناقة عقلاء بينة
العقل يعني انه ليس ممن يرحل البيوت ويجلس بها كالاعرج ه
والشاهد في قوله تباشيرها جلالها حيث نصب ما بعده قوله
ضرب بنصل السيف سوق سمانها تمامه اذا عدموا زادا فانك عاقر
نصل السيف شفرته ولذا اضيف اليه وقد يطلق على السيف نفسه
وعليه فالاضافة بيانية وجعلها على الاول بانها من قبيل اضافة
الجزء الى الكل والسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا
بالسوق والاعناق والسمان جمع سمين والعاقر الذابح والشاهد في
ضرب حيث نصب سوق سمانها اعتمادا على ذي خبر اي هو او انت ضروب
كذا في التصريح قيل والشاهد هو المتعين لقوله بعد فانك عاقر لاحتمال
ان يكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب قوله اتاني انهم مزقون
عرضي تمامه جحاش الكرملين لها فديد مزقون مبالغة مازق
وعرض الرجل ما يصونه من نسبه وحسبه والكرملين تثنية كرمل
كذا في القاموس اسم ماء بجبل طيء عن شيخ الاسلام انه بكسر
الكاف وفتح الميم والفديد بدالين الصياح والتصويت يقول انهم

النرم

القوم عندي بمنزلة مجالس تعد الموضع الذي تصوت فيه ولا يستدل لا به أولى من
الاستدلال بقوله حذرا موردا الذائقين وأمن من ليس منجيه من الأقدار الشر يسكن
لوقوع الفرح فيه وإن قال ابن مالك إن الفرح فيه من موضع الخاسرين
روى عن المازني أن الأخفش قال سألني رجل عن مثل هذه في تعدي فعل
فضلت هذا البيت وينسب مثل هذا إلى الممتنع ووقوع مثل هذا الاستبعاد
فإن شئتم يكن يحتج بشاهد لا يثق بل ينسب إلى من يحتج بقوله وإنما يحمل
الفرح فيه على أنه من موضع الخاسرين وبقول المتقولين قوله ورد عليهم
قول الرعي بأن أما رده عليهم في منع التعليق وكلامهم وأما رده عليهم في
تعدي الفعل بوجهه أنه لا يصح تعديه هنا لأن أما لا يفصل بينها وبين الفاء
بجملة قوله وهي الصفة الموضوعة لغير تفضيل هذا الحد أصله لبدر الدين ابن
مالك ورده الشيخ في الحواشي فاقتضاه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحويون
لا يسمون هذا مشبهة إلا إذا أضيفت أو نصبت إلا إذا رفعت السببي
قال بعض أرباب الحواشي والكلام إن ما ذكره إنما هو في زنة فاعل
فقط كما يوخذ من كلامهم وأما نحو حسن وكريم فهو عند قصد الثبوت صفة مشبهة
مطلقا أقول هو والفرق بين الحدوث والحدث مما لا يخفى على من له أدنى مسكة
وتوهم بعض الشيوخ أنهما شيء واحد واحتاج في دفع التناقض اللازم
من قوله لقصد نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث بحمل الأول على
الموضع والثاني على الاستعمال وهو توهم سافل إذ الحدث عبارة عما قام
بالفاعل كمع والحدوث عبارة عن التجدد وعدم الثبوت قوله وتارة تجري
قال في المغني وقول جماعة إنما لا تذكر إلا غير مجازية مردود بل نقل فهم
على أن منها قولهم " من صديق وأخ ثقة " أو عن رسائه دارا " انتهى
قلت ومن هؤلاء الجماعة صاحب المفصل فإنه قال في الصفة المشبهة
هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها
تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والشاهد في شاهد بيتين مجمع وحلا وطاء فمليني
لمن يعس فإنه صفة مشبهة وهو مجاز للمضارع ويمكن أن يجاب عنه الجيلاني
ما ورد من ذا أنه اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم صفة مشبهة
حقيقة فتأمله قوله المعتبر في المجاز أن تقابل بجي للحركة بعينها قال في المغني

بدليل ذهاب ذاهب ويذهب وقتال ويقتل وبهذا ابن الخشاب هو وزنه عن رفع
لا تصريحه **قوله** انما تدل على الثبوت قال الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة لان
الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة لا دلالة فيها عليهما فليس معنى حسن
في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في
اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في بعض
الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمن كان الظاهر ثبوته في
جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه نحو كان هذا حسنا فقبح او
سيصير حسنا او هو الآن حسن فقط فظهر ان الاستمرار ليس وضعيا قال العلامة
الدماميني وفيه بحث **قوله** واسم الفاعل يدل على الحدوث الخ وجه الجمع
بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى
الحدوث وقول علماء البيان ان الاسم دال على الثبوت ولم يفصلوا بين صفة
مشبهة وغيرها قاله يس في حواشي المختصر وكانه لم يطلع على ما قاله
سيد المحققين في حواشي المطول واطلع عليه ونسيه فانه بعد ان قرر
ان الاسم كعالم يدل على الثبوت وعارضه بكلام ابن الحاجب ان اسم الفاعل
يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي
التجدد والانقضاء بغير قرينة اراده مقابلا وهو اخص منه ونفي الاخص لا يستلزم
ثبوت الاعم **قوله** وانما تكون للحال الذي لم ينقطع المستمر وهذا خلاف ما حكاه
ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان الاسم لهم في قال انه في الصفة المشبهة
انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين
وابن مالك قال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال
لا بد ان تثبت فيه بكونها للماضي وان الصفة انقطعت والحال يدل انها ثبتت
قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يرد ابن السراج انها انما وجدت وقت
الاخبار فلا يرد فاجتمع معنى القولين **قوله** بل يكون سببيا قال البدر الدريق اي
مع الجواز زيد في وجه ببطلان عموم قولهم ان المعمول لا يكون سببيا مؤخرا وهذا
غير وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق النسبة وما اورده فيه

بشيء من هذا القبيل بأن عمل ضعيفا في الحال وأما نحو بما فيهما من معنى الفعل وكذا
الحال والتمييز ونحوهما **قوله** آخر ما منع الفعل عليه فقد يتعين في الحال كما في مررت
برجل حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب أن يقال حسنة الوجه
لأنه لو كان فاعلا لوجب تأنيث الوصف وقد يجوز الأمران كما في مررت برجل
حسن الوجه **قوله** لا إبدال من ضمير مستتر الخ أي إبدال البعض من كل قال
ابن قاسم وفي حكاية العلام رأيت بلالا الحسن الوجه وحكاية الكوفيين مررت
بأحد قومهم لا تيب وانه يجوز مررت برجل مقوم بالأب وليس هذا الإبدال كذلك
ولا بعضها لأن الاستعمال اه تحرير وجوابه أن ما ادعاه الفارسي يجوز الحمل
على البدل حيث أمكن لا مطلقا ولا يشك في أنه قد يقوم مانع من الإبدال
بأن قيل على القول بأن العامل البدل مقدر يلزم حمل الصفة المشبهة
محذوفة وهو ممنوع قلت قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره كما في نظائره
قوله عليه قوله جنات عدن مفتحة لهم الأبواب في البحر وقرأ الجمهور جنات
بالنصب وهو بدل بأن عدن علما فبدل معرفة من نكرة وإن كان نكرة فبدل
نكرة من نكرة وقال الزمخشري في جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي
وعد الرحمن وانتصابها على أنها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل
فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والأبواب بدل
من الضمير تقديره مفتحة هي الأبواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو
من بدل الاشتمال اه ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي
استدل به وهو قوله جنات عدن التي وعد الرحمن لأنه اعتقد أن التي
صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره إذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات
لأن الذي والتي وجموعهما تستعمل استعمال الأسماء فتلي العوامل
فلا يلزم أن يكون صفة وأما انتصابها على أنها عطف بيان فلا يجوز
لأن النحويين في ذلك على مذهبين أحدهما أن ذلك لا يكون إلا في
المعارف فلا يكون عطف البيان إلا تابعا للنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة
لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وأما تخالفهما في التعريف
والتنكير فلم يذهب إليه أحد سوى هذا الرجل وقد أجاز في الجمع مقام
إبراهيم فلا عبرة به عطف بيان تابع للنكرة وهو آيات بينات وأما قوله فهي

مفتحة ضمير الجنات بجمهور النحويين لان الابواب مفعول لم يسم فاعله
بمفتحة وجل الفارسي يقال اذا كان كذلك لم يكن فيه ضمير يعود على
جنات عدن من الحال ان اعرب مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا لجنات
عدن فيقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى يرتبط الحال بصاحبها
او النعت بمنعوته والابواب بدل ويلزم الفارسي على ان البدل في مثل هذا لا بد
فيه من الضمير اما ملفوظا به واما مقدرا وان كان الكلام محتاجا الى
تقدير واحد كان اولى مما يحتاج الى تقديرين اما الكوفيون فالالف واللام
عندهم تقوم مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما
قوله وهو بدل الاشتمال فلا عني بقوله وهو اليد والرجل فقد يعني لان ابواب
الجنة ليس بعضا من الجنة واما تشبيهه ما قرره من قوله مفتحة لهم
الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فوجهه ان الابواب بدل من الضمير
المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال الجرمي
مفتحة حال والعامل فيها محذوف دل عليه المعنى تقديره يدخلونها **قوله**
بدل بعض من كل لانه للابدال الاشتمال كما زعمه الزمخشري وفي الحواشي السنية
هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضا
منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمص
نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة تدور عليها
الحدود والبناء وصف فيها وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم
من كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزءا منها اذ قال
في الصحاح والجنة اسم البستان والعرب تسمي النخيل جنة كذا في حواشي
الشمستي **قوله** ان يكون على التشبيه بالمفعول به اي بمفعول اسم الفاعل
تشبيه الصفة به في الدلالة على الحدوث ومن قام به وكونها تؤنث وتثنى
وتجمع كاسم الفاعل والنصب على التشبيه بالمفعول به شائع في الافعال
مطرد في الصفات وانما كان الامر كذلك لوجهين احدهما ان الصفة اللازمة
تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالاضافة بعد رفع معمولها او الجر اذا لم
وشيء يكفي في الفضلة فجاز ان يساويها في استبدال الجر بالنصب
والفعل بخلافه والثاني ان المنصوب على التشبيه بالمفعول به او

حكم

حكم بالمراد في الفعل اللازم فهي متعربة ولا يعرض مثل ذم الدار اذ لا
كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصورا على الظاهر ادى على الصفات
شاذ في الافعال فان ذم الدار استعمل بالفم في بني الحمري اللازم قاله
ابن مالك في شرح التسهيل قوله واسم التفضيل التعجب به اولى
من التعجب به لان فعل التفضيل لعدم شموله نحو شيء مما هو ليس
على وزن افعل واولى منهما التعجب بالاسم الذي يلاحظ شموله نحو اجهل
والبخل من كل ما دل على التنقيص وقد يجاب عن الاول بان
قولهم افعل الذي للتفضيل وتقريره الوصف وسمي الصفات غني وعلى الثاني
بان تميز العبارة وصارت في الاصطلاح اسما لما دل على الذي يلاحظ مطلقا
بل لما نفي بعضهم بقولهم تميز الصفة الدالة على المشاركة والذي يلاحظ
قوله احترز به ان يكون بعده من جارة للمفضول الخ وذكر الحال ان
شبهه بفعل التعجب وزنا وزيادة ودلالة على المزية واصلا من
حيث انه لا يبنيان الا من نوع معين وافعل في التعجب لا تتصل به علامة
تثنية ولا جمع ولا تانيث وكذا اسم التفضيل المضاف للنكرة لشبهه بالمجرد
في التنكير قوله زيد افضل رجل اصله زيد افضل من كل رجل فحذف من فصله
الى فضله مجرد من كل واضيف افعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون
افعل بعض ما يضاف اليه والاصل ان يكون جمعا لانهم المعنى وجيء بتنكيره
على قد عرف ان كل معين وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان حيث بان
جعلت للجمع وكذا ان جمعت اذ خلت ال للانهم لا يرجعون للاصل في بعض
وتنكيره كونه في بعض فان عاجت على الثنية المضاف المهمل فلبت لذا
افضل رجل واعقل وهذا الذي لم اره واعقله تذكير الضمير وافراده
في الجمع وضربه والمذكر وضربه على التوهم فان اضيف افضل للمعرفة ثنيت
وجمعت وانثت ونحوا القياس واجاز بيس والامام لا تمسكا بقوله

ومنه احسن الثقلين جيدا ٭ سالفة واحسنه قذالا

اي احسن من ذكر قوله جاز الوجهان الخ مما في الاهمال بقيته
وتشبيهها بالمحلى بال في الخلو عن لفظ من ومالها وتشبيهها بالمجرد
لنية معناها قوله ورد عليه بالاية فان قرب مخها فعولا اولا والكلام

مفعولا له في نحو المطابقة في الحجر **قوله** واجمعوا على انه لا ينصب
المفعول به اي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو اعطى للعلم واذا
كان مما يتعدى للاثنين نصب الاخر بفعل مقدر نحو اكسى للفقراء الثياب
اي يكسوهم الثياب وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق
والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى ولم يكن افعل مخالفا للغير ويجوز نصبه
للحال فيه مفردا وقال المكي في الحواشي قال محمد بن مسعود الغزني
في كتاب البديع منه قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لو
ورد السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس بتمييز لانه
ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقال عباس بن مرداس اكر منا ب
السيوف القوانسا وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود
الغزني افعل التفضيل ينصب المفعول به وبه اعلم من يضل عن سبيله
قوله مطلقا اي جميع حالاته **قوله** وضابطها ان يكون في الكلام
نفي اي انما اشترط تقدم النفي ليكون افعل التفضيل بمعنى الفعل
الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على افعل توجهه
الى نفيه وهو الزيادة فيصير المعنى مثلا فيفيد انه ليس حسن الكحل
عين رجل زائدا على حسن الكحل عين زيد مثلا بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة فيها مقام المرجوح يرجع المعنى الى ان حسن الكحل
في عين رجل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن من اجل النفي
بمعنى حسن اوراد المجازي وهو مقتضى ان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز اعمال اسم التفضيل في الظاهر **واورد** عليه
انه لو كان كذلك لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا افضل منه ابوه كما
جاز في المثال المشهور **واجيب** بالفرق فان المثال الثاني
وحاصله ان المفضل والمفضل عليه في المثال المشهور وهو مسالة
الكحل متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه مختلفين بالذات فلما خالف الاصل حصل في معناه التفضيلي نوع
ضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة عود
حكمه بعد الى زوال بخلاف ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف في

معناه

معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه بالذات فله قوة
عود حكمه بعد ان زال وهو عدم جواز عمله في الظاهر **قوله** مفضل على
نفسه باعتبارين كان الاولى ان يقول باعتبارين لان التفضيل اي الزيادة
انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى والمعنى كونه مفضلا من وجه
ومفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات فيخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
لانه اعتبر فردين من افراد الكحل ووقع التفاضل بينهما بخلاف المثال
فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مطلقا مثل ثلاثة بعشرة وثلاثة بعض اخر
ترقى بعيني ان تنزل الشيء وكذا هي شرط عمل افعل من او عمل افعل في
سائر استعمالاته **قلت** الذي قاله في حواشي الاشموني
والذي ينبغي ان يقال هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في تعليل
عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل وكذا الوصف المشبه
للفعل في لحاق العلامات كالصفة المشبهة وهو ظاهر عبارة
س او كونه لم يوجد له فعل بمعناه هو من مباعة فان قلنا بالاول فينبغي
اذا استعمل بالتعريف واللام ان يجوز معه الظاهر نحو مررت بالرجل الافضل
ابوه لانه يشبه ويجمع اذا اي وذكر اذا اضيف لمعرفة نحو زيد افضل
الناس ابوه وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان يعمل الا بالقسم وكذا
قوله ما رايت رجلا الخ احسن افعل تفضيل وهو صفة رجل الذي هو
جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو مفضل على نفسه باعتبارين
باعتبار كونه في عين زيد ملاحظ وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى
ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره
قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار
المغصوبة فهي من حيث يثاب عليها من حيث كونها صلاة ومعصية يعاقب
عليها من حيث كونها شغلا لملك الغير بغير اذنه الحجر والا والحال من
الكحل المفرع عليه ويجوز ان يكون نعتا والمفرد متعلقا باحسن وفي عين
زيد حال من الحجر ودني **قوله** التثني لا يستعمل الا مع اب وجود ال
وعدمها فيه خلاف نحو قام قام وكذا لا وعلى اذا لم يكن له وهو عليه اعرابه

وفي كون قاصرا الثاني لم يسر مسرى الاعراب الا على سبيل التبع نعم للأول
عموم اي انه اصلي للتابع في كل الجملة المستانفة والمراد بالاعم ان ما صدقه
اعم من كونه لفظيا او تقديريا **قوله** وهي خمسة دليل الحصر في الخمسة
ان التابع اما ان يكون بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني
اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان
يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التوكيد والثاني اما ان يختص بالمشتق
ويشبهه او لا الاول النعت والثاني عطف البيان **قوله** النعت
ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف
والصفة لا يختصان بل يشملان نحو عالم وفاضل وعليه فالثاني يقال جلال
الله ولا يقال نعوته **قوله** اما تخصيص نكرة او توضيح معرفة قال المولى
سعد الدين التفتازاني في المطول التخصيص عندنا عبارة عن
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه بحسب الوضع
محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال
وخصصته بفرد من افراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته رفعت الاحتمال انتهى **قال الشيخ**
وقوله عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات الظاهر انهم ارادوا
الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه وكما تحتمل كما في رجل عالم
ونحوه فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل
ويحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي فتجعل جارية صفة
مخصصة قللت الاشتراك بلا ريب مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت
معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى **قوله** نحو ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فجعل الوصف
في ذلك للذم يندفع سؤال ابن عرفة المشهور وحاصله ان الاستعاذة
استجارة والاستجارة الطلب وهو من ان يفيء وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان
الرجيم اخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا
يلزم منه الاستعاذة من مطلق الشيطان المخصوص ولا استعاذة من مطلق

الشيطان

الشيخان وحاصله ان الز مع ان الوصف هنا للذم ثم للتخصيص وهذا مبني
على ان المراد بالاضافة جنس المرحوم بلا تشعب انما الذي اريد به المرحوم بالالفة
والمغفرة وعموم الرحمة وحصر للتوكيد واستوى المنزع عليه ايضا **قوله**
ويقوله حم تنزيل الكتاب من الله لم يعترض للجواب عن الصفات في
الكشاف المنسي فقال في الكشاف **فان قلت** كيف اختلفت هذه
الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي ان تكون مثله
معارف **قلت** اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد
بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب فمعرفتان لانه
لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن او غدا
حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد
ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما شديد
العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير
وقد جعله الزجاج بدلا وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نبو ظاهر
والوجه ان يقال لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد
اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها
على مستفعلن فهي محكوم عليها انها من بحر الرجز فان وقع فيها جزء واحد
على متفاعلن كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما حذف
الالف واللام صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج
ما قبله وما بعده لفظا فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج
حتى قالوا لا يعرف سحادليه من عنادليه فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع
على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن
من الرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما كان الجماء الغفير
على نية طرحهما ومما سهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز
ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لا شيء ادهى
منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه النكتة هي الداعية
الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال انتهى وقوله لا
يعرف سحادليه من عنادليه قال المجد رحمه الله السحادل الذكر والعنادل الا

ج

الا تنبيين وقد تحصل من كلامه في التوابع انه وقع في هذه الآية ثلاثة اقوال
احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والثالث الفرق
بين شديد العقاب وغيره فالاول بدل وغيره صفة وهذا هو قول الزجاج
وصرح به الزمخشري فجعله متبوعا فنسبه ابو حيان الى التناقض ثم انتبه في
كلام الزجاج يجري على القواعد وكلامه يرد بانه ان توافق المنعوت الجنسين
ومنعوته في التعريف والتنكير لازم بخلاف البدل فجعل المعرفة نعتا
للاسم النكرة والصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على مذهب
النحاة المعتبرة وهو ابين **قلت** لا كنه غير جار على قواعد الاخيرين وهي
تقديم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المنعوت
والبدل ليس كذلك من حيث كان مستقلا وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب
بدلا وذي الطول صفة صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين
شيئين هما كالجزء فجاء التنبيه ويدل على ان ذي الطول صفة قوله
بين الصفات ويدل انه ما نزل على تقرير اعراب التوابع البدل لا تقدم على البدل
وهو ليس بدل البيع افلا احد اجاز ولا ادعي في جوازه او منعه نصا عن
احد من النحويين الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع **قلت**
ومثل هذا لا ينهض على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي
الجواز اذ هو الاملائي له **قوله** فان كان الوصف رافعا لضمير الموصوف الخ
سواء كان الوصف حقيقيا او مجازيا ونعني بالحقيقي ان يجري على ما
هو له وبالمجازي ان يجري على غير من هو له اذ اصول الاسناد عن الفاعل
الى الضمير الموصوف وجب الانفصال بلا خلاف ان كان معرفة ونصب على
التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب او كريمة ابا ويستثنى
من ذلك مسئلتان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف
الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير وان لم ينوه في التانيث والتثنية
والجمع كما مر والثاني الوصف بما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف
الانثة على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا
على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل **قوله**
والكوفيين الى ان غير الوجه ان يقال الكلمتين التي اعشب للذي التي اعشب

بما

لما لا يعقل وغيره مما لا يعقل لتضمن جمع المؤنث السالم انهم جعلوا البراغيث
مشبهة بما يعقل حين وصفت بالاكل فلاجل ذلك اجري الفاعل ولذا الحق نظائرها
منها قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي
ساجدين لما وصفها بالسجود اذ لا يكون الا ممن يعقل اجرى لها مجرى ما
يعقل وكذا الحال في النمل في قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم
لما اجرى الخطاب لها مجرى خطاب ما يعقل اجريت مجرى ما يعقل حكى هذا
ابو سعيد في شرح كتاب س **واقول** انه وهم في هذا النقل لان ما
لا يعقل يمتنع لذاته ان ينسب اليه وصفهم بالاكل كقولنا اكل السوس العمارة واكل
السبع الشاة لا يجوز ان يقال اكلوهم السباع ثم يقال القوم اكلوا
الطعام والوجه عندي ان يحمل قولهم اكلوني البراغيث على غير الاكل
الحقيقي ولا يحمله على الاكل الذي في معنى التعدي والظلم كقولهم
اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وعلى هذا المعنى قول علفة بن عقيل بن علفة
لابيه ، اكلت بنيك اكل الضب حتى ، وجدت مرارة الكلأ الوبيل ، وهذا
لا يكون الا من العقلاء كذا في المجلس الحادي والستين من امالي ابن
الشجري ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول اي مانع يمنع من حمل الاكل
في عبارة ابي سعيد بمعنى على الظلم كما قال وغاية ما فيه انه حمل
على معنى مجازي ولا مانع منه وحينئذ لا يتوجه عليه شيء . ويمكن ان
يقال الحاصل ان الكلام في ارادة المعنى الحقيقي ولا يعدل الى غيرها
الا بقرينة ولا قرينة هنا على هذا المعنى **قوله** وهو اعادة اللفظ
الاول بعينه نعم يعبر بالاعادة مبني على انه لم يرد به المعنى المصدري
وهو غير مناسب لكونه من التوابع والمناسب له ان يراد به معنى اسم
الفاعل الى المؤكد فيكون مجازا من استعمال اسم المصدر وارادة
اسم الفاعل ولذا عدل عنه في التوضيح الى التعبير بقوله تكرار اللفظ
المتقدم بعينه ما قبله بعينه وان كان ينبغي ان يراد والموافقة معنى
ليشمل نحو اجل جير اللهم الا ان يقال المراد من العينية العينية
بحسب المعنى اعم من ان يكون مع العينية بحسب اللفظ ايضا ام لا لكن
حينئذ يكون كلامه في ارادة المراد وفي اصول ابن الحاجب ان تكرار

من قولك زيد عندنا ان تشكران ليس فيه احد بل قيل انه لا يعجم وكل من المثل ادمني
يصح ان يراد ولا يخفى ان هذا التوكيد لفظي بغير خارج عن التبع فيها وهذا مثل
بل فيه ومراده في علم الشيء اذا كان انعدا في معنى التوكيد والتاكيد فيه التوكيد
اللفظي اورد بعض الفضلاء على هذا الاعتراض اشكالا فيما اذا قال
الزوج انت طالق طالق وفصل بالشبه التوكيد فانه لا يقع الا واحدة والجملة
هنا فعل الجملة الثانية لا يجوز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية تتعين
الانشائية وشرط التوكيد ان يكون من جنس الاول وهنا ان تكون انشائية
والا وقع طلقتان واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انهما
انشائية ولا يلزم ما ذكر فانهما انشائية للتوكيد ولا يقع بالانشاء التوكيد
شيء وليست للانشاء الا يقاع بالشيء كما مع الاول فهي اصل الانشاء والثانية
في الشان وفيه نظر **قوله** فالى اين الى اين النجاء الى النجاء الاعطف والى اين
للاستفهام تتعلق بمحذوف اي تذهب والنجاء بالمد الاسراع منصوب على
انه مفعول مطلق والله لاحقون فاعل بالتلاحق اللام وهي لام اللاحقون
بالاضافة الكاف الخطاب للمخاطب ومفعول لاحقين محذوف اي لاحقون بكم وجملة
لاحقون الثانية تاكيد للاول وقد اجتمع في البيت تاكيد الفعل وتاكيد
الجملة بالجملة **قوله** لا ابوح الخ قائله جميل بن عبد الله والشاهد فيه
تكرار لا النافية لنفي الجنس وبلاح بسين اذا اظلم وبثينة بفتح
الباء وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفي اخرها تاء التانيث اسم
محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق او اصله مواثيق جمع ميثاق
حذفت الياء للضرورة عند البصريين ووقع في شرح التوضيح للازهري
ما يقتضي ان حذف الياء على تقدير كونه جمع موثق ونصه ومواثق
جمع موثق واصله مواثيق فحذفت الياء للضرورة اه وفيه نظر اذ
كونه جمع موثق يقتضي عدم وجود الياء بالكلية كمسجد ومساجد فلا ضرورة ويمكن
العبارة ان يقول ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق او جمع ميثاق واصله
مواثيق ويمكن ان يجاب بان الواو في قوله واصله مواثيق بمعنى او وكانه
قال وجمع موثق واصله مواثيق بمعنى على انه ميثاق **قوله** بشرط ان يتصل
بالنفس والعين فان الرضي فصلهما بالباء واقلا تقدم النفس على

العين

العين فلان النفس لغة موضوع ولم تستعمل حقيقة ولفظ العين مستعار
لهما أو مجاز من الجارحة المخصوصة كما توجه في قوله تعالى كل شيء هالك
إلا وجهه أي ذاته قلت ولا يخفى خلاف ما نقل عن تصريح النحاة لانهم
ادعوا به مجاز النفس والعين ثم يظهر أن المتضمن بل الى ما هو في معنى
للذات ثم أو بمعنى الذات **قوله** ولابد من اتصالهما بضمير الى قال الجعبري لا
أن تقول فلان من نفسه ارتفع ذلك إضافة الشيء الى نفسه إن لو كان
متحد وهو ممنوع بل نفس المضاف أعم من المضاف اليه **قوله** وجمعهما
على وزن أفعل أحسن من قول ابن مالك في التسهيل جمع قلة لأن فعلا
يجمع على أفعال نحو الأثواب كثر بعد في المثنى والأولى في الجمع كما لا ثوب كثير فيهما
جمع الكثرة ونحو عيون ونفوس لتنصيص أفراده الأول أولى وأثبت لما الأصل في
المثنى لغة اجتماع شيئين وعدل الى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ثم
ان وجوب الجمع المذكور مسلم مع الجمع وأما مع التثنية ففيه نظر إذ يجوز
يجوز فيهما معها الأوجه الثلاثة الإفراد والتثنية والجمع المذكور مسلم
مع الجمع كما نص على ذلك ابن بدر الدين بن مالك والشيخ أبو حيان ونسبه
أبو حيان لمخالفة النحويين ولا توهم فيه بسبب بعضهم وقال ابن ايان
في شرح الفصول وقد قلت تنبيها ممن بحاز قيد على جواز التثنية وقد
صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع
والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الإفراد
على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع ثم قوله
جماعة ففيه الواحد في نحو ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين
قوله ونفي لي دفع إرادة احتمال الخصوص بل لمطابقة العموم كلامهم مقتضاه
أنها ليست لرفع المجاز والا لما حسنت المطابقة وفيه نظر لأن الخلاف
اسم أكثر علماء البيان ان موضع احتمال الإرادة ثم بذل مجاز فلعل نحو
يجعلون الصفة هم في إذ انهم في دفع المجاز ايضا كالنفس والعين
ومن أقوال الحنفي سعد الدين في المطول عند قول صاحب التلخيص
وأما توكيده فللتقرير او دفع توهم التجوز او عدم الشمول
وأما هنا المجاز وهو أن ذكر عدم الشمول لخصوص بل إلا توضيح ولا

بما

٢ نخ
ثمرة النونة حقيقة التقريب على التمو فيدخلها مجاز اوجزئية انتهى
نخ ٣

بخصوص فيها دفع توهم التجوز لأن كلهم مثلا إنما يكون توكيدا إذا كان المتبوع
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز وإلا لكان للتأسيس
ونص أقوال الشيخ عبد السلام لا نعني بقولنا يفيد الشمول أنه يرجعه
من أصله وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ولا ثم تأكيد أصلا بل
الأمر إذ أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف
ظاهره ومتجوزا فيه اه وأجاب بعضهم بأن كونه مجازا المختلف فيه فإن بعضهم
يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة وليس بشيء لأن الحقيقة يعتبر
أن يستعمل لا تقول بل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح والجواب الصحيح هو أن
المراد بالمجاز إذا هو المجاز العقلي وح فلا يكون منه رجلا فيما قبله إذ
المجاز فيه نوع مجاز لغوي لا عقلي بخلاف ما بعده ويعين كلتيهما ما ذكره
الشيخ التفتازاني في حواشي الكشاف على قوله وما هم بمؤمنين تعرض إنما
هي لذا الرفع إذ التجوز ما يتناول العقلي واللغوي وأما إذا اختص بالتجوز
العقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال وأما المجاز التي تقتضي
تأكيده ويعني إذا كان الأمر أن يما أنفي بعد الشأم مع في حكمه دخول التجوز
تجوزا وسهوا ونسيانا فلا بد من أن تقع في لعدم الشمول فإنه تجوز
لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير اه منه وقوله في
غير وسلامه إلخ وفي كون التأكيد يكاد ينفي إرادة التخصيص بل يبعد
نعم الاستثناء قولنا فجاء القوم كلهم إلا أبا فلان كيف دخله التخصيص
مع تأكيده نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس إذ الاستثناء
متصل وإن نقل في جوابه أن التأكيد مقرر لحصول بعد الإخراج فالمؤكد
إنما هو غير المخرج ورد قوله ونقل الرملة ، إنما يتم لو كرب ولا في الاستثناء
بهما متعذر لأن الرملة الله لا استثناء فيه **قوله** أن يتصل بها ضمير
يعود على المؤكد وقد يستغني عن الضمير بالإضافة إلى الظاهر المماثل
للمؤكد نص عليه في التسهيل وجعل منه قوله
ثم قد جمع توليتهم يزيد به **يا أشبه الناس كل الناس بالقمر**
كما في م ع ت باء الجل وتنازعه أبو حيان في ذلك بأن كلا
هنا نعت إلى الكمال في الحسن وأجاب عنه الدماميني وقال

ان قول ابي حيان ليس بشيء لان النفي يتعلق بما اراده على قول لم يكمل الا
عموم الاهام احدا هو ولقائل ان يقول انه شيء ظاهر وذا الحد لانه على تنزل
التغري يكون التفضيل على اهل الكمال واما على ارادة العموم
فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه فقول الشارح
ثم ان التشبيه بنقصه قدره، اذ قيل هذا السيف امضى من العصا،
ويمكن الجواب عما قاله ابو حيان بان هذا الاحتمال الذي قاله خلاف
المتبادر فهذا يقدح في الاستدلال على هذا الامر انتهى **قوله** وابليس
من الملائكة قد ادعى بعضهم ان كلا منهما اخلد ولا يخص شيئا والدليل قوله في
المغني واجاز الفراء والزمخشري ان تقطع كل الجوهر عن الاضافة
لفظا فتمسكا بقراءة بعضهم ان كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان
كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها
الظرفي وقطعها عن الاضافة لفظا وتقديرا لم تصح نكرة فيصح كونه
حالا ولا يجوز ان يقدر كلا بدلا من اسم ان لان اجاز ابدال الظاهر من ضمير
الحاضر بدل كل بشرط الاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم انتهى كلامه ولقائل ان يقول
ابدال الظاهر من ضمير الحاضر اذا كان دالا على الاحاطة وان كان
جائزا الا انه هنا يكون الا متصلا بضمير المبدل منه فلا نقول انه مقدر
فتأمله فيحمل تأكيدا على هذا الاحتمال **قوله** والمقابل بوكر بعضهما عقبا بعد
كل قال تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وقال في المطول
وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على استبعاد سجود جميعهم مع تعدد فرقهم
واشتغال كل منهم بشيء بمعزل عن ارادة التفسير والتفريع على
ابليس ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمن ولهذا على
ما توهم انتهى واشار بقوله على ما توهم الى ما ذكره بعض الائمة
الحنفية في اصول الفقه من ان اجمعين في الاية الدالة على انهم
عن واحد ثم اجتمعوا في زمن واحد على السجود كانه قيل سجدوا كلهم
مجتمعين وفي ذا النحاة زيادة تفريع وتعميم للابليس لان الجمع الذي فيهم
اذا اجتمعوا على امتثال المأمور به في زمن واحد ولم يختلف احد منهم

على نعم الله لان مخالفتهم ابعد عن الحق وادخل في اللزوم واعترض عليه بوجهين
الاول انه يقتضي وقوع اجمعون حالا مع كونه معرفة ومعربة والثاني
انه لا يفيد ما في المطول من ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل ولو كان
كلهم يفيد الاجتماع في الزمان فافعلوا وكذا ما هو في مثله والجواب عن
الاول ان قوله كلهم فسجد والكلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه
الاعراب وعن الثاني انه وان كان بمعنى كل الا ان له اصل الاستغراق
يدل على الاجتماع فلا يفيد ان فيه الخلاف الا ان محل تلك الخلافة المعاني الاصلية
في الكتب كذا في حواشي السيد **قوله** فالاول كقوله تعالى سبح
اسم ربك الاعلى اه لا يخفى ان الاية مشتملة على اربعة اوصاف
الثاني منها غير معطوف والثالث والرابع معطوفان فلو اقتصر عليها
لكان اولى ويمكن ان يقال الوصف الاول اعني الاعلى كما يحتمل ان يكون
جاريا على الرب وهو الظاهر المناسب لجريان باقي الصفات عليه ويحتمل ان
يكون جاريا على الاسم وان كان بعيدا عليه فلانه لم تشتمل الاعلى
التعقيب اذ النعت الاول ليس جاريا على ما جرت عليه بقية النعوت
فلعل الموجب في التمثيل بها على غير الاحتمال الذي قيل وفيه انه يلزم
حكم الفصل بين النعت والمنعوت بالاجنبي بالنسبة الى بقية النعوت
الجارية على الظاهر وفي الاية سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح
هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الذي دل عليه فكيف علق التسبيح
بالاسم والجواب بانه صلة من وجه بان زيادة الاسماء لم تثبت والظاهر
فلا يتاتى على راي الكوفي واجاب الامام الفخر بانه انما تعلق التسبيح
وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو مشعر
بسببه عظم للاجله وكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص
يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها اعني الرب وسوء الادب واعترضه
التفتازاني من وجهين احدهما انه روي عنه صلى الله عليه وسلم انه
قال في تسبيحه سبحان ربي الاعلى مع كونه تسبيحا فدل على
ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه
يلزم منه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه ونحوها من المعاني

المقصود

المقصود بها تعالى فيتعوذ كتبه تبارك اسم ربك ذي الجلال محمل اجمع المسلمين على
فلا والجواب الثاني يراد ان يقال ان الذكر في الحقيقة محله القلب
للفرض اللسان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح
لما فهم منهما الا ذكر الحادون اللفظ بل اللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين
جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار
معنى الاية يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى
اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا
المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ بل اللسان لان الذكر بالقلب
متعلقه المسمى الذي يدل عليه الاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه
اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ
هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى انتهى وتحت الحكمة التي من اجلها
اقحم ذكر الاسم وبه كملت العبارة الى هنا كلامه **واقول**
اذا كان مراد الشيخ الى ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية
وهو ان الاسم الذي يراد به الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى
هو تنزيهها عن الرفث وكلمات الزيغة وعن اطلاقها على غيره كاطلاق الاسماء
انما يجب سواء على ذكر ما للاعلى وجه التعظيم الذي وقع كل من اعترض
التسجيل عليه **قوله** وكان الالفاظ التوكيدية معلومة فلا تجري على النكرة لان
والنكرة لم تثبت لها حقيقة والتاكيد المعنوي انما هو تثبيت معنى اسم
تقرر حقيقته **قوله** بل سنة عن حول كامل رجب الحول اسم للسنة
سميت حولا لان الاشياء تحول فيها وتنتقل عن حال الى حال وسميت عاما
لان الشمس والقمر يعومان فيها في الفلك وهو مصدر عام يعوم عوما
وعاما ومنه قوله تعالى وكل في فلك يسبحون والشاهد فيه ظاهر
ورجب كصرف لانه يراد به معين وهو منصرف للعلمية والعدل عن الجملة بدل
ولا منجم الا بلاده الشعر والى هذا اشار بعضهم بقوله
فلا لاملام السعر في حد ستة ‹ اعني على الكسر ممن بلادية
فلان لفظ صفر ورجب ‹ يمنع من صرف الام موجب
اذا اريد بها معين › وما سواه الصرف فيه يثبت

وناصر الدين اللقاني علله ۞ منع اتحاد به ووصله
بالعدل والنعت به أعني عن صفة ۞ ورجب كالعدل فيه صح
وشيخنا الشيخ الخطيب نقله ۞ في شرحه الذي قد حصله
ومن قال بين جيلة ۞ فقد نهى الشعر الذي جميله

وفي شرح الحماسية للشيخ زكريا أن رجب من أسماء الشهر معدول وقال ف
أراد به معين **قوله** ونحو من شيء أو مخصص مخرج للتوكيد لأنه
ليس بشيء منهما توضيح المتبوع أو تخصيصه أما التوكيد فلأنه هو بعينه المتبوع
أصل النسبة إلى المؤكد أو شمول الأجزاء إمهالا ولا تعرض فيه إلى إيضاح
المؤكد وتخصيصه وأما النسق فظاهر وأما البدل فلأن البدل منه
في حكم المطروح المعدوم فلم يحصل بالبدل إيضاحه ولا تخصيصه ثم إن قيد
عطف البيان للتخصيص فيه الإيضاح والتخصيص كما نحوه صاحب الكشاف
من أن البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى
ألا بعدا لعاد قوم هود أنه عطف بيان لعاد وفائدته وإن كان البيان
حاصلا بدونه أن يسموا لهم الدعوة وسما وتجعل فيهم أمرا محققا لا شبهة
فيه أو وجه من الوجوه إلى بها أن فائدة عطف البيان هاهنا جعل هذه الدعوى
سمة لازمة لهم بحيث لا مجال أن يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك لأنه
لما قدم الاستثناء الأقل من الاسم يشتمل ويعين غيرهم وإن من جواز
الطلاق الاسم على غيرهم ليشمل الكنه الذي هم فيها الشتم وأيضا من العتو والعناد
كثم ود ولذا لا يقبل عاد الأولى والأخرى فلأجل الاستثناء بعطف البيان وعطف
البيان زيادة الرجوع لا بملاحظة التفريع اعتناء بالمقصود وحفظا للدعوى
عن شائبة توهم غيره فلذا صارت الدعوى فيهم أمرا محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه **قوله** من إيضاح متبوعه لا أن الإيضاح في النعت
باعتبار دلالته على معنى في متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه
باعتبار دلالته على الذات **قوله** ولا ما أدوم وعد وأما قول الذي مختص
أن مقام الإبهام عطف بيان على الذات بقراءة تنزيه الله في الجهة
الخامسة من مغنيه بأنه غير عن البدل العطف لما ضمهما ذه ومثل الاعتزال

لا يصح لأن البدل والمبدل منه لا يختلفان بالإفراد والجمعية لفظا ونقل أنه
على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بذلك تعين القطع
وحكى مغلطاي أن الهيم مبتدأ محذوف وجزء خبره أي منتصر والجملة حال فيه لا يبطل أن
قد تعين تخلل بعينها الأمر الأول وجعله وتخلل بعينها تعين يبطل وتنكير الـ وفيه البدل من نعل
واحد الأمر تأمل **قوله** ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعة
لنكرة واحتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين
المجهول ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص
والمنع المذكور نسبه الشلوبين إلى البصريين قال ابن مالك ولم أجد
هذا النقل من غير جهته وعلى تقدير صحته فلا دليل لهم ولا بد له تقليد
لهم ولا اعتماد عليه ووجه الدلالة أن الحاجة داعية إليه في الجمع بتبيين فهي
في النكرة بتبيين أشد لأن التنكير مظنة الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها
من المعرفة فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف الأولى **قوله**
إن لم يمتنع إحلاله محل الأول أي ومتى لم يمتنع الاستغناء عنه فإن
امتنع الاستغناء عنه تعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا نحو هند قام زيد
أخوها وأخوها تعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا لما يلزم عليه من
خلو الجملة المخبر بها عن الرابط إذ البدل على نية تكرار العامل فيكون
من جملة أخرى فتخلو الجملة الواقعة خبرا عن الرابط اهـ **قوله**
واستثنى بعضهم من ذلك مسألتين وبعضهم مسائل وبعضهم أكثر
من ذلك من المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه
نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس
لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد
أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على
من أضيف إليه يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أفضل الشعر
الإنس والجن ومنها أن يتبع مجرور أي ببعض نحو بأي الرجلين زيد
وعمرو مررت لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين
لزم إضافة أي إلى معرفة وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مفرد
نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن وعطف على أي مثلهما نحو أي

واما البدل فلا يرد الاعتراض ومنع ان تتبع مجرور كلا بمتصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو
ممتنع لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم افادة
اي الرجل معية وهي للاتصاف المهملة الا لان بينهما جمع مع انحو ابن زيد
احسن بمعنى الى اخي ابن اخويك ثم اضافة كل الى معرفة وهي انما تضاف
الى مثنى اخي معرفة وليس قوله

كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات

قال الشيخ في النحو الشيء وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل
لا بد ان يكون صالحا لتمام احلاله محل الاول وفيه نظر لا يمتنع ان في التوابع
ما لا يغتفر في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا وكونه
بدلا مع انه لا يجوز انك انت وقال ابو اسحق علي ابن مسعود في كتابه
المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجلان زيد ان زيدا بدل من الرجلان
ولا يلزم ان يجوز نعم زيد **قوله** عليه الظهر ثم قبله وقوعه قال الشيخ
عليه الظهر ثاني مفعولي انتال ان جعلته بمعنى الظهر والا فهو
حال وتوقيه حالا من الظهر ان كان فاعلا لتعلقه وان كان مبتدأ فهو حال
من المستكن في عليه اهـ **واستشكل** جعله حالا من الضمير المستكن
في عليه بانه يلزم عليه الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله
الذي هو الجملة باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر واجيب
بان محل الاعتراض مبني على القول بان المبتدأ والخبر ترافعا واما على
القول بان العامل في المبتدأ الابتداء فالظهر مبتدأ وجملة ثم قبله خبره وجملة
المبتدأ وخبره حال من اصلكم وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل
اي ثم قبله الظهر لاجل الوقوع عليه **قوله** مطلق الجمع نحو ما في المغني
قال وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد
الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد انتهى والكلام ان الفعل ربما يختلف
وان مورده مما واحد لان المطلق هو الحقيقة لا بقيد كما صرح به غير واحد
من علماء الاصول وغيره ومطلق الجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد ونحو الموجود
في الجمع بقيد التعقيب وبقيد عدمه وبقيد ضده ورتبة وجود الاعم في الاخص
والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجوده الاول في الثاني ثم قولنا مطلق

الجمع

الجمع مطلق معناه من الجمع فإن كان الجمع المطلق يقتضي قيد الجمع
بقولنا مطلق الجمع كذلك وإن التقييد بالظرفية والصحبة هو الكيف
تتعقل بدون فرق بين قولنا جمع مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق
الجمع وقولنا جمع مطلق إنما جاء لالتباس من توهم أن الشيء المطلق
هو الحقيقة بقيد الإطلاق وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال
القاضي يعني الشريف التلمساني بعد أن ذكر ما تقدم والذي
أوقع هذا الوهم في بعضهم ما اشتهر من الفرق بين مطلق الماء
والماء المطلق وليس ذلك لأنه مما نحن فيه في شيء فإن المطلق في قولنا
الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي بل هو اصطلاح شرعي
على بعض أنواع الماء فالفرق بينهما إنما وقع من جهة أن المطلق
من قولنا مطلق الماء بمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق بمعنى
آخر بخلاف ما نحن فيه قلت ما ذكره في الحد الشرعي للعلامة ابن
الذي ما يشبهه وفي الحواشي العطارية ما نصه الغرض من هذا
الوصف أعني وصف الجمع بالإطلاق في قول البعض الجمع المطلق
سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا التقييد بقيد الإطلاق وكما
قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمعقول المطلق فلا
يرد ما ذكره ابن عبد السلام وفي مغني اللبيب من أن قول بعضهم معنى
الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع
لا بقيد تقييد **قوله** وليس بإجماع كما قال الشارح في حكاية الإجماع
عن الشافعي التي نقلها الشيخ أبو إسحاق عنه وعن بعض الحنفية
والسمعاني وغلطهم فيما حكي من الخلاف قول الشيخ بعد الذي
وفيه نظر من وجه آخر وهو أن قول القائل هذا وكذا أجمعوا وقال
الآخر هذا وكذا اختلفوا متعارض فلا يثبت أحدهما بل يجوز أن يكون
ثم خلاف فيبقى أن الإجماع بعد الخلاف حجة أو كان فيه خلاف ومذهبنا
أنه ليس بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف للرجوع في نقل الإجماع فلا
أن يدل الحاكي كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا أن الحاكي
الثقة يثبت تغليطه ناقل الإجماع فلا أن يدل الحاكي كذلك

سيما

بل لا وجه للتغليط اصلا نعم ان ثبت ان الامام احمد انكر ثبوت المستند فيغلط ناقل
الاجماع وان كان في كلام اهل العلم وهو المتبادر الى الذهن فإن
ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كذلك فينبغي ان يتوقف فيه
وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها افادنا شيخنا الجزولي في المباحث
ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال انما ان تفرع على ان الاجماع
السكوتي حجة اولا فان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف
لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار
ومع السكوت ويصير كما قال بعضهم في تقديم البينة الناقلة
على البينة التي تحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا
ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال فيتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال
يترجح ناقل الخلاف لانه نفى نسبة ذلك الى قائل وناقل الاجماع كالساكت
بل تعارض الترجيح للدليل على الشيء المختلف فيه الا ضمنا وقد يقال يترجح ناقل
الاجماع لان الخلاف لا يقع بلا اجماع من غير عكس ويمكن صحة كل منهما
في وقت ويصير ذلك كما نسب اليه بعض اصحابنا من ان بينة الوقف
مقدمة على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال من غير عكس ولو
كان الشيخ من مذهبنا ان يشير الوقف والملك متعارضان فسلمنا ان
نص الخلاف محقق مستقر لاكن هذا ولا المخالف يعرف فليكن ينبغي
ان يتخرج ذلك على ان انقراض المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ولا
يخفى ان ذلك كله مبني على ان الاجماع في الواقع اللفظية مثل نحو
هذا او ما الى بعض العلامة رحمه الله تعالى **قوله** بل روي عن الكرابيسي
ان الدواء للتي ثيب نقل عن الامام الشافعي ايضا قال الشيخ بهاء الدين
السبكي وانما اخذوه من قوله بالتي ثيب في الوطء وليس بالصريح
ونقل جماعة القول بالتي ثيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من
قوله ان الا قبل بغير المدخول بها انت طالق وطالق تقع واحدة وليس
بالحق صحيح لان الواحدة انما وقعت بقوله لانها بانت قبل تلفظه بالمعطوف
فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب
الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الحسائي وكلهم يقولون انها

للترتيب وقال الفراء في القول المشهور عنه أنها للترتيب حيث يستعمل
الجمع وظاهر هذا النقل أنها عنده للمعية إلا لمانع فتكون للترتيب
قوله والتعقيب كل شيء بحسبه يشير إلى ما قاله ابن الحاجب
من أن التعقيب ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة وقد يطول الزمان
والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة
تقتضي بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى
عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة
إلى طول زمان يقتضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي
يفهم من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه
عن الأول سواء استقرب في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز وظاهر
كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وإن طال
الزمان استعمال حقيقي فتأمله **قوله** للترتيب قال في المغني
وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو
فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه والأمر الذي لا ترتيب
الذكري أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ
والذكر كان معنى الأول وقوع بعد زمان وقوع الثاني وإنما كان
ذلك في عطف المفصل على المجمل لأن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر
الإجمال وفي التمثيل نظر إذ لا ترتيب فيه فإن ضمير عنها إما للشجرة
أو للجنة وعلى الأول فلا ترتيب مثل ما بعد الترتيب المعنوي لأن
إخراجهما من الجنة كان بعد الإزلال عن الشجرة وعلى الثاني فلأن
التفصيل الذي بعد المعطوف والذي كانا فيه نعيم الجنة وفيما يستلزم
اللهم إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والذي يظهر أنه يكون
حينئذ من التفصيل بعد الإجمال وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في
غير ذلك فيعتبر في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على
ما قبلها لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله تعالى وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم

اجرى الدماميني بان ذكر الشيء او مرادفه بعض بعد ذكر كله اه **قوله**
وهو التسبب قال في المغني فلا سببية للاستثناء ثم التعقيب
بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من
المهلة اه والحق ان الاصل في فاء السببية افادتها ثم التعقيب
وذلك لان التسبب الاستلزام يستلزم مسببه من غير تراخ ولو كانت
الفاء الداخلة على ذلك لم يجد فيه شيئا من الجزاء كما لا يجوز دخولها والاداة
من جزء التسبب قد يفرق بينه وبين المسبب في الخارج لعدم استكمال
ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق التسبب على جزئه مجاز ومنه
ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة
بل لابد من استمراره حكما بمجموع وقوع الاسلام والاستمرار حكما هو السبب
التام لدخول الجنة **قوله** ولذا وجب ان يكون المعطوف جزءا
من المعطوف عليه ولذا جاز ان يكون المعطوف مع ما الخ لا ينافي
ذلك لان الذي في الجمل اثبات كما قال المصنف في المغني ولقائل ان يقول لا
يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدهما بعضا من مضمون الاخرى
تقول لم يترك زيد بما اقدر عليه حتى امته نفسه خلافا لما
بلا قامة نفسه اخذ ما بعض من الامر بما نقدر عليه وكذا قولك
بخل علي زيد بكل شيء حتى منعني ما انتفاع منع الانتفاع بعض
من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل
والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من
الكل كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية ولو
عبر ببدل البعض بدل الجزء لكان اولى لان كونه بعضا اعم من كونه جزءا
فيشمل الجزء كثلاث السمكة حتى راسها وغير الجزء نحو قدم الحجاج
وهو على ما انطلق تفرق جزءى وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون
بين البعض والجزء ولا يقتصر على الجزء كان بلا يشك الا انه
لم ينبه عليه الا في بعض كتبه بل في شيء منها قال في المغني اسلمه
يعني من شيء وطا التعليل حتى ان يكون ما بعدها من جمع تفرد الحجاج
حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء

نحو

نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها **قوله** وللترتيب مراده الترتيب
الخارجي فلذلك لا يلحق أنها لا تقتضي بجواز تكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسته لما قبلها نحو مات كل أب لي حتى آدم أو
الذهنية نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمن واحد إلا بالنسبة
إلى التي تترتب أجزاء ما قبلها من الأضعف إلى الأقوى أو عكسه فلذلك
تعين ترتيب **قوله** ويشترط لزادتها قوله عليه الصلاة والسلام
كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس قال القاضي عياض في
شرح مسلم روينا العجز بكسر الراء عطفا على شيء وبضمها
عطفا على كل وقد تكون حتى بمعنى الخفيف جارة وهو أحد معانيها
والعجز يحتمل أنه على ظاهره وهو عدم القدرة حتى على الخفيف فلا
يحسن العجز بعدم القدرة بل هو عدم ما يحظر وهو عند المتكلمين
صفة وجودية تمنع معها وقوع الفعل الممكن قاله في المفاصل والجمهور
على أن العجز عرض ثابت مضاد للقدرة للقطع بأنه في زمن معنى
للموجود في الممنوع مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعند
الذي هو لا يسمى عدم ملكة القدرة وليس في الزمن صفة مخصوصة تضاد
القدرة بل الذي في أن الزمن ليس بقادر والممنوع فلا قدرة للفعل الذي
من شأنه القدرة بل هو من جنس القادر وقوله حتى العجز يحتمل أن
يريد عن عمل الطاعات ويحتمل أن يريد أمر الدنيا والآخرة والكيس
ضد العجز وهو النشاط في تحصيل المطلوب **قوله** ولكن بها لا حرف التعيين
أو لا شيئا أمنع أن يقال سواء على أقمت أو قعدت أي مقتضى
كلام الصحاح صحة أن تقول المذكور حيث قال تقول سواء علي أقمت
أو قعدت ولم يذكر غيره الحدود ووقع في كلام الغزالي أن ابن محيصن
في أحد طريقيه عن الزهري أأنذرتهم أو لم تنذرهم وقال الشيخ الذي في شرح
الكتاب ما نصه سواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم
بعدها تقول سواء علي أقمت أم قعدت وإذا كان بعد سواء
فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر وكذا الذي سواء
قمت أو قعدت فإن قلت ما وجه العطف بأو والتسوية تأباه

لانهما تقتضي شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء قلت
وجه التشبيه في باب أن الكلام محمول على المجاز قال فلا يقال
سواء علي أقمت أو قعدت بتقدير إن قمت أو قعدت فهما سواء علي
فلا تكون سواء خبرا مقدما ومبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك
سواء وسواء علي قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي
الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي
بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تليه بلا همزة عن
الهمزة نحو سواء علي قمت أو قعدت ولا أبالي قمت أو قعدت بتقدير حرف
الشرط والشاهد قول الشاعر

ولست أبالي بعد آل مطرف ** حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وحكى الرضي أن أبا علي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء
فلا يقال سواء علي قمت أو قعدت قال لأنه يكون المعنى سواء
علي أحدهما ولا يجوز قال الرضي ووجهه أن معنى أم أي أحد
الشيئين والأشياء فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء
علي أيهما فعلت تجردت أم من الاستفهام وتمحضت لمعنى أي لفظا مع الفصل
والمعاني من ثم الشافي أو ردت أم لا لأنه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده
مبتدأ والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف والجملة مفسرة جواب الشرط
ثم وقع للشيخ يس في تقرير المحل من حاشيته على التصريح
خبط لوقوع سقطة في كلام الشارح فراجعه إن شئت **قوله** وتأتي لأربعة
معان قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى أو كصيب من السماء
أو في أصلها موضوعة لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ثم اتسع
فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك أو نحو بالتمثيل له
وحاصل ما ذكره أن معنى أو الحقيقي الشك وأن كلا من التخيير
والإباحة معنى مجازي لها ويؤخذ من كلامه أنها تستعمل في غير الخبر
بالمعنى المجازي فقط وفي الخبر لكل من المعنيين الحقيقي والمجازي
وقد قال في المطول إن كلمة أو لأحد الأمرين مطلقا ثم قال إن هذا
معنى يعم ما أورده من الأمثلة وأنه في الخبر لكل ما والأقوال الشك والتشكيك

والله أعلم

والإبهام والتخيير والإباحة **قوله** فليس شيء من الخلاف في مفهومها
بل يستفاد من موارد فعلها في الكلام **قوله** بعد الطلب أي صيغة
إذ للطلب حقيقة في التخيير والإباحة **قوله** وفيها التخيير
والإباحة ليس المراد بالإباحة الإباحة الشرعية بل العقلية أو
العرفية لأن الكلام في معنى أو وقد قيل ظهور الشرع في أي
وقت كان وعند أي قوم كانوا واعلم أنه قد نقل الأصوليون على
أن الإباحة من معاني صيغة الأمر بلا تخالف ومن معانيها أيضا
التخيير ومثلوا لهما بمثل ما مثل النحويون بهما على أن تقرر ذكرهما
من معاني أو ويتعجب الناظر من ذلك **واجيب** عنه بأنه كما
يجب لأن كلا منهما لازم لصيغة الأمر وأو يضاف إلى الصيغة
تارة وإلى أو أخرى بحسب مثل بزال الصيغة فيقال انظر فيه
عن أو وبالعكس وبالعكس انظر ذكره في حواشي شيخ الإسلام على
المحلي وفي الآيات واعلم أنه لا تنافي بين نسبة هذين المعنيين
إلى أو ونسبة التخيير والإباحة منهما إلى صيغة الأمر لأن كلا منهما
لمدخولها لأن الأمر مستعمل والإباحة مجاز إلا لكن لابد من قرينة
تدل به التخيير وتعلق الفعل المذكور بأحد الشيئين أو الأشياء
الذي يوصف بالتخيير أو الإباحة إنما تعين أو لابد من الأمر وحقيقته
إذ صيغة الأمر أو ما قام مقامها لا تعين معنى التخيير أو الإباحة
في الفعل الذي يمكن أن يوصف بالتخيير والإباحة **قوله** والفرق
بينهما أن التخيير بلا جواز الجمع إلخ فإن **قلت** وقد مثل
العلماء بالبيتين الذي عادة والعرفية للتخيير مع إمكان الجمع قلت
يمتنع الجمع بين الطعام والكسوة والتحرير لأن كل منهما كفارة
وبين الصيام والصدقة والنسك لأن كل منهن فدية بل تقع واحدة
منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك الحد
فلا امتناع في نفسه والله يشير قول الشارح على اعتقاد أن الجميع
كفارة **قوله** وأمثلة ذلك أي كما من الشيء بل تبعيد وتشريع وتقسيم
أن قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى الآية وجه لا وتوبة في الآية

أن الآية على ما قال الشكاكي من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه
لا يزيد غضبهم وهو ترك التخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال
ليتفكروا في أنفسهم فيقودهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم
هم الكائنون في ضلال مبين فكلمة بسبب هذا المقام قول الشكاكي
لا الإسلام لأن الموصوف بالجهل المركب للابتدائي عند النظم كالموصوف
بالعلم اليقيني كما صرح به في المراقي وغيره حتى جعل بعضهم
الشك من شأن النظم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم
النجاة ثم من ورطة الجهل المركب من شأنه الى طريق الشك ليتأتى منهم
النظر الصحيح الموصل الى الحق الواقع في شأن الإسلام والشك لأن
الإسلام تحت اليقيني يرتفع بعروض الشبه والشك لا ينافي الإسلام مع
في الشك ومن مثل هذا أن الأولى أن يقول بدل ولا كمثل البهتا عن
المخاطب ولذلك أردت أن توقع المخاطب في الشك فقد مثله ومن
ورود مثل للإسلام قول أبي الأسود المتن بليلي
«أحب محمدا حبا شديدا» وعباسا وحمزة أو عليا» ولم يشك أبو
الأسود» بل انه يحبهم رشد الحب» ونسبة الخطأ أو كان غيا» أن حبهم
رشد ظاهر وإنما قصد الإبهام وقد قيل لأبي الأسود حين قال
ذلك شككت فقال كلا ثم استشهد بقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى
هدى أو في ضلال مبين فقال وكذا الشك من الخبر يهمل كذا في تيسير
المعطي ومثل المحل انه العمل الأصولي أو مطلق التردد فيه تأمل كذا
في الإتقان لابن مرسي **فقوله** وقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى
هدى أو في ضلال مبين قال ابن هشام في مغني اللبيب الشاهد في
الأولى وقال الذي يظهر لي أنها في الحوار شيء المجوزة للإدراج ثم ذكر الشاهد
في أول الشافية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لعلى أحد الأمرين
من الهدى والضلال المبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم
بأن من عبد الله ووحده فهو على الهدى وأن من عبد غيره فهو
في ضلال قال أبو حيان أو وضعها على موضعها لكونها لأحد الشيئين
أو الأشياء وهي وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وكذا يحتاج الى

بالشك

تقدير

تفسيرية إذ المعنى أن أحدا يعني أحد مما ذكر من الأمثلة من كفوا لأحد زيد أو عمرو
في النقص أو المسمى فلا يحتاج معه إلى تقدير حذف إذ معناه أحد
مما ذكر في أحد من الأمثلة بل وقيل الخبر محذوف وقيل الخبر الأول
والتفسيرية وإذا قدر على كل حال وفي ظلال مبتدأ محذوف الخبر لا تدخله ما لا يعرف
عليه وقدر على كل حال وفي ظلال مبتدأ المثبت خبر عن أولئكم على تقدير أن
ولا كثيرها فما حذف إنما يفصل الضمير وقيل ضمير أشكاله والتفسيرية أو إذا قدر
على كل حال أو في ظلال مبتدأ وحذف الخبر لا تدخله الأول عليه وهذا من قبيل
المثبت ولا حاجة إلى تقدير التفسيرية إلا تركا لما بعد أو غير معطوف
بهما نحو أن زيدا أو عمرا انطلق وأما مع ما بعد أن يكون خبر الأمثلة
لأن الأسماء عطف عليه بأو والخبر معطوف فلا يحتاج إليه وجاء في
التقدير يعني لأن صاحبه ذكر الاستقلال ويمكن ما هو عليه شيء في
حيث شاء وجاء في الظلال يعني لأن صاحبه قد يقتصر في حكم ما تبعه
فيهما لا يدري أين يتوجه تقدير الكلام **قوله** لأن ما قبلها وما
بعدها الخ وعلى تقدير فلا اتصال بين السابق واللاحق فلا طلق
عليهما أنها متصلة باعتبار متعلقيهما المتصلين فتسميتها
بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لأنها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة
واحدة لأن الذي أنهما جميعا بمعنى أي فيكون اعتبار تقدير المعنى
في تسميتها أولى من الوجه الأول لأن الاتصال على هذا الوجه
راجع إليها بنفسها لا إلى أمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى
مع المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح
الوجه الأول لشموله للنوعين **قوله** زاد على من اعتقد العكس
بمعنى نفي المجيء عن عمرو وإثباته لزيد لا وقع في المفتاح
والإيضاح والمذكور في كلام النحاة أن لكن يثبت لما بعدها زيدا وأتى
عمرو في رفع توهم المخاطب أن عمرا الذي جاءك فجيء بها على ملابسة
بينهما وملابسة لأنه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم وعلى تشبيهها بالاستثناء وهذا صحيح في أنه إنما يقال

ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن
اعتقد أن زيدا جاءني دون عمرو على ما قاله ووقع في المفتاح وأما
أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءا إذ لا علم أن يكون قصر إفراد فلم يقل به
أحد ولم يذهب إليه ذاهب لأنه لم يتكلم به في الاستعمال ويمكن
أن يوجه بعدم القول بما ذكر بل وما استدركه الإثبات المنفي بعد لكن
لكونه معلوما للمخاطب وإن قلت ـــــ للمخالفة بين الكلامين
لا تأتى أو لا تتحقق إلا مع الاعتقاد المذكور لاعتقاد نفي المجيء عنهما
بعد نفيه عن زيد وما ادعاه صاحب المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في
صورة لكن لا ولا اعتقاد إلا على الوجه المذكور يكفي اجتماعهما فمتى
كما كان الجمع وفرض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث
يتوهم من انتفاء المجيء عن أحدهما انتفاؤه عن الآخر فإذا قلت أن يعتقد
مجيئهما أو أحد مجيئهما بلا تعيين التصور المذكور كما لا يخفى أفاده
الحفيد في حواشي المطول **قوله** ولا نهما جاءا لا يكون قصر إفراد
كما أن الأول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لأن المخاطب شاك فلا
حكم له عن جهتي الخطأ به إلى الصواب ثم إنه جوز استعمال لا في
قصر القلب والإفراد وفي دلالته لا لأنها تستعمل للقلب وغيره
قوله والثاني أن لا يعقب بها بعد الإثبات فلا يصح أن يقال ما جاءني
زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ما قام القوم إلا زيد لا عمرو ويقع في
كلام الزمخشري وغيره من الفضلاء مثل هذا التركيب ويظهر أنه مبني
على جعل الواقع بعد لا نفس معطوفا على المستثنى منه المنفي
بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير فقام زيد لا عمرو ويدل على الجواز
الاستثناء من النفي فتأمله وانتصر بعضهم بأن الإثبات أعم من نحو
يقوم زيد لا عمرو وهو جائز بلا خلاف ومن نحو قام زيد لا عمرو وفيه خلاف ومنعه
ابن جني بناء على أنه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي ورد بصحة
الجواز فقال امرؤ القيس « كأن دثارا حلقت بلبونه » عقاب تنوفى
لا عقاب القواعل » وعن المنع بأن العامل يقدر بعد العاطف
ولا يصح جاءني عمرو إلا على الدعاء ونحوه أنه لو توقف حذف العاطف

على

على تقدير العامل بعد العاطف لامتناع تقدير زيد قائما ولا قاعدا انتهى
وقوله لا على الدعاء عليه قال الحريري في الدرة ربما اجابوا عن الشيء
بلا النافية ثم عقبوها بالدعاء له فيستحيل الكلام الى الدعاء عليه
كما روي ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه رأى رجلا بيده ثوب
فقال له اتبيع هذا الثوب فقال لا عافاك الله تعالى فقال لقد علمتم
لو تتعلمون قل لا وعافاك الله قال والمستحسن في هذا
القول مجيء الواو التي لكثر للمأمون رحمه الله وقد سأله عن أمر فقال
لا وايدك الله امير المومنين وحكي ان الصاحب ابا القاسم ابن عباد
حين سمع هذه الحكاية قال والله لهذه الواو احسن من واوات الاصداغ
في خدود الملاح اهـ قلت وفي صحيح مسلم ان ابا سفيان رضي
الله عنه اتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر فقالوا ما اخذت سيوف
الله من عنق عدو الله ماخذها فقال ابو بكر تقولون هذا لشيخ قريش
وسيدهم فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال يا ابا
بكر لعلك اغضبتهم لئن كنت اغضبتهم لقد اغضبت ربك فاتاهم فقال
يا اخوتاه اغضبتكم قالوا لا يغفر الله لك يا اخي قال الدماميني وفي هذا
الحديث فائدة حسنة وهي اتصال الكلمة بالجواب في النفي مع
الدعاء كما تقول للرجل كان كذا وكذا فتقول لا يرحمك الله اي لم يكن
ذلك ثم تبتدي بالدعاء فتقول رحمك الله والعامة تحذف الواو فلذلك
زادت الواو فتقول لا ويرحمك الله والحديث حجة صحيحة في الرد عليهم
(قوله) ومعنى ذلك اثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره
كالمسكوت عنه فعلى هذا تخرج العطف ببل عن تعريف العطف لانه
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب فان
المعطوف ولاكن ببل كما قدمه الرضي ان التابع والمتبوع معا
مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي
كذا في الحواشي الدمامينية (قوله) انهما عاطفة وصل الحسن
لانه لا يليها معطوف اه وقد سلك الزواوي وقوله تعالى حتى اذا راو
ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فالذهاب بكونها لابد

لأن عاطفية الواو وأنها إذا خلت من إمّا الثانية وعاطفية إمّا إذا خلت
من الواو ومنتفية والأصل إسناد صاحب ثبوتا ما ثبت ونفي ما نفي
وأيضا فإن توسط الواو بين إمّا وإمّا كتوسطها بين لا ولا في نحو زيد
لا بخيل ولا جبان والعاطف قبل لا الواو بالإجماع فيكون بعدها قبل إمّا
ينبغي أن يكونا كذلك ولا يختلفان ومن ثم أن إمّا عاطفة وله شبهتان
أحدهما أن الواو قد تحذف ويستغنى بإمّا كقول الشاعر
يا ليتما أمّنا شالت نعامتها ∗ إمّا إلى جنة وإمّا إلى نار ∗ وكقول
الآخر: لا تتلفوا آبالكم ∗ إيما لنا إيما لكم ∗ **الثانية**
إمّا وأو تعاقبا فيهما في قراءة أُبي رضي الله عنه وإنا أو إياكم لعلى هدى
أو في ضلال مبين وأو عاطفة بالإجماع فلتكن إمّا كذلك لأنه ينبغي أن يتفق
نظيران ولا يختلفان والجواب على الأولى أن ذلك معدود من الضرورات
فلا اعتداد به ومن زعم أنها عاطفة فالذي أخلاها من الواو فقد سد
على ما ورد من ذلك فلا يصح الاستناد إليه والاعتماد عليه والجواب
عن الثانية أن المعاقبة التي في قام إمّا زيد وإمّا عمرو وقام إمّا زيد
أو عمرو شبيهة بالمعاقبة التي في لا تضرب زيدا ولا عمرا ولا تضرب زيدا أو
عمرا ولا خلاف في أن لا ليست عاطفة مع أو فلتكن كذلك مع إمّا لئلا ينبغي
أن يتماثلان ولا يختلفان قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقد قال
الشيخ في المغني وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم والواو
عطفت إمّا على إمّا وعطف الحرف على الحرف غريب انتهى وهذا القول حكاه
ابن الحاجب وجوزه وقال إنه لا يبعد وحكى الرضي عن الأندلسي أن إمّا
الأولى مع الثانية حرف عطف فرقت تنبيها على أن الأمر مبني على
الشك والواو جامعة عاطفة لإمّا الثانية على إمّا الأولى قال
الشيخ وهذا أغرب لأنه تقدم العاطف على المعطوف عليه بعض
المعطوف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود قلت في الثالث
نظر لأنه لم يعطف حرف على حرف لأن العاطف عنده مجموع إمّا الأولى والثانية
فهما بالنسبة إلى العطف حرف واحد نعم الوجهان الأخيران لهما زمان
قوله وهي في الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة تعريف البدل الخ

جامع مانع مع ما فيه من ان كل اسم صح ان يحكم عليه بانه عطف بيان
صح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل الا ما استثني ويمكن الجواب بان
احتمال الامرين باعتبار قصدين فان قصد به الحكم الاول وجعل الثاني
بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول كالتوطئة
فهو البدل وحاصله ان الحيثية ملحوظة في حد كل منهما تدبر
قوله لا انها هي المقصودة اي بخلاف البدل فانه هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه وقال الرضي رحمه الله زاد على من في
حد عطف البيان غير مقصود لانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول بخلاف البدل فانه هو المقصود بالنسبة في بدل
الكل دون متبوعه والجواب ما قول الرضي انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون
الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ان الاول
في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره
فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه
تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة
يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذ في ذكر فوائد
الابدال التي في الاتيان بها مثلا واطنب في ذلك على عادته رحمه الله
وقد سئل الشيخ ابو عبد الله الامام الكشي المتاخر
شارح الالفية ابا الروح عيسى الغبريني رحمهما الله وقال
كيف يصح فرض بدل من البدل مع ما فيه من الاشتراك وذلك ان البدل
الاول يكون مقصودا بالحكم من حيث هو بدل غير مقصود من حيث هو
مبدل فاجاب الفقيه بانه ليس المعنى من كون المبدل منه مطرحا ومحل
الاعتماد وفي البدل على عدم المبدل منه وانه لا بد من عامل
مستقل واما ان المبدل منه غير مقصود البتة فليس بلازم لان الاسم
الثاني بعض الصراط المستقيم من قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط
مستقيم وذكر البدل من قوله تعالى واحلوا قومهم دار البوار جهنم

على أي أبي جعفر بل لا غير مقصود مع اتفاقهم على أن الخبر بيان أو
توكيد وكيف يكون الحبس أو الحصر غير مقصود والكلام إذ ذاك بلا مرجح
ما ذكر هنا واستشكل قول ابن الحاجب مقصود بالنسبة دون تبرعه
قوله بلا واسطة مخرج لعطف النسق على ثلاثة أنواع أحدها ما
ليس مقصودا بالحكم نحو جاء زيد لا عمرو وجاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو أما الأول
فواضح لأن الحكم المسكوت عنه وأما الآخر فلأن الحكم السابق نفي
نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول وهذا النوع خارج من قوله
مقصود بالحكم لا من قوله بلا واسطة الثاني ما هو مقصود بالحكم
هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم وذلك المعطوف
بالواو ونحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو الثالث ما هو مقصود
بالحكم دون ما قبله وذلك المعطوف ببل بعد الإثبات نحو جاءني
زيد بل عمرو وهذان النوعان خارجان بقوله بلا واسطة فقوله بلا
واسطة مخرج للعطف إلى نوعيه وهو ما عدا الأول لما علمت أن الأول
خارج بغير القصر **قوله** وظاهره أن يكون البدل في جميع أمثلة الأول
فوجه عكس ذلك فقسما إذا صح سالما من البدل يشمل بدل الكل من
البعض ويمثل له نضر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات ونحو قوله نظرت إلى القمر فلكه إذا جعل القمر جزءا من
الفلك وأنت تعلم أن هذا إنما أثبات لبيان ما يحتمل غيره كما في حواشي
الشيخ يس وقوله ما يحتمل غيره بأن يكون الأول بدل الكل بأن
يكون أعظما كناية عن طلحة الطلحات أو نقول مخلوق أي طلحة
أي أعظم طلحة الطلحات والثاني أن فصل الملابسة بدل البدل منه
فهو بدل الاشتمال وإلا فهو بدل غلط **قوله** ونحو بدل الباطل بل تعليله
كونه باطلا مبني على أن الإتيان والإلزام للاستغراق وهو ممنوع
لجواز كونهما للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم
المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله ولله على
الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لأن رتبته التقديم
وإذا قرئت المبتدأ وما هو من متعلقاته لأن التقدير حج البيت

للمستطيعين حق ثابت لله او هو لازم للناس المذكورين ويدل عليه
انه لو ثبت بالضمير في مثل الذي كتب وغلقنا حق ثابت لله عليهم
لهم بغير جنس الضمير مستترا ومعمولا مهملا وهو علامة اتصال الشيء
للعصر الذي في بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم وقدم جر
كثير ومن بل انه متى دار الامر ان يبقى العصر وعدمه بل انها تحمل على
العصرية نظير اللغوية المشهورة لذلك فلذا في الحواشي العصرية
وتعقبه الشمني في حواشيه بان يكون اللام في هذا الموضع
للعصر الذي هو غاية البعد وما ذكره في ما انه انما يقتضي
تقدم حج البيت في الآية على قوته على الناس لا تقدم من استطاع
الذي هو المعهود عليه مع انه لا بد وهو الضعف الذي ذكر اللهم متى
وجه الضاهمة بالضعف ضعف لا تبالي بالفاعل بعد اضافة المصدر
للمفعول بانه شاذ بل قيل انه ضرورة كقوله

افنى تلادي وما جمعت من نشب ❊ قرع القواقيز افواه الاباريق

فيمن رواه بالرفع في افواه قال في المغني والحق جوازه في الكلام
الا انه قليل ودليل جوازه مثل البيت فانه روي بالرفع مع التمكن
من النصب وهي اي رواية الاخرى بجعل القواقيز فاعلا والافواه
مفعولا ويصح الوجهان لان كلا منهما قارع مقروع ومن حجه في
الشرح الحربية وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد اجاب
ابن السبكي رحمه الله في بعض   على بطلان الاعراب المذكور
بالوجه المشهور وقال رحمه الله انه لا مانع يمنع من ذلك
ويكون في الحج فرض كفاية عن الناس ان حج مستطيعهم فان
لم يحج اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهو احسن وان
ويشهد له قول اصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج
كل سنة ولكن لا يعني بحيث ان الحج لا يتعين ويبقى عنه الاثم سوى
وفي هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هذا
قبل حجه ومتى اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين
فبعضهم ان فرض الكفاية يسقط بفعل المستطيع وغير المستطيع

فلم تحصل عن المستطيع المشار وحج اسقطه عنه الكفاية وكان يقال
إنه كان الحج بالنيابة فيه عن مستطيع وينبغي على المستطيع عيني
وعليه تعيني واذا حج المستطيع صح له ثواب بالذات ثواب اسقاط الحرج عن
الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذا علمت هذا
ظهر لك ان هذا الاعتراض مدخول من جهة انه يلزم عليه ان يكون وجب
على كل واحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل
من شرطية او جعلها فاعلا حاصله ان لله على الناس ان يكون البيت
محجوجا له على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه **قوله** وتعين
القول الاول وهو كون من استطاع بدلا من الناس بدل بعض من كل
والمبدل منه الاجنبي وهو المتبدل الابدال الزمخشري **قوله** البدل
بدل الاشتمال فلان بعض النحاة لم يسمى بدل الاشتمال لاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني
ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له فلهم يرد انه ان نحو جاءني زيد
غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا اشتمال كما يشعر به كلام ابن
الحاجب وغيره وكلام المص حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملابسة
تعني بلا كلية ولا جزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك
الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح به في شرح المفصل فان قوله
ضربت زيدا غلامه من بدل الاشتمال وتعبيره بزيادة توضيح كما انه المعلل
ما نقل عن المبرد انه قال سمي بدل الاشتمال لان الذي يعمل فيما
الى المبدل منه يشتمل على البدل بمعنى ويعني بان لا يحتاج في الاسناد
الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعقل لحمه ودمه بل
معنى فيه وكذا السؤال عن الشهر في قوله تعالى يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه لا يصح الا ان يكون عن حكم بخلاف ضربت
زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد لا يحتاج الى شيء اخر
وكذا قيل الامام سيبويه وتبعه الزجاج وكلامه ليس من بدل الاشتمال

إذ شرطه الاستبعاد وهو من المبدل منه معنى بل تبقى مع ذكر الأول
متوقفة على البيان للإجمال الذي فيه والإجمال في الأول نحو نفعنا مثلا الخ
يفهم عن ما من قوله فتأمل الأمثلة إن الغلط ليس فيه وهل يكون أولا يجوز
فيهما الابدال مطلقا **قوله** وبدل الغلط الإضافة لأدنى ملابسة
لأن الغلط هو المبدل منه وقد يقال إنما سمي بدل الغلط لأن
سببه الغلط ولأنه نشأ لأجل الغلط قال اليعقوبي أيضا ولا يقع
في فصيح الكلام وقد يقع في الأول بأنه نشأ لأجل الغلط ولأنه
لا يناسب البلاغة بل يعدم جواز وقوع الغلط عليه تعالى
كذا في الحواشي البنانية **قوله** ما يجيء على عكس القياس
فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث إنما أخرت التاء من عدد المؤنث
وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء
جموع كزمرة وأمة وهي قد فصل أن تكون بالتاء ثم أبقى ذلك في هذا
فلا تستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث في هذا
لتأخر رتبته ومحل ذلك على ما نقله الصبان عن النووي عن
العلماء إذا كان مميز العدد مذكرا بعد اسم العدد فإن كان متقدما
فيجوز الوجهان لحذف التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث وخرج
عن ذلك ما استثناه في حواشيه الأجهوري من قول بعضهم والعطار مع
ما كان في العدد إحدى أتى والرابع رابعة ولا أتى والرابع جمع زائدة فكان
القياس إحدى أتى والرابع لا ربع وخرج عليه العلامة الفهمي قول
البصرانية من كتب الحنفية ترك الصلاة سنة وقال فلا محل لقول
الأكمال إن القياس أن يقال ستة لأن التي هي جمع حقيقة لا لكن قد يحمل
على تأويله بالنفي في التي هي جمع ولا يقول الكلام لا التأويل
أن يكون حيث ورد عن العرب وما يخالف القياس في باب العدد وليس
لنا أن نتكلم به في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب ومحل ذلك
ما إذا كان العدد مذكورا فإن حذف جاز الوجهان والصحيح الجري
على عكس القياس **قوله** وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما
منها في ذلك أفعال المشتق من لفظ الجمع فإنه يجاب موصوفه في

بدل

في التذكير والتأنيث يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وإلى هذا الحكم أشار
بعضهم ملغزا ، أبالخمس الأقلام بعثت ما الاسم ، يؤنث إن أنثى وجب المذكر
واجب عنه ، وإن هو للمؤنث جاء وجب ، فذكر ما في العد يذكر
بعضهم بقوله ، لغز ابن عتي في ترصيف لغز ، رقيق النظم موزون محرر ،
ونظم جوابه إن رمت وصلا ، فلا بعد من نظم النجم يذكر ، فلا بد فيه
سبيل البصري ، فقل بلا اصطلاح خمس الناس عشر ، وأخرى خمسة والعكس ينكر ،
وإلى بلاد غير تعرض شرح اسمه صلى الله عليه وسلم الخبير **قوله**
ولا يجوز مثل ذا إلا في المستعمل مع ما اشتق منه لأنه ليس في معنى
ما يعمل ولا يدفع ما عن بعد بل اثني عشر اضافته لأن الصحيح الأحد اثنين وإحدى
اثنتين وأحد عشر وإحدى عشرة فتضعيفه كما تقول في بعض نسخ [illegible]
بالاضافة **قوله** خلافا للأخفش وثعلب فإنهما أجاز إضافة الأول إلى
الثاني ونصبه أيضا كما تقول في ضارب زيد فيقولان ثالث اثنين وثالث
ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثالث ولا يعمل ثالث ثلاثة وإلى هذا ذهب صاحب
التسهيل فقال إلا أن العرب [illegible] أي جاءني أخذ التثنية منهما فمن قال
ثالث اثنين فهنا أخذ المعنى عن لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يقل لأنه
لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال أي جاءني يخالفه لنقل النحاة ثم هو
ليس نص في تثنية الاثنين حتى يبنى عليه جواز تثنية الاثنين فقال
أيضا ومن نقله ابن مالك عن العرب ذكره ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا
جاز اشتقاق تثنية أي جاءني جاز تثنية الاثنين وانتفى فيه هذا الكلام في جامع
قوله الأصل في الاسم المعرب بلا حركات الخط في التنوين الدال على أمكنية
الاسم في عند المحققين هو مع التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن
ترك التنوين من المذكر وأعني والكسر بأنه حرف تبعا بعض [illegible] ورد
الاسم غير منصرف وأيدوا ذا الأول بأنه لما لم يكن مع لام الإضافة تنوين حتى
يجر ولمنع الصرف ولم يسقط الكسر بطل ما أن سقوطه تبعية التنوين
لا بالإضافة وبعضهم قال هو الجر والتنوين معا مجز بهما للعلتين
أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في أن غير المنصرف
لا يدخله التنوين والكسر فحكم التنوين والكسر كما عرفت **قوله** وأما جرج

عن

عن ثم أن الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع لأنه حينئذ يكون مشابها
للفعل لكونه فرعا من جهتين أحدهما أن الاسم مستغنى عنه وهو
غير مستغن لأن الاسم وضع لأن يحكم عليه ويحكم به والفعل وضع
لأن يحكم به فيستغني الاسم في الاستقلال في الكلام عن الفعل فهي
ذاته والثاني أن الفعل مشتق من الاسم كما هو مقرر في محله
والمشتق فرع عن المشتق منه وإنما قلنا إن الاسم الممنوع فرع من
جهتين لأنه لا يكون كذلك كما قال إلا إذا وجد فيه علتان أو واحدة
تقوم مقامهما من علل تسع كما سيأتي عنه وذلك لأن العدل لا بد
له من أصل هو معدول عنه والوصف للفعل لا يتقدم موصوف بوجه
الوصف تبع عليه فهو فرع الذات والتأنيث فرع التذكير لأن التذكير
هي الأصل من حيث كان لا يفتقر إلى علامة تدل على الجنس بنفسها
كأسماء الأعلام والمعمولين والصفات المشبهة ولذا افتقر إلى
التأنيث زيدت العلامة الزائدة بغير من قولك قائمة يدل على
ذلك قام بهذا ذاك المعنى كما في قولك قائم مجموع أو زيادة التاء
تدل على أن الذات مؤنثة وكان فرع الذات والمعرفة فرع عن النكرة
من حيث أن وضع الألفاظ المقابلة للأشياء النكرة ولذا افتقر
بحمل الشيء إلى زيد عليها ما يجعلها معرفة كرجل والرجل ووضع
وضعا ثانيا للمعرفة كجعل أسماء الله ثم جعل علما فكانت المعرفة
فرع النكرة والعجمة فرع العربية لأن الأصل في كلام العرب أن لا يشوبه
شيء من كلام العجم يدخل فيه والألف والنون الزائدتان فرع عن المزيد
عليه إذ لا تعقل زيادة إلا بمزيد عليه وكانا فرع الذات ووزن الفعل
فرع على وزن الاسم لأنه إذا تخففت فرعية الفعل عن الاسم من
حيث الاستغناء والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الأصل
لأن الأصل إذا تقدم وقد تقدم وزنه لأنه صفة والفرع إذا تأخر تأخر
وزنه وكذا التركيب فرع كذا في شرح ابن الحاجب في أماليه ولم يذكر
الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما وإذا ثبتت أنها فروع وحصل اثنان
في الاسم أشبه فهما فرعا من جهتين فلذلك قطع عنه ما

للفعل وهو الجر والتنوين **قوله** أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل
الخ أي بكونه مختصا به أنه لا يوجد في غيره إلا في نادر أو علم أو أعجمي
أو العجمي وذلك كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتفعلل و
بهمزة وصل كانطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان
المضارع وما سلمت صيغته من مضارع لم يسم فاعله وبناء فعل والأمر إلا أن
يكون نادرا عن نحو دئل الدويبة وينجلب خرزة وتبشر طائر وبالعلم من نحو
خضم رجل وشمر فرس وبالعجمي من بقم وإستبرق فلا يمتنع وجود هذه
لاختصاص وزنها بالفعل لأن فيها النادر والأعجمي لا حكم لهما والعلم
منقول من فعل فلا اختصاص فاف واعلم أن الكلمات التي جاءت على
وزن فعل ثمانية مجموعة في قوله ثم ثلاثة أسماء بوزن فعل الخ عثر
شمر وبقم وبذر وعثر وتوج وخرد وسلم وخضم وقد أورد هذه الكلمات
الإمام المجد اللغوي في القاموس وقال توج وخرد يجوز أن يكون فعل
وشمر اسم فرس جر جميل قال الجميل وجرى للحجاج فالفرس شمر وبقم اسم
خشب يصبغ به معرب وبذر بالموحدة والذال المعجمة والراء المهملة
قال البكري اسم بئر قال ابن بري وعثر بالمثلثة هي التي احتفرها
المطلب ابن عبد مناف عند خطم الخندمة على فم شعب أبي طالب وتوج
قال ياقوت في كتاب المشترك توج موضعان أحدهما بلدة في بلاد فارس قريبة
من كورة أرجان يشبه حزة من أرض فارس ينسب إليها جماعة والآخر موضع بالبلاد
الطنة بالحجاز ينسب إليها الصغوراء وخرد بخاء معجمة وراء وذال
مهملة قال المجد اللغوي اسم موضع في شعر ذي الرمة ولم يذكره البكري
في معجمه ولا الزمخشري في أسماء الأماكن وسلم قال صاحب القاموس
شلم كبقم وكتم ويحيل بيت المقدس معرب قال الأزهري في
التهذيب خضم ما ينبغي لهم واستشهد لولا الله ما سكنا خضم وقال
الجوهري خضم اسم العنبر بن عمرو من تميم وقد غلب على القبيلة أبو
عمرو ثلاثهم قد سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ وخضم أيضا اسم ماء
وقال لولا الله ما سكنا خضم **قوله** والفعلا أراد به الذي كتب الخرجي
الذي لم يختم بواجد في شرح الفصول لابن إياز وقال قيل فإن الهمزة

الصرف من التركيب في منع الصرف ودون ها في حضر وبه قيل لأنه في
يستعمل الشبه ما فيه تاء التأنيث نحو طلحة وحمزة من حيث إنهم
أجروا الاسم التالي فيه مجرى تاء التأنيث ونزلوه فتحوا ما قبل الاسم
التالي فيه إذا كان صحيحا كما فتحوا ما قبل تاء التأنيث وصغروا الصدر
وسلموا العجز التالي فيه وقالوا حضير موت كما قالوا طليحة وحذفوا
التالي في الترخيم والنسب كما حذفوا تاء التأنيث فقالوا يا حضر
وحضري كما قالوا يا طلح وطلحي فلما كانت هذه الصفة مثل ما يعمل
فيه تاء التأنيث والتاء مؤنثة في منع الصرف أعطي هو أيضا **قوله**
وحضرموت هو اسم موضع قال رؤبة أحضرت أهل حضرموت موتي وقال
الآخر وطئ القراد مع العباد بقومنا طي النجاد بحضرموت في ود ال
قال أبو بكر الشنتريني ومنهم من يقول حضرموت بضم الميم وقيل
هو اسم رجل وهو ابن سبا واسمه عبد النور فتفرق في معركة وقال حضر
الموت فلقب بذلك **قوله** ومعديكرب هو اسم رجل وفسره الزمخشري
بأن معدي مأخوذ من عداه إذا تجاوزه والكرب الفساد فكأنه
قد عدا الفساد وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعل بكسر العين
مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين
كالمرمى والمغزى وقال الأستاذ يجوز أن يكون أصله معدى بفتح
العين على القياس فنسب إليه بجزء الأب وقيل معدي بكرا
مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بكرا وأجريت سكنته بوزنه
على مفعل فيفعى لأنه مخزوم اللام كذا في شرح الفصول **قوله**
أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف فلو كان ثلاثيا ضعفت فيه عجمة
اللفظ بمجيئه على أصل ما ينقل عنه الآحاد العربية من الترخيم وفيه
العجمة بخلاف الثلاثي فمن الدوران في لغة جميع العرب **قوله**
ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه
فليس بمصيب الزاعم هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
قال بدر الدين ابن مالك وهو مذهب فاسد لأنه لا عجمة تمنع صرفه
ولو كان يمنع صرفه لجاز فيه الوجهان بغير استواء كما وجب عدمه من الوجه

العربية قلت والذي للزمخشري تجويز تأنيث العجمة مع سكون الوسط
فذلك الصرف والذي لغيره تحتم منع الصرف به نحو جور وماه اسما بلدين وبنو
للعجمة تكذا مثل مصر ودعد وبلخ يجوز الصرف به ونحو ما عن أن تأثير
السكون على ضربين إما لكونه شرطا للأخرى بدلا على الثلاثة من التأنيث
المعنوي وإما لكونه سببا لكل العدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور
من القسم الأول إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع
نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح أو غير فصيح والفرق بين نحو لوط
حيث تحتم الصرف به ونحو مصر حيث جاز فيه الوجهان مع أن كلا منهما ثلاثي
ساكن الوسط أن جهة الأول الخفة بلا معارض وأيضا التأنيث له معنى
ثبوتي في الأصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهي التصغير
بخلاف العجمة فلا أصل لها معنى لها ثبوتي بل معناها أنها لم عربي وهو
أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فكان التأنيث أقوى
قوله العلامة الكرماني   فيمنعونه على القسم الذي يشهد به الأ
كلا وزنا وقع بعلو عرة وتأنيثا قوله أي فقط وقيل التراكيب العدل
وليس بعد منع الصرف إلا التأنيث فقوله الجمع كل في منها التأنيث الجمع بعل
أي باعتبار كونه من أل علمية الفعل وباعتبار كونه بمعنى المفعول
والتأنيث وقوله وتأنيث أي باعتبار كونه معدولا عن التي تدل على
كما قاله عبد الغافر وقوله وقيل التركيب العدل أي العلمية والتأنيث
وزيادة الألف والنون ومع ذا لك أعرب وأجيب بأنهم نبهوا بإعرابه
على أن اجتماع الأسباب مجوز للموجب **قوله** على أنه مضمن
معنى الأفعال للكلام بعد التضمين والفرق أن التضمين استعمال
الكلمة في معناها الأصلي مع زيادة عليه معنى آخر مثلا من معنى
إنسان ثم ضمنت معنى الشجاعة والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء
معناه بالنسبة للمجموع غير عن ثلاثة الأسر والجمع رو المنصرف وأورد
على صيغته الأصلية ومعناه من غير أن يراعى عليه معنى حرف والتعريف
قوله نحو جئتك يوم الجمعة سحر في معنى السبب وتحمل العامل
في ظرفي زمان يجوز إذ لكان آخر منها الأعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة

سحر ويقال بل لأن يقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص لأن
السحر من الوقت الذي قبل طلوع الفجر وغروب الشمس فليس شيء منهما
يصدق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم إلا أن يقال أطلق
السحر على أول الفجر تجوزا به منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر
فيكون المراد في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك أن جزء يوم الجمعة من
سحر ثم **قوله** معروف تعرفه الأعراب لا بعض الأعراب منكر وأيضا لأن المقصود
التنفيس والتلطف الذي العلة منكر إذ لم يخرج إلى القوم رجلا ... فلهذا
وجد ثلث لهذا عمر منكرا ثم يقال حكمت بأن الصلاة تعدل منكر ولم يأت بمثله
لا واحد واحد محكم بأن الصلاة وكذا يقال في البدل في **قوله** لا تملأ الحكم
إلى التكرار ... عسى أن يقال إن نحو مثلا يعبر بتكرر
بلا بد في أعلامه **قوله** ويحتوا البدلين في قوله كذا كبرى وصغرى
إن إنه استعمل فعلا لا يعقل عن معرفة بلال ولا مضاف وأول من عنه النحو
في المفصل فقال شارحه لأن صيغة يكره استعمال كبرى وصغرى نكرة وهذا
أيضا من التصرفات لا يستعمل إلا معرفا وإنما يجوز التنكير في فعلى التي
لا فعل لها نحو حبلى ولم يقل إنه ضرورة لأن المولد لا يسوغ له استعمال
شيء على خلاف الأصل للضرورة إلا إن احتج به سماع فيتوقف على
محل السماع ولا يقاس عليه وصغرى مما ورد فيه سماع فيقال إن من
المذكورة زائدة وكبرى مضاف وحذف مضاف إليه الأول كما في قوله يا تيم
تيم عدي لا أبا لكم وزيادة من في الموجب لا يجوز إلا عند الأخفش وقال إنه
في معنيه وقال بعضهم إن من زائدة وإنهما مضافان على حد قوله بين
ذراعي وجبهة الأسد ... إن من للبيان لأنهم في الخطاب ... مع تعريف المجرور
قلت وقع للزمخشري في قوله تعالى وما هم بضارين به من أحد إلا
بإذن الله وقرأ الأعمش وما هم بضاري بطرح النون والإضافة إلى أحد
والفصل بينهما بالظرف ... قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور
بمن قلت جعل الجار جزءا من المجرور وهذا ... من التمحل ... إمكان أن عدا
مثله أن من تبعيضية لا زائدة وجعلها جزءا من المميز والإضافة
كما في قوله بين ذراعي وجبهة الأسد وقيل أن صغرى فرغبت

لا

عليها الأسمية كما في قوله في سعي دنيا طالما قد مرت قال
ابن يعيش ولا اعتذار عنه انه استعمله استعمال الاسماء لكثرة
ما يجيء منه بغير موصوف نحو صغيرة وكبيرة فصار كصاحب والابطح فلا يستعمله
نعتا للزاد وقيل ان فعلى فيه ليست مؤنثة افعل بل بمعنى ه
فاعلة كأنه قال صغيرة وكبيرة من فواقع على حد قوله تعالى
وهو اهون عليه والفقاقيع صفة الخمر والفواقع جمع فاقعة وروي
بدله من فقاقيعها جمع فقاعة ومعناها النفاخات التي تكون
على وجه الماء وصف الخمر وما يعلوها من الحباب فشبه الحباب
بالدر وهو اللؤلؤ الكبير والخمر التي تحته بارض من الذهب قال في
درة الغواص وقد اتفق لجحظة البرامكي رحمه الله مثل التشبيه
المودع بيت ابي نواس على وجه المجاز وذلك انه دخل على بوران
بنت الحسن ابن سهل وهي على حصير منسوج بالذهب ثم نثر على
فرشه لآلئ كبيرة فلما رأت تساقط اللآلئ المختلطة على فرشه
على الحصير المنسوج بالذهب قال قاتل الله ابا نواس كأنه شاهد
هذا الحال حين شبه فيها حباب كاسه وانشد البيت قال ابط
حذو الحكاية في ضرب التغافل او محاسنها فيما حكي ان عبد
الملك ابن مروان حين ازمع التوجه الى محاربة مصعب بن الزبير
ناشدته عاتكة بنت يزيد بن معاوية ان لا يخرج بنفسه وان
يستنيب غيره في حربه ولم تزل تلح في المسألة وهو يمتنع من الاجابة
فلما يئست منه اخذت تبكي فبكى من حولها حتى اعول حشمها فلما عزم
قال عبد الملك قاتل الله ابن ابي جمعة يعني كثيرا كأنه رأى موقفنا
هذا حين قال ❞ اذا ما اراد الغزو لم تثن عزمه ❞ حصان عليها
نظم در يزينها ❞ نهته فلما لم تر النهي عاقه ❞ بكت فبكى
مما شجاها قطينها ❞ ثم عزم عليها ان تقصر وخرج التقصي
والقطين الاماء والحشم الاحرار والحشم العبيد والحرم والاتباع
والقطين اسم للواحد والجمع ويقع على فهن قلت في انقلا من ساكنين واسم
من ابيات اوجها ❞ وسأورد بكأس ابي نواس على طريق كلاهما عجيب في معناه فعجيب
موقع

قوله وثلاثية بلا انتها، فالمتحركة بين وستة ابدال منسدل، صبحا
تولد بين الملأ والقلب، كطلحة وحمزة خذ، كلا صغرى وكبرى
من بول قعصل، حصيلة ذر على الرضى من اقتضب، صاحب نهى الطيب
كلتى في كل صعو وليه جوانبها، تراقي الحمر بالنشاب من غيب،
أن الأبيات الثلاثة أي شيء كيف نصل فيه تلاعبه نسافيه، في حسن قد
ومن ضرع وفي الدنيا حمروت وقف بيلاد الاستاذ علي السكر بيني
بنوه تلك الأبيات ولا نهى عما منه أن الاستاذ فرط في غفلة ولا تلقى
أبو بقية الشيخ والتلميذ مع أن الشيخ أبي العباس عفا الله عنهم
قوله والملحق بها الخوسه كسفح وزهنى ونحو ذلك لأن الحق كذي في
ثلاثية تنزلت منزلة الحرف الدال على الثلاثة لأني هي أنهم اذا
نسبوا الى جبلى قد قالوا جبلوي على الأوجه واذا نسبوا الى حمزى
قالوا حمزي لا غير وذلك لأن حركة الميم في حمزى نزلت منزلة حرف فطارت
الياء حمزى كأنها خامسة كياء جبلى ومتى وقعت الياء خامسة
فليس فيها في النسب الا الحذف ونقل بل ان يقول الكلام يحتمل قلب
الياء حمزى وما شاكله ولا يلزم من اجتماع أربع متحركات الا في
الدال وقلنا حمزى لكان الجيم والميم والزاي والواو متحركات ولا
كذلك جبلى لأن ثانيه ساكن فلذلك اختلف الحكم وارى بعض الناس
ذلك فلا نقل فلا يلزم الحركة مجرى الحرف فلم صرف هند في أحد
اللغتين ولم يصرف قوم عند التسمية بعيد خلاف واشتراك الياء بينهما
قبل لم يكن ذلك لأجل ان الحركة تجري مجرى الحرف وانما امتنع كما امتنع قلب
الا الياء حمزى ولا من جهة أخرى ونقل بل ان يقول الياء في تتر سير
رقوم في حال التسمية ان تعتبر قبله الا النصب ولكن صرف النونه
تخفيفا في الخفة إذ هو على ثلاثة أحرف ساكن الثاني فليس فيه
حرف خارج عن فتحة الوضع والحركة إنما الحرف فلأن الأول للابتداء به
والثاني يجده اللسان عليه إذ ليس يحسن أن يتلوا الوقف الابتداء
والثالث للوقف عليه وإنما حركاته فلأن الحركة إذا وليس لتمكنه
الا بتدائه والحرف وإنما الثلاثية فدل ذلك على الحقيقة فيما كان في

الجبة بمعنى المنسد به حمق عند البعض لمقاومة احد الشيئين وكأنه
على سبب واحد واتفق فيه تصل للجبة وخرج منها تتحرك
وقيمته فلذا لا يكون نصرا في وتوكد ذلك ان يقال في تصغير قرم
قريم وفي سقف سقيف وثوا ان حركة ثلاثية تجري مجرى الحرف الرابع
لم تحذف التالية في التصغير كما لا تحذف زينب فانه لا يقال في التصغير
زنينبة ولا تحذف بها لا تاء، ومن الواضح فلان فسل ان نقل
يحصل بفتحه وهل يجوز اعتقاد ذلك مع ان ابقى اخف السكون
وبعض لا يسكن فعل مفتوح العين فلا يقال في جمل جمل ويسكن
فعل بضم العين وفعل بكسرها فيقال في عضد عضد وفي كتف كتف
الا ترى ان ابدال الفتح فقال في قراءة من قرأ في قلوبهم مرض انه لغة
في مرض وليس مسكنا منه وفعل وفعل يتوافقان على مثال
واحد كالنهر والطرد والمثل والمثال قيل هذا منكر ثلاثه لا
وفي ذلك لا تكن تجرون الفتح مجرى السكون ثم تجعلونه ملاصقا مجرى
حرف وفي ذلك غاية في الثقل فلا قل على التغير الذي سبق فليس
كذلك بل الفتحة تستثقل بالنسبة الى السكون وتستخف
بالنسبة الى الضم والكسر قاله في شرح المفصل **قوله**
ثم تتلفع بفضل مرطها وتعاد عن الابنت تجرها والتلفع الاشتمال
بالثوب والالتفاف به وحكى بعض اهل اللغة انه لا يكون الا مع
تغطية الراس والعلب جمع علبة بالضم وهي اناء يصنع من جلود
الابل والبيت زال زادا وعاده عن اضطرار وهم بقم تنوحها يزكي ملا وتلذ
بالسمعها وتعرحسن لو فوعها في جملتي اه وصف الشاعر عن ان
يكونها نشأت في البادية والنعمة وانها اشترت في انائها البعضة
والذهب ولم تكن من الشر رتلتالها في تتلفعن بالتمار زروش بروق
الا البان في العلب **قوله** والثاني عمر بن ابي ربيعة وجود العلمية
وبسوانيه ضم حاصل في ذلك بوضع فلا تأتي ثيب من جر وتلاثة وعممهها
لا يمتنع الضم في الا بعد تعي ومعه اد مع وصف الذي بلاده مع عدله وزنه
برع وجه التذكير والفاء لم تكن الكعبة وصدقوني والجنيه

الى

أن تحمل على أحد الثلاثة إنما هو مع أن الصفة فرعية في المعنى كما سبق
ومع فرعية في اللفظ وفي الاستغراق في المصدر أضعف من فرعية اللفظ
في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم
يخرجها الاستغراق لذلك عن شبهة معنى الحرف فيهما أي الوصف
والمصدر وبالجملة فالمراد لا تحمل في رجل عدل ودرهم ضرب الأمير فلم
يكن استغراقه في المصدر مبعدا له عن معناه فيكون كالمقصود
فلم يؤثر **قوله** والألف زائدة مفتخرا أن المانع من الصرف مجموع الأمرين
أعني الألف زائدة مع العلمية أو الصفة وقال في اللباب إن في عمران
للأمور التي استقرت في الجمع بين والصرف خلافهما من مقتضيه
ما نصه الثالث فهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والألف زائدة
ونحو عثمان للعلمية والألف زائدة وإنما هذا قول الكوفيين وأما البصريون
فمذهبهم أن المانع الألف زائدة المشبهة لألفي التأنيث وبسلك أ
قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة
والثامن هنا العلمية والصفة لأن المشبه لا يقوم بأحدهما وعلى م
الكوفيين أن يتقولوا في عمران علما فإن أصله بدلا لأن المعتبر إنما
هو زيادة الألف بلا عمل بهما لسان التأنيث عن علة الاختصاص فلا يجرون
فيه على التعليل بمشابهة ألفي التأنيث فهم يخرجون أن هذا أعني
البصريين هو الكلام ووجه المشابهة امتناع دخول التاء عليهما
ولذا انصرف ندمان بمعنى منادم من المنادمة لأن مؤنثه
ندمانة وقال المبرد وجه الشبه أن النون بدل الهمزة والهمزة بدل ألف
التأنيث لقولهم في صنعاء صنعاني ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى يقال أن النون بدل منها وأما صنعاني وبهراني فلأنه
خلاف القياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فإبدال النون من الواو
شذوذ أو لما للمناسبة التي بينهما الآتي في باب الإدغام النون
في الواو ومما يدل على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة
لحياني ورقباني في زيادة النون من غير أن تبدل من حرف في زيادة ثم اجتمع
كونها مبدلة من حرف بل يشبهها أما والنون **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم

سبحان الله الخ قال حسن في حواشي المطول للعلامة الفناري
سبحان علم على التسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا
من سبح اذا ذهب وبعد لانه ابعد من سبحته عما لا يليق بشانه او من السبح
بمعنى الفراغ من الشغل لانه جعلته بفراغ عنه ويحتمل ان يكون
لتنزيه الله تعالى باسره مخصوص به فعلى بمعنى التنزيه البليغ من جميع
النقائص لازم الاضافة الى ما يجب للانفلاع عنه في اللغة الفصيحة وقد
يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب
من بعد مرتبة عند المنزه وكانه قيل ما ابعده من نقص ارادة فضل التنزيه به
اصالة والتعجب تبعا وندرة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال والنصب
لاحتمال بفعل مضمر وجوبا وذا خاطب بغيره الشبه سبحان الله ثم ان اشتقاق الفعل
منه مشكور ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها
اليه اعداؤه وقال الشيخ عبد الحكيم في حواشيه على المواقف
سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء واصل سبحه
بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر
مقامه واضيف الى المفعول وهو مصدر الثلاثي استعمل لمصدر الرباعي كما في
قوله انبت الله نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح والمعنى نسبح
اذا ذهب وابعد اي نبعد من السوء ابعادا ومن اجرائه مفعولا والاحتمال
ان يكون منصوبا للفعل **قوله** وقوله لله دره فاعل سلالا بفتح الدال
المهملة وتشديد الراء مصدر در اللبن يدر بكسر الدال او ضمها دارا ودرورا
ودرورا وسمي اللبن نفسه درا وهو مثل كناية عن الفعل الممدوح
الصادر منه وانما اضيف الى الله قصدا للتعجب لانه تعالى
منشي العجائب فالمعنى ما اعجب فعله ويمكن ان يكون التعجب
من نفس تلك الذي ارتضعه اي ما اعجب اللبن الذي ربي به مثل هذا
لولا ان كلام في معرض التصفية وفيه رسالة تجنيس ومشتمل على خلاف الاصل
وقيل هو حال وضعف بانه لا يصح ان يكون حالا لمفسرة اذ ليس المقصود
المدح في حال الفعل وسنه بل مطلقا ولهذا يقال لله دره كذا بلا وان
لم يكتب واموكدة اذ شرطها ان يكون معنى الحال بمضمون الجملة فيستعمل

وللكن انما هذا التأتي ان لو قلت لله دره لكان محتملا للامرين ونسبه
وغيرهما وايضا لو كانت مركزية لكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا
لا يعتبر الا ما اراده الاول **واعلم** ان ما يرد في معنى التعجب
قسمان قياسي وهو فعله وافعل به وسماعي وهو ما عدا ذلك ونصب
التمييز بعد الاول ظاهر وبعد الثاني مشكل لان نصب التمييز قياسي
والسماعي فيما ذكر فلا يبنى عليه **واجب** بل انه يجب كون الكلام سماعيا
ويجري القياس في بعض صوره **قوله** عجب لتلك الخ عجب مبتدأ خبره لتلك وفضة
منصوب على الحال او التمييز والجر على البيانية من تلك ويجوز ان
يكون عجب خبر مبتدأ محذوف اي امري عجب وفضة خبر مبتدأ محذوف ايضا
اي هي فضة والوجه نصب عجب بالفعل المحذوف وجوبا كما في نحو حمدا
وشكرا والامثال التي بعد كلام الشارح يقتضي انه غير مطرد في ذلك **قوله** كما
قالوا في نعم امرأ كما انه في هذا مثل بقي في حصر ادوات الشرط ولهم ادوات
تاب الكتاب وشرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء فيه بالنكرة
كونها في معنى الفاعل وفاعليته في ابلغ كلامية وانما جاز ان يكون
مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان
كان في المعنى محكوما عليه بما فيه من التخصيص وكذلك ما اشبهه ووجه
التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه الذي
لا بعد تقدير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة
في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم
العلم بها دونه فمن جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان
هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى **قوله** هذا من
الاختصار فلا ادري ما الذي في شرح التسهيل فيحصل بقوله هذا الايهام
والايهام يحصل الايضاح بذكر الابتداء وصلته وحصول الايهام بالابتداء
حذف الخبر الا ان هذا القول يستلزم مخالفة النظام ثم وجه سبيل ما
تقدم الايضاح وتاخير الابهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما
وايضاحا تقديم ما به الابهام وتاخير ما به الايضاح كما في تفسير الشان
ومفسري ضمير نعم ورب وبابي العموم والتخصيص وباب التمييز والاستثناء

ذا الحال انه لا ينافي كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء، بئس مستو والمعتاد في
الخبر الملتزم الحذف ان يسد مسده شيء، يحصل به الاستطالة كما كان بعد
لولا وفي نعم ذا لا يعلق بالحكم بوصف بينهما وكون الخبر محذوفا لاجل استطالة
الحكم فيما لا يقع به فلا يقول عليه رحمه الله الذي عين الله ان يلحظ بعد لا
فمن ثم نسب هذا الحذف لاخفش عن الخبر الذي ادعى حذفه امعلوم هو
او مجهول لا يقدم حذف ما لا يصح حذفه فلان شرط صحة حذف الخبر ان لا يكون مجهولا
ويعد ذلك لا يبقى فيه فائدة صعب القول بان ما التعجبية موصولة بفعل
التعجب ويمكن ان يقال المعتاد فيما ادعاه ان كان مورد الابهام ولا ابهام
فتحرر او ما لم نحذف فيه فيسر كذلك الاترى **قوله** ولو كان اسما لا يتبع للاخفش
اجاب الكوفيون عن هذا بانه لما فيه ولم يقع فيه التفرقة بين معناه
الاصلي وهو الاستفهام وبين معناه المنقول اليه وهو التعجب ولذا لم
نصب الاسم الرافع بعده ولم يجر بالاضافة وبانه مبني لتضمنه معنى
حرف التعجب الذي كان من حق العرب ان تضعه بالاضافة وما اجاب به
فيه نظر بعضه اما الاول فلان التفرقة بين المعاني لا يوجب ازالة
الاعراب عن وجهه في موضع مدار اما الثاني فلان الذي يستحق البناء
لتضمنه معنى الحرف هو ما وادخل لما بعدها فيه لا يتاتى ان ما الشرطية
والاستفهامية كذلك **قوله** ومعناه التعجب او هي من قول بعضهم
ومعناه الخبر لان معنى الصيغة التعجب والتعجب من قبيل الانشاء
وان اجيب عنه بان اصل المعنى الخبرية والتعجب ضمني **قوله**
واصل قولك ما احسن في بيد احسن الخ قال الرضي ضعف هذا بان افعل بمعنى
صار ذا كذا قليل ولو كان منه الخبر بهذه واتسع به **قوله** وذلك انما غيرت
بالنظر للتغيير كما لا عوض لان الانشاء والتغيير المستمر في الخبر يجري
على حد بين الجملة والخبر فيما بالتي بعد **قوله** وحولت صيغة الى صيغة
وعلى هذا فالفاسي انه مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها
مجيئه على صورة الامر ونقل بعضهم انه ينبغي ان يكون مبنيا على السكون
ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الاخر ان كان معتلا نظرا لصورته الا ان
هذا التقدير مبني على ان افعل التعجب بمعنى من افعل فيما اصل عشرين

نخ: مع كونه

سما على

سهلا على غيره نحو ما أعطاه للدراهم وما أبغضني له **قوله** ومن ثم السلو
لا صلاح للدبغ قال الرضي وضعف بأن زيادة الباء في الفاعل قليلة
والحق جواز زيادتها في المفعول ويؤيده ما في المغني من أن زيادتها في
غير المفعول ضرورة **قوله** قال سحيم عبده ودع الرسيم مصغرا سحيم بفتح
السين وسكون الحاء المهملتين وهو بنت أو مصغر اسم وهذا أرقى لأنه
كان عبدا مسودا من الحبش فيمن تراد زاد الجاهلية فيستوفى الإسلام وكانت
له صحبة وقد تمثل النبي صلى الله عليه وسلم بشعره قال ابن حبيب إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشد قول سحيم عبد بني الحسحاس
، الحمد حمد الانقطاع له ، فليس أحسن أنه عند بقطرع ، فقال أحسن
وصدقت وإن الله يشكر مثل هذا وبعين سره وقد روي أنه من أهل الجنة رحمه
بالتصغير بنت سهرة وهي مفعول مقدم لودع والمراد من الترحم مع
السلم لم تجهزت تحملت وغاديا ذاهبا في الغداة حال من فاعل تجهزت
وكفى مفعوله محذوف أي كفى المرء الشيب أي يخاطب نفسه وقد مثلا
يحتمل أن يكون تمييزا وأن يكون حالا لأنه أحد محلا وقد أخطأ المغني
خطأ فاحشا بقوله أنه مثلا مفعول كفى وهو مثلا متعد إلى واحد قال
ابن جني في الخصائص بأن مثلا في البيت اسم فاعل من نهيت
وقد يجوز أن يكون مصدرا كالفالج كأنه قيل كفى والإسلام ناهيا
وورد على أنه ما نهى يجوز بالخطاب وعلقتنا ثم فعلا يدل عليه ولا يكون
على هذا معلقا بنفس الناهي لأن المصدر لا يتقدم شيء منه
معمولاته عليه **قوله** وبعض الخطأ من يباء من الجلف هو في الأصل
الدرن البالي رغم في النار موسى الجلف بل يكسر الحبل الخالي وقد حذف
كعب ج جبل وجلد قد فلا يثبت له معلا ببيتي من فعله **قوله**
ويس فوقهم ما البصر نحو انسز فوقهم ما الذرع المرأة أي ما أضعف يدها
في الغزل بنزه من فوقهم أم أنه رابع قال في القاموس الذراع كسحاب
الخفيفة اليد من الغزل وبكسر وافتح في الضياء عسى أن تقطع
وقال ابن القطاع في الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل
فهي ذراع وعلى هذا فلا شذوذ يعني من حيث البناء من الفعل

وإن كان شاذا من حيث كونه مبنيا للمجهول انتهى **قوله** فلا يبنيان
من نحو دحرج لأنه من أفعل الرباعي أو الثلاثي وباعتبار مجرده أو من بدل وزائد
من بنيته حتى بأدحرج وقاتل أو الثلاثة لأن بناء فعل التعجب من ذوات الأربعة
يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلأنه
يؤدي إلى حذف بعض حروف أصوله وأما غيره من الخلاف فلأن الدلالة وأما
المزيد فلأنه يؤدي إلى حذف الزائد الدال على معنى مقصود ألا
ترى أنه لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه
وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على المشاركة والمطاوعة والطلب
قوله فلا يبنيان من نحو ضرب فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب
من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس المتعجب منه فإن التعجب من فعل
الفاعل وشرط الحذف من وجهين أمن الدلالة على الثلاثة والبناء
على المفعول **قوله** أن لا يكون على وزن أفعل اختلف في علة المنع
من ذلك فقيل إن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض
وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تجيء على أفعل بتسكين الفاء
وزيادة مثل اللام نحو احمر فلم يبن فعل التعجب في الغالب مما
كان منهما ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر وقيل لأن الألوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد
والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها لأنه لما كان بناء الوصف
منه على أفعل لم يبن منهما أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر
ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع فعل التعجب منه لجريانهما
مجرى واحد في أمور كثيرة تساويهما في الوزن والمعنى **قوله** ولا من نحو
عمي قال في القاموس عمي كرضي ذهب بصره كله من عينيه تشبيها
بعمى العين وهي كما **قوله** ودعج قال فيه أيضا الدعج محركة والدعجة
بالضم شدة سواد العين مع سعتها أو الدعج الأسود والدعجاء أول المحاق
وهي ليلة ثمان وعشرين **قوله** الوقف في اللغة مصدر وقفت
الدابة أي حبستها بربطها يعني وقوفا وفي الصناعة قطع
الكلمة عما بعدها على تقدير أن يكون بعدها شيء وإنما قال

إن

ان الجواب هذا لانه يعقب الترقيب وكذا يكون بعد ذكر الحسنين. وقال بعضهم
قطع الكلمة عن الحركة واورد عليه انه ليس بمانع لانه قد لا يكون
متحركا وجوابه فيه ما مر في التعريف الاول لكن يرد عليه ايضا على
التعريف الثاني انه ليس بجامع وثانيهما على الاول انه ليس بجامع ولانه لو
حذفت الكلمة وقطعت عما بعدها سمي وقفا وهذا يقال وقف وانما
في حكمه وهو خارج عن هذا التعريف والثاني انه غير مانع فلانه
لو سكن اخر الكلمة ووصلها بما بعدها من غير سكتة تؤذن بوقفه
لا يسمى هذا وقفا مع ان الحد يشمله كذا في حواشي الشافية
للجاربردي **قوله** ولا تمنع الصرف بل تبدل هاء. قال ابن اياز في
شرح الفصول وانما قلبوا التاء اللاحقة للفعل والاسم في الوقف بينهما
للاختلاف معانيهما وموضعيهما اما الموضعان فظاهر واما
المعنيان فلان التاء اللاحقة للافعال والاسم انما تلحق للتأنيث
والتاء اللاحقة للفعل انما تلحق لتانيث فاعله فان قيل فلم كانت
تاء الاسم اولى بالتغيير قيل لانها تعتقب حركات الاعراب بخلاف تاء الفعل
فانها تلحق الماضي وهو مبني ولانهم لو قلبوا التاء في ضربت هاء التبس
بضمير المفعول فان قيل فلم ابدلت هاء دون غيرها قيل لان الهاء
ان تبدل التاء لانها اشبهت تنوين المنصوب لانه ينقلب مرفوعها
لكثرة عروضها اعتبرها هذا من لبس المؤنث بالمذكر اذا وقفت على شجرة
قلت شجر لالتبس بالمذكر من جمع الاجناس ولا يلبس فيه فكانت اولى **قوله**
قال الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت ، من بعد ما وبعد ما وبعدمت ،
كادت نفوس القوم عند الغلصمت ، وكادت الحرة ان تدعى امت. الهاء
بقوله وبعدمت بدل في المثلث من الالف بعدها ثم ابدل الهاء تاء وهو ابعد
بقية التغاير والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلق
قوله وان كان جمعا فبالالف والتاء فلا تمنع الصرف بل تبدل التاء لانهم
لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم الذي بازاء الذي كما سبق، حتى
موضعه لم يمكنهم ان يبدلوا الواو والياء مع الالف لانهم لو ارادوها
لا تقلبتا همزة في اداء التاء متعذرا لانه يجب بدلها من الواو وجمعا في تحرك

وتخمد وصارت علامة التأنيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمات
بلفظ التاء لاجتماع علامتي التأنيث واغنت عن علامة التأنيث في الافراد وانبتت
في الوقف ولم تبدل هاء فلذا اجازوه في **قوله** وفلذ واحد من الابناء متى
انجمى مثلا الكلام في انه ليس بحديث وفي المقاصد الحسنة للعلامة السخاوي
ما نصه حديث دفن البنات من المكرمات الطبراني في الكبير والاوسط وابن
عدي في الكامل واللفظ عنه والبزار كلهم من حديث عثمان ابن عطاء
الخراساني عن ابيه عن عكرمة عن ابن عباس قال لما عزي رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ابنته رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات وقال موتى
بران ذبني وهو عندي بالعبد الاول في اسنابع من المنسيات تخريج الخطيب
وقال انه غريب بهذا ورواه ابن الجوزي وغيره من حديث عمر مرفوعا بلفظ
الترجمة واورده الخليلي في الارشاد ان بعض الكذابين رواه عن مالك
بن دينار عن عثمان ابن عطاء الخراساني عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم مرسلا وابن عطاء متروك وقد وصله بعضهم عن ابن عباس وكل
سبق انه ضعيف لم المراد منه وقد اخذ في القول المذكور قول الشاعر في
انعم اخبار ستر للبنات ودفنها يروى من المكرمات
اما رايت الله جل اسمه قد وضع النعش بجنب البنات ونحوه قول غيره
لكل ابي بنت على كل حالة ثلاثة اصهار اذا ذكر الصهر
فبيت يواريها وخدر يصونها وقبر يواريها وخيرهم القبر
وروي ان ابن عباس توفيت له بنت فانشد الناس بعزونه فقال لهم
عورة سترها الله ومؤنة كفاها الله واجر ساقه الله فلخصه المحشر ون
ان يروا فيها ما فلما قدروا عليه **قوله** وعلى نحو قاض ربعا وجر ابدا الخزي
ونحو انقضى فيما ابدا تبدلت الياء المتطرف وان لم تكن ملفوظة بل محذوفة
للتنوين نحو قاض فلا كان على حذفها لان التنوين بلا في تقديرها وهو الموجب
للحذف فقال جاءني قاض ومررت بقاض بلا اسكان وبعضهم للحذف جهل
ثم ان ابى ان التنوين يثبت فيه اللغة ولم يختلف في باب عصى ورحى
بل رايت بالالف في الوقف اتفاقا مع انها محذوفة في الوصل للتنوين وحذف
التنوين عارض وذلك لان الالف خفيفة فلم يختلف في ردها وان

وإن كانت ملفوظا بها نحو القاضي رعيا وجاء وبعضهم يحذفها في الوقف
فرقا بين الوصل والوقف فيقال جاءني القاض بالإسكان القاض والأكثر
على بقائها لأنها لو كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
فيقول جاءني القاضي ومررت بالقاضي **قوله** وقيل الجمع عليهما بالألف إلخ
ولا يشترط أنها لا يكون للفعل مزية على الاسم وقد قيل النون الخفيفة تشبه
التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون ألفا ومنه قوله تعالى ألقيا
في جهنم على وجه أجري الوصل مجرى الوقف إذ الخطاب لخازن النار **قوله**
الثالثة تنوين الاسم المنصوب وقف عليه جميع العرب بالألف إلا ربيعة الحاصل
أن في الوقف على التنوين ثلاث مذاهب أحدها حذف التنوين والوقف مطلقا
بالسكون وهي لغة ربيعة الثاني قلب التنوين حرفا من جنس الحركة التي
قبله وهي لغة أزد فيقول جاءني زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي لأن التنوين
يجري مجرى الحركة الإعرابية لأنه تابع لها فيحمل الوقف على الإعراب في الوقف
على التنوين والأكثر لم يفرقوا بينه وبين الأصلية نحو حسني والملحقة نحو ضيفن
ولم يجعلوا يقلبونها بحسب حركة ما قبلها لثقل الإبدال حالة النصب
لخفته وحذفوا والوقف عليه بالسكون حالة الرفع والجر لأنه حرف جيء به
للدلالة على الأمكنية وليس في إبداله إلا ثقل الواو والياء والالتباس بالزائد
في الفعل ولا يبدل في الجر والرفع لما عرفت فلذلك في حرفيهما الشاذ فيه
قوله ويذكر أن المسائل الثلاث تصور الفعل على حسب الوقف فيه في
التسهيل المسألة الثالثة بعد إذا أمن اللبس قال الإمام في
شرحه واحترز بقوله إن أمن اللبس عن نحو لا أضرب زيدا ولا تضرب زيدا فإنه
لو كتبت بالألف لالتبس الأمر بالنهي وتوقيعهما في الخط وإن كتبت إذا
وقفت عليه تقف بالألف فيلتبس في حالة الوقف فذلك لأن الوقف منع
من اعتبار ما عرض فيه لكثرة الالتباس لأنه لو زادوا على الوقف بالألف
كتابته بالألف كان الوقف بالألف والخط فيحترز بما يمكن به الالتباس
وهو الخط لأن الخط حالة لازمة للمكتوب ولم يجعلوا بالباس الوقف لأنها
حالة عارضة **قوله** وقد تلحق في كتابة إذا الثلاثة مذاهب الحق نسب
ابن الحسين في شرح المفتاح أحدها الكتابة بالنون للأول للمازني

والثاني لأبي العباس المبرد والثالث للفقيه أفلال وأحسن الآراء فيها
رأي أبي العباس لأنها نون إذ ليست بمنزلة التنوين ولا بمنزلة النون
الخفيفة فتجري مجراهما في قلبها ألفا إنما هي من نفس الكلمة ولأنها
إذا كتبت بالألف اشتبهت بإذا الفجائية فيقع اللبس بينهما ونحو
تجري الكتابة وقد زاد أحد أولاده كلمات ما يلبس منها وحذف مما أمن بعضها مما
هو منها للفرق بينها وبين ما يلتبس بها في الخط وكيف يجوز أن يكتب
إذا بالألف وذلك مؤدي إلى الالتباس **قوله** فصل التفرقة بينهما في
بني أبو زرارة الأصلية وواو الجمع بزيادة الألف مع الثانية والتفرقة أيضا
بينهما وبين واو العطف فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو أكلوا وشربوا
لأن الواو تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكنه قد يجيء من
الأفعال ما لا يتصل به الواو وصورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حتى
يجعلوا الباب كله واحدا وهذا يخلاف نحو بنو عمرو ويغزو وأما فيه الالتباس
وإن قرئ الاتصال لأن الجمع ليس بنو عمرو ويغزو وأما قاله في حواشي
الشاطبية وكما في فرقوا بين هذين اللفظين بزيادة الألف في قولهم عمرو وعمر بزيادة
الواو مع الأول دون الثاني وإنما خصوا الأول بالزيادة لأنه أخف وإنما
زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس
بالمضاف إلى ياء المتكلم وإنما أتى الألف لكان علما تشتهر به في الإسلام وكثرة
استعماله واستعمال ما خيف أن يلتبس به فلأن أحدا يبني عمرا وأحمد
عمرو وعمر ما يتسمى من اللحم وأما في العمر الذي بمعنى العمر في قوله لعمر الله
وفي مثل قول الشاعر بلعمرك أنعم عن إسهي مما أبيت ولا إذا كان معرفا
لأن تبعهما حرف واحد فلا تحتاج إلى التفرقة ولا إذا كان مضافا إلى المضمر
لأن المضمر الجمهور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا إذا كان منصوبا
منونا لوجود الفرق بينهما بالألف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد عمر لأنه
وقد لكثرة الناس ذكر واو عمرو بغلال أبو نواس يهجو الشيع الشلمي
فل لمن يدعي سليما سفاها لست منها ولا قلامة ظفر وبعضهم
إنما أنت من سليم كواو ألحقت في الهجاء ظلما بعمرو وإنه في سلامه
لأنه قد كتب على طمع وأم بعث على الغلاف وزيد ولا حق بأنه دعي في

نفسه

نفسه واستشهد بحمائم من البيتين وقال الشاطبي
«لقولهم في زيد لا معتدا به» أو واو عمرو وبغير نحو وجر بها» وقال ابن أبي
سعيد الرستمي «أي الخلق أن يعطى ثلاثون ساعدا» ويجمع ما دون
الخمس ساعد مثلي «كما سال نحو عمرو ونون ومن بقي» وضربين ببسم الله في
ألف الوصل، **قوله** وظاهر كلامه أن الألف إن تجاوزت الثلاثة إلخ في
إلخ قال في حواشي الشاطبية كثيرا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل
ياء نحو المعزى ونحو في تنبيهها على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنها
كما تمال الإمالة فيها ياء نحو صلى فإنه يكتب بالياء لكراهة اجتماع ياءين
إلا في نحو يحيى وريا علمين فإنه يكتب بالألف فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا
أو صفة ولم يعكسوا لأن الاسم أثقل من الصفة والفعل ويكون الألف أخف من الياء
والأثقل بالأخف أنسب فإن كانت عن ياء نحو رمى كتبت ياء وإلا كتبت ألفا على ما
يقتضيه الأصل ومنهم من يكتب الجميع بالألف لأنه القياس وأجمع القراء
عن الكاتب **قوله** كالذي أنه يفرق في الفتى والهدى بفتيان وهديان وأشكل
على هذا ما في القاموس من قوله الفتى الشاب والسخي الكريم وهما
فتيان وفتوان والجمع فتيان وفتوان لأنه يحتمل أن يكون فيه لغتان فمن
قال في تثنيته فتيان جرى على لغة أنه يائي ومن قال فتوان جرى على
لغة أنه واوي ومثل ذلك الواقع في كلامهم حيث قالوا إن الألف قد يكون لها
أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها الوجهان نحو رحى فإنها يائية في
لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فلمن شاء أن يقول
رحيان ورحوان والياء أكثر والآية أعني قوله تعالى ودخل معه السجن
فتيان شاهد صدق على كونه ياء فلذا اقتصر عليه الجوهري وابن مالك وتبعهما
غيرهما فلا عتب على من اقتصر عليهما كما في القاموس ونحو الكلام على مثال كذا
في ابتهاج الصدور في بيان كيفية الإضافة والتثنية والجمع للمنقوص
والمقصور للشرنوبي **قوله** في ذكر همزات الوصل الهمزات التي في أول الكلم
نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتسمى أيضا همزات القطع والهمزات
الوصل لذا تكتبت على صورة الألف وإنما تتغفل بالذات في المخرج ولذا لا
لذا احتذوا إلى من بعد الألف فلبوصلها من ثم قال في الصحاح الألف على ضربين

لينة ومتحركة فجعل للينة تسمية البدل وللمتحركة تسمية همزة ونحو ذلك المعنى حكم
ابن عصفور. زاد الشاطبي في ربيعة أعلامهم وشرك الإسلام بل فلانهم بأن الحي رب
ثمانية وعشرون ولا يظنون بهم خلافه من أمثالهم لا يترتب عليهم الخطأ بل
مما لحقه بالحلال بل هو من آلات الوقف تثبت في الدرج بل تلتحق بهما في مثل
فيدعا على ما بعدها فتقول نحو الأحمر بهمزة أحمر بل أثبتت في تنبيه الإ
والحلا. فقطعت أحرا منها عن الأخرى وبعض لو سميت بهمزة القطع وهمزة
الوصل تسقط همزة في الدرج فيتصل ما قبلها بالساكنة تقول ابن التي
كضيفي مجزوا والسكون التاء وجيء بالهمزة فلا إله الجلالة وهو واثنان
للمذكر واثنتان وثنتان للمؤنث فلا التي للجنس وابنم ويستعملان
التاء في ثنتان مبدلة من الياء التي هي لام الكلمة وليست للتأنيث
لسكون ما قبلها ونحو غير الأنف ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا مفتوحا أو ألفا ساكنة كقائمة وفتاة والتاء في اثنتين تاء التأنيث
حملا على الثلاثة وقال بعض أشياخي يجوز أن يكون تاء التأنيث بل
أيضا فإن قيل الهمزة ح لا وجه لدخولها لعدم حذف لامها قيل لما دخل
الكلمة ضرب من التنوين بدلا بدل عوض عن كذا زيادة الهمزة أو زيد
ذلك في المؤنث حملا على المذكر قاله ابن إياز في شرح الفصول **قوله**
وايمن الله في القسم مذهب سيبويه أن همزته للوصل ويعوضها تمسك بالفلاني
ورد عليه بفتح الهمزة وحركتها في الأسماء الكسر ووزنها أفعل وهو من
أبنية الجموع ويجاب منها مع تبرئة للإله وأجيب عن الأول بأنها فتحت
لوقوع الاسم موقع حرف القسم ونحو بفيها أو لكثرة الاستعمال قال
الجاربردي أو لأن تعد الاسم غير متصرف فيه ولا يقع إلا في القسم
فضارع الحرف فبفتحه همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف
وقال في شرح الفصول وعندي أنها فتحت لامتناع الضم إذ يؤدي إلى
انقلاب الياء واوا وتكسرها معه والانضمام ما قبلها والإمالة الكسرة
مستثقل لأن بعدها الياء والحرف الذي يتلوها مضموم وأجيب عن
الثاني بأن وزن أفعل جاء مفردا نحو آجر وأنك ... وفي الحديث
من استمع إلى غنيته صب في أذنيه الآنك بل نحو تظلم بعض

كسلم وقال ابو البقا ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وايم الله بحذف النون مع
الوجهين في الهمزة ايضا ومُن الله بضم الميم والنون ومِن الله بكسرهما
ومِ الله بكسرها وذهب الفراء وصوّبوا اختيار الشيخ عبد القاهر والزمخشري في
الى انه جمع يمين والهمزة قطعية لكنه وصلت لكثرة الاستعمال قال
الجاربردي لانه لم يجيء على وزنه واحد وانما جاء الجمع كافلس وابطل
بعد جعله افعلا اولى من جعله فيعلا قال ابن ايلان وابن هشام
اذ ذهب لغة افعل في الجمع وعنده ان وصله يجوز ان يكون اشعارا
بل تنقلها الى القسم وخروجها عن بابها ومن احكامها ما
يعتمد زنة ونحوها فان مذهب سر اولى لان فيه تغيير الحركة ومذهب
البصريين فيه تغيير الحرف وتغيير الحركة استعمل لكثرته ... اهـ كلامه
ومن ورود افعل مفرد الاصبع لغة في الاصبع **قوله** ومن مصادر ما
لا يفعل الخماسية والسداسية جملة وهي احد عشر بناء الانفعال
كالانطلاق والتفعّل كالتكسّب والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار
والاستفعال كالاستخراج والافعيعال كالاخشيشان والافعوّال كالاعلوّاط والتفعلل
... والتفاعل كالتقاتل والافعنلال كالاحرنجام والافعنلاء كالاسلنقاء
والافعلال كالاقشعرار والتفعلل كالتدحرج **قوله** والزمّ الفعل الذي همز
الاصل في دخول همزة الوصل وذلك لانه الاصل في الاعتلال وشرح
فرمه مبني التصرف ولا ابدال الاسكان والوصل ... منه وجد والابدال وصل
ومصادره محمولة عليه وبالفعل الاسماء محمولة عليها قال ابن
ايلان ومن اجل ذلك تراهم يقولون انما يعمل الاسم الفعل اذا كان
على وزن الفعل فان خرج عنه ضم فلذا قال كتكاب ويلب والاثنين
كتصوى وعليان ونحو ذلك لانه لا يجتمع زائدان اول الاسم الا ان يكون
مشابها للفعل كمنطلق ومنغمس وكذا الاشتر للفعل حيث كان نظم نه
ونونه زائدتين للاشتقاقه من الفعل ووزنه انفعل وان افعال التي
تدخل همزة الوصل هي افعال المصادر المذكورة وصيغة امر الثلاثي
الذي يعتل من مضارعه الفاء ولا العين ولا اعتل شيء منهما
فلا يحتاج اليها تقول عد وقل **قوله** وعن الخليل انها همزة فهم

ذهب سيبويه إلى أن الهمزة همزة وصل واللام وحدها للتعريف أجود منها الحمل
على النظائر وهو سقوطها أي الهمزة في الدرج ومنها أن علم التنكير على حرف
واحد هو التنوين فكذا علم التعريف وليس التنوين كجزء فلا ينبغي أن يكون علم
التعريف كجزء مما هو منه فكذلك كذلك ومنها أن الداخل يتخطاه العامل
فيما بعده كقولك بالرجل ليس في اللغة العربية حرف على حرفين زائد
يتخطاه العامل ومنها أن حرف التعريف امتزج بما عرفه كالجزء منه
ودليله الجمع بين الرجل ورجل في قافية ولم يعدوه إيطاء زعم صاحب
التحصيل أي أن حرف التعريف في الأصل هو الهمزة واللام لكن الهمزة
وصلت لكثرة الاستعمال **و**أقـــول القول الثاني يبطل بأنه على
خلاف النظائر وبالثاني فإن ما حج به سيبويه لا يلزمه أما الأول فلأنه ليس حمل التعريف
على التنوين بأولى من حمله على أداة الجنسية أو الاستفهام فيه بل حمله
على همزهما أولى لتجانسهما وفرعهما أول الاسم كقوم ... حرف
دخولها على الحرف بأنه كحرف كونه بخلاف التنوين فلأنه مختص بالمتمكنات
من أسماء الأفعال وأما الثالث والثالث فجوابه أنه لما أسقطت
الهمزة في الدرج وخرجت عن أصلها صار المعرف كأنه على حرف واحد فجاز
والأمر أيضا في شرح المفصل **قوله** كما حذفت الهمزة عن خذ وكل وأمر
قوله فلأن خذ التأسيس في الأمر وشأنه ومنها ما رجح بالضم بقلة
وهو من الثلاثي إذا ضم ثالثه إلخ إنما ضم في ذلك ولم يكسر مع أن الأصل
في همزة الوصل الكسر استثقالا للخروج من الكسر إلى الضم فإن قيل
فإن قيل فقد نقل فيه الفتح بكسر الهمزة ولم ينقل بعد فعيل
الخروج بينهما من وجهين أحدهما أن الكسرة والضمة في افعل حاجز
وإن ضعف وليس كذلك في فعل الثلاثي أن المكسورة في إفعل ولا يعارضه
سقوطها في الدرج وليس مكسورا الثلاثي كذلك ثم نقل بعضهم جعلها
على ترتيب اللغتين وقد أنكر العلامة عيسى ابن ... ابن تاشفين ... خلاف
كلا هذا من أحوال همزة الأمر أعم من كونها وصلية أو قطعية في قوله
«للأمر المهموز تتحصل» في الفتح والضم والأخرى تنكسر» وقوله فيما
«وبالفتح فيما كان ربعيا» «نحو اجب بالزين ... الزاعي» «ضم بعد»

والضم

والضم فيما ضم بعد الثالثة من فعله مستقبل الى ما لا ن الثالثة في نحو
والكسرة فيما قبلها تخلص لما ان زاد عن اربعة او قل لا اصل نحو اغزي في
قوله والكسر فيما منهما تخلص من كون الثالثة الضم والمتصل ومن كون الفعل
فاعلا فيدخل نحو ارموا للناضة عارضة ونحو اذهب **قوله** في حالة الوقف
واما حالة الوصل فلا يفسد لان فعل الامر مسكن الاخر وفعل الجزم محركه
وذلك الاصل فيلا وذلك لانها انما كانت توصل الى النطق بالساكن
جيء بها محركة لالتقاء الساكنين على ان بعضهم يذهب الى انها زيدت
ساكنة لان اصل الحروف السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين فيصح الابتداء
بها وهو ضعيف لانه يلزم منه ان يفعل من الشيء الى مثله غير مناسب
والاخر انه ليس اصل كل حرف مطلقا السكون بل التحقيق واللام من الاصول
والاف ابن جني اول كثرة الثنية والجمع وتبيينه قول بعضهم لم يكن
لاهم الا ابو بي لان حركة الاول ضرورية وحركة الثاني اختيارية ابدا
في شرح المفصل **قوله** تغص بمعنى الورود تغص من قولهم غص فلان بالماء
بالردة من الماء الذي هو الشرق او الذي هو ضد الجرع قال صاحب المصباح
فهنا المعنى هم بالضم ونحو ورادات سود او قبل من الفعل الا
وهو السكون لان المعنى اذا سكنته عن الهموم الى شيء اخر
والجميع من باب ضرب او تعب كذا في المصباح والودود الكثير الحب
فقال في القاموس الودود الكثير الحب كالوادد **قوله** وتكبر به في تجوز
به حتى فاشتهر فقال في القاموس الكبرة بالضم والكبر بالفتح بالاثم في
الحزن لا الشر ومنه الغضب منه كمر كفرح بكسر كامر ونجم وكمير **قوله**
ان يحسروا له ذكر الشيخ المصنف في اماليه فقال روى يحيى
بن علي قال حدثنا ابو سعدان فقال الشعر ابيات قلت في الحسرة
والرعل لم بالكسرة اربعة فلوقا قول الكميت بن زيد ان يحسروني
فلاني لا الوهم انه الابيات وذكر بعد الاخيرة

لا يبعد الله حسادي فلانهم ۝ اشهى عندي من الماء بهم الورد

وقال عروة ابن اذينة

لا يبعد الله حسادي وزادهم ۝ حتى يموتوا بداء في مكنون

أني رأيتهم في كل منزلة ، أجل قدرا من اللاتي يحسدونني ،
وقال آخر بن بسار ا
إن يحسدوني على ما بي وما بهم ، فمثل ما بي بعضه جر لي الحسدا ،
وقال معن بن زائدة ،
إني حسدت فزاد الله في حسدي ، لا عاش من عاش يوما غير محسود ،
ما يحسد المرء إلا من فضائله ، بالعلم والظرف أو بالبأس والجود ،
وقد نحا المتنبي منزع المعنى فقال
محسد الفضل في فضائله ، وليس يعني في النعمة والحسن **قوله**
أنا الذي يجرون في صدورهم العنباس يجرون يعني إلا أنه جرى نون أبو مدينة
يضنون المنام وقيل ذكر أنه حلة يجرونه يتكرر به حتى يعود إلى الذي
كالهما كان الذي جرى أنا وهو والمبتدأ شيء واحد **لا يقال**
أن من الضمير الذي يجب رجوعه إلى الذي إلى الأول ومثله وما ينسب
لعلي كرم الله وجهه أنا الذي سمتني أمي حيدره **وقوله**
للارتقاء إلا الصغير من قولهم رقيت في السلم بالكسر رقيا ورقيا إذا صعدت
وارتقيت مثله **وقوله** صدرا بالتحريك صدرا اسم من قولهم صدرت عن الماء
وعن البلاد وفي المثل تركته على مثل ليلة الصدر أي حين يصدر الناس
من حجهم وبالتسكين المصدر وصدر الشيء جوع بفعل صدر يصدر صدرا **وقوله**
منها أي من صدورهم وكان أراد لا إخراج من صدورهم ولا أدخل بصوت
غصة في صدورهم فيرتفعت بلا تصدر ولا تهدى في طارق لا أزمة تسوغ ولا
تتوب **وقوله** صدره في موضع الحال وكذا لا ارتقى أن جعل في صدورهم
مفعولا ثانيا وإن جعلته لغوا فلا ارتقى هو المفعول الثاني كذا في شرح
المفتاح للعلامة القطب الشيرازي **قال مؤلفه** ختم
الله له بالحسنى ونعم له الأمل وأصلح له القول والعمل قد انتهى
إملاء القول فيما رمته من جميع معانيه محررا ، ونظم من أشعاره مختصرا
فبالله من جمع سلم من التكسير ، ونظم إذا تلاه السامع فلا ضل تلى رب أني
نظمت لنا الربي من خير فقيه ، جعله الله خالصا لوجهه الكريم
وموجبا للفوز بدار النعيم ، ثم المسئول من أولي الألباب

جمع عش

المتخلفين

المتمسكين بحبل الانصاف والصواب، المبرئين من داء الحسد، المتصفين
بزكاء العقل والعقول الاكياس، الذاعنين لشيء حقق به العلم، او زلت به
القدم، ان يستحسن والا ان المعتذر ان يعتذر به ارده، ولكل عمل امرئ الا
اجر، وان يقتنع واذا الخطا في جانب ما في بث اليهم، من الابلاد البعيدة،
وعقلت بهم، من البعد بالانشغال، وارحتهم من التعب، وارحت عنهم
من النصب، **والحمد لله** اولا واخرا، وظاهرا وباطنا **والصلاة**
والسلام على نبي الرحمة، وكاشف الغمة وهادي الامة **محمد**
والسلة عقد النبيين، وصفوة الاولين والاخرين، صلى الله عليه
وعلى آله وعلى عترته الاطهار اجمعين، وصحابته الاخيار المنتخبين
وفراغي بساعة سادس شوال من سنة ١٢١٤ اربعة
عشر ومايتين والالف على يد مؤلفه وفقير ربه حسن ابن عبد الكريم
الشريف الزرهوني بلدانه، لنفسه ولمن شاء الله من اخوانه، مغفر بالله
ومحمد بالصلاة وحاسر العمر عن نصله، انتهى كلامه رحمه الله، امين
كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه الجميل
وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم
النصير ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم
سنة ١٢٦١

هذه عاربة بيد كاتبه الفقير يوسف
ويد الفقير عمر بن الشيخ
غفر الله عنهما جميع
١٤ في ١٤ فيرا

ولد الشيخ حسن [illegible] شريف